التعليم في العراق
في العهد العثماني الاخير
١٨٦٩-١٩١٨

وزارة الثقافة



بغداد ٢٠٠١



دار الشؤون الثقافية العامة « آفاق عربية » - شركة عامة

تعنون جميع المراسلات الى :
رئيس مجلس ادارة دار الشؤون الثقافية العامة : عادل ابراهيم
العنوان :
العراق - بغداد - اعظمية
ص . ب . ٤٠٣٢ - تلكس ٢١٤١٣ - هاتف ٤٤٣٦٠٤٤
البريد الالكتروني dar@uruklink.net
الموقع على شبكة الانترنيت www.uruklink.net/iraqinfo/dar-info.htm

سلسلة رسائل جامعية

التعليم في العراق
في العهد العثماني الاخير
١٨٦٩-١٩١٨

الدكتور جميل موسى النجار

الطبعة الاولى ــ بغداد ــ ٢٠٠٢

الكتاب في الأصل رسالة جامعية نوقشت في نيسان ١٩٨٦ ونال عليها المؤلف درجة الماجستير بتقدير "ممتاز" من جامعة القاهرة .

المختصرات الواردة في حواشي الكتاب

(س و ب) = سالنامة أو سالنامات ولاية بغداد

(س و م) = سالنامة أو سالنامات ولاية الموصل

(س و بص) = سالنامة أو سالنامات ولاية البصرة

(س ن م ع) = سالنامة نظارة المعارف العمومية

وقد استعمل المؤلف كلمة (المصدر) في حواشي الكتاب لجميع المصادر والمراجع التي اعتمد عليها بناءً على أن المراجع هي مصادر ثانوية.

المقدمة

تضفي المرحلة الراهنة من حياة أمتنا العربية الإسلامية أهمية خاصة على الدراسات التي تتناول تاريخها وفق أسس علمية قويمة لما تهيئه مثل هذه الدراسات من مراجعة تحتاجها الأمة في كل جانب من جوانب حياتها الحاضرة، وتستلزمها حاجتها إلى النهوض والتقدم لا رغبة فيهما فحسب بل حفظاً لكيانها واستمراراً لوجودها الذي تتهدده تحديات التقدم العلمي الغربي من جهة، وخطر انعدام القيم الإنسانية للغرب من جهة أخرى. فمثل هذه المراجعة التاريخية تميط اللثام، فيما نعتقد، عن خلفية نظام، أو إنجاز، أو مكون من مكونات حضارة الأمة، وتحدد ملامحه، وتدل على مؤشراته ومعطياته، ومن ثم تمكّن من مواجهة تحدي مثيله المعاصر، وتمهد له السبيل للمضي نحو الرقي والكمال الممكن.

والتعليم كنظام حضاري متفاعل مع فكر الأمة وحركتها له دور مسهم في عملية النهضة، إلا أن تنشيط دوره، والتماس سبل تقدمه، وفهم أبعاده ومشكلاته لا يتسنى دون استقصاء تطوره التاريخي. ويستلزم هذا الاستقصاء بالضرورة الكشف عن العلاقة الفعالة التي تربط التعليم بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وموضوع التعليم في العراق، وهو محور دراستنا هذه التي تناولت التعليم الحديث في هذه البلاد منذ أن وضعت الدولة العثمانية الركيزة الأولى لهيكله في سنة ١٨٦٩ حتى اكتمال ملامح بنائه تقريباً بنهاية الحكم العثماني للعراق سنة

١٩١٨[١]، هذا الموضوع، على ضوء ما تقدم ذكره من مفاهيم، له أهمية مزدوجة يتعلق جانب منها بالتعليم، ويخص الآخر العراق كبلد له موقعه المتميز في تاريخ وحضارة أمته وتطلعاتها. فدراسة نشأة التعليم الحديث في العراق، وارتباطه بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تعين، علاوة على التماس سبل رقيه وتقدمه، على فهم وإدراك أمور كثيرة منها، مثلاً، جذور نهضة العراق الحديثة التي حقق بها تقدماً في كثير من المجالات، وطبيعة الظروف التي أحاطت بنشأة التعليم الحديث وتطوره، وغيرها من أمور.

أما من الناحية التاريخية، فإن أهمية دراستنا هذه تتمثل في تعلقها بجانب حضاري مهم من تاريخ العراق الحديث الذي ما زالت فيه جوانب واسعة لم تأخذ من الباحثين ما تستحقه من اهتمام لكشفها وتسليط الأضواء عليها وذلك على الرغم من وجود عدد من الدراسات العلمية التي عالجت تاريخ العراق في العهد العثماني، خاصة منذ بداية عهد المماليك في منتصف القرن الثامن عشر، فإن هذه الدراسات ركزت إلى حدّ كبير على الجانب السياسي وأهملت الجوانب الأخرى لأسباب قد تتعلق بطبيعة المادة التاريخية التي وفرتها المصادر المتاحة لتاريخ تلك الفترة، أو بغيرها من أسباب.

كذلك فإن سنة ١٨٦٩ التي تبدأ دراستنا بها، وهي السنة التي عين فيها مدحت باشا أحد رجال الدولة العثمانية المصلحين والياً على بغداد وشرع خلالها بإنشاء أول مدرسة حديثة، تعتبر نقطة تحول في تاريخ العراق الحديث يمكن معها القول بأن هذه البلاد بدأت عندها بالعبور من وضع القرون الوسطى الذي

(١) كان العراق في معظم سنوات العهد العثماني الأخير (١٨٦٩-١٩١٨) ينقسم إلى ولايات عثمانية ثلاث، هي: بغداد والموصل والبصرة.

كانت تعيشه قبلها إلى عالم العصر الحديث، ذلك أن هذا الوالي قد وضع لبنات الحياة العصرية التي لم يعرفها العراق قبله، فأسس المدارس الحديثة، وأصدر أول صحيفة عرفتها البلاد، وأنشأ أول مطبعة آلية فيها، إلى غيرها من أعمال. ومن ثم فإن الفترة الواقعة بين ولاية مدحت باشا ونهاية الحكم العثماني، التي توقفت عندها دراستنا، تمتعت بأهمية خاصة تحتاج معها إلى دراسات متكاملة لجوانبها المختلفة لما لهذا العمل من أثر يساعد على دراسة الفترات التي أعقبتها، ويكوّن معها أساساً من أسس تحليل وفهم واقع العراق في شتى المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. ولكن الباحثين لم يولوا هذه الفترة عناية كافية، فألحقوا دراستها أو دراسة جزء منها بدراسات أشمل تتناول فترات لاحقة، أو سابقة أحياناً، حيث تطرقت هذه الدراسات إلى الفترة الواقعة بين ولاية مدحت باشا ونهاية الحكم العثماني في العراق بصورة عرضية أو ممهدة لما تبحثه من فترات أعقبتها كفترتي الاحتلال والانتداب البريطانيتين، مما لم تنل معه تلك الفترة المتميزة الهامة ما تستحقه من دراسة.

وما كتب عن التعليم في العراق في تلك الفترة (١٨٦٩-١٩١٨) قد اتصف، شأنه شأن معظم الدراسات الأخرى لها، بالإيجاز وعدم التركيز عليها. وهو لا يعطي، على أهميته وقيمته العلمية، صورة متكاملة عن هذا الجانب من جوانب تاريخ العراق الحديث الذي حرصت دراستنا هذه على توضيحه، ذلك أن هذه الكتابات[١] لم تعتمد على المصادر الأصلية، وفي مقدمتها السالنامات، إلا

١- التي يمكن حصرها بـ :

١- كتاب عبد الرزاق الهلالي "تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٩١٧"، بغداد، ١٩٥٩.

٢-أطروحة الدكتوراه غير المنشورة للأب جون جوزيف دسكن، الموسومة بـ :

بشكل يسير جداً، واختص بعضها بنوع واحد من أنواع التعليم كالتعليم الحكومـي، أو الوطني، متناولاً الفترة الواقعة بين عامي ١٨٦٩ و١٩١٨ بصـورة موجـزة وممهدة لدراسة التعليم دراسة وافية في عهد الاحتلال البريطاني، أو في عـهدي الاحتلال والانتداب.

على أن الإحاطة في دراستنا هذه بكل الظروف التي واكبت نشأة ومسـيرة التعليم الحديث حتى سنة ١٩١٨ أمر لا ندعيه. ولم نتطرق فيها، قطعاً، إلى تحليل جميع جزئيات الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ارتبطت بـالتعليم فأثرت فيه وتأثرت به. ولكن حسبنا تلك الصورة المتكاملة، تقريباً، التي استطعنا تقديمها للتعليم الحديث في العراق من سنة ١٨٦٩ حتى انتهاء الحكـم العثمـاني لآخر جزء من أجزائه في سنة ١٩١٨. وهي صورة تتيـح للآخريـن اعتمادهـا والانطلاق منها لاستدراك ما قد فاتنا ذكره من تحليل للعوامـل المختلفـة التـي أحاطت بالتعليم ومدى تفاعلها معه، أو لمناقشة الآراء والنتائج التي توصلنا إليـها في الأمور التي تحتمل مثل هذه المناقشة. وجدير بالذكر أن تلك الصـورة التـي قدمناها في هذا الكتاب للتعليم في العراق تطلب إبراز ملامحها ذكـر لتفصيـلات كثيرة، وهذا ما اقتضته طبيعة الدراسة الموضوعية، فالكتاب بالأساس هو دراسـة

= The Genesis Of The Government Educational System In Iraq, 1971.

٣- كتاب الدكتور إبراهيم خليل أحمد ''تطور التعليم الوطني في العـراق ١٨٦٩-١٩٣٢''، البصرة، ١٩٨٢.

٤- الفصل المعنون بـ ''عوامل فعالة في الاتجاهات الفكريـة والسياسـية فـي العـراق الحديث... دراسة في التعليم وفي أثره في تكوين الزعامة بين ١٨٧٢-١٩٠٨'' مـن كتاب الأستاذ الدكتور عبد العزيز سليمان نوار ''تاريخ العرب الحديث، ج١، العـراق''، القاهرة، ١٩٨٣.

أكاديمية موثقة استوجب إعدادها توخي الدقة وذكر التفاصيل التي يمكن التوصل لها عن أعداد المدارس، مثلاً، وأعداد طلابها ومعلميها، وغيرها من تفاصيل.

ومن جانب آخر، يتعلق بهيكل البحث وبنائه، فإن دراستنا هذه تنقسم إلى خمسة أبواب، تألف كل من الأول والثاني منها من فصلين، وتألف كل باب من الأبواب الأخرى من ثلاثة فصول، علاوة على مبحث في آخر الأبواب الخمسة تناول تقويماً للسياسة التعليمية العثمانية في العراق وملخصاً ونتائج للبحث. وقد تناول الباب الأول، وهو باب تمهيدي، دراسة المجتمع العراقي والتعليم وموقف الدولة العثمانية منه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فتطرق في فصلين يضم كل واحد منهما مبحثين مستقلين إلى التركيب القومي والديني للمجتمع العراقي وتوزيع الأقليات القومية والدينية على مناطق العراق المختلفة، ثم بيّن أثر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة آنذاك في التعليم. وموقف الحكم العثماني من التعليم، ومحاولات الإصلاح التي جرت في الدولة العثمانية، خاصة تلك التي تتعلق بالتعليم، ومدى انعكاسها على التعليم في العراق.

وتناول الباب الثاني التعليم الإسلامي وبدايات التعليم الرسمي الحديث. ودراسة التعليم الإسلامي، بالمراحل الثلاث التي يمكن تقسيمه إليها وهي الكتاتيب والمدارس والدراسات العليا، أملتها ضرورة التعرف على نظام التعليم التقليدي الذي كان سائداً في البلاد قبل نشأة التعليم الحديث بقرون طويلة، واستمر يواكب نشأته ومسيرته مع تأثير متبادل لكل منهما في الآخر حتى نهاية العهد العثماني. أما بدايات التعليم الحديث فقد كانت في عهد الوالي مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢)، ودراستنا لها تناولت المدارس التي أسسها هذا الوالي، وطبيعة الإصلاح عنده، والسياسة التعليمية التي طبقت في العراق إبان وجوده فيه.

وخصص الباب الثالث لمتابعة دراسة التعليم الرسمي ومؤسساته التي وضع قواعدها مدحت باشا وذلك في الفترة الواقعة بين رحيل هذا الوالي عن بغداد سنة ١٨٧٢ وإعلان الدستور العثماني في سنة ١٩٠٨. ومؤسسات التعليم الرسمية التي تناولها هذا الباب في ثلاثة فصول هي المدارس الحكومية بأنواعها ومستوياتها كافة، وإدارات التعليم ومواردها المالية.

ودرس الباب الرابع التعليم الطائفي والأجنبي من سنة ١٨٦٩ إلى سنة ١٩٠٨، وذلك من خلال ثلاثة فصول تناول الأول منها أوضاع المسيحيين العراقيين والتعليم لدى مختلف طوائفهم، وتطرق الثاني إلى النشاط التبشيري ومدارس الإرساليات التبشيرية، وخصص الثالث لليهود وأوضاعهم والمدارس التي أسسوها في تلك الفترة.

أما الباب الخامس، فقد درس تطور التعليم في العهد الدستوري، حتى نهاية الحكم العثماني ١٩٠٨-١٩١٨. وتناولت هذه الدراسة أول ما تناولته التتريك كمظهر من مظاهر السياسة التعليمية التي انتهجتها جمعية الاتحاد والترقي وأثره في التعليم، وردود الفعل التي واجه بها العرب عامة والعراقيون خاصة فكرة التتريك، ومدى مساهمة هذه الردود، التي اتخذت أشكالا وطرقا متعددة، في تصحيح مسار السياسة التعليمية للدولة في الولايات العربية، وما حققته من إنجازات لصالح التعليم في العراق، ودورها في رفع درجة الوعي الثقافي في هذه البلاد. ثم استعرض الفصل الثاني من هذا الباب توسع وتطور المؤسسات التعليمية القائمة قبل العهد الدستوري بما فيها مدارس الطوائف المسيحية العراقية، ومدارس الإرساليات التبشيرية، ومدارس اليهود. وختم البلب بفصل ثالث تناول المدارس التي أنشئت لأول مرة في ولايات العراق خلال العهد الدستوري، وهي مدارس حكومية، وأهلية أسست من قبل المسلمين، ومدارس للجاليات الأجنبية المقيمة في العراق.

وختمت الدراسة بتقويم للسياسة التعليمية التي طبقتها الدولة العثمانية في العراق، وشمل هذا التقويم جوانب أساسية ثلاث، هي سياسة إنشاء المدارس، والعملية التعليمية، ودور المجتمع العراقي. وأعقب هذا التقويم ملخص للبحث والنتائج التي توصل إليها.

أما من ناحية المصادر التي اعتمد عليها البحث فكانت متعددة ومتنوعة، تأتي في مقدمتها الوثائق العثمانية المنشورة باللغة التركية، وهي:

(سالنامات) ولاية بغداد، وعددها عشرون سالنامة صدرت خلال الفترة ١٨٧٥-١٩٠٧.

(سالنامات) ولاية الموصل وعددها خمس سالنامات صدرت خلال الفترة ١٨٩٠-١٩١٢.

(سالنامات) ولاية البصرة، وعددها ست سالنامات صدرت خلال الفترة ١٨٩٠-١٩٠٢.

(سالنامات) نظارة المعارف العمومية، وعددها خمس سالنامات صدرت خلال الفترة ١٨٩٨-١٩٠٣.

ومما يجدر ذكره أن (سالنامة) الولاية تعد بمثابة تقرير رسمي سنوي[١]، ضم معلومات متنوعة ومفصلة عن الولاية، ودوائرها ومؤسساتها الحكومية، وغير الحكومية، بما فيها دوائر المعارف، والمدارس الحكومية، ومدارس الأقليات الدينية، والمدارس الأجنبية، وأعداد معلمي جميع تلك المدارس، وأعداد مستخدميها، وطلابها، واشتمل في أحيان كثيرة على ذكر مواد الدراسة التي كانت

---

(١) لم تكن (سالنامات) ولايات العراق تصدر سنوياً بصورة منتظمة.

تدرس فيها. كذلك فإن (سالنامة) النظارة (الـــوزارة) كـــانت تضـــم مثـــل هـــذه المعلومات عن دوائر المعارف، والمدارس في ولايات الدولة كافة ومـــن ضمنـــها ولايات العراق الثلاث.

وقد تمكنا من الحصول على جميع هذه السالنامات مـــن بعـــض مكتبـــات استانبول العامة، وهي:

- **Atatürk Kitapliği (Belediye Kütüphanesi).**
- **Başbakanlik Arşivi Kütüphanesi.**
- **Beyazit Devlet Kütüphanesi.**
- **Hakki Tarik Us Kütüphanesi.**
- **Istanbul üniverstesi Edebiyat Fak.Tarih Semineri Kitapliği Edebiyat Fakültesi.**
- **Istanbul Üniversitesi Merkez Kütüphanesi.**
- **Millet Kütüphanesi.**
- **Tercüman Gazetesi Kütüphanesi.**

وهناك وثائق عثمانية منشورة، ترجمت إلى اللغة العربية من قبـــل نوفـــل نعمة الله نوفـــل، ونشرت سنة ١٨٨٤ في مجلدين بعنوان: "الدســـتور"، اعتمـــد البحث على ما نشر فيهما مـــن مراســـيم وقوانيـــن وبيانات رســـمية، خاصـــة تـــلك التي تتعلق بالتعليم.

ومن الوثائق العثمانية المعربة التي اعتمد عليها البحث أيضاً مـــا جمعـــه سليم فارس منها في كتابه "كنز الرغائب في منتخبات الجوائب" حيـــث ضمـــت الأجزاء ٥-٧ (صدرت في السنوات: ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٨١ على التوالي) مـــن هذا الكتاب ترجمة للمعاهدات الدولية، والمراسيم السلطانية، والقوانين الرســـمية التي نشرتها جريدة الجوائب العربية -التي كانت تصدر في استانبول- منذ ســـنة ١٨٦٠ حتى سنة ١٨٨١.

واستعان البحث ببعض الوثائق البريطانية غير المنشورة، خاصة وثائق وزارة المستعمرات (Colonial Office) المحفوظة بدائرة السجلات العامة في لندن (Public Records Office). حيث كانت هذه الوثائق غالباً ما تلقي نظرة سريعة على التعليم في أواخر العهد العثماني ضمن حديثها عن الإدارة وأوضاع التعليم في فترة الاحتلال البريطاني للعراق.

وكانت الصحف والمجلات التي صدرت في العهد العثماني، والسنوات القليلة التي أعقبته مصدراً مهماً آخر من مصادر البحث. فجريدة الزوراء، والرقيب، وصدى بابل، ومجلة لغة العرب التي صدرت جميعها في العهد العثماني قد حفلت بأخبار ومعلومات قيّمة عن التعليم لا سبيل للوصول إليها عن طريق آخر. أما مجلات: الزنبقة، والحرية، والمعرض، والكشاف العراقي التي صدرت في بغداد خلال السنوات ١٩٢٢-١٩٢٥ فتعدّ مصادر رئيسة فيما أوردته عن التعليم في أواخر العهد العثماني لقربها الزمني من تلك الفترة.

وأفاد البحث من بعض الرسائل الجامعية غير المنشورة، كان أهمها رسالة الأب جون جوزيف دسكن (John Joseph Diskin) المسومة بـ:

"The Genesis of the Government Educational System in Iraq"

التي تقدم بها سنة ١٩٧١ لنيل درجة الدكتوراه من:

"Graduate Faculty in the School of Education, University of Pittsburgh, U.S.A."

كما استعان البحث بعدد كبير من الكتب العربية والمعربة والأجنبية. وأهم الكتب الأجنبية التي ساهمت في إثراء البحث بمعلومات قيّمة، هي:

كتاب الفرنسي Vital Cuinet وعنوانـه "La Turquie D'Asie" وهو كتاب في الجغرافية الإدارية ذو أهمية كبيرة للبحث لما احتواه فـي جزءيـه الثاني والثالث، المطبوعين في باريس في عامي ١٨٩٢ و ١٨٩٤، من معلومـات إحصائية قيّمة عن التعليم، والتوزيع الديني والطائفي والقومي للسكان في ولايـات الموصل وبغداد والبصرة. وقد عرض المؤلف معلوماته هذه -التـي لـم يذكـر معظمها سواه- بصورة تفصيلية لم يغفل معها ذكـر أنـواع التعليـم المختلفـة كالإسلامي، والحكومي، والخاص بالأقليات الدينية، والتعليم الأجنبي.

وكان ثاني أهم الكتب الأجنبية التي اعتمدنا عليها كتاباً باللغـة الفرنسـية أيضاً، وعنوانه: " La Province de Baghdad " مؤلف من قبـل Habib K. Chiha، وهو سوري الأصل عاش في بغداد، ودرّس في مدرسة اللاتين فيها مدة خمس عشرة سنة. وكتابه هذا تاريخ عام لبغداد منذ تأسيسها حتـى نهايـة القرن التاسع عشر، أفاد البحث من فصوله الثلاث الأولى من قسمه الثاني، التـي تناولت جوانب مختلفة من تاريخ ولاية بغداد منذ عهد الوالي مدحت باشا، وحتـى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر.

ومن الكتب الأجنبية التي زودتنا بمعلومات عن حركة التعليم فـي الدولـة العثمانية كتابان باللغة الإنكليزية، الأول لــ Roderic H. Davison، وعنوانه: "Reform in the Ottoman Empire 1856-1876" والثاني لــ Bernard Lewis، وعنوانه: "The Emergence of Modern Turkey".

وأخيراً، فإن الوفاء وواجب ردّ الجميل، أو بعضه، يقتضي التنويه والإشادة بتلك الروح العلمية السامية التي غمر بفيضها هذه الدراسة، والأخـلاق الكريمـة التي أحاط بها كاتبَها الأستاذُ الدكتور عبد العزيز سليمان نـوار أستاذ التـاريخ الحديث وعميد كلية الآداب السابق بجامعة عين شمس، فلـه الشـكر والعرفـان

والدعاء بخير جزاء من المولى القدير. ومثل هذا الشكر يزجى لكل من أعان على إنجاز هذا العمل الذي لا يعلو، ولا ريب شأنه شأن كل عمل يقوم بـــه الإنســان، على النقص مع كل الجهود المستطاعة التي بذلت فيه. نسأله جــلّ شــأنه أن لا يؤاخذنا فيما سهونا عنه أو أخطأنا فيه، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريـم، ويوفقنا لخدمة أوطاننا العزيزة، وله الحمد على ما أنعم ووفق وهدى.

المؤلف

عمّان في غرة رمضان المبارك١٤١٣

شباط ١٩٩٣

البـاب الأول

المجتمع والدولة والتعليم في العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

الفصل الأول

المجتمع العراقي والتعليم

أولاً: التركيب الاجتماعي

تألف سكان العراق خلال الفترة التي يتناولها البحث من قوميات ثلاث رئيسة هي العرب والأكراد والتركمان. وقد شكل العرب أغلبية السكان، وكانوا اكثر عناصر السكان عدداً، وانتشروا في طول البلاد وعرضها وأضفوا عليها طابعاً عربياً خالصاً على الرغم من وجود أقليات سكانية غير عربية عاشت في عدد من مدن البلاد وبعض أريافها ولكنها تعربت واندمجت بمرور الزمن بالعنصر العربي واكتسبت عادات العرب وخصالهم، وكانت مدينة بغداد من بين أهم المدن التي ضمت عناصر غير عربية لكونها مركزاً سياسياً وتجارياً ودينياً هاماً[1].

أما الأكراد فقد عاشوا في منطقة كردستان، موطنهم الأصلي، وهي

(١) الوائلي، إبراهيم، الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر، (بغداد، ١٩٧٨)، ص٧٩-٨٠.

المنطقة الجبلية الشمالية والشمالية الشرقية من العراق، واستوطن قسم منهم في مدينة بغداد وغيرها من المدن[1] بعد أن هاجر إليها طلباً للرزق أو للالتحاق بالوظائف الحكومية أو بالخدمة العسكرية في الجيش العثماني السادس، الذي كان يتخذ من مدينة بغداد مركزاً له، أو وحداته المنتشرة في ولايات العراق الثلاث. كذلك عاش (اللُر) المعروفون بالأكراد الفيلية[2] في مدينة بغداد والمدن والقرى الواقعة على الحدود مع إيران كمدينتي مندلي وبدرة والقرى المجاورة لهما[3].

ويأتي التركمان في المرتبة التالية بعد الأكراد من ناحية العدد وشكلوا كالأكراد مجتمعاً عرقياً مستقلاً احتفظ بسماته وخصائصه واعتز بأصوله كان يقطن المناطق المحاذية لكردستان، في كركوك ومدن وقرى عديدة تشكل خطاً يبتدئ بمدينة تلعفر وينتهي بمدينة مندلي[4]، وعاشت أسر من وجهائهم في مدينة بغداد[5].

كما عاشت في العراق آنذاك جاليات أجنبية، كان من بينها الإيرانيون الذين

---

(١) الوائلي، المصدر السابق، ص٧٩.

الأرحيم، فيصل محمد، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين ١٩٠٨-١٩١٤، رسالة ماجستير، كلية الآداب-جامعة عين شمس، ١٩٦٩، ص٦٩.

(٢) اللر أو الأكراد الفيلية هم سلالة من السلالات الكردية أو هم، في رأي آخر، جنس من الأجناس البشرية وقومية قائمة بذاتها تختلف عن القومية الكردية. أنظر: لوريمر، ج.ج، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج٤، (الدوحة، د.ت)، ص١٣٩٠-١٣٩١.

(٣) Longrigg, Stephen Hemsley, Iraq 1900 to 1950, (London,1956), p.2.

(٤) لونكريك، ستيفن هيمسلي، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، (بيروت، ١٩٤٩)، ص٨.

(٥) Longrigg, op. cit., p.9.

استوطنوا في بعض المدن وخاصة مدينة بغداد ومدن العتبات المقدسة[١]، كربلاء والنجف والكاظمية وسامراء، ووجدوا أيضاً في المدن الشرقية الحدودية وفي مدينة البصرة.

وهناك جاليات أجنبية أخرى تنتمي إلى قوميات مختلفة كالهنود والأفغان وغيرهم من المسلمين الآسيويين الذين كانوا يفدون على العراق لزيارة مرقد الشيخ عبد القادر الكيلاني والإمام أبي حنيفة في بغداد، أو لزيارة مراقد الأئمة في مدن العتبات المقدسة ثم يقيم بعضهم لمدة من الزمن هناك[٢]، وكان من ضمن هذه الجاليات الأجنبية أوربيون من جنسيات مختلفة معظمهم من الإنكليز[٣].

ويلاحظ أن الموقع الجغرافي لبعض مدن البلاد قد أثر في استقطاب العناصر الأجنبية، فاستوطنت المدن الواقعة على حدود إيران والأناضول عناصر فارسية وتركية. كما اجتذبت بغداد ومدن العتبات المقدسة مثل هذه العناصر بحكم منزلتها الدينية والعلمية. أما مدينة البصرة فإن قربها من الخليج العربي وطرق المواصلات البحرية، وطابعها التجاري لكونها ميناء العراق الوحيد جعل منها موطناً لجاليات صغيرة مختلفة.

وكما شكل العرب أكثرية سكان العراق فإن الإسلام في الوقت نفسه هو معتقد الغالبية العظمى منهم على اختلاف عناصرهم وأصولهم، فقد بلغت نسبة المسلمين إلى مجموع نفوس العراق في مطلع العقد الأخير من القرن التاسع

(١) يطلق اسم العتبات المقدسة على المدن التي ضمت مراقد أئمة المسلمين وهي كربلاء والنجف والكاظمية وسامراء.

(٢) Bell, Gertrude Lowthian, Asiatic Turkey, (Bombay, 1917), pp.126-127.

(٣) جريدة الزوراء، العدد ٩، ٢ جمادى الأولى ١٢٨٦هـ.

Chiha, op. cit., p.97.

عشر ٩٢,٦% ، حيث كان مجموع عدد نفوس العراق بولاياته الثلاث عام ١٨٩٠ (١,٨٣٠,٢٨٠) نسمة منهم (١,٦٩٥,٣٨٠) نسمة من المسلمين وذلك وفقاً لإحصائيات السكان التي أوردها كينيه (Cuinet) في كتابه (تركيا الآسيوية)[١]. وكان المسلمون يتألفون من طائفتين رئيستين هما الشيعة والسنة.

وفيما يتعلق بعدد نفوس العراق فإن (Cuinet) قد ذكر بأنه استقى إحصائياته التي أشرنا إليها من دائرة إحصاء السكان في عاصمة الدولة العثمانية، إلا أنه يبدو أن هذه الإحصائيات هي إحصائيات تخمينية لعدد النفوس حيث لم يؤثر عن الدولة العثمانية أنها قامت بإحصاء منظم لنفوس ولايات العراق الثلاث حتى نهاية عهدها فيها، ولم تشر إلى قيام الدولة بمثل هذا العمل جميع المصادر التي بين أيدينا ومن ضمنها الوثائق الرسمية العثمانية[٢]. فضلاً عن أن الناس كانوا "يقاومون كل إحصاء ويتمردون عليه تارة خوفاً من جامعي الضرائب وطوراً خشية من المكلفين بتجنيدهم" [٣].

وعلى الرغم من ترجيحنا عدم دقة إحصائيات (Cuinet) لنفوس العراق فإن هذه الإحصائيات -التخمينية- قد تميزت دون سواها بالسعة والتفصيل حيث

---

(١) Cuinet, Vital, La Turquie d'Asie, Tome Deuxieme, (Paris,1892), pp.764-765, Tome Troisieme, (Paris, 1894), pp.17,221.

ويلاحظ بأننا قمنا بطرح نفوس المناطق التي لم تدخل ضمن خارطة العراق السياسية بعد تكوين الدولة العراقية الحديثة سنة ١٩٢١، وكان Cuinet قد ذكرها ضمن نفوس ولاية البصرة.

(٢) جرت عملية لإحصاء السكان سنة ١٩١٠ من قبل السلطات العثمانية ولكنها اقتصرت على بعض مناطق ولاية بغداد. أنظر: جريدة الرقيب، العدد ١٢٦، ٦ حزيران ١٩١٠.

(٣) دي فوصيل ، بيير، الحياة في العراق منذ قرن ١٨١٤-١٩١٤، ترجمة د. أكرم فاضل، (بغداد، ١٩٦٨)، ص٥٩.

شملت توزيع السكان الديني والجغرافي على ولايات العراق وسناجقها وأقضيتها مما لم يتوفر في التقديرات الأخرى التي جرت لنفوس العراق في العهد العثماني، ويجعلها مصدراً رئيساً ووحيداً لمعرفة عدد السكان التقريبي وتوزيعهم الجغرافي والديني في أواخر القرن التاسع عشر، علاوة على ما يبدو من أنها أقرب للصحة من جميع التقديرات الأخرى التي ذكرتها المصادر المختلفة.

فهناك إحصائيات تخمينية أخرى لنفوس العراق أو لولاية من ولاياته أو لمدينة من مدنه تعود إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وهي كثيرة ومتنوعة ومتباينة[1] وأفضلها ما ذكره الدكتور محمد سلمان حسن[2] اعتماداً على تقارير القناصل البريطانيين من أن مجموع نفوس العراق كان يبلغ سنة ١٨٦٧ (١,٢٨٠,٠٠٠) نسمة، ثم أصبح في سنة ١٩٠٥ (٢,٢٥٠,٠٠٠) نسمة[3].

---

(١) أنظر ما ورد منها في: س ن م ع، ١٣١٩هـ . س و ب، ١٣٠٩-١٣١١هـ ، ١٣١٤هـ، ١٣١٦-١٣١٩هـ ، ١٣٢١هـ، ١٣٢٣هـ. س و بص، ١٣٠٨هـ ، ١٣١١هـ . س و م، ١٣١٢هـ .

بدج، سر ولسن، رحلات إلى العراق، نقله إلى العربية وقدم له وعلق عليه فؤاد جميل، (بغداد،١٩٦٦)، ج١، ص٤٤، ٢٩١.

ميجرسون "ميرزا غلام حسين شيرازي"، رحلة متنكر إلى بلاد ما بين النهرين وكردستان، ترجمة فؤاد جميل، (بغداد، ١٩٧٠)، ج١، ص١٢٤، ١٥٨.

دي فوصيل، المصدر السابق، ص٥٩.

مجلة لغة العرب، ج١١، س٣، آيار ١٩١٤، ص٦١٦.

(٢) في كتابه: التطور الاقتصادي في العراق، (بيروت، ١٩٦٥)، ص٣٧-٣٨.

(٣) حسن، محمد سلمان،المصدر السابق، ص٤١، ٥٢. ويلاحظ أن الدكتور محمد سلمان حسن قد اعتمد على (Cuinet) في إيراده لعدد سكان العراق سنة ١٨٩٠ الذي ذكرناه سابقا .

أما الأقليات الدينية فكانت تشكل آنذاك نسبة مقدارها ٧,٤% من سكان العراق[١]، وكان اليهود أكبر تلك الأقليات عدداً، يأتي بعدهم النصارى، ثم عدد من أتباع ديانات صغيرة أخرى من يزيديين وشبك وصابئة. وقد عاش اليهود في معظم مدن العراق، وتركز وجودهم في ولاية بغداد وبصورة خاصة في مدينة بغداد مركز الولاية، وكانت نسبة نفوسهم إلى مجموع نفوس العراق ٣,٥%[٢]. وزاولوا مهناً متعددة فكان منهم كبار ملاك الأراضي والتجار، وأصحاب الحرف المختلفة، وعدد قليل من الموظفين الحكوميين، وامتهن بعضهم مهناً يأنف كثير من الناس من مزاولتها[٣].

وتركز النصارى في شمال البلاد، في مدينة الموصل والقرى والمدن المجاورة لها، وفي أنحاء متفرقة من كردستان، ووجدوا أيضاً في ولايتي بغداد والبصرة، إلا أن وجودهم اقتصر على مدينتي بغداد والبصرة ولم يستوطنوا تقريباً أية مدينة أخرى من مدن هاتين الولايتين. وانقسم نصارى العراق إلى

=

ومما هو جدير بالذكر أن تقارير الحكام السياسيين البريطانيين إبان الاحتلال البريطاني للعراق عقب انتهاء الحكم العثماني مباشرة قد أشارت إلى أن سكان العراق بلغوا سنة ١٩١٩ (٢,٨٤٩,٢٨٢) نسمة. أنظر: عقراوي، متى، العراق الحديث، ج١، ترجمة متى عقراوي ومجيد خدوري، (بغداد، ١٩٣٦)، ص١٠-١١.

(١) بلغ عدد السكان غير المسلمين سنة ١٨٩٠ (١٣٤,٩٠٠) نسمة من مجموع سكان البلاد البالغ (١,٨٣٠,٢٨٠). أنظر: Cuinet, op. cit., tome2, p.765, tome3, pp. 17, 221.

(٢) بلغ عدد يهود العراق سنة ١٨٩٠ (٦٣,٩٥٠) نسمة من المجموع الكلي للسكان. Cuinet, op. cit., tome2, p.765, tome3, pp. 17, 221.

(٣) معروف، خلدون ناجي، الأقلية اليهودية في العراق ١٩٢١-١٩٥٢، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٢، ص٣٨.

طوائف وعناصر عديدة، فكان منهم الأرمن البروتستانت والأرمن الأرثوذكس، واليونان الأرثوذكس، وطوائف متعددة من الكاثوليك كالكلدان والسريان واليونان والأرمن واللاتين والروم[1]. وبلغت نسبة النصارى إلى مجموع نفوس العراق ٢,٢%[2] تقريباً.

أما الأقليات الدينية الأخرى فمنهم اليزيديون[3] الذين عاشوا في جبل سنجار غرب الموصل وفي الشيخان الواقعة إلى شمال شرق الموصل، وبلغت نسبتهم إلى سكان العراق ٠,٨١%[4]. وتوزع الشبك[5]، وهم أقلية دينية صغيرة، في عدد من قرى المنطقة الشمالية، وشكلوا نسبة مقدارها ٠,٦٧% من سكان العراق[6]. ويأتي الصابئة[7] بعد الشبك من ناحية عدد النفوس، فهم أقلية دينية

---

(١) للتفاصيل أنظر: Chiha, op. cit., p.100.

بابو اسحق، روفائيل، تاريخ نصارى العراق منذ انتشار النصرانية في الأقطار العراقية إلى يومنا، (بغداد، ١٩٤٨)، صفحة و، ز من التوطئة.

(٢) بلغ مجموع عدد نصارى العراق سنة ١٨٩٠ (٣٩,٨٥٠) نسمة. أنظر:
Cuinet, op. cit., tome2, p.765, tome3, pp. 17, 221.

(٣) إن تكتم اليزيديين الشديد على معتقداتهم، وغرابة هذه المعتقدات من جهة ثانية أدى إلى الاختلاف في تحديد منشأ ديانتهم وأصلها وطبيعتها، للتفاصيل عنهم أنظر:

الحسني، عبد الرزاق، اليزيديون في حاضرهم وماضيهم، (بغداد، ١٩٧٤).

الدملوجي، صدّيق، اليزيدية، (الموصل، ١٩٤٩).

(٤) كان عدد اليزيديين عام ١٨٩٠ (١٤,٩٠٠) نسمة. أنظر:
Cuinet, op. cit., tome2, p.765.

(٥) ولغتهم خليط من اللغات المحلية المحيطة بهم، لتفاصيل أكثر عنهم أنظر: الصراف، محمد حامد، الشبك من فرق الغلاة في العراق، (بغداد، ١٩٥٤).

(٦) بلغ عدد الشبك سنة ١٨٩٠ (١٢,٢٠٠) نسمة. أنظر: Cuinet, op. cit., tome2, p.764.

(٧) للتفاصيل عنهم أنظر: الحسني، عبد الرزاق، الصابئة قديماً وحديثاً، (مصر، ١٩٣١).

صغيرة انتشر اتباعها، الذين اشتهروا بصياغة الفضة، في المدن الواقعــة علــى ضفاف الأنهار في جنوب العراق وكونوا نسبة ضئيلة إلى مجموع السكان العــام مقدارها ٠,١٦%[١].

وعلاوة على هذه الأقليات الدينية الصغــيرة الثــلاث، وهــي: الــيزيديون والشبك والصابئة، عاشت في المنطقة الشمالية مجموعات عرقية ودينية أصغــر شكلت نسبة ضئيلة جداً من سكان العراق[٢]. ومن ثم فإن هذه المنطقــة بوجــود هؤلاء وغيرهم من شبك ويزيديين ومسيحيين بمختلــف عنــاصرهم وطوائفــهم ويهود ومسلمين من السنة والشيعة كانت من أكثر مناطق العراق تمثيــلاً للتعــدد في العناصر والمعتقدات حيث ضمت مزيجاً من كافة الأجناس والطوائف لا نجــد لها مثيلاً في منطقة أخرى من مناطق البلاد[٣].

وعلى الرغم من وجود هذا التعدد في العناصر والمعتقدات لســكان البــلاد فإن العراق اتصف بكونه بلداً عربياً إسلامياً سادت فيه اللغة العربية من الموصــل إلى أقصى جنوب البلاد، وكانت تقاليد وعادات مجتمعه هــي التقــاليد والعــادات العربية الإسلامية، وانتشر فيه الإسلام كمعتقد عام لجميع أبنائه تقريباً. فالمظــهر العام لسكان العراق تمثل في سيادة اللغة العربية والديــن الإســلامي إلا أن هــذا

=

فانيس، جون، أقدم أصدقائي العرب، ترجمة جليل عمســو، (بغــداد، ١٩٤٩)، ص٢٣٢-٢٣٥.

(١) كان عدد الصابئة سنة ١٨٩٠ (٣,٠٠٠) نسمة. أنظر: Cuinet, op. cit., tome3, p.221

(٢) بلغت هذه النسبة ٠,٠٤٥%، حيث أن عدد أفــراد هذه المجموعات كان في ســنة ١٨٩٠ (١,٠٠٠) نسمة. أنظر: Cuinet, op. cit., tome2, p.765

(٣) أنظر: الأرحيم، المصدر السابق، ص٨٦-٨٧.

المظهر قد تداخلت فيه، خاصة في المنطقة الشمالية، بعض التجمعات الدينية والقومية التي لم تنضو تحت لوائه[1].

وقد عاش أبناء البلاد في ألفة ووئام، فلم يؤثر خلال الفترة التي نؤرخ لها عن الأكثرية المسلمة أنها اختلفت أو تنازعت لأسباب طائفية أو مذهبية أو لأية أسباب أخرى. ونالت الأقليات الدينية والعرقية من أبناء العراق تسامح العرب المسلمين الذين يشكلون أغلبية السكان، وقد أشار كثير من الأجانب الذين عملوا في العراق ومكثوا فيه لبعض الوقت إلى هذا الوئام والتسامح، فيذكر الضابط البحري الإنكليزي (فيلكس جونز) الذي عمل في مسح أنهار العراق خلال المدة الواقعة بين سنتي ١٨٣٨ و١٨٥٥، في تقرير أعده سنة ١٨٥٤ عن الحالة الداخلية في باشوية بغداد، بأن "الشعب هادئ، ومظاهر التعصب الديني غير موجودة فيه، وهناك تسامح في معاملة اليهود والمسيحيين حيث أنهم يتمتعون بحصانة لا يتمتع بها إخوانهم في أي مكان آخر"[2].

ويقول الآثاري الإنكليزي السير وليس بدج، الذي عمل لمدة أربعة أعوام في العراق منذ سنة ١٨٨٨ لحساب المتحف البريطاني، عن سكان بغداد: "... وبفرض أنهم كانوا خليطاً من السنة والشيعة واليهود والأرمن والكلدان الكاثوليك والنساطرة واليعاقبة والبروتستانت فمن الغريب أن لا يحدث بينهم ما يعكر صفو الحياة والسلام إلا لماماً"[3].

---

(١) لونكريك، المصدر السابق، ص٨.

(٢) لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي، ج٤، ص٢٠١٦-٢٠١٧.

(٣) بدج، المصدر السابق، ص٤٤-٤٥.

كذلك أشاد غير المسلمين من أبناء البلاد بالتسامح الذي شملت به الأغلبية المسلمة أبناء الأقليات الدينية، فيذكر المؤرخ حبيب شيحا بأن "أوضاع البلاد سارت بصورة طبيعية، ولم يقع فيها ما يعكر صفو النظام والسكينة، في حين أن أقاليم أخرى في الدولة العثمانية قد شهدت أحداثاً مؤلمة ومتلاحقة لا يزال الناس يتذكرونها بألم كمذابح دمشق وجبل لبنان"(١). ويمتدح المؤرخ يوسف رزق الله غنيمة "وحدة العراقيين القومية على اختلاف أديانهم وتباين مذاهبهم... ولا عجب في الأمر فإن العراقيين عاشوا قروناً متحدين متحابين لا تفصلهم فواصل الدين إلا في فترات صغيرة لا يعتد بها وفي أزمنة ساد فيها الجهل."(٢).

ثانياً: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وأثرها في التعليم

كانت الفترة التي أعقبت سقوط بغداد بيد المغول حافلة بظهور قوى أجنبية عديدة استولت على مقاليد الأمور في العراق، واتخذت من أرضه ساحة لصراعاتها وحروبها من أجل السلطة، فأدى ذلك إلى تعرض سكان البلاد للكوارث والمجاعات والتشريد وأصابها بحالة من الركود والتأخر استمرت حتى منتصف القرن التاسع عشر، بل حتى نهاية الحكم العثماني إذا ما استثنينا ما كانت تقوم به الدراسات الدينية من خدمة لعلوم اللغة والدين، وللثقافة العربية والإسلامية.

فالأوضاع الاقتصادية لها أثر كبير في التعليم وانتشاره في أوساط المجتمع، والعلاقة بين الاقتصاد والتعليم كانت على مرّ العصور علاقة وثيقة

---

(١) Chiha, op. cit., p56.

(٢) غنيمة، يوسف رزق الله، نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق، (بغداد، ١٩٢٤)، ص١٨٣.

وتأثيراتها متبادلة، فحينما يشهد مجتمع من المجتمعات ازدهاراً اقتصادياً وانتعاشاً في أحوال أفراده المعاشية يتبع ذلك تقدم في أحوال التعليم والثقافة، ومن ثم فإن تردي التعليم وانتشار الجهل هو نتيجة حتمية للتدهور الاقتصادي، إذ أنه من الطبيعي أن ينصرف الناس إلى كفاحهم من أجل الحصول على حاجاتهم الأساسية في ظل أوضاع اقتصادية سيئة دون أن يتجهوا لتحصيل العلم، أو حتى أن يفكروا بهذا الأمر(١).

والحالة الاقتصادية في العراق ظلت متدهورة لحقب طويلة إبان الحكم العثماني لأسباب متعددة يتعلق معظمها بسياسة العثمانيين وطبيعة حكمهم. وكان هذا التدهور واضحاً في العهد الأخير من عهود العثمانيين في العراق الذي امتد من سنة ١٨٦٩ إلى نهاية الحرب العالمية الأولى(٢) مما يمكن اعتباره سبباً

---

(١) الغنام، محمد أحمد (دكتور)، تطور العلاقة بين الاقتصاد والتعليم في كتاب مقالات في تاريخ التربية، (القاهرة، د ت)، ص٥٢، ٧٦.
د. سعد مرسي أحمد، د. سعيد إسماعيل علي، تاريخ التربية والتعليم، (القاهرة، ١٩٧٨)، ص١٧٤، ١٧٨.

(٢) يمكن تقسيم الحكم العثماني في العراق إلى خمسة عهود مختلفة لكل واحد منها طابع خاص به، هي:
الأول: من دخول السلطان سليمان القانوني بغداد إلى دخول الصفويين إليها ١٥٣٤-١٦٢٢م.
الثاني: من استعادة السلطان مراد الرابع لبغداد إلى بداية حكم المماليك ١٦٣٨-١٧٤٩م.
الثالث: عهد المماليك ١٧٤٩-١٨٣١م.
الرابع: عهد إعادة الحكم المباشر ١٨٣١-١٨٦٩م.
الخامس: العهد الأخير، منذ تعيين مدحت باشا واليا على بغداد حتى نهاية الحكم العثماني في العراق ١٨٦٩-١٩١٨م.

رئيساً من الأسباب التي أدت إلى تراجع التعليم وتــأخر عمليــة انتشــاره بيــن السكان. وتدل نسبة المتعلمين في العراق آنذاك دلالة واضحة على هذا الــتراجع والتأخر، إذ لم تتجاوز نسبة هؤلاء بين سكان المدن في منتصف القــرن التاســع عشر النصف بالمائة. وهذه النسب تنخفض بصورة كبــيرة جــداً فــي الأريــاف والبوادي لقلة أو ندرة المتعلمين من أبنائها، وإذا ما علمنا أن سكان المدن كــانوا يؤلفون ربع سكان العراق في العهد العثماني الأخير[1] فإننا نســتطيع أن نتبيــن ضآلة عدد المتعلمين من مجموع سكان العراق من أهل المدن والريف والباديــة مجتمعين.

ومظاهر تردي الوضع الاقتصادي في البلاد كانت متعددة وشــاملة لمعظــم الجوانب الأساسية التي قام عليها اقتصاد العراق آنذاك وفي مقدمتــها الزراعــة، ذلك أن المجتمع العراقي اعتمد بصورة أساسية في اقتصاده على الزراعة التــي كان يمتهنها حوالي ٦٠% من السكان في مطلــع القــرن العشــرين[2]، ولكــن الزراعة تراجعت وتأخرت لعدة عوامل أهمها مسألة الأراضي الزراعيــة، حيــث كانت أغلب أراضي العراق التي سيطر عليها العثمانيون ملكاً لبيت المال، وعرفــت باسم أراضي الحوز أو الأراضي الأميرية. وكانت الدولة تــأخذ مــن المزارعيــن الذين يقومون بزراعة هذه الأراضي حصة من الإنتاج، وتأخذ رسوماً معينة عنــد انتقال التصرف الفعلي من مزارع إلى آخر. وقد أصدرت الحكومــة العثمانيـــة سنــة ١٢٧٤هـ (١٨٥٨م) قانون الأراضي[3]، فكانت أغلــب مواده وأحكــامه

---

(١) أنظر توزيع السكان البدوي والريفي والمدني في: حسن، المصدر السابق، ص٥١-٥٢.

(٢) حسن، المصدر السابق، ص٥١-٥٢.

(٣) أنظر نصوص القانون معربة في: نوفل، نوفل أفندي نعمــة الله، الدستور، المجلــد الأول، (بيروت، ١٣٠١هـ) ص١٤-٤٣. سنشير إلى هذا المصدر فيما بعد باسم: الدستور.

تتعلق بالاراضي الأميرية وكيفية التصرف بها، "ويؤكد قانون الأراضي العثماني الذي يعتبر أول تشريع تولى تنظيم أحكام الأراضي وبداية تسجيلها في سجلات خاصة منتظمة أنه لم تكن في العراق أراض مملوكة بالمعنى الدقيق للملكية وإن وجدت فلا أهمية لها لضآلتها"[1]. وهذا يعني أن الأراضي الزراعية في العراق كانت مملوكة آنذاك للدولة، وكانت تعطى للمزارعين، ولرؤساء العشائر لزراعتها ودفع حصة سنوية للدولة من إنتاجها بلغت أحياناً ثلثي الإنتاج، مما أدى إلى تدهور الزراعة وحال القائمين عليها لعدم وجود علاقة وثيقة بين المزارعين وأراضيهم، فضلاً عن عدم اهتمام الدولة بتحسين وسائل الري باعتبارها مالكة لتلك الأراضي[2].

وعندما أراد مدحت باشا تحسين الأحوال الاقتصادية في العراق أعلن عن بيع الأراضي الأميرية إلى القائمين بزراعتها، إلا أن خطوته هذه لم تأت بما كان يتوقع منها، إذ لم يستطع الفلاحون دفع قيمة الأرض فأدى ذلك إلى تسجيل مساحات واسعة من الأراضي الزراعية بأسماء القادرين على شرائها من شيوخ العشائر والملتزمين[3] وأبناء المدن الذين لم تكن تربطهم أية رابطة بتلك الأراضي، فتسجلت، مثلاً، أراض واسعة بأسماء آل سعدون شيوخ عشائر

---

(١) الخالد، خليل إبراهيم والأزري، مهدي محمد، تاريخ أحكام الأراضي في العراق، (بغداد، ١٩٨٠)، ص٥٢.

(٢) مدحت باشا، مذكرات مدحت باشا، تعريب يوسف كمال حتاتة، (مصر، د ت)، ص١٦٣-١٦٤. سنشير إليه فيما بعد بـ (مذكرات مدحت باشا). وانظر أيضاً الزوراء، العدد ٥٠، ٧ ربيع الأول ١٢٨٧هـ.

(٣) نوار، عبد العزيز سليمان (الدكتور)، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، (القاهرة، ١٩٦٨)، ص٥٢-٥٣.

المنتفك فأصبحوا أصحابها الشرعيين بعد أن كانوا يجمعون من أفراد عشائرهم حصة الدولة السنوية من إنتاجها(١). وأصبح المزارعون من أبناء العشائر يستأجرون الأراضي من أصحابها الجدد بعد أن كانوا يدفعون حصة للدولة من إنتاجها، وهذا ما لم يغير شيئاً من أحوالهم المعيشية السيئة.

ومما زاد في تردي الأوضاع الاقتصادية في العراق ذلك الاستنزاف لموارده المالية الذي اتخذ طرقاً مختلفة منها تسجيل مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، قدرت بثلث أراضي العراق الخصبة، باسم السلطان عبد الحميد الثاني وعائلته منذ أواخر القرن التاسع عشر(٢). وقد عملت لها إدارة خاصة دعيت بـ (الإدارة السنية). وكانت هذه الأراضي تعطى إلى بعض رؤساء العشائر لزراعتها وكان المحصول يوزع بحصص بين المزارعين وهؤلاء الرؤساء، وكل بدوره يدفع ربع حصته إلى إدارة الأراضي السنية(٣). وقد بلغت واردات هذه الأراضي عشرات الألوف من الليرات العثمانية، وربما وصلت مئات الألوف(٤). وبطبيعة الحال فإن هذه الموارد كان يبعث بها إلى السلطان في استانبول.

وكانت الضرائب عبئاً مالياً ثقيلاً على أبناء البلاد فساهمت في تردي حالتهم الاقتصادية، إذ كانت عديدة ومتنوعة. ولم تكن وفق قاعدة معينة سوى

---

(١) الطاهر، عبد الجليل (الدكتور)، العشائر العراقية، ج١، (بيروت، ١٩٧٢)، ص٧٥.

(٢) يقول لونكريك إن هذه الأراضي "قد تملكها السلطان... بشرائها، الحقيقي أو الاسمي، أو بنقل ملكيتها له بطريقة استبدادية". أنظر: المصدر السابق، ص٣٠٦.

(٣) الطاهر، عبد الجليل (الدكتور) (مترجم)، تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة، (بغداد، ١٩٥٨)، ص١٥٠.

(٤) سركيس، يعقوب، مباحث عراقية، القسم الثاني، (بغداد، ١٩٥٥)، ص٢٠٨.

"قاعدة الحد الأعلى والحاصل الفعلي"[١]. وكان بعضها يجمع بطريقة الالـــتزام[٢]، وشملت الضرائب: الاستيراد والتصدير والمواشي والحيوانات والأرض. وكـــانت دائرة الديون العمومية تستوفي ضريبة على صيد الأسماك والمشروبات الروحيـــة وبيع الملح والتبغ وغيرها[٣]. وكانت ضريبة الأراضـــي، علـــى ســـبيل المثـــال، تستوفى بتخمين مقدار الحاصلات، أو عدّ الأشجار، أو عدّ وسائل ضخ المـــاء، أو المساومة على مبالغ مقطوعة، وتلك التقديرات، في أغلب الأحيان، كانت مجحفـــة لا يتمكن الناس من سدادها كلها فتبقى ديوناً عليهم إلى أن تقوم الحكومة بشطبها أو استيفائها بحملة عسكرية[٤].

ولم تدخر الحكومة العثمانية جهداً في سبيل جمع الأموال من الناس بشـــتى الطرق، فكان على الوالي أحياناً أن يجمع المال بأية وســـيلة اســـتجابة لطلبـــات الدولة حينما تكون محتاجة إليه بسبب ظروف صعبة تلم بها كظروف الحـــرب[٥]. وكانت الحكومة تكلف الأهالي في أحيان أخر بتقديم الأموال لمشاريع وأعمال تقـــع

---

(١) لونكريك، المصدر السابق، ص٤٤.

(٢) وهي أن يتعهد شخص يدعى بـــ (الملتزم) بدفع مبلغ سنوي معين للحكومة عن نوع مـــن أنواع الضرائب ويقوم هو بتحصيل ما يتمكن من تحصيله عن هذه الضريبة من الناس.

(٣) للتفاصيل عن الضرائب أنظر كتابنا: الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، (القـــاهرة ١٩٩١)، ص٣٦٨-٣٧٨.

(٤) لونكريك، المصدر السابق، ص٣٠٦.

(٥) Chiha, op. cit., p82.

كوك، ريجارد، بغداد مدينة السلام، ترجمة فؤاد جميـــل ومصطفـــى جـــواد، ج٢، (بغـــداد، ١٩٦٧)، ص١٦٤.

العزاوي، عباس، تاريخ العراق بين احتلالين، ج٨، (بغداد، ١٩٥٦)، ص١٤٧.

على الحكومة وحدها مسؤولية الإنفاق المالي عليها كمشاريع إنشاء أبنية للدوائر الحكومية[1].

لذلك فإن انتشار الجهل والأمية في تلك الفترة كان نتيجة طبيعية وحتمية فيما يبدو من نتائج انخفاض المستوى المعاشي للسكان وانتشار الفقر بينهم. وقد أدى هذا الجهل الذي تفشى بين أوساط المجتمع العراقي من جهة وسوء الأحوال الاقتصادية من جهة أخرى إلى تردي الحالة الصحية وانتشار الأوبئة والأمراض المعدية كالطاعون والهيضة التي كانت تستمر لفترات طويلة وتفتك بأعداد كبيرة من السكان[2]. ومما زاد في سوء الأحوال الصحية إهمال الحكومة العثمانية لهذه الناحية، حيث خلت البلاد آنذاك، تقريباً، من المستشفيات العامة[3]. ويبدو أن الحالة الصحية لسكان البلاد قد أثرت هي الأخرى بدورها في التعليم، فأدى سوء هذه الحالة إلى تراجع التعليم وانصراف الناس عنه إلى أمر أوجب منه يتعلق بحفظ صحتهم واستمرار حياتهم، فقد استنكر أحد أبناء مدينة بغداد تلك الأصوات التي تطالب بنشر التعليم وفتح المدارس ودعا، من على صفحات جريدة الزوراء،

---

(١) أنظر: الزوراء، العدد ٣٥٥، ١٤ ربيع الآخر ١٢٨٩هـ (١٨٧٢م).

(٢) لم تخل سنة من السنين تقريبا منذ عام ١٨٧٣ حتى نهاية القرن التاسع عشر من انتشار مثل هذه الأوبئة. أنظر:

الماريني، نابليون، تنزه العباد في مدينة بغداد، (بيروت، ١٨٨٧)، ص٤٤.

العزاوي، المصدر السابق، ص٤٩-٥٢، ٧٤، ٩٢، ٩٣، ١٢٢.

Chiha, op. cit., pp. 75, 76.

(٣) أسس الوالي مدحت باشا خلال فترة ولايته مستشفى سمي بـ (مستشفى الغرباء)، إلا أنه لم يفتتح إلا في سنة ١٩٠٠. أنظر: العزاوي، المصدر السابق، ج٧، (بغداد، ١٩٥٥)، ص١٩٩، ج٨، ص١٤١.

إلى الاهتمام بالحالة الصحية المتردية في المدينة، وجعل هذا الأمر أكثر أهمية من التعليم، فإن "أمر حفظ سلامة الأبدان أولاً ألزم من تعلم الفنون والعلوم"[١].

أما الأوضاع الاجتماعية التي كانت سائدة في العراق فلم تساعد على التعليم، ولم تكن مناخاً طبيعياً لانتشاره، فتوزيع السكان الحضري والبدوي في أواسط القرن التاسع عشر يوضح مدى التدهور الثقافي الذي وصلت إليه البلاد، حيث كان عدد السكان آنذاك (١,٢٨٠,٠٠٠) نسمة، منهم (٤٤٥,٠٠٠) نسمة من العشائر البدوية التي كانت تعيش على حراسة ونقل البضائع التجارية، وكان عدد سكان الأرياف (٥٢٥,٠٠٠) نسمة يقومون بأعمال الزراعة والرعي، أما سكان المدن فبلغ عددهم (٣١٠,٠٠٠) نسمة يزاولون الصناعات اليدوية والتجارة[٢]. ومن ثم فإن النسبة المئوية لعدد سكان المدن إلى مجموع عدد السكان كانت ٢٤% تقريباً، وهذا يعني أن أكثر من ثلاثة أرباع السكان كانوا بعيدين عن موارد الثقافة بسبب تركز المدارس التقليدية والحديثة في المدن الكبيرة. ويلاحظ أن هذه النسبة المنخفضة لسكان المدن لم تتغير تقريباً في تقديرات السكان للأعوام ١٨٩٠ و١٩٠٥، إلا أن النسبة المئوية لسكان الأرياف إلى سكان العراق قد ازدادت زيادة كبيرة مقابل انخفاض النسبة المئوية للعشائر البدوية إلى سكان العراق[٣]. ولعل ذلك كان نتيجة لمحاولات الحكومة العثمانية توطين العشائر البدوية، ومن ثم فإن غالبية سكان البلاد قد ظلت بعيدة عن موارد العلم والثقافة حتى نهاية الحكم العثماني.

---

(١) الزوراء، العدد ٢٢٢، ٧ ذي الحجة ١٢٨٨هـ (١٨٧٢م).

(٢) أنظر: حسن، المصدر السابق، ص٥١-٥٢.

(٣) حسن، المصدر السابق، ص٥٢.

كما أن العشائر الريفية والبدوية، التي كانت تشكل نسبة كبيرة من سكان العراق تصل إلى أكثر من ٧٥% منهم، قد وقفت حاجزاً أمام انتشار التعليم والثقافة بين أبنائها، إذ أن العشائر كانت تؤلف مجتمعات شبه مغلقة لها تقاليد وأعراف خاصة، وهي في نزاع وصراع دائم تقريباً مع بعضها من جهة ومع الحكومة من جهة أخرى.

فالمجتمع العشائري قائم على نوع من العلاقات والروابط الاجتماعية التي تستمد قوتها من وحدة الأصول العرقية لأبناء العشيرة، وتقوم على أساس (العصبية). وتفرض هذه العلاقات والروابط على أفراد العشيرة التزامات معينة نحو بعضهم البعض، كما أنهم كانوا يتمتعون جميعاً بما تجلبه لهم هذه الروابط من حقوق وامتيازات. وكان (شيخ العشيرة) هو رئيسها، يرجع إليه أبناء عشيرته فيما يعرض لهم من مشاكل مختلفة في حياتهم وينقادون له كل الانقياد ويأتمرون بأوامره. وكانت العشائر الريفية تكون مجتمعات مغلقة على نفسها تقريباً إذ أنها غالباً ما تقوم بزراعة المحاصيل التي تكفي لإعاشتها فقط، وكثيراً ما اتحدت هذه العشائر مع بعضها وكونت تكتلات عشائرية قوية[1] بسطت نفوذها في بعض الأحيان على تسعة أعشار البلاد[2] وتحدت الحكومة العثمانية بقوتها، فلم يكن للحكومة عليها من نفوذ سوى الاسم.

---

(١) كما حصل في بعض أجزاء ولاية البصرة التي تكون فيها اتحاد قبائل (المنتفك)، وكقيام اتحاد (الخزاعل) في منطقة الفرات الأوسط، واتحاد (بني لام) و(ربيعة) في جنوب بغداد على دجلة.

أنظر: فياض، عبد الله (الدكتور)، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، (بغداد، ١٩٧٥)، ص٥٧.

(٢) لونكريك، المصدر السابق، ص٢٨.

وكانت العشائر الكردية في شمال العراق شأنها شأن العشائر العربية في بسط نفوذها على أغلب المناطق التي تقطنها، وفي تحديها للحكومة والخروج عليها، فكانت مناطق الأكراد، وهي في أغلبها من العشائر، شبه مستقلة، حيث كان رؤساء عشائرها لا يخضعون للحكومة إلا قليلا، أو أنهم لا يخضعون أبداً[1].

فالعشيرة تنظيم سياسي واجتماعي واقتصادي مستقل تقريباً، له تقاليد وأعراف[2] نشأت في ظروف وأوقات مختلفة، وحافظ جميع أفرادها على هذه التقاليد والأعراف وذلك بولائهم المطلق لها.

وغالباً ما كانت العشائر تتنازع فيما بينها لفرض سيطرتها على مناطق خصبة، أو لأسباب مختلفة أخرى يبدو بعضها تافهاً. وقد استغلت الحكومة العثمانية فرصة تنازع العشائر فيما بينها لصالحها لأن سياستها كانت تقتضي إبقاء العشائر على ما هي عليه من منازعات وتحريك بعضها على بعض لمحاولة السيطرة عليها[3]، والاستعانة ببعضها أحياناً لضرب العشائر الأخرى الثائرة على الحكومة، وفي أحيان أخرى تولت الحكومة نفسها ردع تلك العشائر بحملات عسكرية غالباً ما كانت تمنى بخسائر فادحة مما حدا بها إلى تغيير سياستها تجاه العشائر فحاولت توطينها وحملها على الاستقرار بتمليكها الأراضي الزراعية، إلا أن تلك السياسة لم تأت بثمار كثيرة كما أسلفنا، إضافة إلى أن العشائر كانت

---

(١) ميجرسون، المصدر السابق، ص١٨٣، ٢٣١، ٢٧٢.

(٢) للاطلاع على تقاليد العشائر العراقية وأعرافها، التي أصبحت بحكم القوانين بالنسبة لها، أنظر: آل فرعون، فريق المزهر، القضاء العشائري، (بغداد، ١٩٤١).

(٣) يقول لونكريك: إن خطة بعض ولاة بغداد الوحيدة في حكم القبائل هي تحريك قبيلة على أخرى. أنظر: المصدر السابق، ص٢٦٨.

تخشى خطط الحكومة هذه وتعتبرها إجراءات لتنظيم وزيادة فاعلية عمليتي التجنيد وجمع الضرائب.

ومن ثم فإن هذا الوضع الاجتماعي المتميز الذي تمثل في التجمعات العشائرية الضخمة التي انتشرت في البلاد وكونت ثلاثة أرباع سكانها كانت مسؤولة فيما يبدو مسؤولية كبيرة عن عدم انتشار التعليم في أوساط نسبة كبيرة من سكان العراق[١] وحالت لعقود طويلة دون رفع المستوى التعليمي والثقافي في هذه البلاد.

كما أن اضطراب الأمن في مدن العراق آنذاك لم يكن ليسمح للناس بالالتفات إلى طلب العلم والمعرفة لانشغالهم بما هو أهم منهما ألا وهو الحفاظ على حياتهم وممتلكاتهم وأعراضهم، فقد سادت الفوضى في تلك الفترة أغلب المدن، واضمحل عمرانها، وتقلصت تجارتها، وكان من أسباب ذلك قلة اهتمام الدولة بالأمن الداخلي، وهجمات العشائر المتكررة على المدن[٢] وما يتبعها من سلب وقتل حيث كانت الحكومة تعجز عن حمايتها. أما الهجمات الوهابية، التي استمرت منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى الربع الأول من القرن العشرين، على مدينة البصرة والزبير، ومدن وقرى الفرات كالسماوة والنجف وكربلاء فقد أدت إلى تراجع نمو سكان هذه المدن وركود عمرانها[٣]. ومن أسباب اضطراب الأمن

---

(١) نوار، عبد العزيز سليمان (دكتور)، تاريخ العرب الحديث، الجزء الأول.. العراق، (القاهرة، ١٩٨٣)، ص٢١٠-٢١١.

(٢) العزاوي، المصدر السابق، ج٨، ص١٩، ٢٠، ٤٣، ٦٤.

(٣) حسين، عبد الرزاق عباس (دكتور)، نشأة مدن العراق وتطورها، (القاهرة، ١٩٨٣)، ص٤٨.

في المدن كثرة اللصوص وعبث الأشقياء بالأمن وما يجر ذلك من ويلات للناس حيث تنهب الأموال وتعطل الأسواق وتهدم الدور(١).

وكانت أعراف المجتمع في تلك الفترة تشكل في أحيان كثيرة عائقاً أمام عملية انتشار التعليم، فكان قسم كبير من الناس يتحرج لسبب أو لآخر من إدخال أبنائه في مدارس الحكومة، ومنع بعضهم الآخر تعليم المرأة واعتبروه مفسدة للدين والأخلاق(٢)، وحرمت المعتقدات الدينية للأقلية اليزيدية على معتنقيها القراءة والكتابة والتعلم بشتى صوره(٣).

ونتيجة لذلك كله فإن نسبة المتعلمين إلى مجموع سكان العراق كانت ضئيلة جداً كما أسلفنا، حيث كان المتعلمون من سكان المدن فحسب يؤلفون نسبة مقدارها نصف بالمائة، ثم أصبحت ٥-١٠% في مطلع القرن العشرين. وطبيعي أن هذه النسبة تنخفض بصورة كبيرة بين العشائر الريفية والبدوية، إذ كان التعليم بين هؤلاء ينحصر في أفراد قليلين جداً، وهذا ما يدل على تردي الحالة الثقافية وضعف الحركة التعليمية الذي كان نتيجة طبيعية لتدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية.

---

(١) أنظر: آل محبوبة، جعفر الشيخ باقر، ماضي النجف وحاضره، (النجف، ١٩٥٨)، ص٣٣٦-٣٣٩.

(٢) أنظر: الإصابة في منع النساء من الكتابة للسيد نعمان الشهير بآلوسي زاده، مخطوط، مكتبة الأوقاف في بغداد، رقم ٢٤٢٨٥.

(٣) الحسني، اليزيديون، ص٥٣، ١٠٠.

الفصل الثاني

الحكم العثماني والتعليم في العراق

أولاً: موقف الدولة من التعليم والثقافة

لم تول الدولة العثمانية ولايات العراق أي اهتمام في مجال الخدمات التعليمية وإنشاء المدارس الحديثة إلا بعد فترة طويلة من قيامها بانشاء مثل هذه المدارس في عاصمتها، وفي بعض ولايات الأناضول التركية.

فقد اتجهت الدولة منذ أواخر عهد السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧-١٧٧٤) إلى تأسيس المدارس العسكرية والفنية العسكرية في العاصمة على النهج الأوربي، واستعانت بخبراء من الدول الأوربية لإنشائها[1]، حيث كانت الدولة بحاجة ماسة إلى إصلاح جيشها لتتمكن من مجاراة تقدم الدول الأوربية في هذا المضمار دفعاً لخطر تلك الدول الطامعة فيها.

(١) للتفاصيل عن نشأة وتطور المدارس العسكرية الحديثة أنظر:
Lewis, Berna.., The Emergence of Modern Turkey, (London, 1968).
Shaw, Stanford J. and Ezel Kural, History of Ottoman Empire and Modern Turkey, vol.2, (New York 1977).

أما التعليم المدني الحديث، فقد حظي باهتمام الدولة منذ أواسط القرن التاسع عشر، إلا أن هذا الاهتمام كان مقصوراً في أول الأمر أيضاً على العاصمة التي شهدت سنة ١٨٤٧[١] الشروع بتأسيس عدد من المدارس المدنية الحديثة التي كانت تسمى بالمدارس (الرشدية)[٢].

ويبدو أن إنشاء الدولة للمدارس العسكرية والمدنية الحديثة لم يعبر عن رغبة في إصلاح المجتمع العثماني ودفعه نحو الرقي والتقدم بقدر ما كان يعبر عن حاجة إلى إعادة تنظيم الجيش وفق النظم الحديثة لتتمكن الدولة من إحكام سيطرتها على ولاياتها والوقوف بوجه المطامع الأوربية، ولإعداد موظفين إداريين للمؤسسات الإدارية الحكومية التي كانت في توسع ونمو مستمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

ولعل هذا الهدف المحدود الذي رسمته الدولة للتعليم الحديث ومدارسه كان السبب في إهمال ولايات العراق في مجال إنشاء المدارس الحديثة، فقد استمرت حركة إنشاء هذه المدارس في العاصمة وبعض الولايات لفترة طويلة، واتخذت خطوات عديدة للنهوض بمستوى التعليم المدني بصورة خاصة، كان أبرزها إصدار قانون التعليم العام سنة ١٨٦٩ الذي حدد ملامح التعليم المدني الرسمي

---

(١) س و ب، ١٣١٠هـ ، ص٨٤.

(٢) تناظر هذه المدارس في مستواها المدارس (المتوسطة) القائمة في العراق و(الإعدادية) في مصر وبعض الأقطار العربية في الوقت الحاضر. وكانت المدارس الرشدية تشكل مرحلة تتوسط المراحل الثلاث للدراسة المدنية التي تسبق الدراسة الجامعية، حيث أن ترتيب مستويات المدارس المدنية التي أسست في عاصمة الدولة وولاياتها، ومن بينها ولايات العراق، كان كالآتي: الابتدائية، الرشدية، الإعدادية، وتعادل المدارس الإعدادية المدارس الثانوية الحالية.

ومدارسه على مختلف درجاتها، ثم بعد ذلك كله شهد العراق الخطوات الأولى على طريق نشر التعليم الحديث فيه على يد والي بغداد مدحت باشا الذي استثمر، فيما يبدو، طلب السلطان العثماني منه أن يعمل على إجراء إصلاحات في ولاية بغداد نظراً لما عهد فيه من مقدرة وكفاءة، كما نص على ذلك فرمان تعيينه للولاية(1)، فتسنى له بذلك وضع بذرة المدارس الحكومية الحديثة في العراق.

وقد ارتبطت عملية إنشاء المدارس العسكرية والمدنية الحديثة في العراق على يد الوالي مدحت باشا بذلك الهدف الذي لا يتعدى دعم القوة العسكرية، وإصلاح المؤسسات الإدارية وتزويدها بالموظفين اللازمين لها، ولم يكن إنشاء المدارس الحديثة في العراق نابعاً، فيما يبدو، عن إدراك لضرورة حصول المجتمع العراقي على حقه في التعليم والتدرج في سلم الرقي والتقدم، ومن ثم فإن هذا المفهوم الضيق للتعليم أدى إلى عدم فتح عدد كاف من المدارس يتناسب مع حجم السكان، وعدم توزيع ما فتح منها توزيعاً جغرافياً عادلاً، كما أضعف هذا المفهوم فاعلية المدارس الرسمية في تحقيق رسالة التعليم الأساسية في نشر الوعي والثقافة في أوساط المجتمع ودفعه نحو التقدم.

كما أن الإدارة العثمانية كانت تشكل، في كثير من الأحيان، عائقاً أمام مسيرة التعليم ونشره في البلاد بانتهاجها لأسلوب المركزية الإدارية الذي قيّد سلطة الولاة وغلّ أيدي المصلحين منهم عن إنجاز الأعمال العامة النافعة للسكان ومن ضمنها الأعمال المتعلقة بالتعليم وإنشاء المدارس. وتمثل ذلك التعويق أيضاً بكثرة تبدل الولاة، وقصر فترة إقامتهم، إذ أن سياسة الدولة كانت تقضي بعدم

---

(1) أنظر نص الفرمان معرباً في: زوراء، نومرو ١، ٥ ربيع الأول ١٢٨٦[هـ]، يوم الثلاثاء، ٣ حزيران سنة ١٢٨٥ [رومية]، السنة الأولى.

إبقاء الوالي مدة طويلة في منصبه بحيث لا يتمكن من معرفة أحوال البلاد واحتياجاتها، فحينما يكون الوالي قد اطلع على بعض مشاكل واحتياجات الولاية وحاول أن يباشر بعض الأعمال تقوم الدولة بنقله وتعيين والٍ جديد في محله، فقد تعاقب على حكم ولاية بغداد واحد وثلاثون والياً منذ سنة ١٨٦٩ إلى نهاية الحكم العثماني كان أربعة منهم ولاة بالوكالة، وكانت مدة بقاء معظمهم في منصبه تتراوح بين عدة أشهر وثلاثة أعوام[١]. ولم تختلف ولايتا الموصل والبصرة عن ولاية بغداد من حيث سرعة تبدل الولاة، بل كان ولاة ومتصرفو كل من هاتين الولايتين أكثر من ولاة بغداد في الفترة نفسها[٢]، إضافة إلى عدم استقرار شكلهما الإداري، فمرة كانتا سنجقين تابعين لولاية بغداد وأخرى كانتا ولايتين مستقلتين[٣].

ثم أن قسما كبيراً من ولاة البلاد كان قليل الكفاءة لعدم اهتمام الدولة كثيراً بأمر العراق كما يبدو، حيث كانت تعتبره منطقة فقيرة ونائية فلم ترسل له الولاة الأكفاء المعروفين بمواهبهم وقدراتهم وإصلاحاتهم الإدارية إلا نادراً، بل ذهب أحد الدبلوماسيين الأوربيين العاملين في الدولة العثمانية آنذاك إلى القول بأن

---

(١) أنظر الملحق (٢).

(٢) أنظر الملحقين (٣)، (٤).

(٣) ضمت ولايتا الموصل والبصرة في عهد مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢ إلى ولاية بغداد كسنجقين تابعين لها، فأضحى العراق في عهد هذا الوالي ولاية واحدة هي ولاية بغداد. إلا أن هذا الترتيب الإداري لم يستمر طويلاً، إذ فصلت الدولة الموصل سنة ١٨٧٩ لتكون حتى نهاية الحكم العثماني فيها سنة ١٩١٨ ولاية مستقلة. أما البصرة فقد فصلت أيضاً عن ولاية بغداد سنة ١٨٧٥ لتصبح ولاية بذاتها، ولكنها عادت إلى وضعها سنة ١٨٨٠ كسنجق تابع لبغداد، ثم فصلت ثانية سنة ١٨٨٤ وأضحت ولاية مستقلة حتى نهاية الحكم العثماني لها سنة ١٩١٤. للتفاصيل أنظر كتابنا: الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص١٣١.

الدولة لم ترسل إلى العراق في القرن التاسع عشر سوى الولاة الفاشلين أو المبعدين من العاصمة(1). وبصورة عامة فقد كان هؤلاء الولاة "أنماطاً من الرجال متفاوتين في الثقافة والمعرفة وأسلوب الحكم، لم يعدوا إعداداً خاصاً للإدارة، وكان بينهم الأمي والسكير والمجاهر بالارتشاء وكثير منهم كان من قادة الجند، وربما وجد فيهم الأديب والمهندس والمتصوف والمتفقه، ونـدر الوالي الإداري الموهوب"(2). ومن ثم فإن كل هذه السلبيات الإدارية متمثلة في المركزية، وقصر مدة مكوث الولاة في مناصبهم، وقلة كفاءة معظم هؤلاء الولاة، قد أدت إلى استمرار الجمود والتخلف في المجالات كافة وليس في مجال التعليم والثقافة فحسب.

ويمكننا أن نستخلص من بعض مظاهر الحكم العثماني عدم جدية العثمانيين في نشر التعليم في أرجاء البلاد الخاضعة لهم ومنها العراق، ومن تلك المظاهر أن الدولة اعتبرت عملية إنشاء المدارس الابتدائية، وهي الأساس الذي يرتكز عليه هيكل التعليم، من واجبات السكان، حيث نص قانون التعليم العام (معارف عموميه نظامنامه سي) الصادر سنة ١٨٦٩ على أن نفقات إنشاء هذه المدارس وإدامتها ومرتبات معلميها وما تتطلبه من نفقات أخرى تقع على عاتق السكان المحليين في الولايات وليس على الدولة(3). ويبدو أن التزام الحكومة العثمانية بهذه المادة من القانون كان متفاوتاً بين ولاية وأخرى لأن تطبيقها قليل

(١) دي فوصيل، المصدر السابق، ص٧٧. ويصف الباحث الأمريكي فيليب ويلارد إيرلاند هؤلاء الولاة بالموظفين الفاشلين أو هم من الذين كان يصيبهم النفي السياسي من قبل استانبول. إيرلاند، العراق.. دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط، (بيروت،١٩٦٩)، ص٤٨.

(٢) الأثري، محمد بهجت، محمود شكري الآلوسي وآراؤه اللغوية، (القاهرة، ١٩٥٨)، ص١٢.

(٣) الدستور، م٢، (بيروت ١٣٠١هـ)، المادة الرابعة، ص١٥٦.

الفائدة، أو لا فائدة منه على الإطلاق لعدم استعداد معظم سكان الدولة للقيام بمثل هذا العمل لقلة الإدراك والوعي لأهمية التعليم آنذاك أو لتردي حالتهم الاقتصادية أو لأسباب مختلفة أخرى. إلا أن هذه المادة التي ألقت بمسؤولية إنشاء المدارس على عاتق السكان قد طبقت في ولايات العراق في أحيان كثيرة، حيث أنشأ الأهالي بعض المدارس الابتدائية عن طريق التبرعات، وساهموا مع الحكومة في تكاليف إنشاء بعضها الآخر[1]. وكانت الجرائد المحلية تحث الناس على أن يقوموا بجمع المال لتأسيس المدارس الابتدائية ويكفوا عن مطالبة الحكومة بالقيام بهذا العمل[2].

كذلك فقد تأثرت جميع ولايات الدولة، ومن بينها ولايات العراق، ببعض القوانين والتعليمات التي شكلت آنذاك عائقاً أمام عملية إنشاء المدارس ونشر التعليم في أوساط المجتمع العثماني، كالأمر السلطاني الصادر في ١٩ كانون الثاني سنة ١٢٩٠ رومية (١٨٧٥م) الذي أوجب على غير المسلمين أن يحصلوا على موافقة الباب العالي حينما يرغبون في فتح مدارس جديدة، وأن يسعوا للحصول على مثل هذه الموافقة لمدارسهم القائمة فعلاً[3]. ونحن لا نناقش حق الدولة في الإشراف على تلك المدارس التي تقوم الإرساليات التبشيرية الأجنبية بفتح قسم كبير منها لأهداف كثيرة منها خدمة مصالح الدول الأوربية، ولكننا نرى أن الدولة كان بإمكانها الاستفادة من الخدمات التعليمية التي كانت تقدمها هذه المدارس، خاصة الوطنية منها، والسماح لها بالعمل تحت إشرافها دون

(١) سنتطرق إلى هذا الموضوع بالتفصيل في بحث المدارس الابتدائية.

(٢) أنظر: الزوراء، العدد ٤٣٣، ٢٠ صفر ١٢٩١هـ (١٨٧٤م).

الرقيب، العدد ١٢٦، ١١ جمادى الآخرة ١٣٢٨هـ (١٩١٠).

(٣) س و بص، ١٣١٤هـ، ص١٥.

وضع مثل هذه العقبات أمامها، حيث كانت تكفي لفتحها موافقة الإدارة المحلية لمعارف الولاية ووالي الولاية، خاصة وأن قانون التعليم العام قد نص على الاكتفاء بهذه الموافقة[1]. وقد ذهبت الدولة في وضع العقبات أمام فتح المدارس إلى أبعد من ذلك، فمنعت تأسيس المدارس الأهلية، حتى من قبل المسلمين، دون موافقة السلطان العثماني نفسه، فأصدرت نظارة الداخلية تعليمات في ٦ كانون الأول سنة ١٣٠٩ رومية (١٨٩٣م) تقضي بضرورة حصول الراغبين في تأسيس المدارس الخاصة من المسلمين وغيرهم في أنحاء البلاد العثمانية كافة على "الإرادة السنية من الجانب السلطاني"[2].

أما وسائل الثقافة، التي كانت تقتصر آنذاك على المطابع والصحافة الحكومية تقريباً فلم تجد طريقها إلى العراق إلا في زمن الوالي مدحت باشا بعد فترة ليست بالقصيرة من إنشاء المطابع وإصدار الصحف من قبل الإدارة العثمانية في معظم الولايات حتى في تلك الولايات النائية التي عرفت بقلة اهتمام الدولة بها. وعلى الرغم من تأخر ولاية بغداد عن بقية ولايات الدولة في مجال النشاط الثقافي الحكومي فإنها كانت أحسن حظاً من ولايتي الموصل والبصرة، إذ لم تشهد ولاية الموصل مثل هذا النشاط إلا في عام ١٨٨٥، ولم تعرفه ولاية البصرة حتى سنة ١٨٨٩.

ولم تقتصر مواقف الدولة التي أشرنا إليها من قضية التعليم والثقافة في العراق على التعليم الحديث ووسائل الثقافة المتمثلة بالمطابع والصحف، فالتعليم الإسلامي الذي كان منتشراً في العراق قبل تأسيس المدارس الحكومية الحديثة

---

(١) المادة (١٢٩)، الدستور، م٢، ص١٧٤.
(٢) س و بص، ١٣١٤هـ ، ص٦١.

فيه لم ينل من الدولة ما يستحقه من رعاية، واقتصر الاهتمام به على إنشاء عدد من المدارس الدينية في بعض مدن العراق من قبل السلطان عبد الحميد الثـــاني، وقيام عدد من الولاة ببناء بعض المدارس الدينية والاهتمـــام بـــها وتخصيـص الأوقاف لها. ولكن اهتمام هؤلاء الولاة بالمدارس الدينية لم يكن يعبر عن سياسة عليا للدولة تهدف نشر التعليم، وغالباً ما كان قصير الأمد قصر حكم الوالي، كمـا لم يكن يعبر بالضرورة عن حب خالص في العلم ورغبة في نشره بقدر ما يمكـن أن يعبر عن رغبة في الظهور بمظهر الورع والحرص على الدين. ومع ذلك فقـد كان ولاة بغـداد أكثـر نشاطـاً في مجال إنشاء المدارس الدينية ورعايتـها مـن ولاة الموصـل والبصـرة نظـراً لأهميـة بغـداد ومكانتـها العلميـة والروحيـة السابقـة. وفي الوقـت الذي لقيـت فيـه بعض المدارس الدينيـة في بغـداد والموصـل والبصـرة عنـاية ضئيـلة من قبـل الولاة فـإن قسـماً كبيراً آخر من المدارس الدينيـة في العـراق، وهي مـدارس مـدن العتبـات المقدسة، كان لا يلقى مثل ذلك الاهتمـام من الـدولة أو ولاتها ربمـا بسبـب طبيعة الإهمال التي اتصف بها الحكم العثماني، أو بسبب نـهج الانعـزال وعـدم الارتباط بالحكومات على اختلافها الذي اختارته هذه المدارس لنفسها علـى مـرّ العصور. على أن الثقافة العربية الإسلامية في العراق لم تتدهور في ظل الحكـم العثماني بالقدر الذي أصابها من التدهور في بعض أجزاء البـلاد العربيـة التـي كانت واقعة تحت هذا الحكم، خاصة في عصر (التنظيمات) الذي سادت فيه اللغـة التركية في المجالات كافة وأهمل ما سواها[1]، فقد استمرت تلك الثقافـة قائمـة

---

(١) أنظر ما ورد عن تدهور الثقافة العربية الإسلامية في "عهد السيطرة التركية" على البـلاد العربية في كتاب الدكتور سعد مرسي أحمد وزميله، سابق الذكر، ص١٧٣.

وجدير بالذكر أن اسم (التنظيمات الخيرية) يطلق على المرسومين السلطانيين الصادرين في =

معطاء في أروقة المساجد وحلقات المدارس الدينية في بغداد والموصل ومدن العتبات المقدسة ولاسيما مدينة النجف[1].

وبصورة عامة فإن قضية التعليم والثقافة في العراق تأثرت بمواقف وممارسات الحكم العثماني، سواء ما كان يتعلق منها بطبيعة هذا الحكم وفلسفته وشمل جميع ولايات الدولة، أو بتلك المواقف التي خصّ بها الولايات العربية عامة وأصاب العراق منها نصيب متميز لخصوصية التركيب المذهبي لسكانه المسلمين. فمواقف الحكم العثماني في البلاد العربية التي خضعت له تنم في كثير من الأحيان عن ازدراء للعرب وإهمال للغتهم وثقافتهم، وربما يرجع سبب ذلك ليس إلى عنجهية الأتراك وطبيعة الإهمال التي اتصف بها حكمهم فحسب بل وإلى رغبة في إبقاء العرب على حالة الضعف والتفكك والتأخر التي كانوا يعيشونها حتى لا يتطلعوا إلى الاستقلال[2].

أما في العراق، فإن سياسة الإهمال التي اتبعها العثمانيون، وعدم الاهتمام بإصلاح شؤون البلاد اهتماماً كافياً، ليس في مجال الثقافة والتعليم فحسب بل في مختلف المجالات التي تدخل ضمن واجبات الحكم ومهامه، كان يحدوها أحياناً،

=

عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩-١٨٦١)، وهما (خط كلخانه سنة ١٨٣٩) و(خط همايون لسنة ١٨٥٦)، وكان من نتائج تلك التنظيمات أخذ الدولة بنظام الحكم المركزي الذي أدى إلى التوسع في استعمال لغة الدولة الرسمية، وهي التركية.

(١) البصير، محمد مهدي، نهضة العراق الأدبية في القرن التاسع عشر، (بغداد، ١٩٤٦)، ص١٠-١١.

(٢) أنظر: صائغ، القس سليمان، تاريخ الموصل، ج١، (مصر، ١٩٢٣)، ص٣٢٦.
أحمد، د.سعد مرسي وزميله، المصدر السابق، ص١٧٣.

فيما يبدو، عاملان: عرقي ومذهبي، وقد سبق أن ذكرنا بأن انقسام المسلمين في هذه البلاد إلى طائفتين، بل التعدد الديني والعرقي برمته، لم يؤثر في علاقات السكان ببعضهم فعاشوا في ألفة ووئام، ولكن العثمانيين خدمة لمصالحهم السياسية فرقوا في تعاملهم بين جماعة وأخرى من أبناء العراق، ويرى الباحث العراقي منير بكر التكريتي أن العثمانيين "اتخذوا التفرقة بين السنة والشيعة وسيلة لإضعاف العراقيين وإبقاء سيطرتهم عليهم. وقد اضطهدوا الشيعة حتى لجأوا إلى حرمانهم من الوظائف الحكومية"[1] خاصة العسكرية منها[2]، فكان كل موظفي الدولة المدنيين في العراق في نهاية العهد العثماني من المسلمين السنة تقريباً[3]، ولم يكن هناك أي موظف عسكري من غير هؤلاء على الإطلاق، ذلك أن الدولة قد منعت أبناء الشيعة من دخول مدارسها العسكرية ولم تكن تحبذ دخولهم المدارس المدنية كي لا يطمعوا بعد ذلك بالوظائف الحكومية التي كانت محرمة عليهم تقريباً[4]. وقد حدّ موقف الحكم العثماني هذا، بطبيعة الحال، من نشر التعليم في أوساط قطاع واسع من المجتمع العراقي[5]. إلا أن مسؤولية هذا

---

(١) الصحافة العراقية واتجاهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية ١٨٦٩-١٩٢١، (بغداد، ١٩٦٩)، ص٣١.

وانظر أيضاً: بيهم محمد جميل، الانتدابان في العراق وسورية، (صيدا، ١٩٣١)، ص٨.

(٢) الدراجي، عبد الرزاق عبد، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨-١٩٤٥، ط٢، (بغداد، ١٩٨٠)، ص٣١.

(٣) Stevens, E.S., By Tigris and Euphrates, (London, 1923), p.20.

(٤) الهلالي، عبد الرزاق، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٩١٧، (بغداد، ١٩٥٩)، ص٣٦.

الدراجي، المصدر السابق، ص٣١.

(٥) الحكومة العراقية، تقرير لجنة الكشف التهذيبي، محرر التقرير ومدير لجنة الكشف بول =

العمل لا تقع على عاتق الحكم العثماني فحسب بل يبدو أنها تقع في جزء منها على عاتق الشيعة أنفسهم الذين ساهموا في بناء هذا الحاجز الذي كان يفصلهم عن الدولة بابتعادهم عنها وعدم إدخال أولادهم في مدارسها لأن المدارس الحديثة عند معظمهم كانت تعتبر مفسدة للأخلاق والدين(١). كما يبدو أيضاً أن تلك المعاملة التي مارسها العثمانيون ضد قسم من أبناء البلاد كانت حلقة في سلسلة الاضطهادات التي مارستها الحكومات الأجنبية التي استولت على مقاليد الأمور في العراق، وتعرض لمثلها في فترة سابقة أبناء البلاد السنة على يد الحكم الصفوي.

ومن ناحية أخرى فإن العراق قد تأثر، شأنه شأن الولايات العربية الأخرى، وربما بصورة أكثر منها(٢) بنظرة التعصب القومي التي رمق بها الأتراك عرب العراق وساهمت إلى حدّ كبير في ترسيخ سياساتهم وطبيعة حكمهم التي أشرنا إليها وتضرر منها، بطبيعة الحال، من بين ما تضرر التعليم، فكان الأتراك ينعتون عرب العراق بشتى النعوت التي تسيء إليهم وتحط من قدرهم، وعاملوهم بازدراء(٣)، ولم يتحرجوا، أحياناً، من الإعلان عن موقفهم هذا على صفحات

=

منرو، (بغداد، ١٩٣٢)، ص٦. سنشير له فيما بعد بـ (تقرير لجنة الكشف التهذيبي).

(١) الدراجي، المصدر السابق، ص٣١. وأنظر أيضاً: إيرلاند، المصدر السابق، ص٨٨.

(٢) أنظر: برو، توفيق علي، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤، (القاهرة، ١٩٦٠)، ص١٧.

(٣) أنظر: آل فرعون، فريق المزهر، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ونتائجها، (بغداد، ١٩٥٢)، ص٤٥.

جريدة الزوراء الجريدة الرسمية لولاية بغداد[١].

ثانياً: محاولات الإصلاح في عهد التنظيمات وانعكاسها على التعليم

حمل لواء الإصلاحات في بداية أمرها، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، عدد من السلاطين الذين تركزت جهودهم الإصلاحية على تنظيم الناحية العسكرية. إلا أن هذا الأمر قد اضطلعت به، بعد عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩)، فئة من رجال الدولة المستنيرين، فخطت حركة الإصلاح في ظل هؤلاء الرجال خطوات سريعة نسبياً إذا ما قورنت بمسيرتها السابقة تحت رعاية السلاطين. وقد عالجت حركة الإصلاح في عهد هؤلاء مختلف نواحي الحياة العامة ومن ضمنها التعليم، وكان أبرزهم مصطفى رشيد باشا وعالي باشا وفؤاد باشا ومدحت باشا.

فقد استطاع مصطفى رشيد باشا، بعد أن تقلد الشؤون الخارجية عقب تولي السلطان عبد المجيد[٢] الحكم سنة ١٨٣٩، أن يستصدر مرسوم (كلخانه) الإصلاحي (خطي شريف كلخانه) في ٢٦ شعبان ١٢٥٥هـ (١٨٣٩م)[٣]، الذي جاء إصداره، فيما يبدو، كنتيجة آنية لتفاعل ظروف عديدة وأسباب مختلفة لعل أهمها ظروف الأزمة التي كانت تمر بها الدولة العثمانية بعد استيلاء فرنسا على الجزائر سنة ١٨٣٠، وانتصار القوات المصرية على القوات العثمانية في موقعة

---

(١) أنظر ما ورد عن عرب العراق في: الزوراء، العدد ١٧٦، ٢٠ جمادى الآخر ١٢٨٨هـ.

(٢) كان عمر السلطان عبد المجيد حينما تولى الحكم ستة عشر عاماً.

Eversly, Lord, The Ottoman Empire... Its Growth and Decay, (London, 1918), p.287.

(٣) أنظر تعريب مرسوم كلخانه في: الدستور، م١، ص٢-٤.

(نزيب) سنة ١٨٣٩[1]. كما يمكن القول بأن الدولة كانت تبتغي من خطوتها الإصلاحية هذه إقناع الدول الأوربية بالوقوف إلى جانبها لصد خطر التوسع المصري. إلا أن تلك العوامل لم تكن لوحدها بكل تأكيد أسباباً رئيسة أدت إلى إصدار هذا المرسوم الإصلاحي، حيث أن محاولات الإصلاح، على الرغم من اقتصارها على بعض الجوانب وضآلة نتائجها، كانت أسبق عهداً من مرسوم كلخانه. ويبدو أن جهود مصطفى رشيد باشا ورغبته الصادقة في الإصلاح، شأنه شأن بقية رجال الدولة المصلحين، كانت عاملاً مهماً في إصدار هذا المرسوم. ومهما يكن الأمر فإن مرسوم كلخانه، الذي قرئ بحضور السفراء وكبار رجال الدولة، قد تضمن وعوداً من قبل السلطان بإجراء الإصلاحات في أمور عديدة، وذلك بتشريع قوانين جديدة لتحسين الإدارة كي يأمن الناس من المسلمين وغيرهم في ظلها على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم.

وعلى الرغم من أن مرسوم كلخانه لم يتطرق إلى التعليم بأي شكل من الأشكال فإنه كان فاتحة للإصلاحات التي شهدتها الدولة في كثير من المجالات، ومن بينها التعليم، فبعد سنوات قليلة من صدوره قامت الحكومة، في آذار ١٨٤٥، بتشكيل لجنة تتألف من سبعة أشخاص من المتضلعين في القانون والعلوم العسكرية والمدنية لدراسة أحوال المدارس القائمة في البلاد، وتقديم التوصيات اللازمة للعمل على فتح مدارس أخرى جديدة، وكان من بين أعضاء هذه اللجنة عالي أفندي وفؤاد أفندي[2]. وقد قامت اللجنة في آب سنة ١٨٤٦ بتقديم تقريرها الذي تناول أوضاع التعليم بصورة عامة، وتضمن اقتراحاً بإنشاء

(١) نوار، عبد العزيز سليمان (الدكتور)، تاريخ العراق الحديث ١٨٤٠-١٨٧٢، (القاهرة، ١٩٦٨)، ص٤٤.

(٢) عالي باشا وفؤاد باشا فيما بعد.

مجموعة من المدارس الابتدائية والثانوية، وأوصى كذلك بتأسيس جامعة ومجلس دائم للمعارف العمومية[1].

وفي السنة التي قدمت فيها هذه اللجنة اقتراحاتها لإصلاح وتطوير التعليم أسس مجلس المعارف الذي توسع ليصبح في سنة ١٨٥٦ وزارة للتعليم (نظارتي معارفي عمومي)[2]. كذلك فإن المدارس الرشدية المدنية قد تأسست في استانبول لأول مرة سنة ١٨٤٧ وذلك في أعقاب اقتراح اللجنة السباعية بتأسيسها. إلا أن حركة إنشاء هذه المدارس كانت بطيئة، حيث أن عددها بلغ سنة ١٨٥١ ست مدارس فقط يدرس فيها (٨٧٠) طالباً، وكانت هذه نتيجة ضئيلة إذا ما قورنت بالخطط التي وضعت لنشر المدارس[3]. ويبدو أن السبب في ذلك كان قلة المعلمين المدربين اللازمين لفتح المزيد من هذه المدارس مما دعا الحكومة للقيام بإنشاء مدرسة لإعداد وتدريب المعلمين سنة ١٨٤٨ وكانت أول مدرسة من نوعها تفتتح في الدولة[4]. أما الجامعة فقد بوشر فعلاً بإنشائها وشيدت لها بناية خاصة ولكنها لم تفتتح ربما لخوف الدولة من فئة الطلاب الجامعيين، حيث كان أمثال هؤلاء يشتركون في الحركات الثورية التي اكتسحت دول أوربا آنذاك، وتأخر افتتاحها حتى سنة ١٨٧٠، ولكنها أغلقت بعد عام واحد من فتحها في تلك السنة عقب وفاة عالي باشا مباشرة، ثم أعيد فتحها ثانية في منتصف السبعينات[5]، ولكنها لم تنتظم في عملها إلا في مطلع القرن العشرين.

---

(١) Lewis, op. cit., p.113.

(٢) س و م، ١٣٢٥هـ ، ص٤٥.

Shaw, Stanford, J. and Ezel Kural, op. cit., p.74.

(٣) Lewis, op. cit., p.114.

(٤) Ibid., p.182.

(٥) Shaw, Stanford J. and Ezel Kural, op. cit., p.74, 109-110.

وعلى الرغم من أن نتائج هذه الإصلاحات في شؤون التعليم كانت محدودة في بداية الأمر، واقتصرت على عاصمة الدولة فإنها شكلت أساساً قوياً لتأسيس نظام للتعليم المدني الرسمي ونشر المدارس الحديثة في ولايات الدولة العثمانية كافة فيما بعد.

ومن ناحية أخرى فإن السنوات التي أعقبت صدور مرسوم (كلخانه) قد شهدت نشاطاً ملحوظاً، ربما استمد قوته من اتجاه الدولة الإصلاحي الذي عبر عنه ذلك المرسوم، في حركة تأسيس المدارس من قبل الطوائف المسيحية والإرساليات التبشيرية في ولايتي بغداد والموصل، فتأسست مدرسة للسريان في بغداد سنة ١٨٤٢، أعقبها افتتاح مدرسة للكلدان سنة ١٨٤٣[١]. وفي سنة ١٨٥٣ قامت طائفة الأرمن الأرثوذكس بفتح مدرسة للبنات في بغداد[٢]، وفي السنة نفسها افتتحت الإرسالية البروتستانتية في مدينة الموصل مدرستين للبنين والبنات، وقامت الإرسالية الدومنيكانية بفتح عدة مدارس سنة ١٨٥٤ في هذه المدينة أيضاً[٣].

وقد سارت حركة الإصلاح بصورة بطيئة خلال حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦) مع روسيا، بسبب تركز اهتمام الدولة على شؤون الحرب، ومع ذلك فإن تلك الفترة شهدت تعديلاً أساسياً في نظام (المجلس العالي للأحكام العدلية) الذي كان قد شكله السلطان محمود الثاني سنة ١٨٣٨، فقد تفرع من هذا المجلس

---

(١) مجلة الزنبقة، العدد ٥، السنة الأولى، بغداد، كانون الأول ١٩٢٢، ص١٣٢.

(٢) س ن م ع، ١٣١٩هـ (١٩٠١)، ص٤٧٨-٤٧٩.

العبيدي، غانم سعيد، التعليم الأهلي في العراق بمرحلتيه الابتدائية والثانوية.. تطوره ومشكلاته، (بغداد، ١٩٧٠)، ص٤٥.

(٣) س ن م ع، ١٣٢١هـ ، ص٦٨٤-٦٨٥.

سنة ١٨٥٤ (المجلس العالي للتنظيمات) وكان أبرز أعضائه عالي باشا وفؤاد باشا اللذان تناوبا على رئاسته لمدة من الزمن. وكانت مهمة هذا المجلس تنظيم حركة الإصلاح ومتابعة نشاطاتها، ووضع التشريعات اللازمة لحمايتها والسير بها إلى الأمام[1].

وعقب انتهاء الحرب خطت الدولة خطوتها الإصلاحية المتميزة الثانية بعد مرسوم (كلخانه)، بإصدار السلطان عبد المجيد في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٢هـ، ١٨ شباط ١٨٥٦م للمرسوم السلطاني (خطي شريف همايون)[2] المتضمن للإصلاحات التي عزمت الدولة على القيام بها. وقد شكل هذا المرسوم مع مثيله وسابقه مرسوم كلخانه الأساس الذي قامت عليه حركة الإصلاحات المعروفة بـ (التنظيمات) التي جاءت منسجمة مع خط الإصلاح العام الذي انتهجته الدولة منذ أمد بعيد، واستمراراً له. إلا أنه يبدو أن ظروف حرب القرم التي خاضتها الدولة العثمانية في المدة الواقعة بين عامي ١٨٥٣ و١٨٥٦ مع روسيا قد شكلت دافعاً للدولة حثها على إصدار هذا المرسوم الذي وعد بإجراء إصلاحات واسعة في مقدمتها معاملة الرعايا العثمانيين على مختلف أديانهم معاملة متساوية واحدة وعدم التفريق بينهم بسبب معتقداتهم الدينية. فعقب انتهاء الحرب مباشرة أعربت بريطانيا وفرنسا حليفتا الدولة العثمانية في تلك الحرب عن رغبتهما إلى الباب العالي[3] بضرورة إزالة التمييز الذي كانت، بنظرهما، تتبعه الدولة مع غير المسلمين من رعاياها لقطع الطريق على روسيا

(١) جحا، شفيق، التنظيمات أو حركة الإصلاح في الإمبراطورية العثمانية ١٨٥٦-١٨٧٦، مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية في بيروت، س١٨، ج٢، حزيران ١٩٦٥، ص١٠٩-١١٠.

(٢) أنظر تعريب المرسوم في: الدستور، م١، ص٥-٩.

(٣) جحا، المصدر السابق، ص١١٠.

في تدخلاتها بالشؤون الداخلية العثمانية التي أدت إلى نشوب حرب القرم حينما امتنع السلطان عبد المجيد عن الاستجابة لطلب روسيا حماية العثمانيين من طائفة الأرثوذكس. ومع أن هاتين الدولتين وقفتا إلى جانب الدولة العثمانية في حربها مع روسيا مما أدى إلى انتصارها في تلك الحرب إلا أنه من المؤكد لم تتوفر في تلك الوقفة النوايا الحسنة والرغبة الصادقة في منع التدخلات في الشؤون الداخلية العثمانية، ولا يعبر موقفهما ذلك إلا عن تضارب مصالح الدول الأوربية، إذ أن مصلحة كل دولة من هذه الدول تكمن في عدم سبق الأخرى إلى الإجهاز على (الرجل المريض) والانفراد لوحدها في الحصول على إرثه. وانطلاقاً من هذا المفهوم لم توافق بريطانيا وفرنسا على قيام روسيا لوحدها بالقضاء على الدولة العثمانية وتمزيق شملها والانفراد بالحصول على ما ترغب فيه من أملاكها.

ومهما يكن من أمر تلك الدوافع والسياسات فإن مرسوم ١٨٥٦ قد أكد على أن الدولة سائرة في اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ جميع الإصلاحات التي وعد بها مرسوم كلخانه، وفي مقدمتها العمل على حماية أرواح رعاياها وأموالهم وأعراضهم بغض النظر عن انتمائهم الديني والمذهبي. وتناولت أغلب مواد المرسوم حقوق الأقلية المسيحية والأقليات غير المسلمة الأخرى، وأقرت الامتيازات السابقة التي منحت لها. وأكد على مبدأ حرية الأديان والمذاهب وإجراء الطقوس الخاصة بها، وحق بناء الكنائس والمعابد والمستشفيات الأهلية من قبل الطوائف، وترميمها بشرط أخذ موافقة الباب العالي، وإشغال الوظائف الحكومية تبعاً لكفاءة الأشخاص لا لانتمائهم الديني. وحق تقاضي الأفراد غير المسلمين أمام رؤسائهم الروحيين، وترشيحهم لعضوية مجالس الولايات، ومساواتهم مع المسلمين في أداء الخدمة العسكرية، وفي الضرائب والواجبات الأخرى كافة. وتنظيم أعمال المحاكم وتقاضي المسلمين وغير المسلمين أمام محاكم واحدة في الدعاوى التجارية والجنائية، وإصلاح السجون، ورفع المظالم،

وإصلاح مالية الدولة بتنظيم وارداتها ومصروفاتها السنوية، وتحسين رواتب الموظفين وتنظيم استخدامهم، وفتح الجداول وشق الطرق بهدف تحسين الزراعة والتجارة[1].

وقد اقتصر تناول مرسوم ١٨٥٦ للتعليم على ثلاثة أمور، هي:

- السماح للمسيحيين، ولبقية الأقليات غير المسلمة، بإنشاء المدارس النظرية والمهنية الخاصة بهم بشرط الحصول على موافقة الباب العالي، وبشرط خضوع مناهجها وتعيين مدرسيها لمراقبة ورأي مجلس المعارف.
- قبول الطلاب من هؤلاء في المدارس الحكومية المدنية والعسكرية إذا ما توفرت فيهم الشروط العامة للقبول في هذه المدارس.
- رغبة الدولة في الاستفادة من العلوم والمعارف الأوربية وسعيها للأخذ بها.

وقد وعد المرسوم كذلك بالسماح للأجانب بتملك العقارات ضمن ترتيب خاص يتفق بشأنه مع حكوماتهم، ولعل ذلك قد سهل للبعثات التبشيرية فتح المدارس في أماكن مختلفة من الدولة ومن بينها الولايات العراقية في ستينات القرن التاسع عشر والسنوات التي أعقبتها.

وقد شهدت السنوات التي أعقبت مرسوم سنة ١٨٥٦ صدور العديد من القوانين والأنظمة التي تتعلق بالإصلاحات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية. واضطلع المجلس العالي للأحكام العدلية، الذي أعيد تشكيله سنة ١٨٦١ بضم المجلس العالي للتنظيمات إليه، بمهمة إصدار تلك القوانين والأنظمة بعدما كان يقوم بها المجلس العالي للتنظيمات منذ سنة ١٨٥٤. وكان المجلس الجديد

---

(١) الدستور، م١، ص٥-٩.

يحتوي على ثلاثة أقسام هي: القسم الإداري، والتشريعي، والقضائي، يقوم كل قسم منها بمعالجة المسائل الداخلة ضمن نطاق عمله[١]. أما أهم القوانين التي صدرت آنذاك فمنها قانون الجزاء الصادر سنة ١٨٥٧، وقانون الأراضي الصادر سنة ١٨٥٨، وقانون الولايات لسنة ١٨٦٤[٢]. وقد انقسم المجلس العالي للأحكام العدلية بموجب الإرادة السلطانية الصادرة في ٥ آذار ١٨٦٨ إلى مجلسين هما: مجلس شورى الدولة، وديوان الأحكام العدلية الذي عين لرئاسته جودت باشا، في حين عين مدحت باشا لرئاسة مجلس شورى الدولة الذي أنيطت به مهمة دراسة ووضع مشاريع القوانين والأنظمة. وضم المجلس ثمانية أعضاء من الولايات، وأحد عشر عضواً من المسيحيين واليهود من مجموع عدد أعضائه البالغ سبعة وثلاثين عضواً تم تعيينهم من قبل السلطان من ذوي الكفاءة والمقدرة.

وفي ١٠ مايس ١٨٦٨ افتتح السلطان عبد العزيز مجلس شورى الدولة والأحكام العدلية بصورة رسمية في الباب العالي، وأكد في خطاب الافتتاح ضرورة الاستمرار بالإصلاحات للوصول إلى درجة الرقي والتقدم التي وصلت إليها أوربا. وقد تابع مجلس شورى الدولة أعماله بنشاط خلال الفترة التي كان فيها مدحت باشت رئيساً له، وعلى الرغم من قصر تلك الفترة فإن العديد من مشاريع القوانين قد نوقشت خلالها، واتخذت التدابير لإصدار عدد من القوانين المهمة[٣]، التي كان منها فيما يخص التعليم، قانون التعليم العام (معارف عموميه نظامنامه سي) الذي صدر سنة ١٨٦٩، ونظام إدارة الولايات الصادر سنة

---

(١) Davison, Roderic H., Reform In the Ottoman Empire 1856-1876, (New Jersey, 1963), p.239.

(٢) أنظر: الدستور، م١، ص١٤، ٣٢٣، ٣٨٢، ٣٩٦.

(٣) Davison, op. cit., p242-244.

١٨٧٠ الذي تطرق إلى واجبات الولاة ومدراء المعارف في مجال نشـــر التعليـــم وتقدمه في الولايات.

وعلى الرغم من كل تلك النشاطات الإصلاحية، فإن الإصلاحات في مجـــال التعليم، التي بدأت في أربعينات القرن التاسع عشر، لم تحقق حتى فترة الســتينات سوى تقدم ضئيل، وكان تقدم التعليم وحركة إنشاء المدارس في فترة الســـــتينات تلك بطيئاً واقتصر على عاصمة الدولة تقريباً حيث استمرت المدارس الرشـــدية، التي بدأت الحكومة بإنشائها سنة ١٨٤٧، في عملها في تلك الفـــترة كمـــدارس وحيدة للتعليم الحديث من حيث النوع والمستوى فضلاً عن انخفاض كفاءتها وقلة أعدادها حيث بلغ مجموعها سنة ١٨٦٧ وفقاً لإحصائية نظارة المعـــارف (١٠٨) مدارس يدرس فيها (٧,٨٣٠) طالباً[١]. وحتى هذا العدد للمدارس الرشـــدية لـــم يكن واقعياً إذ يبدو أن عددها الحقيقي كان أقل مما أعلن بكثير ذلك أن الحكومـــة كانت تروم من نشره إرضاء الدول الأوربيـــة وقطـــع الطريـــق علـــى تدخلاتـــها المستمرة في الشؤون الداخلية لها بإظهار صورة مشرقة غير واقعية للتقدم الـذي تحرزه الإصلاحات بعد أن تكررت طلبات تلك الدول إلى الباب العـــالي[٢] لتحقيـــق مزيد من الإصلاحات.

وفي أواخر عقد الستينات خطت الدولة خطوة فعلية أخـــرى علـــى مســـار الإصلاحات التعليمية فقامت بفتح أول مدرسة ثانوية في البـــلاد بعـــد أن كـــانت المدارس الحديثة تقتصر قبل فتح هذه المدرسة على مستوى واحـــد فقـــط هـــو

---

(١) Davison, op. cit., p.245.

(٢) كان منها المذكرة المشتركة للدول الأوربية المقدمة للصدر الأعظم سنة ١٨٥٩، والمذكـرة الفرنسية التي قدمت للباب العالي بموافقة بريطانيا والنمسا في شباط ١٨٦٧. أنظر: Lewis, op. cit., pp. 119,121.

مستوى المدارس الرشدية، ففي أيلول ١٨٦٨ فتحت مدرسة (غلطه سراي) الثانوية السلطانية بمساعدة الخبير الذي بعثت به وزارة التعليم الفرنسية. وقد أظهرت الدولة اهتماماً ملحوظاً بها إذ نص المرسوم السلطاني القاضي بإنشائها على السماح للطلاب من الأديان كافة بالدراسة فيها، وأنه يجب أن تكون في مستواها وعملها مثالاً للمدارس الأوربية. وكانت الفرنسية لغة التدريس فيها، ومناهجها تشبه مناهج المدارس الفرنسية، ومديرها وأغلب مدرسيها من الفرنسيين. وبلغ عدد الطلاب الذين سجلوا فيها عند افتتاحها (٣٤١) طالباً، منهم (١٤٧) من المسلمين والباقي من المسيحيين واليهود، وقد ارتفع عدد طلابها في السنة التالية إلى أكثر من (٦٠٠) طالب[١].

ويبدو أن المشاكل السياسية والعسكرية[٢] والاقتصادية[٣] التي مرت بها الدولة آنذاك كانت تقف عائقاً أمام تقدم التعليم فلم تمكنها من نشر المدارس الحديثة في ولاياتها على نطاق واسع، خاصة الولايات التي كانت تعتبر نائية كولايات العراق، فكان هذا دافعاً للإرساليات التبشيرية للعمل على فتح المزيد من المدارس الحديثة في عاصمة الدولة، وفي أنحاء متفرقة من ولاياتها مستفيدة من

---

(١) Davison, op. cit., p246-247.

(٢) جحا، المصدر السابق، ص١١٦.

وللتفاصيل أنظر: فريد، محمد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، (بيروت، ١٩٧٧)، ص٢٨٣ وما بعدها.

(٣) كان السلطان عبد المجيد أول من وقع من سلاطين الدولة في أيدي المرابين الأوربيين حينما اقترض مبالغ كبيرة لتغطية نفقات الحرب مع روسيا، ولكن تلك المبالغ لم تنفق كلها على الحرب، وقد ازدادت ديون الدولة العثمانية بصورة كبيرة حتى وصلت في عهد السلطان عبد العزيز إلى مائتي مليون جنيه إسترليني. أنظر:
Eversley, op. cit., pp311-312.

الامتيازات التي منحت لها، فقامت بعض تلك الإرساليات بفتح المدارس الابتدائية، وامتد نشاط بعضها الأخر إلى فتح المدارس الثانوية والعالية[1]، ككلية روبرت الثانوية (Robert College) التي فتحت في استانبول سنة ١٨٦٣ من قبل الإرسالية البروتستانتية الأمريكية[2]، والكلية السورية الإنجيلية[3] التي أسستها الإرسالية نفسها في بيروت عام ١٨٦٦.

أما في ولايات العراق فقد كان نشاط الإرساليات التبشيرية في تلك الفترة يتمثل في قيام الآباء الدومنيكان سنة ١٨٦٧ بتوسيع نطاق عملهم في مجال التعليم في ولاية الموصل ليشمل مدناً أخرى غير مدينة الموصل ككركوك، وزاخو، وعقرة، وقرقوش، حيث فتحت في كل مدينة من هذه المدن مدرسة ابتدائية. وفي سنة ١٨٦٨ قام الآباء الكرمليون بتأسيس مدرسة للبنات في مدينة بغداد[4]، ووسعوا في السنة نفسها أيضاً مدرسة البنين التي أنشئت من قبلهم في هذه المدينة منذ أواخر القرن الثامن عشر[5]. وشهدت تلك الفترة قيام جمعية الاتحاد الإسرائيلي في باريس **Alliance Issraelite Universelle** بتأسيس مدرسة تابعة لها في بغداد سنة ١٨٦٤.

---

(١) Shaw, Stanford J. and Ezel Kural, op. cit., p.110.

(٢) Lewis, op. cit., p.122.

(٣) التي عرفت بـ (الجامعة الأمريكية) فيما بعد. أنظر: جحا، المصدر السابق، ص١١٦.

(٤) Diskin, John J, "The Genesis of the Government Educational System in Iraq", A doctoral dissertation, submitted to the graduate Faculty in the school of education, University of Pittsburgh, 1971, Unpublished, p.79.

(٥) Cuinet, op. cit., tome3, p.103.

ومن ذلك كله يتضح أن محاولات الإصلاح في الدولة العثمانية لم تــترك إلا آثاراً ضئيلة ومحدودة على التعليم في ولايات العراق[1]، تمثلت في إنشاء بعــض المدارس من قبل الأقليات الدينية المحلية، والإرساليات التبشـــيرية فـــي ولايتـــي بغداد والموصل في السنوات التي أعقبت صدور مرسوم (كلخانـــــه) الإصلاحـــي. وقيام بعض الإرساليات التبشيرية، والمؤسسات الأجنبيـــــة بتأســـيس عـــدد مـــن المدارس في تلكما الولايتين بعد صدور مرسوم (همايون) سنة ١٨٥٦.

أما الإصلاحات التعليمية الحكومية التي كانت تجرى في الدولة فلم تظـــــهر نتائجها في ولايات العراق مطلقاً إلا بعد صدور قانون التعليم العام، الـــــذي كـــان ثمرة من ثمرات الإصلاح، سنة ١٨٦٩[2] بفترة قصيرة جداً، وعلى يد والي بغداد مدحت باشا.

وكان إصدار الدولة لهذا القانون مؤشراً على اهتمامها بـــــالتعليم، ودليـــلاً على رغبتها في نشره في جميع ولاياتها، حيث وضع القانون أساس نظام كـــامل للتعليم، فعالجت مواده التي بلغت مائة وثمان وتســـعين مـــادة مختلـــف نواحـــي التعليم. وقد قسم قانون التعليم المدارس الحكومية إلى خمسة أقسام، هي:

---

(١) واشتركت معظم ولايات الدولة مع ولايات العراق في هذه النتيجة، وبصورة عامـــة كـــانت حركة الإصلاحات في مجال التعليم بطيئة في الولايات أكثر من العاصمة.أنظر:

Davison, op. cit., p.250.

(٢) أنظر نص القانون بالتركية في:

الشيخ نافع، محمود جواد، معارف عمومية نظارتي... تاريخجـــهٔ تشـــكيلات وإجراآتـــي، (استانبول، ١٣٣٨هـ)، ص٤٦٩-٥٠٩.

وتعريبه في: الدستور، م٢، (بيروت، ١٣٠١هـ)، ص١٥٦-١٨٧.

والترجمة الإنكليزية له في: Diskin, op. cit., pp.420-439.

١- المدارس الابتدائية
٢- المدارس الرشدية
٣- المدارس الإعدادية
٤- المدارس السلطانية
٥- المدارس العالية

وقد تطرقت المادة الثالثة وما بعدها إلى التاسعة لذكر المدارس الابتدائية، فنصت على أن مصاريف إنشائها، وإصلاحها، ومرتبات معلميها، ونفقاتها الأخرى يجب أن تسوى من قبل السكان المحليين، وحددت مدة الدراسة في هذه المدارس بأربع سنوات، ونصت أيضاً على أن التعليم الابتدائي إلزامي للبنين في سن السابعة، وللبنات في سن السادسة، حيث تفرض غرامات مالية على أولياء أمور الأطفال إذا لم يلتزموا بإلحاق أبنائهم وبناتهم في المدارس الابتدائية حين بلوغهم السن المحددة.

أما المدارس الرشدية للبنين والبنات، فقد تناولتها المادتان ١٩، ٢٣ اللتان نصتا على أن الدولة تتكفل وحدها بإنشاء هذه المدارس، وتقوم إدارات معارف الولايات بدفع مرتبات معلميها، وجميع مصاريفها الأخرى. وحددت مدة الدراسة في هذه المدارس بأربع سنوات تدرس خلالها مواضيع مختلفة ذكرتها هاتان المادتان بالتفصيل. وقد وضع نظام خاص للمدارس الرشدية في وقت لاحق لصدور هذا القانون، وذلك سنة ١٨٧٠[(١)].

وكفلت الدولة أيضاً إنشاء المدارس الإعدادية حسبما أوردته المواد ٣٣، ٣٥-٣٨ من القانون التي تناولت أموراً أخرى تخص هذه المدارس، منها

---

(١) أنظر: (النظام الداخلي لعموم المكاتب الرشدية)، الدستور، م٢، ص٢١٥.

السماح باختلاط الطلاب المسلمين بغير المسلمين، وأن يكون معلموها من خريجي دار المعلمين في استانبول، يتم تعيينهم من قبل وزارة المعارف، وأن مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات.

وقسّم القانون الدراسة في المدارس السلطانية[1]، التي كانت تعرف بـ (الليسيه)، إلى قسمين: القسم الأول والقسم العالي، مدة الدراسة في كل منهما ثلاث سنوات، حيث خصص القسم الأول لقبول الطلاب من خريجي المدارس الرشدية، أما القسم العالي فيحتوي على فرعين: أدبي، وعلمي يقبل فيهما الطلبة الذين أكملوا دراستهم في المدارس الإعدادية. وتقوم الدولة بإنشاء هذه المدارس أيضاً، إلا أنها فرضت أجوراً دراسية على الطلاب الراغبين في الالتحاق بها. وقد وضعت الدولة نظاماً خاصاً لهذه المدارس فيما بعد[2].

وتطرق قانون التعليم إلى المدارس العالية كدار المعلمين، ودار الفنون (الجامعة)، وتناول المدارس الأجنبية والطائفية والأهلية، فبين ضرورة حصولها على الترخيص اللازم للسماح لها بالعمل من قبل والي الولاية وإدارة المعارف المحلية، أو من قبل وزارة المعارف بالنسبة للمدارس التي تفتتح في العاصمة، وكذلك حصول معلميها على شهادات رسمية، وخضوع منهاجها وكتبها لمراقبة ورأى الوزارة، أو الإدارة المحلية للتعليم.

---

(١) وهي نوع آخر من المدارس الثانوية يفوق المدارس الثانوية المسماة بـ (الإعدادية) تنظيماً ومستوى.

(٢) أنظر: (بيان يحتوي نظامات المكتب السلطاني)، الدستور، م٢، ص٢١١-٢١٤. وترجمته الإنكليزية في:

Diskin, op. cit., Appendix C "The Organic Regulations for the Lycee", pp.443-445.

ونظم القانون طريقة تأليف مجلس المعارف (الكبير)، ومجـــالس معـــارف الولايات، وحدد أعمالها. وتناول تحديد الصفات والمؤهلات التي يجب أن يتمتـــع بها معلمو المدارس بمستوياتها كافة. وتطرق إلى جميع الأمـــور التـــي تخـــص التعليم، كالأمور المالية، والامتحانات، وإجازات المدارس، والوسائل الانضباطية.

وكان قانون التعليم العام أول قانون فـــي سلســـلة القوانيـــن والمراســـيم الإصلاحية التي صدرت في عهد "التنظيمات" تنعكـــس آثـــاره بصـــورة ســـريعة وواضحة على ولايات العراق التي شهدت بعد أقل مـــن شـــهرين مـــن صـــدوره الخطوات الأولى للدولة في مجال إنشاء المدارس الحديثة ونشر التعليم الرســـمي في هذه الولايات وذلك على يد واليها على العراق مدحت باشا.

وقد استمر القانون هذا كبرنامج عمل للتعليم المدني في الدولة حتى إلى ما بعد انحلالها، وفي ولايات العراق أيضاً طوال فترة الحكم العثماني فيـــها، وفـــترة الاحتلال البريطاني التي أعقبتها، ليلغي بعد قيام الحكم الوطني سنة ١٩٢١[1].

---

(١) Diskin, op. cit., pp.62-63.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

---

(١) Diskin, op. cit., pp. 62-63.

الباب الثاني

التعليم الإسلامي التقليدي
ونشأة التعليم الرسمي الحديث

الفصل الأول

التعليم الإسلامي

ارتبطت نشأة التعليم الإسلامي في العراق بدخول الإسلام وانتشاره في هذه البلاد، وقيام المسلمين بتمصير البصرة والكوفة، وإنشاء المساجد فيهما وفي بقية حواضر العراق.

وكانت المساجد منذ عهد الرسول، صلى الله عليه وآله وسلم، لا تتخذ أمكنة للعبادة فقط، بل كان المسجد مكاناً للإدارة والقضاء والدراسة. وفي أواخر القرن الهجري الأول أضحى مسجدا البصرة والكوفة من مساجد العراق مركزين لحركة علمية كبيرة، اتسعت في العصر العباسي، واتخذت من المدارس مكاناً آخر لنشاطها.

ومنذ مطلع القرن الثاني الهجري انتشرت الكتاتيب لتحفيظ الصبيان القرآن الكريم، وتعليمهم القراءة والكتابة. وقد استمرت الكتاتيب والمساجد والمدارس في عملها كمؤسسات للتعليم إلى أواخر العهد العثماني، وواصلت مهمتها هذه حتى بعد قيام الدولة بفتح المدارس الحديثة، وبناء هيكل متكامل تقريباً للتعليم المدني الحديث.

وقد تطرق هذا الفصل لدراسة التعليم الإسلامي في العراق منذ سنة ١٨٦٩ وذلك بهدف الإطلاع على واقعه، باعتباره نظام التعليم الوحيد الذي ساد في البلاد لقرون طويلة، ومعرفة مدى ارتباطه بالمجتمع من جهة، وبالدولة وإدارتها ومؤسسات التعليم الحديث التي أنشأتها من جهة أخرى.

واحتوى الفصل على ثلاثة مباحث رئيسة يتناول كل مبحث منها مستوى واحداً من المستويات الثلاثة التي يمكن تقسيم الدراسة الدينية آنذاك إليها، وهي:

- الكتاتيب
- المدارس الإسلامية
- الدراسات الإسلامية العليا، التي اختصت بها مدارس النجف وبقية مدن العتبات المقدسة دون غيرها من المدارس الدينية.

أولاً: الكتاتيب

كانت الكتاتيب بمثابة مدارس أولية يتعلم فيها أطفال المسلمين القراءة والكتابة ومبادئ الدين الإسلامي، وقد شهدت المجتمعات العربية الإسلامية هذا النوع من التعليم منذ وقت مبكر من القرون الهجرية الأولى[١]. ولم تكن الكتاتيب التي وجدت في العراق في أواخر العهد العثماني -في الفترة التي يتناولها البحث- تختلف اختلافاً كبيراً عما كانت عليه في القرن الثالث

(١) ازداد عدد الكتاتيب في القرن الثاني الهجري والقرون التالية له زيادة كبيرة حتى أصبح بكل قرية من قرى المسلمين كتّاباً واحداً أو أكثر. شلبي، أحمد (دكتور)، تاريخ التربية الإسلامية، (بيروت، ١٩٥٤)، ص٣٢.

الهجري[1]. واستمرت هذه المؤسسات التعليمية في عملها في العراق، وفي الأقطار العربية الأخرى إلى ما بعد النصف الأول من القرن العشرين[2]. وقد قامت وزارة المعارف في العراق بإلغاء الكتاتيب في خمسينات القرن العشرين[3].

وكانت المساجد والجوامع أمكنة للكتاتيب، حيث تقام في ركن من أركانها، أو في غرف ملحقة بها تخصص لهذا الغرض[4]. وتقام الكتاتيب أحياناً في أماكن أخرى غير المساجد أو الجوامع، غالباً ما تكون جناحاً من بيت المعلم. ولم تكن تتوفر في أغلب هذه الأماكن القواعد الصحية حيث كان يحشر عشرات الأطفال في غرف مظلمة ورطبة، مما دعا إدارة المعارف في بغداد إلى غلق كتاتيب مدينة بغداد بصورة مؤقتة في السنوات القليلة التي سبقت زوال الحكم العثماني عن العراق، لأن هذه الكتاتيب "ليس فيها محل لحفظ صحة الأطفال، ولا لأغلب المعلمين وقوف على أصول التعليم..."[5].

وكان الكتّاب لا يتطلب سوى معلم واحد في أغلب الأحيان، يجيد الكتابة والقراءة، ويكون حافظاً للقرآن الكريم وملماً ببعض الأعمال الحسابية الأولية[6]. وربما اشترك أكثر من معلم واحد في إدارة الكتّاب، وتعليم الأطفال إذا كان عددهم

---

(١) أنظر: متز، آدم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، م١، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، (بيروت، ١٩٦٧)، ص٣٤٤-٣٤٦.

(٢) الأهواني، أحمد فؤاد (دكتور)، التربية في الإسلام أو التعليم في رأي القابسي، (القاهرة، ١٩٥٥)، ص١٥٩.

(٣) الدروبي، إبراهيم، البغداديون، أخبارهم ومجالسهم، (بغداد، ١٩٥٨)، ص٣٨٣.

(٤) المصدر نفسه، ص٣٠٤. آل محبوبة، المصدر السابق، ص١١١.

(٥) جريدة الرقيب، العدد ١٢٦، ١١ جمادى الآخرة ١٣٢٨هـ ، (١٩١٠م).

(٦) Chiha, op. cit., p.103.

كبيراً. وكان يسمى معلم الكتّاب هذا في العراق (مُلاّ)[١]. وقد يختار (المُــلاّ) مــن بين طلابه القدامى الذين قطعوا شوطاً في تعلم القراءة والكتابة وتــلاوة القــرآن الكريم، والذين هم أكبر الأطفال سناً واحداً أو أكثر ليكون نائباً عنه، ومساعـــداً له في أعماله، وكان يسمى هذا بـ (الخلفة)[٢]. ويستعين (المُلاّ) بـ (الخلفـة)، أو بمجموعة من (الخلفات) في تعليم بقية الأطفال، فكان يبثهم بين هؤلاء فيجعل كـل (خلفة) على رأس مجموعة من الأطفال يدير شؤونهم، ويعلمهم مبـــادئ قـراءة القرآن الكريم وكتابة الحروف والأرقام. أما الأطفال المتقدمون في التعليم، فكـــان (المُلاّ) يتفرغ إلى تعليمهم بنفسه[٣]، وكان هؤلاء -بطبيعـــة الحـــال- يجلســـون بالقرب من (المُلاّ) في حين كان المبتدئون من الأطفال يجلسون بعيداً عنه.

وحينما يكون الطفل بين الرابعة والسابعة من عمـــره، يرســـل إلـــى أحـــد الكتاتيب القريبة من داره، إذ لم تكن هناك سن معينة لقبول الأطفال في الكتـــاتيب، حيث كان يستصحب معه القرآن الكريم، أو جزء من أجزائه، مع صحيفة بيضـــاء من (الزنك)، ومحبرة، وقلم من القصب. على أن بعــض شــيوخ العشــائر كــان يحضر معلماً خاصاً من المدينة لتعليم أولاده القراءة والكتابة والقرآن الكريم[٤].

وطريقة التعليم في الكتاتيب فردية، حيث يعتبر كل طفل صفا قائماً بنفســـه على الرغم من أن جميع الأطفال كانوا يجلسون في مكان واحد، ذلك أن (المُـــلاّ)

---

(١) ويرجح أنها قصر لكلمة مولى بمعنى السيد. أنظر: مجلة لغة العرب، ج٥، بغـــداد، تشـــرين الثاني ١٩٢٦، ص١٩١.

(٢) بترقيق اللام. أنظر: البغدادي، جلال الحنفي، معجم اللغة العامية البغداديـــة، ج٢، (بغـــداد، ١٩٨٢)، ص٥٢٢.

(٣) الصوفي، أحمد علي، خطط الموصل، ج٢، (الموصل، ١٩٥٣)، ص٢٠.

(٤) Jamali, Mohammed Fadhil, The New Iraq: Its problem of Beduin Education, (New York, 1934), p.123.

كان يعلم كل طفل على حده فيعطيه في كل يوم مقداراً من الدراسة يتناسب مع استعداده لتعلم ذلك المقدار[1]، وكان ذلك، بطبيعة الحال، نتيجة لعدم وجود نظام يتعين بموجبه دخول الأطفال الكتّاب في وقت واحد. ومن ثم فإن تعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم كان يمكن أن ينتهي منها الطفل في أي وقت من أوقات السنة. على أن مدة إكمال الدراسة في الكتاتيب كانت تختلف من طفل لآخر تبعاً لقابلية الطفل على التعلم، فكان بعضهم ينتهي من تعليمه في سنة، وبعضهم الآخر في سنتين أو ثلاث سنين، أو أكثر من ذلك[2].

ويبتدئ الطفل تعليمه بحفظ حروف الهجاء جميعها، ثم بحفظها محركة بالحركات الثلاث، حيث يبدأ بعد ذلك بتعلم قراءة سورة الفاتحة، أو أي سورة قصيرة أخرى كسورة الفلق بطريقة التهجي، فيقرأ كلمات السورة بربط حروف الكلمة الواحدة بعضها ببعض ونطقها مع حركاتها، ثم ينتقل إلى قراءة جمل السورة كلمة كلمة، وهذا ما يعرف بقراءة (الروان)[3]. ويبتدئ الطفل بعد هذا بتعلم الكتابة، فيكتب (الملاّ) أو (الخلفة) سطراً واحداً على صفيحة الطفل فينكب هذا على نقل كتابة السطر عدة مرات مع ترديد ما يكتب[4]. وجرت العادة في أغلب الكتاتيب على الابتداء في تعليم الأطفال بسورة الفاتحة، أو بسورة الفلق، ثم بالجزء الثلاثين من القرآن الكريم الذي يبتدئ بسورة النبأ[5] وذلك فيما يبدو

---

(١) العبيدي، المصدر السابق، ص٣١.

(٢) Jamali, op. cit., p.122.

(٣) وهي كلمة فارسية معناها سريع أو متواصل، أنظر:
Johnson, Francis, Dictionary, Persian, Arabic, and English, (London, 1852).

(٤) عبيد، شفيق، مدرستي الأولى، مجلة المعلم الجديد، ج١،٢، بغداد، كانون ثاني- شباط ١٩٦٠، ص٧٤-٧٥.

(٥) ويعرف هذا الجزء بجزء (عـمّ)، لابتداء سورة النبأ بكلمة عمّ.

لقصر سور هذا الجزء. ثم يستمر الطفل في تعلم قراءة بقية السور، فإذا ما ختم قراءة القرآن الكريم[1]، وتعلم الكتابة يبتدئ بتعلم العمليات الحسابية الأولية ليختم بها دراسته في الكتّاب.

وقد أدت طريقة التعليم هذه، التي كانت متبعة في الكتاتيب، إلى أن يحفظ الأطفال دروسهم ويستظهروها دون وعي[2]، ولعل ذلك كان نتيجة لسعة المناهج، وقصر الفترة الزمنية التي كان يقضيها الأطفال في التعليم.

ولم يكن هناك جدول معين للدروس في الكتّاب، وكان (المُلا) ينتقل من درس لآخر بحسب الوقت الذي يستغرقه الأطفال في إتقان الموضوع الذي يمرنهم عليه، إلا أن التدريس كان يفتتح يومياً بقراءة القرآن الكريم وينتهي بتدريس الخط الذي كان يسمى بـ (السواد)[3]، ويستمر طوال أيام الأسبوع صباحاً ومساءً عدا يوم الجمعة.

أما العقاب الذي كان يعاقب به الأطفال المخالفون لأوامر (المُلا)، أو الذين يتأخرون عن مواعيد الحضور، أو الذين لم يحفظوا دروسهم اليومية، فكان الضرب بعصي من الخيزران على باطن الكفين أو القدمين، أو حبس الطفل في وقت خروج أقرانه إلى اللعب، أو بحمله على رفع ذراعيه والوقوف على رجل واحدة لبعض الوقت. وإذا ما استثنينا ما ذكرته بعض المصادر عن وجود عقاب (مثقّف)، وهو أن يأمر (المُلاّ) الصبي بكتابة قطعة من النثر أو الشعر بخط

---

(١) وحين ذلك يحتفل بالطفل من قبل أهله احتفالا يتناسب مع إمكانياتهم المادية، أنظر وصفاً لحفلة ختم القرآن الكريم في: الصوفي، المصدر السابق، ص٢٠.

(٢) Sluglett, Peter, Britain in Iraq, (London, 1976), p.284.

(٣) العبيدي، المصدر السابق، ص٣٠.

صحيح، أو بحفظها(١)، نجد أن وسائل العقاب هذه قد يترتب عليها كره الأطفال للتعليم خاصة وأن بعضها يبدو قاسياً.

وفي نهاية كل أسبوع يدفع الأطفال (للمُلاّ) أجراً يسمى (خميسية) لأنه كان يدفع كل يوم خميس، ولم يكن ذلك الأجر محدداً، إذ كان والد الطفل يدفع المقدار الذي يتمكن من دفعه. إلا أن متوسط المبلغ الذي يدفع (للمُلاّ) كان يتراوح بين ثلاثة قروش إلى خمسة قروش في الشهر(٢) في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، هذا فضلاً عما كان يخلع عليه من هدايا حينما يختم الطفل قراءة القرآن الكريم.

وعلى الرغم من أن أعراف المجتمع في العراق كانت تقف عائقاً أمام تعليم المرأة، فإنه قد وجدت في أواخر العهد العثماني بعض الكتاتيب الخاصة بالبنات تقوم بالتدريس فيها معلمة تسمى (مُلاّيه)، ومعظم البنات الصغيرات اللاتي يدخلن هذه الكتاتيب من بنات الأسر المتوسطة، أما بعض الأسر الموسرة فقد كانت تخصص معلمة أو أكثر، أو معلما أو أكثر لتعليم بناتها(٣). وقد اقتصر وجود كتاتيب البنات هذه على المدن الكبيرة.

وبلغ عدد الكتاتيب في ولايات العراق الثلاث بحدود عام ١٨٩٠ (٢٨٧) كتّاباً موزعة على النحو الآتي:

---

(١) العبيدي، المصدر السابق، ص٣٢.

(٢) Cuinet, op. cit., tome2, p.785.

وكان القرش الواحد في أواسط ذلك القرن مساوياً لعشرة فلوس عراقية في خمسينات القرن العشرين. أنظر: الواعظ، مصطفى نور الدين، الروض الأزهر في تراجم آل السيد جعفر، (الموصل، ١٩٤٨)، ص٦٩٣.

(٣) الهلالي، المصدر السابق، ص٦٠.

(١٣٧) كتّاباً في ولاية بغداد.

(٩٦) كتّاباً في ولاية الموصل.

(٥٤) كتّاباً في ولاية البصرة[١].

أي أن هناك كتّاباً واحداً لكل (٥٩٠٧) نسمة من سكان العراق المسلمين سنة ١٨٩٠[٢]. وهذه النسبة تتفاوت بين ولاية وأخرى من الولايات الثلاث، فقد كان هنالك كتّاب واحد لكل (٢٤٦٠) من السكان المسلمين في ولاية الموصل، ولكل (٥٧٦٣) من السكان المسلمين في ولاية بغداد، ولكل (١٢٤٠٢) من السكان المسلمين في ولاية البصرة. وهكذا نجد أن ولاية الموصل كانت تحتل المرتبة الأولى في نسبة عدد الكتاتيب إلى عدد السكان من بين ولايات العراق الثلاث، تليها ولاية بغداد، فولاية البصرة.

وكان من بين كتاتيب ولاية بغداد (٣٦) كتّاباً توجد في مدينة بغداد[٣]، وقد

---

(١) Cuinet, op. cit., tome2, p.782, tome3, pp.19,223.

ويلاحظ أن الكتاتيب كانت تتوزع على المدن الكبيرة، وأن أعدادها هذه هي ناتج لطرح أعداد المدارس الابتدائية التي كانت قائمة في الولايات الثلاث بحدود عام ١٨٩٠ من أعداد الكتاتيب التي أوردها (Cuinet)، إذ أنه لم يكن يفرّق بين المدارس الابتدائية الحديثة وبين الكتاتيب، واعتبر الاثنين مدارس أولية، ويرجح أنه اعتمد على الإحصائيات الرسمية التي كانت تنشرها الدولة العثمانية آنذاك، التي كانت تعتبر الكتاتيب والمدارس الابتدائية شيئاً واحداً، أما عدد المدارس الابتدائية فقد كان بحدود عام ١٨٩٠ عشر مدارس في كل من ولايتي بغداد والبصرة، وإحدى عشرة مدرسة في ولاية الموصل. أنظر: س ن م ع، ١٣١٦هـ ، ص٩٥٨-٩٥٩، ٩٧٢-٩٧٥. ١٣٢١هـ ، ص٦٧٨.

(٢) بلغ عدد السكان المسلمين سنة ١٨٩٠ في ولاية بغداد (٧٨٩,٥٠٠) نسمة، وفي الموصل (٢٣٦,١٨٠) نسمة، وفي البصرة (٦٦٩,٧٠٠) نسمة. أنظر:

Cuinet, op. cit., tome2, p.765, tome3, pp. 17, 221.

(٣) Cuinet, op. cit., tome3, p.98

ازداد عدد كتاتيب هذه المدينة ليصبح سنة ١٩٠١ حوالي (٤٠) كتّاباً[١]. وفي حدود سنة ١٩٠٩ وصل عدد كتاتيب المدينة إلى حوالي (٥٠) كتّاباً[٢]. وهذا يعني أن عدد الكتاتيب كان في ازدياد مستمر[٣]، على الرغم من قيام الحكومة آنذاك بفتح العديد من المدارس الابتدائية.

ويبدو أن تزايد أعداد الكتاتيب كان نتيجة لعدة أسباب، منها:

- أن المدارس الابتدائية التي فتحتها الدولة كانت قليلة لا تكفي العدد المتزايد من الأطفال.
- وكانت هذه المدارس تدرّس باللغة التركية الغريبة على أبناء البلاد مما دعا إلى تفضيل الكتاتيب عليها.
- أدى التوسع في حركة إنشاء المدارس الحديثة كالمدارس الرشدية والإعدادية المدنية والعسكرية، ودور المعلمين إلى أن يتطلع الناس إلى مستقبل أفضل .

= علماً بأننا قمنا بطرح عدد المدارس الابتدائية في مدينة بغداد من عدد كتاتيب المدينة الذي أورده (Cuinet) وكان عدد هذه المدارس في عام ١٨٩٠ أربع مدارس أنظر: س ن م ع، ١٣١٦هـ، ص٩٧٤-٩٧٥، ذلك أن (Cuinet)، وكما أسلفنا، اعتبر الكتاتيب والمدارس الابتدائية شيئاً واحداً.

(١) Chiha , op. cit., p.103.

س و ب، ١٣١٩هـ، ص١٩٩.

(٢) الآلوسي، محمود شكري، أخبار بغداد وما جاورها من البلاد، (مخطوط)، معهد المخطوطات العربية (القاهرة)، رقم ١٣٤٢ تاريخ، الورقة ١١٦.

(٣) يقول الهلالي: إن أعداد الكتاتيب كانت تتناقص في تلك الفترة نتيجة لقيام الدولة بفتح المدارس الحديثة. أنظر: المصدر السابق، ص٦٢.

لأبنائهم من خلال إدخالهم تلك المدارس التي كانت تقبل خريجي الكتاتيب[1]، فازداد بناءً على ذلك عدد الأطفال الذين يلتحقون بالكتاتيب بهدف إكمال دراستهم في تلك المدارس بعد ذلك حينما لا يجدون مكاناً لهم في المدارس الابتدائية الحديثة التي كانت تفتحها الحكومة لقلة أعدادها.

- إن المقدار القليل من التعليم الديني الذي كانت المدارس الابتدائية الحديثة تزود طلابها به حمل بعض الناس على تفضيل الكتاتيب عليها.

وتتمثل أهمية الكتاتيب في العراق في أنها كانت الأساس التعليمي الوحيد الذي اعتمدت عليه الدولة اعتماداً يكاد يكون كلياً في تقديم الخدمات التعليمية في المستوى الأولي حتى إلى ما بعد قيامها بتأسيس المدارس الحديثة بفترة طويلة، فقد اعتبرت الدولة هذه الكتاتيب بمثابة مدارس أولية تقوم مقام المدارس الابتدائية الحديثة التي شرعت الدولة بالتوسع في فتحها، بعض الشيء، في أواخر عهدها في العراق بعد قيامها بفتح المدارس الحديثة للمراحل التي تلي مرحلة التعليم الابتدائي منذ سنة ١٨٦٩. ومما يدل على أن الدولة العثمانية كانت تعتبر الكتاتيب مدارس أولية تقوم مقام المدارس الابتدائية الحديثة قبولها خريجي هذه الكتاتيب في المدارس الرشدية من ناحية، وعدم اهتمامها بشكل كاف بفتح المدارس الابتدائية الحديثة من ناحية أخرى، فقد اعتبر قانون التعليم العام الصادر سنة ١٨٦٩ تأسيس المدارس الابتدائية الحديثة ليس من مسؤولية الدولة، وهذا يعني أنها اعتبرت الكتاتيب المنتشرة في جميع أنحاء البلاد تقوم مقام هذه المدارس، وليس هناك ضرورة ملحة للتوسع في إنشائها.

---

(١) كان خريجو الكتاتيب يقبلون في المدارس الرشدية ثم يتدرجون في دراستهم في المراحل التي تلي مستوى الدراسة الرشدية.

ومع أن الدولة قد اعتمدت على الكتاتيب لفترة طويلة من الزمن باعتبارها مؤسسات للتعليم الأولي إلا أن تلك الكتاتيب قد بقيت بعيدة عن إشراف الدولة، ولم تنل منها أية عناية أو اهتمام إلا في وقت متأخر من حكمها في العراق حينما بادرت إدارة المعارف في بغداد إلى الإعلان عن غلق كتاتيب المدينة، واعتزامها فتح مدرسة خلال فترة تعطيل الدراسة في الكتاتيب لتأهيل معلمي الكتاتيب في تلك المدرسة، لأنه ليس لأغلب هؤلاء "وقوف على أصول التعليم... وإن اتخاذ حرفة التعليم لا تصح لغير من هو حامل لشهادة تخوله ذلك..."[1]. كذلك فإن إدارة المعارف قامت أيضاً بتشكيل لجنة مكونة من مدير المدرسة الإعدادية في بغداد، ومدير دار المعلمين، وبعض المعلمين لامتحان "المعلمين الذي يرغبون في افتتاح مكتب لتعليم الصبيان من (كذا) القرآن المجيد والتجويد وعلم حال (كذا) والإملاء والخط ومختصر الحساب..."[2] ومنحهم الشهادات اللازمة التي تخولهم افتتاح الكتاتيب. كما أن الكتاتيب في ولاية البصرة حظيت بنوع من الاهتمام من قبل الحكومة العثمانية في أواخر عهدها في تلك الولاية، فكانت إدارة المعارف، وإدارة الأوقاف في الولاية تقومان بتقديم المساعدات المالية للكتاتيب المنتشرة في أرجاء ولاية البصرة آنذاك[3].

---

(١) الرقيب، العدد ١٢٦، ١١ جمادى الآخرة ١٣٢٨هـ (١٩١٠).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر خياط، (بيروت، ١٩٧٣)، ص٣٤.

ثانياً: المدارس الإسلامية

كانت المساجد في القرون الثلاثة الأولى من الهجرة تتخذ أمكنة للدراسة والتدريس، حيث حفلت مساجد الأمصار الإسلامية آنذاك بحلقات الفقهاء والمفسرين والمحدثين، وغيرهم. وغدت هذه المساجد مراكز للحركة الفكرية الإسلامية التي ازدهرت في القرنين الثالث والرابع. إلا أن القرن الرابع الهجري شهد تطوراً في هذا الأمر حينما أنشئت خلاله المدارس كمعاهد جديدة للتعليم[1]. وبحلول منتصف القرن الخامس الهجري قام نظام الملك، الوزير السلجوقي، بإنشاء مجموعة من المدارس عرفت بالمدارس (النظامية)، وكان أشهرها المدرسة النظامية في بغداد.

وكان هنالك العديد من الأسباب التي دعت إلى تأسيس تلك المدارس[2]، من بينها الوقوف بوجه التيار الفكري الذي اتجه إليه المعتزلة والشيعة، وغيرهم ممن يأخذون بالنزعة العقلية. مما دعا الشيخ الطوسي[3] إلى مغادرة بغداد إلى مدينة النجف بعد حوادث العنف التي حدثت في بغداد سنة ٤٤٨هـ ، حيث شارك، وتلامذته في إنماء الحركة العلمية التي كانت قائمة في تلك المدينة، واستطاع خلال سنوات قليلة أن يجعل من تلك المدينة مركزاً متخصصاً في الفقه والأصول،

---

(١) أنظر عن المدارس الإسلامية الأولى التي أسست في القرن الرابع الهجري: زيدان، جرجي، تاريخ التمدن الإسلامي، ج٣، (مصر، ١٩٢٠)، ص١٩٤. متز، المصدر السابق، ص٣٣٦.

(٢) من قبل الأمراء الأعاجم على وجه الخصوص، فقد كان السلاجقة كما هو معلوم أقواماً من الترك، وكان وزيرهم نظام الملك فارسياً. أنظر: زيدان، المصدر السابق، ص١٩٤-١٩٦.

(٣) أبو جعفر محمد بن الحسن ٣٨٥-٤٦٠هـ ، من كبار علماء الإمامية في عصره.

وغيرهما من العلوم الإسلامية، وعلوم العربية[١]. في حين كانت مدينة بغداد، ومدينة الموصل سائرة في تحركها الفكري الذي اضطلعت به المدرسة النظامية، وغيرها من المدارس التي تأسست بعدها.

وقد أضفى تأسيس المدارس من قبل السلاجقة على قسم من المدارس الإسلامية في العراق صبغة سياسية لازمتها فيما بعد، في حين اتجه القسم الآخر، الذي كانت تمثله المدارس الشيعية، اتجاهاً بعيداً عن سياسة الدولة، ومستقلاً عن الحكومات على اختلافها[٢]، وكانت هذه المدارس تتركز في مدينة معينة تسمى (دار العلم) يهاجر إليها طلاب العلم للدراسة. فمدينة النجف كانت داراً للعلم منذ أن حل بها الشيخ الطوسي في منتصف القرن الخامس الهجري، ثم حلت محلها مدينتا الحلة وكربلاء، وبحلول القرن الثالث عشر الهجري[٣] أصبحت مدينة النجف داراً للعلم مرة أخرى، واستمرت إلى الوقت الحاضر.

ومن ثم فإن المدارس الإسلامية في العراق كانت في العهد الأخير من عهود الحكم العثماني فيه تنقسم إلى قسمين: يمثل الأول منهما مدارس بغداد والموصل[٤]، ويمثل الثاني مدارس النجف وبقية مدن العتبات المقدسة.

وكانت مدارس بغداد والموصل تنشأ من قبل الدولة، أو ولاتها، أو من قبل

---

(١) الحكيم، حسن عيسى، الشيخ الطوسي، (النجف، ١٩٧٥)، ص٥٨.

(٢) المظفر، الشيخ محمد رضا، جامعة النجف الأشرف وجامعة القرويين، مجلة المجمع العلمي العراقي، م١١، ١٣٨٤هـ ، ١٩٦٤م، ص٢٩٧.

(٣) القرن التاسع عشر الميلادي.

(٤) أي المدارس السنية، وسوف نشير إليها فيما بعد بهذا الاسم (بغداد والموصل) لأنها تركزت في هاتين المدينتين، في الوقت الذي سنشير فيه إلى المدارس الشيعية بمدارس النجف لأنها تركزت في هذه المدينة.

بعض ذوي الجاه والمال. وتوقف عليها بعض الأملاك لتغطية نفقاتـــها. وكـانت الدولة تقوم بتعيين المدرسين لها، وكافة ما يلزمها من مستخدمين مـــن أمـوال الوقف. وتقوم بتوظيف خريجيها كأئمة ووعاظ للمســاجد، أو كمدرسـين فـي المدارس الدينية الملحقة بالمساجد أو المستقلة بنفسها، وفي المناصب القضائيـة. أما مدارس النجف فكان يقوم بإنشائها، ولحد الآن، بعـض علمـاء الديـن مـن الأموال التي تصلهم من مختلف البلدان كحقوق شرعية[1]، أو كتبرعات وهبـات من المحسنين[2]. كذلك كان بعض الأغنياء يقوم بتأسيس تلك المدارس ويوقـف لها العقارات والأراضي، ولكن علماء الدين وحدهم كانوا يتولون القيـام بتغطيـة مصاريفها واحتياجاتها المالية كافة من الموقوفات التي كانت توقف عليها، أو من الأموال التي تصلهم من المصادر التي أشرنا إليها.

وكانت معظم مدارس بغداد والموصل تقام في أركان المساجد والجوامـع، وأفردت للقليل منها بنايات مستقلة خاصة. فقد كان عدد المدارس في مدينة بغداد أوائل القرن العشرين (٢٦) مدرسة[3] منها ثلاث مدارس فقط لها بنايات خاصـة، وهي مدرسة خضر الياس والسليمانية ونائلة خاتون[4]. كذلك كان أغلب مـدارس

(١) كالزكاة مثلا.

(٢) المظفر، المصدر السابق، ص٢٩٧.

(٣) هي: الإمام الأعظم، الحيدر خانة، الآصفية، خضر الياس، الخالدية، السيف، الفضل، جديـد حسن باشا، نجيب الدين، الشيخ شهاب الدين، حسن باشا، الخلفاء، السـليمانية، عثمـان أفندي، نائلة خاتون، المرجانية، سيد سلطان علي، الحاج أميـن، الأحمديـة، النعمانيـة، الإسماعيلية،الحسينية، نازندة خاتون، منورة خاتون، القادرية، الشيخ صنـدل. أنظر: س ن م ع، ١٣١٦هـ، ص٩٦٨-٩٦٩. ١٣١٧هـ، ص١٠٦٨-١٠٦٩. ١٣١٩هـ، ص٤٧٦-٤٧٧. ١٣٢١هـ، ص٤١٢.

(٤) س ن م ع ، ١٣١٦هـ ، ص٩٦٨-٩٦٩. ١٣١٧هـ ، ص١٠٦٨-١٠٦٩. ١٣١٩هـ ،

=

مدينة الموصل في الفترة نفسها مقاماً في المساجد والجوامع، فقد بلـغ مجمـوع عدد مدارس مدينة الموصل آنذاك (٣١) مدرسة[١] منها خمس مدارس لها بنايات مستقلة، هي: الأحمدية ويحيى باشا والحسنية والحاج زكريا والحجيات[٢].

وقد سبق القول بأن مدارس بغداد والموصل لا تقتصر على مدارس مدينتي بغداد والموصل بل تشمل جميع المدارس السنية في ولايـات بغـداد والموصـل والبصرة، فعلاوة على مدارس مدينتي بغداد والموصل كانت هناك مدارس أخـرى أقيمت أيضاً في مساجد بقية مدن ولايتي بغداد والموصل، بلـغ عـددهـا فـي أواخـر العهـد العثماني (٢٣) مدرسة[٣]، وكـان في ولايـة البصـرة ثمـان

=

ص٤٧٦-٤٧٧. ١٣٢١هـ، ص٤١٢.

(١) هي: الأغوات، الباشا، العبدالية، الأحمدية، النعمانية، يحيى باشا، الرابعية، الحسنية، بـاب الطوب، النبي شيت، الحاج زكريا، المحمدية، المحمودين، العمرية، النبي يونـس، الحـاج حسين بك، الحنياطية، يونس أفندي، عبداه بك، محمود بك، النبي جرجيس، حمو القـدو، الجمشيدية، بنات الحسن، جامع خزام، الحاج شريف، النبي دانيال، الجويجي، الحجيـات، محضر باشي، الخاتون. أنظر:

س ن م ع، ١٣١٧هـ، ١٤٠٦-١٤٠٩. ١٣١٩هـ، ص٩١٠-٩١١. ١٣٢١هـ، ص٦٨٠-٦٨١.

الديوه جي، سعيد، مدارس الموصل في العهد العثماني، مجلة سومر، مديرية الآثار القديمـة العامة في العراق، م١٨، ١٩٦٢، ص٦٥-٩٦، م١٩، ١٩٦٣، ص٤٨-٦٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) منها عشرون مدرسة في ولاية الموصل: سبع مدارس في مدينة كركـوك، وخمـس فـي أربيل، وثلاث في كويسنجق، ومدرستان في كل من الصلاحية والسليمانية، ومدرسة واحدة في زاخو. أما مدن ولاية بغداد فكان فيها مدرسة واحدة في كل من مدينة كربلاء والرمادي وسامراء. أنظر:

=

مدارس من هذا النوع آنذاك[1].

ومدارس المساجد والجوامع تتألف كل مدرسة منها، في واقع الأمر، من غرفة كبيرة تخصص من المسجد أو الجامع وتقسم إلى جناحين أحدهما خاص بالمدرس والآخر خاص بالطلاب، وقد تخصص غرفة أخرى أو أكثر لسكن الطلاب الفقراء. أما المدارس التي كانت لها بنايات خاصة، فقد تألفت من غرفة أو غرفتين للتدريس، وغرفة أو أكثر لسكن الطلاب الذين يدرسون فيها. وقد يكون بها مصلّى لأداء الصلوات فيه[2]. وقد اختلفت مدارس النجف عن مدارس بغداد والموصل في هذه الناحية، فقد كانت جميع هذه المدارس قائمة في أبنية مستقلة تتميز بأنها كانت مخصصة لإقامة الطلاب، خاصة الغرباء منهم، فهي أشبه ما تكون بالأقسام الداخلية. على أن بعض المدرسين كان يتخذ أحياناً من هذه المدارس مكاناً لحلقاته الدراسية. وقد بلغ عدد مدارس مدينة النجف وحدها في نهاية العهد العثماني تسع عشرة مدرسة[3]. وكان لكل واحدة من هذه

=

س و م، ١٣٢٥هـ، ص٢١٢، ٢٢١، ٢٢٢. ١٣٣٠هـ، ص٢١٥، ٣٠٠.

س ن م ع، ١٣١٦هـ، ص٩٧٠-٩٧١.

(١) كان منها خمس مدارس في مدينة البصرة، هي: الحللية، الأحمدية، النقيبية، السيف، المقام. ومدرسة واحدة في كل مسجد من مساجد مدن العمارة والشطرة والزبير. أنظر:

س ن م ع، ١٣٢١هـ، ص٤٠٣.

(٢) أنظر:

Cuinet, op.cit., tome2, p.782.

الديوه جي، المصدر السابق، م١٨، ص٧١.

(٣) هي: الغروية، الصدر، السليمية، المعتمد، الشيخ مهدي، القوام، الإيراواني، المجدد الشيرازي، الخليلي الكبيرة، الشربياني، الآخوند الكبرى، الخليلي الصغيرة، القزويني، البادكوبئي، الآخوند الوسطى، السيد محمد كاظم اليزدي، الآخوند الصغيرة، الهندي،

=

المدارس شروط خاصة تعينها صيغة الوقف يقبل بموجبها الطلاب للإقامة فيـــها. على أن بعض مدارس النجف كان مخصصاً لسكن جماعات معينة مـــن الطــلاب، فقد كانت مدرسة الإيرواني[1]، مثلاً، خاصة بالطلاب الأتراك، وكان أكـــثر طــلاب مدرسة الآخوند الصغيرة من الأفغانيين[2]. أما الدراسة فقد كـــانت تجـري فـي الغالب في صحن مرقد الإمام علي (عليه السلام) وفي المساجد الكبـيرة كمسـجد الشيخ الطوسي، ومسجد الهندي، ومسجد العلامة المجدد الشيرازي، وغيرهـــا[3] حيث كان يتخذ أغلب العلماء والأساتذة من تلك المساجد محلاً لإلقـــاء دروسـه. وكان التدريس يجري في بعض الأحيان في دور أولئك العلماء والأساتذة.

وأغلب المدارس الإسلامية، بصورة عامة، تضم بيـــن جوانبـها مكتبـات تحوي كتباً في مختلف فروع المعرفة وأصناف العلوم، بعضها مخطوط، لتسـهيل مهمة الطالب العلمية وذلك بتوفير المصادر اللازمة لدراسته.

=

البخاري. أنظر: آل محبوبة، المصدر السابق، ص١٢٥-١٤٢.

على أن بقية مدن العتبات المقدسة ضمت عدداً آخر من المدارس يفوق عدد مدارس مدينـة النجف، فقد كانت هناك إحدى عشرة مدرسة في سامراء وعشر مدارس في الكاظمية وثمان مدارس في كربلاء. أنظر:

Cuinet, op .cit., tome3, p.189

(١) وهي إحدى المدارس الدينية الشهيرة في مدينة النجف أنشئت سـنة ١٣٠٥هـ (١٨٨٧م) من قبل الشيخ الإيرواني أحد علماء الدين. آل محبوبة، المصدر السابق، ص١٣٢.

(٢) أنشأها المرجع الديني محمد كاظم الخراساني ســـنة ١٣٢٨هـ (١٩١٠م). آل محبوبـة، المصدر السابق، ص١٣٨.

(٣) للإطلاع على أسماء بقية المساجد التي كانت تتخذ أمكنة للتدريـــس أنظـر: آل محبوبـة، المصدر السابق، ص١٠٤-١١٨.

وتميزت المدارس الإسلامية في العراق بسيرها -كما كانت منذ نشوئها- في اتجاهين مذهبيين مختلفين إلا أنها اشتركت جميعاً في تدريس موضوعات دراسية واحدة تتعلق كلها بالعلوم الدينية وعلوم اللغة العربية، ولعل تشعب اتجاهات تلك المدارس قد أثرى الدراسات الدينية، خاصة الفقهية والأصولية منها، وأغنى المكتبة الإسلامية بمصنفات العلوم الدينية بغض النظر عن اختلاف آراء واتجاهات هذه المصنفات. وأهم تلك العلوم التي كانت تدرسها المدارس الإسلامية هي: الفقه وأصول الفقه والتفسير والحديث، وما تستلزمه دراسة هذه العلوم من علوم اللغة العربية كالنحو والصرف والبلاغة والمنطق. وكانت تلك المدارس تشترك في اعتمادها في تدريس علوم العربية على نفس المصادر تقريباً، فقد كانت كتب النحو[١] تدرّس في مدارس بغداد والموصل، ومدارس النجف على حد سواء. إلا أن مصادر دراسة العلوم الدينية كانت تختلف بطبيعة الحال بين مدارس بغداد والموصل وبين مدارس النجف، فكتب الفقه والأصول والتفسير والحديث التي كانت تدرس في مدارس بغداد والموصل[٢] غير الكتب التي كانت تدرس في مدارس النجف[٣]. إضافة إلى أن هذه المصادر، خاصة كتب الفقه منها، كانت مختلفة في مدارس بغداد والموصل نفسها، وذلك تبعاً لتعدد المذاهب، فالطالب الحنفي في تلك المدارس يعتمد على كتب معينة في دراسة الفقه غير التي يعتمد عليها الطالب الشافعي في دراسته[٤].

---

(١) ككتاب الأجرومية لابن أجروم، ومغني اللبيب، وقطر الندى وشروحه لابن هشام، وشروح ألفية ابن مالك. وكتب المنطق أيضاً ككتاب الشمسية لقطب الدين الرازي وشروحه.

(٢) أنظرها في: الأثري، محمد بهجة، أعلام العراق، (القاهرة، ١٣٤٥هـ)، ص٩٠.

(٣) أنظرها في: مجلة لغة العرب، الجزء ١٠، بغداد، نيسان ١٩١٣، ص٤٤٠-٤٤٣. المظفر، المصدر السابق، ص٢٩٧-٢٩٩.

(٤) أنظر: الأثري، أعلام العراق، ص١٩٠.

ومن ناحية أخرى، فإن مدارس النجف قد اختصت دون سواها فيما يتعلق بكتب الدراسة في أمرين: أولهما إن هذه المدارس كانت تقرر كتباً في النحو والصرف لغير العرب من طلابها، ومن تلك الكتب كتاب (جامع المقدمات)، وهو في الحقيقة مجموعة رسائل في النحو والصرف[١] في حين كان الطلاب العرب يدرسون كتباً أخرى في هذا الموضوع. وثانيهما إن كتب الدراسة، خاصة كتب الفقه وأصول الفقه، كانت في تغير وتبدل دائم في تلك المدارس، فإذا ما استحسن مؤلف جديد في أحد العلوم حلّ محل أي كتاب قديم في موضوعه نفسه. على أن هنالك كتباً قاومت كل مؤلف جديد في موضوعها، واستمرت لأجيال طويلة في كونها كتباً يعتمد عليها في الدراسة والتدريس في مدارس النجف[٢].

وكانت الدراسة في مدارس بغداد والموصل تجرى بإلقاء الأستاذ دروسه على مجموعة من الطلاب تلتف حوله على شكل حلقة[٣]. ومدة الدراسة فيها غير معروفة على وجه التحديد، ولكن المدة التي يقضيها الطالب في الدراسة تعتمد بطبيعة الحال على مدى جديته وقابليته على استيعاب العلوم التي يدرسها. والطالب إذا درس علماً من العلوم، وقرأ فيه كتاباً، أو أكثر، أو جزءاً من كتاب[٤]

---

(١) لغة العرب، ج١٠، نيسان ١٩١٣، ص٤٤٠-٤٤١.

(٢) منها كتاب شرائع الإسلام للمحقق الحلي، وكتاب شرح اللمعة الدمشقية لزين الدين الشهيد الثاني.

(٣) الصوفي، المصدر السابق، ص١٨.

(٤) جاء في الإجازة التي منحت من قبل مصطفى نور الدين الواعظ لأحد تلامذته ما يلي: ".. بعد أن قرأ عليَّ قريباً من نصف صحيح الإمام حجة الإسلام أبي عبد الله البخاري.. وجزء من صحيح الإمام مسلم، ونبذة من كتب السنن الأربعة وبعضاً من موطأ الإمام محمد بروايته عن الإمام مالك... وأجزاء من تفسير القاضي البيضاوي..." أنظر: الواعظ، المصدر السابق، ص٤٤٥.

على يد أحد الأساتذة أعطاه ذلك الأستاذ شهادة بما درسه يبين فيها مقدار وقيمة العلوم التي درسها، ويجيز له في هذه الشهادة، التي تسمى بـ (الإجازة)[1]، تدريس العلوم التي درسها، ورواية الكتب التي قرأها. وكان الطالب إذا حصل على إجازة في العلوم الدينية من أحد المدرسين المعروفين بالعلم والفضل، أو من أكثر من مدرس تفتح أمامه مجالات عديدة في شغل وظيفة دينية من وظائف الدولة. وقد نظمت الدولة طريقة شغل هذه الوظائف حين أصدرت سنة ١٩١٣ (نظام توجيه الجهات)[2]، وبموجب هذا النظام فإن المرشح لشغل وظيفة التدريس في المدارس السنية، من خريجي هذه المدارس، يلزم بأداء الامتحان أمام لجنة خاصة[3].

أما الدراسة في مدارس النجف فكانت تختلف في أسلوبها عما كانت عليه في مدارس بغداد والموصل، فقد كانت الدراسة في مدارس النجف وما زالت تنقسم إلى ثلاث مراحل هي:

١- الدراسات التمهيدية، أو مرحلة المقدمات.
٢- الدراسات الوسطى، أو مرحلة السطوح.
٣- الدراسات العليا، أو مرحلة بحث الخارج.[4]

---

(١) كانت تمنح هذه الإجازة في مدارس الموصل في حفلة تقام لهذا الغرض تسمى (حفلة الإجازة العلمية). الصوفي، المصدر السابق، ص١٨.

(٢) أنظر تعريبه في: العمر، محمد أحمد، الدليل لإصلاح الأوقاف، (بغداد، ١٩٤٨)، ص١٣٤-١٤٥. والجهات كما عرّفتها المادة الأولى من هذا النظام هي خدمات المؤسسات الوقفية كالتدريس والخطابة والإمامة... الخ.

(٣) المادة (٢٨) من نظام توجيه الجهات.

(٤) المقدمات والسطوح وبحث الخارج مصطلحات تعارف عليها أساتذة وطلاب مدارس النجف لهذه المراحل الدراسية الثلاث. وقد أفرد مبحث خاص للمرحلة الأخيرة يلي هذا المبحث مباشرة.

وتتميز الدراسة في المرحلة الأولى بأنها دراسة فردية في أغلب الأحيان، وربما اشترك فيها أكثر من طالب واحد، فيشكلون حلقة صغيرة[١] يديرها مدرس يكون هو أيضاً طالباً في المراحل الدراسية المتقدمة. والدراسة في هذه المرحلة تنحصر في كتب معينة لا يتجاوزها الطلاب إلا نادراً، أغلبها في علوم اللغة العربية كالنحو والصرف والبلاغة والمنطق والبيان وعلم العروض والقافية، والتي لا مناص لجميع طلاب الدراسات الإسلامية من دراستها أولاً.

وتجري الدراسة في المرحلة الثانية على شكل حلقات، يحضر الحلقة الواحدة منها عشرات الطلاب[٢]، حيث يلقي فيها الأساتذة المعروفون بعلمهم دروسهم عليهم. ويختلف عدد الطلاب في كل حلقة وفقاً لتفوق الأستاذ العلمي وسعة اطلاعه وأسلوب تدريسه. والدراسة في هذه المرحلة غالباً ما تكون في متون الكتب الموضوعة في الفقه الاستدلالي[٣]، وفي أصول الفقه حيث يشرح الأستاذ لطلابه عبارات الكتاب الذي يدرسه موضحاً الصعب منها. وللطالب في هذه المرحلة الحرية الكاملة في نقد الآراء المختلفة، ومناقشتها مع أستاذه[٤]. على أن الطالب قد يجتاز هاتين المرحلتين، أي مرحلة المقدمات والسطوح، في عشر سنين إذا كان مجداً في دراسته، وقد يقضي بعض الطلاب فيها أكثر من ذلك، أما بعضهم الآخر فقد يتوقف عن الدراسة حينما لا يجد نفسه قادراً على اجتياز هذه المرحلة الشاقة. ويسمى الطالب حينما ينتهي من دراسة هاتين

---

(١) المظفر، المصدر السابق، ص٢٩٧.

(٢) آل محبوبة، المصدر السابق، ص٣٧٩.

(٣) والفقه الاستدلالي يعني دراسة الأحكام الشرعية مدعمة بالأدلة المستقاة من مصادر التشريع، وفي مقدمتها الكتاب والسنة.

(٤) المظفر، المصدر السابق، ص٢٩٨.

المرحلتين (مراهقاً)، أي مقارباً لدرجة الاجتهاد[1].

وتشبه المرحلة الدراسية التي كان يقضيها الطالب في مدارس بغداد والموصل دراسة المقدمات والسطوح في مدارس النجف، وإكمال الطالب لدراسته في تلك المدارس يماثل تقريباً المرحلة التي ينتهي فيها الطالب من دراسة المقدمات والسطوح فكلاهما يكون قد أكمل دراسة العلوم الإسلامية وعلوم العربية كافة. إلا أن ما يترتب على إنهاء مرحلتي المقدمات والسطوح يختلف عما كان يترتب على إكمال الدراسة في مدارس بغداد والموصل، إذ أن دراسة الطالب للعلوم الإسلامية في مدارس النجف كانت لا تتوقف بانتهائه من مرحلة (المقدمات) و(السطوح) حيث يستمر في دراسته في المرحلة التالية. وهي مرحلة الدراسات الإسلامية العليا، أو ما يسمى بمرحلة (بحث الخارج) حتى يتسنى له الوصول إلى مرتبة (الاجتهاد). على أن أغلب الطلاب لا يمكنهم الوصول إلى هذه الدرجة العلمية حتى بعد أن يقضوا سنين طوالاً في الدراسة. في حين كانت الدراسة في مدارس بغداد والموصل تنقطع بانتهاء الطالب من دراسة العلوم الدينية، وحصوله على (الإجازة) من مدرسي تلك المدارس وعلمائها، إلا أن هذا لا يعني عدم وصول بعض هؤلاء الطلاب من خريجي هذه المدارس إلى مراتب علمية رفيعة تماثل مرتبة الاجتهاد، ولكن الوصول إلى هذه المراتب كان ينحصر في عدد قليل من الذين لديهم موهبة واستعداد شخصي لمواصلة الدراسة والبحث. كما أن الطالب في مدارس النجف كان لا يهدف إلى الحصول على وظيفة حكومية معينة من دراسته، والتي لم تكن متيسرة له في واقع الحال، بينما يترتب على إكمال الطالب لدراسته في مدارس بغداد والموصل الحصول على وظيفة دينية من وظائف الدولة.

---

(١) المظفر، المصدر السابق، ص٢٩٨.

وكانت دوائر الأوقاف في الولايات الثلاث تقوم بدفع رواتب مدرسي مدارس بغداد والموصل من عوائد الأملاك الموقوفة على تلك المدارس، وتقوم أيضاً بدفع مبالغ معينة لطلاب هذه المدارس شهرياً لمساعدتهم على شراء الكتب والملابس، وما يلزم الطالب من نفقات أثناء حياته الدراسية[1].

أما مدارس النجف، فقد كان بعض البارزين من علماء الدين يقوم بدفع رواتب شهرية للمدرسين والطلاب من الموارد التي بينا مصادرها فيما سبق. على أن منزلة المدرس العلمية كانت تحدد مقدار الراتب الذي يتقاضاه، كما كانت تدفع زيادة في رواتب الطلاب المغتربين[2]، وتؤخذ كذلك بعين الاعتبار حالة الطالب الاجتماعية عند تحديد راتبه.

ومما هو جدير بالذكر أن كل ولاية من ولايات العراق كانت تضم دائرة للأوقاف تتألف من مدير وعدد من الموظفين، بينهم بضعة أشخاص تنحصر واجباتهم في تحصيل واردات الأوقاف. كما كانت هنالك أيضاً دوائر للأوقاف في مراكز السناجق[3] التابعة للولاية، و(مأمور) في كل قضاء من أقضيتها توجد به أملاك وقفية. وكانت تشرف على أوقاف كل ولاية من الولايات الثلاث لجنة تسمى (لجنة الأوقاف)، تتألف من بضعة أعضاء من الوجهاء ومدرسي المدارس الدينية، إضافة إلى موظف واحد من دائرة الأوقاف تنحصر مهمته في الأعمال الكتابية للجنة، وغالباً ما كان يرأس هذه اللجنة مفتي الولاية.[4]

---

(١) Cuinet, op. cit., tome2, p.782. tome3, p.99.

(٢) الخليلي، جعفر، موسوعة العتبات المقدسة، قسم النجف، ج٢، (لبنان، ١٩٦٦)، ص٨٣.

(٣) كانت الولاية تنقسم إداريا إلى (سناجق)، وهذه إلى (أقضية)، والأقضية إلى (نواح).

(٤) س و ب، ١٣٠٠هـ ، ص٨٥. ١٣١٠هـ ، ص١٢٢. س و م، ١٣١٢هـ ، ص١٣٢. س و بص، ١٣٠٨هـ ، ص٦٢-٦٣. ١٣١١هـ ، ص١٢٢-١٢٣.

ومع أن دوائر ولجان الأوقاف هذه توحي بأن الدولة كانت مهتمة بـــأمور الأوقاف والمدارس الدينية إلا أن عنايتها بها كانت في واقع الأمـــر ضئيلـــة فـــي معظم الأحيان، وسبب ذلك كما يرى المؤرخ العراقي عباس العزاوي هـــو خـــوف الدولة من تأثير هذه المدارس وعلمائها في حركات الإصلاح والتجديد التي كـــانت تقوم بها، لذلك لم تلتفت إلى أمر إصلاحها وصرفـــت عنايتـــها نحـــو المـــدارس الحديثة[1]. ومما زاد من سوء أوضاع مدارس ولاية بغداد الدينيـــة قيـــام الـــولاة الذين أعقبوا مدحت باشا بإرسال أموال خزينة أوقاف بغداد إلـــى العاصمـــة فـــي أحيان كثيرة "غير ملتفتين إلى شروط الواقفين، ولا إلى ما صـــارت إليـــه حالـــة المدارس العلمية من التقهقر والانحطاط..."[2].

وقد أدى هذا الإهمال لمدارس بغداد والموصل من جهة، وعزوف الطـــلاب عنها خاصة بعد تأسيس المدارس الحديثة من جهة أخرى إلى ضعـــف حركتـــها العلمية وتقلص أعداد الطلاب الدارسين فيها، حيث أن مجموع أعداد طلاب هـــذه المدارس في أوائل القرن العشرين كان بحدود (٨٨٢) طالباً[3].

أما مدارس النجف فقد كان وضعها على عكس ما كانت عليه مدارس بغداد

---

(١) العمر، المصدر السابق، صفحة ع، ط . العزاوي، المصدر السابق، ج٧، ص٢٩٦.

(٢) الأعظمي، علي ظريف، مختصر تاريخ بغداد، (بغداد، ١٩٢٦)، ص٢٤٣-٢٤٤.

(٣) س ن م ع، ١٣١٦هـ ، ص٩٦٨-٩٦٩، ٩٧٠-٩٧١. ١٣١٧هـ، ص١٠٦٨-١٠٦٩، ١٤٠٦-١٤٠٩. ١٣١٩هـ، ص٤٧٦-٤٧٧، ٩١٠-٩١١. ١٣٢١هـ، ص٤٠٣، ٤١٢، ٦٨٠-٦٨١. س و م، ١٣٢٥هـ ، ص٢١٢، ٢٢١، ٢٢٢. ١٣٣٠هـ، ص٢١٥، ٣٠٠.

ويلاحظ بأن هذه المصادر أغفلت ذكر أعداد طلاب قسم قليل من المدارس، وقمنا بتقدير هذه الأعداد وفقاً للمعدل العام لعدد طلاب كل مدرسة، الذي استخرجناه من تقسيم مجموع أعـداد الطلاب، للمدارس التي ذكرت هذه المصادر أعداد طلابها، على مجموع عدد المدارس.

والموصل، حيث كانت هذه المدارس غير مرتبطة بالدولة سياسياً وإدارياً ومادياً فلم تتأثر بما تأثرت به تلك المدارس[1]. وقد وصف محمد رشيد رضا تقدم الحركة العلمية في مدارس النجف، وتراجعها في مدارس بغداد والموصل، وذلك عند كلامه عن العلامة محمود شكري الآلوسي، فقال: "كان إماماً يقتدى به في علمه وعمله... وقف جميع حياته على علوم الإسلام وفنون اللغة العربية، في هذا العصر الذي قلّ فيه الاشتغال بالعلم والأدب في تلك البلاد بين أهل السنة، وكاد ينحصر في الشيعة... فلم نسمع للعلوم العربية والدينية على مذهب السنة صوتاً إلا من هذا الرجل..."[2].

على أن الاهتمام الوحيد الذي حظيت به من قبل الدولة جميع مدارس بغداد والموصل، وعدد قليل جداً من مدارس النجف، تلك الرعاية التي تمثلت في إصدار الحكومة لقانون خاص يعفي طلبة هذه المدارس من أداء الخدمة العسكرية بعد التأكد من جديتهم في دراسة العلوم الدينية وذلك بإجراء امتحان لهم[3]. وكان ذلك في عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي أظهر ميولاً إسلامية كان هذا القانون أحد مظاهر التعبير عنها.

---

(١) وقد بلغ عدد طلاب العلوم الدينية في مدينة النجف وحدها، قبل الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ حوالي (١٠٠٠٠) طالب. الخليلي، المصدر السابق، ص١٩١.

(٢) الأثري، محمد بهجة، محمود شكري الآلوسي وآراؤه اللغوية، ص٥٦-٥٧.

(٣) آل محبوبة، المصدر السابق، ص١٢٧.

ثالثاً: الدراسات الإسلامية العليا

كان اجتياز المرحلتين الدراسيتين الأولى والثانية، وهما مرحلة (المقدمات) ومرحلة (السطوح)، في مدارس النجف يعني أن الطالب قد أكمل دراسة علوم اللغة العربية، والعلوم الإسلامية، وحين ذلك يصبح الطالب قادراً على مواصلة دراسته في المرحلة الثالثة والأخيرة وهي مرحلة الدراسات العليا، أو ما يسمى بـ (بحث الخارج). وقد يوفق الطالب في اجتياز هذه المرحلة في مدة لا تقل عن خمسة عشر عاماً يقضيها في الدراسة والتدريس والتأليف[١] ليبلغ بعد ذلك درجة الاجتهاد[٢] في الفقه، وهي الدرجة العلمية الرفيعة التي تمكّن صاحبها من استنباط الفروع من الأصول، فيصبح ذا ملكة وقدرة على استخراج الأحكام الشرعية من مصادرها الأصلية وفي مقدمتها الكتاب والسنة.

والدراسة في هذه المرحلة تتكون عادة من دورات يتولاها كبار الأساتذة المجتهدين، حيث يبتدئ الأستاذ بدورة بحوث فقهية أو أصولية يلقيها بشكل محاضرات يومية[٣]. وتتميز الدراسة في هذه المرحلة بكونها لا تعتمد على كتب أو مصادر معينة، ولا يلتزم فيها الأستاذ أو الطالب برأي من الآراء[٤]، حيث يكون لكل منهما رأي خاص به في مختلف المسائل والموضوعات. وعلى هذا فإن الطالب يضطلع بمهمة التحضير والإعداد لموضوع المحاضرة دون التقيد

---

(١) آل محبوبة، المصدر السابق، ص١٢٧.

(٢) الذي اختص الإمامية بفتح بابه.

(٣) عدا يومي الخميس والجمعة،إذ تعطل الدراسة بكافة مستوياتها في هذين اليومين،وفي المناسبات الدينية الأخرى.

(٤) المظفر، المصدر السابق، ص٢٩٩.

بمصدر علمي معين، فإذا ما كان موضوع المحاضرة في الفقه أو في الأصول أو التفسير وجب على الطالب مراجعة مختلف الأقوال والآراء في ذلك الموضوع محاولاً من خلال اطلاعه على هذه الأقوال والآراء المختلفة أن يستخلص رأياً خاصاً به، مع إيراد الأدلة التي تدعم هذا الرأي.

وكان الأستاذ يبدأ محاضرته بشرح الموضوع شرحاً وافياً وذلك بعرض الآراء من مختلف المذاهب الإسلامية فيه، ومناقشتها مع أدلتها المختلفة حيث يختار ما ينتهي إليه رأيه مع الدليل على ذلك[1]، وقد يكون هذا الرأي موافقاً لآراء الطلاب في ذلك الموضوع، أو مخالفاً لآرائهم فيتعرض حينها هؤلاء إلى مناقشة الأستاذ فيما يختلفون فيه، إذ أن للطالب في هذه المرحلة الحرية الكاملة في المناقشة وإبداء الرأي أثناء المحاضرة وبعدها، وقد تؤدي هذه المناقشات بين الأستاذ وطلابه إلى أن ينزل الأستاذ عند آراء الطلاب فيقرهم على ما يرتأونه. ومن ثم "فإن ميزة هذه الدورات عمق البحث ودقته، وسعة أفقه، والحرية الكاملة في نقد الآراء ومناقشتها مهما كان صاحبها. وبهذا الأسلوب يغذى الطلاب ليتمكنوا من الاعتماد على آرائهم، والثقة بنفوسهم..."[2].

والمحاضرات التي كان يلقيها كبار الأساتذة، وكان يعقد أغلبها في المساجد الكبيرة، تكون بشكل حلقات واسعة يحضرها المئات من الطلاب وقد يتجاوز عددهم الألف[3] وذلك حسب شهرة الأستاذ العلمية، ودقة منهجه، ومدى نجاحه في طريقة العرض والإلقاء، إذ أن للطالب تمام الحرية في اختيار أساتذته.

---

(١) المظفر، المصدر السابق، ص٣٠٠.

(٢) المظفر، المصدر السابق، ص٣٠٠.

(٣) آل محبوبة، المصدر السابق، ص٣٧٩.

ويقوم الطالب أيضاً خلال هذه المرحلة، والمرحلتين السابقتين لها، بدراسة بعض العلوم التي لا تتعلق بصورة مباشرة بموضوع دراسته، كالحساب والهندسة، وعلم الهيئة (الفلك)، وغيرها من العلوم[١].

وفي الوقت الذي يستمر فيه الطالب على حضور دروس (الخارج) هذه لسنوات عديدة يقوم بالتدريس في حلقات المرحلة الأولى والثانية حتى يبلغ مرحلة علمية متقدمة فيعرض كتاباته وتقريراته على أستاذه، فإذا ما اطمئن الأستاذ إليها، وإلى قدرة الطالب على البحث واستنباط الأحكام الشرعية من أصولها منحه شهادة مكتوبة يقال لها (إجازة الاجتهاد)[٢]، وحين ذلك يكون الطالب (مجتهداً) له آراؤه المستقلة في الأحكام الشرعية، فيصنف في تلك الأحكام طبقاً لاجتهاده كتاباً خاصاً يعرف بـ (الرسالة)، ويخلف أساتذته في إدارة حلقات دروس (الخارج).

---

(١) الشرقي، علي، الحالة العلمية والحركة الفكرية في النجف،مجلة لغة العرب، ج٦، س٤، كانون الأول ١٩٢٦، ص٣٣١.

(٢) الخليلي، المصدر السابق، ص٩٨.

مدحت باشا وأسس التعليم الحديث ١٨٦٩-١٨٧٢

اكتسبت فترة ولاية مدحت باشا، على الرغم من قصرها، أهميـــة خاصــة تمثلت في قيام هذا الوالي بوضع أسس إصلاح وتقدم العراق في عدة مجالات كان التعليم في مقدمتها، إذ شرع، بعد بضعة أشهر من وصوله إلـــى مدينـــة بغــداد، بتأسيس عدد من المدارس الحديثة كانت نواة للتعليم الحكومي الحديث.

والمدارس الحديثة هي المدارس التي أنشأتها الدولة على غرار المـــدارس الأوربية، وتتميز عن الكتاتيب والمدارس الإسلامية التقليدية باهتمامها بتدريـــس العلوم وفق منهج دراسي محدد، ويوضع لكل علم منها كتـــاب خـــاص، ويقـــوم بالتدريس فيها معلمون أعدوا إعداداً خاصاً لهذه المهمة. كما تتميز هذه المــدارس بتنظيمها لجدول أسبوعي لمواد الدراسة، وقيامـــها بـــإجراء امتحانـــات دوريـــة لطلابها، وغيرها من أمور تنتهجها المدارس القائمة في الوقت الحاضر.

ولم تكن إصلاحات مدحت باشا وأعماله في العراق تعبر عن سياسة جديـدة للدولة ورغبة في الإصلاح فحسب، بل كانت تعبر أيضاً عن روح إصلاحية عرفـت عن مدحت باشا ولازمته قبل حكمه للعراق وخلال فترة ذلك الحكم وبعده.

وقد خصص هذا الفصل لدراسة أسس التعليم الحكومي التي وضعها مدحت باشا خلال فترة ولايته بإنشائه عدداً من المدارس الحديثة، دراسة لا تقتصر على التعليم فقط بل تتناول أيضاً مدحت باشا كرجل مصلح من رجال الدولة كان وجوده في العراق عاملاً في خلق مناخ إصلاحي ولد في ظله التعليم الحكومي.

لذلك قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناول أولها فلسفة الإصلاح عند مدحت باشا، فاستعرض نبذة من أعماله الإصلاحية في السنوات العشر التي سبقت إسناد ولاية بغداد إليه، وقضى معظمها والياً على ولايات البلقان، ثم ما أنجزه هذا الوالي من أعمال في العراق في مختلف المجالات خلال فترة حكمه في هذه البلاد.

وخصص المبحث الثاني للكلام عن أعمال مدحت باشا في مجال التعليم في العراق التي يمثلها قيامه بإنشاء عدد من المدارس في بغداد.

وختم الفصل بمبحث ثالث ناقش مدى نجاح تطبيق السياسة التعليمية للدولة العثمانية في العراق على يد هذا الوالي الذي كان لنشاطه وجهوده أثر كبير في سرعة تطبيقها وفاعليته.

أولاً: فلسفة الإصلاح عند مدحت باشا

يعتبر مدحت باشا (١٨٢٢-١٨٨٣) من أبرز رجال الدولة العثمانية المصلحين، وكان هذا الرجل قد بدأ نشاطه الإصلاحي منذ أن أسندت إليه بعض الوظائف الكبيرة في الدولة[١]، فقام بأعباء هذه الوظائف خير قيام بفضل قدرته

---

(١) نوّار، تاريخ العرب الحديث، ص٣٥٣.

الإدارية المتميزة، وشخصيته القوية، وأفكاره النيرة[1].

وقد قضى مدحت باشا معظم السنين العشر التي سبقت توليه ولاية بغداد والياً في ولايات البلقان، وكان خلال السنوات الثلاث الأخيرة منها والياً على ولاية الطونة التي تشكلت آنذاك بضم ولايات (سلسترة، ويدين، نيش) إلى بعضها، حيث اختير مدحت باشا لتنفيذ التجربة الجديدة في حكم الولايات من خلال تطبيق قانون الولايات الصادر سنة ١٨٦٤ في هذه الولاية الجديدة[2]. فبدأ نشاطاته الإصلاحية فيها وتمكن من إنجاز كثير من الأعمال العامة التي لم يشاهد مثيل لها في بقية ولايات الدولة[3]، فعادت هذه الأعمال ببعض الرخاء الاقتصادي على الولاية.

وفي مجال الثقافة والتعليم قام مدحت باشا بإصدار جريدة (الطونة) في مدينة (روسجق) مركز ولاية الطونة، باللغتين التركية والبلغارية، وكانت هذه أول جريدة حكومية تصدر في ولايات الدولة العثمانية[4]. كذلك فإن عدداً من المدارس المهنية (مدارس الصنائع) تأسست في مدن (نيش، روسجق، صوفيا) خلال فترة ولايته، وكانت إحدى تلك المدارس خاصة بالبنات ألحقت بمصنع لصناعة

---

(١) Chiha, op. cit., p.71.

(٢) نوّار، تاريخ العراق الحديث، ص٣٥٤.

(٣) Davison, op. cit., p.152.

وكان من تلك الأعمال رصف الطرق، وبناء الجسور، وإضاءة الشوارع، وإنشاء البنايات العامة، وإدخال الأساليب الحديثة على الزراعة باستعمال المكائن التي استوردت من أوربا، وغير ذلك من أعمال.

(٤) Ibid., p.153.

الملابس العسكرية في مدينة روسجق[1]. وبذلك جعل مدحت باشا لهذا النوع من التعليم هدفين في وقت واحد، وهما: تحسين أوضاع السكان المحليين، وتنمية الصناعات التي تخدم حاجات الدولة. وقام مدحت باشا بفتح المدارس الابتدائية للمسيحيين من أبناء الولاية، إذ كان العدد القليل الموجود في الولاية من هذه المدارس خاصاً بالمسلمين. وجعل من المدارس الراشدية وسيلة للحد من نمو حركة القومية البلغارية التي كانت تغذيها روسيا، حيث أسس العديد من هذه المدارس في مركز الولاية، ومراكز السناجق التابعة لها، وسمح للطلاب المسيحيين بدخول هذه المدارس أسوة بالطلاب المسلمين لإعطائهم فرصة الحصول على هذا النوع من التعليم، ولمنعهم من دخول المدارس الروسية بحجة عدم وجود مثل هذه المدارس في البلاد[2]. وبصورة عامة فإن الإصلاحات القيمة التي أدخلها مدحت باشا في ولاية الطونة جعلت من تلك الولاية "ولاية نموذجية"[3]. وقد حظي التعليم بقسط وافر من تلك الإصلاحات نظراً لإيمان مدحت باشا بضرورة نشر التعليم الحديث، فأصبحت المدارس التي أنشأها في هذه الولاية أنموذجاً للإصلاح في هذا المجال في بقية أنحاء الدولة بعد عدة سنوات[4].

وقد استدعي مدحت باشا إلى العاصمة بعد أن قضى ثلاث سنوات في ولاية الطونة والياً عليها، وكان من بين أسباب استدعائه رغبة الحكومة في أن تسند إليه رئاسة مجلس شورى الدولة الذي كان يضطلع بمهمة وضع الأنظمة والقوانين، وتدقيق المعاهدات والاتفاقات الدولية، ولوائح الامتيازات، وتجرى فيه

---

(١) مذكرات مدحت باشا، المصدر السابق، ص١٤٢.

(٢) المصدر نفسه، ص١٤٦.

(٣) لونكريك، المصدر السابق، ص٢٨٤.

(٤) Davison, op. cit., pp.154-155.

محاكمة كبار موظفي الدولة[1]. فقام مدحت باشا خلال فترة رئاسته القصيرة لهذا المجلس بالعمل على تنظيم أعماله ووضع العديد من مشاريع القوانين والأنظمة التي تتماشى مع سياسة الإصلاح. وكان مدحت حريصاً على أن تسير أعمال مجلس شورى الدولة بجدية وسرعة، فتجاوز أحياناً الرجوع إلى الباب العالي في بعض التدابير والقرارات التي كان يتخذها لاعتقاده بأهمية وضرورة تلك القرارات، وعدم الحاجة إلى مراجعة الباب العالي بشأنها، مما حمل الصدر الأعظم عالي باشا على العمل لإعفائه من منصب رئاسة مجلس شورى الدولة، وإسناد ولاية بغداد إليه، وقد عجلت في تحقيق هذا الأمر تلك الخلافات التي كانت قائمة بين الصدر الأعظم ومدحت باشا، والتي اشتدت بعد وفاة ناظر الخارجية فؤاد باشا في شباط ١٨٦٩[2]. وبعد أن أعفي مدحت باشا من رئاسة مجلس شورى الدولة أسندت إليه ولاية بغداد التي شملت العراق بأكمله بعد ضم ولايتي الموصل والبصرة إليها في عهده، فتوجه إليها ووصل مدينة بغداد في ١٨ محرم ١٢٨٦هـ ، ٣٠ نيسان ١٨٦٩م ، ومعه مجموعة من الموظفين الذين اختارهم بنفسه لمساعدته في إدارة ولاية بغداد[3].

ومما لا شك فيه أن العراق قد شهد تطوراً ملموساً خلال فترة ولاية مدحت باشا، فقد تحقق في فترة ولايته الكثير من الأعمال المهمة التي عادت بالفائدة الكبيرة على البلاد، حتى قيل أنه قد أنجز من الأعمال في العراق ما لم يتمكن أسلافه من ولاة الدولة العثمانية من إنجازه خلال قرون[4]، وما لم يستطع هؤلاء

(١) الدملوجي، صدّيق، مدحت باشا، (بغداد، ١٩٥٢-١٩٥٣)، ص٣٢.

(٢) Davison, op. cit., pp.156-160, 243-244.

(٣) Ibid., p.161.

(٤) عزّ الدين، يوسف (دكتور)، الشعر العراقي، أهدافه وخصائصه في القرن التاسع عشر، =

الولاة من الذين خلفوه من تحقيقه مجتمعين حتى نهاية العهد العثماني في العراق[1]. على أن إصلاحات مدحت باشا في العراق جاءت فيما يبدو نتيجة لعاملين رئيسين هما:

١- رغبة الدولة في إصلاح هذه الولاية سيراً على نهج الإصلاح العام الذي كانت تنتهجه منذ وقت مبكر من القرن التاسع عشر، ويدل على هذا ما جاء في (فرمان) تولية مدحت باشا ولاية بغداد، فقد طلب منه في هذا الفرمان أن يعمل على زيادة عمران العراق وإنتاجه الزراعي وإنعاش تجارته والمحافظة على أمن الناس والعمل على منع تجاوزات العشائر واستقرارها ومعاقبة الخارجين على الشرع والنظام وإصلاح الإدارة والقضاء. كما نص الفرمان بوضوح على رغبة الدولة في إعمار العراق مؤكداً على أن مثل هذا العمل لا ينجز إلا على يد رجل كفوء قادر على إنجازه مثل مدحت باشا[2].

٢- وكانت الروح الإصلاحية التي تمتع بها مدحت باشا عاملاً مهماً آخر في التطور الذي شهده العراق خلال عهد هذا الوالي، إذ أن إصلاحاته في ولايات (البلقان)، وإدارته الكفوءة فيها، ومقدار التقدم الذي شهدته الحركة الإصلاحية خلال فترة رئاسته لمجلس شورى الدولة دلت على مقدار ما كان يتمتع به هذا الرجل من صفات وقدرات متميزة جعلت منه مثلاً للنشاط الذي يمكن أن يتصف به موظف من موظفي الدولة، ومصلح بارز من رجالها.

=

(القاهرة، ١٩٧٧)، ص١٩.

(١) الأثري، محمود شكري الآلوسي، ص١٢.

(٢) أنظر تعريب الفرمان في: الزوراء، العدد١، ٥ ربيع الأول ١٢٨٦.

وقد باشر مدحت باشا أعماله في ولاية بغداد[1] فور وصوله إليها، فشرع في تطبيق القوانين الإصلاحية الجديدة التي لم تطبق بعد في هذه الولاية كقانون الولايات الصادر سنة ١٨٦٤، الذي نظمت بموجبه التقسيمات الإدارية للولاية، وأعمال الموظفين على اختلاف درجاتهم، والمجالس المحلية، والسلطة القضائية، ودوائر البلديات. كما قام بتطبيق قانون الأراضي الصادر سنة ١٨٥٨ وذلك ببيعه قسماً من الأراضي الأميرية بغية تشجيع استثمار هذه الأراضي، وإيجاد موارد لخزينة الولاية، وقام بتنظيم عملية جمع الضرائب، واتبع سياسة متشددة نحو العشائر لمحاولة السيطرة عليها وحملها على الاستقرار وعدم العبث بأمن البلاد، وأولى طرق المواصلات ووسائلها عنايته بغرض تشجيع التجارة، فأسس خطوطاً للبواخر النهرية والبحرية، وخطاً للترام بين بغداد والكاظمية، وأنشأ العديد من الأبنية العامة كبناية البلدية والثكنة العسكرية، وأقام معملاً لصنع الملابس العسكرية، إلى غير ذلك من الأعمال التي عادت بالفائدة على البلاد[2].

وتميزت إدارة مدحت باشا في العراق بالنشاط والحزم، فقد كان يتابع بنفسه أعمال دوائر الدولة، ويقوم بمعاقبة المقصرين من الموظفين، وعزلهم عن وظائفهم في بعض الأحيان[3]. كما أن سياسته كانت ناجحة إلى حد كبير في مجال التوفيق بين طلبات استانبول المستمرة للأموال وبين حاجته إلى المزيد من

---

(١) كانت تضم ولاية بغداد في عهده الموصل والبصرة كسنجقين تابعين لها.

(٢) لتفاصيل أكثر عن الأعمال التي أنجزها مدحت باشا في العراق، أنظر:

Chiha, op. cit., pp.65-72.

جواد، مصطفى (دكتور) وسوسه، أحمد (دكتور)، دليل خارطة بغداد المفصّل، (بغداد، ١٩٥٨)، ص٢٣١-٢٣٣.

نوّار، تاريخ العراق الحديث، ص٣٥٦-٣٩١.

(٣) أنظر: العزاوي، المصدر السابق، ج٧، ص١٧٧.

الأموال للإنفاق على الأعمال والمشروعات التي كان يقوم بتنفيذهـا فـي ولايـة بغداد، فقد ازدادت في عهده كمية الأموال التي كانت ترسل إلى العاصمـة، فـي نفس الوقت الذي سارت فيه المشاريع الإصلاحية التي كانت تتطلب أموالاً للإنفاق عليها بصورة مرضية، ذلك أن مدحت باشا قد أشرك الأهالي في عمليـة تمويـل تلك المشاريع عن طريق التبرعات، أو عن طريق المشاركة في أسهم المشـاريع التجارية، وعمل أيضاً على إيجاد الموارد المختلفة للأموال فقام ببيع أكبر كميـة ممكنة من الغلال المتكدسة في مخازن الحكومة، وتشـدد فـي جمـع الضرائـب المختلفة، ونجح في جمع أموال كثيرة من الضرائب المتأخرة التي كانت تعتبرهـا الحكومة بحكم الميّتة. كما أن بيع قسم من الأراضي الأميرية قد عاد على خزينـة الولاية ببعض الأموال. واستفاد كذلك بقسم من مواد البناء الناتجة عن هدم معظم سور مدينة بغداد في الأبنية العامة التي أنشأها، وفي بيع القسم الآخـر. وتقـدر قيمة المبالغ التي أنفقها مدحت باشا على الأعمال التي قام بإنجازها خـلال فـترة ولايته بستة ملايين ليرة عثمانية(١).

ولم تفتر روح الإصلاح عند مدحت باشا في أي وقت وتحت أي ظرف مـن الظروف، وتجلى ذلك في إشرافه شخصياً على تنظيم أمور الإدارة فـي الإحسـاء في أعقاب حملته العسكرية على تلك المناطق حين وصلها قادماً من بغـداد فـي أواخر سنة ١٨٧١، وكان التعليم من بين الأمور التي أولاها اهتمامـه، فاسـترد بعض الأوقاف المغتصبة العائدة للمساجد والمدارس الدينية، وقام بتنظيم صـرف واردات تلك الأوقاف بحيث يخصص جزء من تلك الواردات لـ "تأسـيس مكتـب للصبيان في كل محل ما عدا المدارس الموجودة مـع إعطـاء المعاشـات التـي

---

(١) كانت تعادل آنذاك حوالي (١٣٨) مليون فرنك فرنسي.

Chiha, op. cit., pp.66-67.

تتخصص للمدرسين في المدارس ولمعلمي مكاتب الصبيان"[١].

أما أهم الأعمال التي أنجزت في عهد مدحت باشا في ولاية بغداد في مجال الثقافة والتعليم فكانت تتمثل في تأسيس بعض المدارس الحديثة، وفي إصدار صحيفة (الزوراء)، وهي أول صحيفة تصدر في الولايات العراقية[٢]. وكان مدحت باشا قد اصطحب من بين الموظفين الذين اصطحبهم لمساعدته في إدارة ولاية بغداد صحفياً، ومهندساً لآلات المطابع، ومديراً للمطبعة التي تأسست بعد وصوله بأيام قلائل وسميت بمطبعة الولاية. فقامت هذه المطبعة بطبع صحيفة الزوراء حيث صدر العدد الأول منها في ٥ ربيع الأول سنة ١٢٨٦هـ ، ١٨٦٩م[٣]. على أن الدولة كانت قد أوصت باستيراد هذه المطبعة قبل عهد مدحت باشا[٤]، كما يبدو أن الباب العالي قد أوعز إلى الولاة آنذاك بإصدار صحف محلية في ولاياتهم، حيث حفلت تلك الفترة بظهور العديد من الصحف في عواصم الولايات

---

(١) أنظر: الزوراء، العدد ٢٠٩، ٢١ شوال ١٢٨٨هـ ، ٢١ كانون الأول، (١٨٧١م).

(٢) تشير بعض كتابات الرحالة الأوربيين إلى أن والي بغداد داود باشا وهو آخر الولاة المماليك في العراق قام بإصدار صحيفة باللغتين التركية والعربية سنة ١٨١٦، باسم (جرنال العراق). وبناء على هذا الرأي الذي لم تثبت صحته بعد بدليل قاطع تكون أول صحيفة عربية قد صدرت في العراق، إذ أنها سبقت صحيفة الوقائع المصرية التي أصدرها محمد علي باشا سنة ١٨٢٨. أنظر: بطي، رفائيل، الصحافة في العراق، (القاهرة، ١٩٥٥)، ص٩-١٠.

(٣) أنظر: زوراء، نومرو ١، ٥ ربيع الأول ١٢٨٦، يوم الثلاثا، ٣ حزيران ١٢٨٥، السنة الأولى. وهذا يعني أن صحيفة الزوراء قد صدرت بعد وصول مدحت باشا بغداد بحوالي سبعة وأربعين يوماً.

(٤) العزاوي، المصدر السابق، ج٧، ص١٧١.

العثمانية التي لم تكن قد صدرت فيها صحف بعد[1]. إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية دور مدحت باشا في إنجاز هذا العمل الجليل خلال فترة قصيرة جداً من توليه أمور ولاية بغداد. كما أن هذه الصحفية كانت تؤدي رسالتها بصورة طيبة في عهد هذا الوالي، وبتوجيه منه حيث كانت صريحة اللهجة وتدون الوقائع بحريّة دون أي تزييف في حين أن هذا الأمر قد تغير كثيراً طوال السنوات الخمس والأربعين التي عاشتها هذه الصحيفة بعد رحيله عن بغداد[2]. ومن جانب آخر فإن صدور (الزوراء) باللغة العربية إلى جانب اللغة التركية الرسمية كان عاملاً مهماً في إنجاح المهمة الثقافية للصحافة في أدوارها الأولى، إذ أن صدور هذه الصحيفة باللغة العربية يعني تمكن أكبر عدد من الناس الذين لا يحسنون اللغة التركية من قراءتها.

وأحضر مدحت باشا إضافة إلى مطبعة الولاية مطبعة حجرية متقنة سميت بمطبعة الفيلق، حيث أنها كانت مختصة بطبع الأوامر والمنشورات العسكرية للجيش السادس العثماني الذي كان يتمركز في ولاية بغداد. وكانت مطبوعات مطبعة الفيلق هذه سرية لا يطلع عليها إلا كبار الضباط[3]. ومن ناحية أخرى فإن مطبعة الولاية كانت أول مطبعة آلية في بغداد ولكنها لم تكن أول مطبعة على الإطلاق في العراق، فقد أنشئت قبلها بضعة مطابع حجرية في بغداد نفسها، وفي مدينتي كربلاء والموصل[4].

---

(١) نوّار، تاريخ العراق الحديث، ص٣٨٥.

(٢) بطي، المصدر السابق، ص١٥.

(٣) بطي، المصدر السابق، ص١٢.

(٤) للتفاصيل أنظر: صابات، خليل (دكتور)، تاريخ الطباعة في الشرق العربي، (القاهرة، ١٩٦٦)، ص٢٩٥-٣٠٤.

وعلى الرغم من أن إنشاء المطابع في ولايات الدولة العثمانية بصورة عامة قد اقترن بإصدار التقاويم السنوية (السالنامات) لتلك الولايات، بحيث أنهما عدّا شيئين متلازمين ظهرا معا[١]، فإن التقاويم السنوية لولاية بغداد لم تظهر في عهد مدحت باشا، وهذا مما لا يوجد تفسير واضح له، حيث أنها ظهرت بعد رحيله عن بغداد بثلاث سنين، فصدرت أول (سالنامة) لولاية بغداد في سنة ١٨٧٥ في وقت كانت فيه بعض الولايات العربية، فضلاً عن عدد كبير آخر من ولايات الدولة، قد سبقت ولاية بغداد في إنشاء المطابع الحكومية، وإصدار تقاويمها السنوية. فقد أصدرت ولايات حلب وسوريا وطرابلس الغرب (سالناماتها) في السنوات ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، على التوالي[٢].

ومما يجدر ذكره أن ولاية الموصل قد تأخر إنشاء أول مطبعة حكومية فيها إلى عام ١٨٨٥، وفور تأسيسها قامت بطبع صحيفة (الموصل) الرسمية التي صدرت باللغتين التركية والعربية[٣]. لكن (سالنامات) ولاية الموصل لم تصدر إلا في عام ١٨٩١، حيث كانت ولايتا اليمن والحجاز، النائيتان اللتان عرفتا بقلة اهتمام الدولة بهما، قد سبقتا هذه الولاية في إنشاء المطابع الحكومية وإصدار التقاويم السنوية[٤].

---

(١) د.أكمل الدين إحسان أوغلى، المقدمة العربية لكتاب:
Duman, Hassan, Osmanli Yilliklari (Salnameler ve Nevsaller), Bibliyografya ve Bazi Istanbul Kütüphanelerine görebir katolog denemesi, (Istanbul, 1982).

(٢) أنظر: Duman, Osmanli Yilliklari, S. 43, 58, 80, 84.

(٣) صائغ، المصدر السابق، ص٣٢٤.

(٤) صدرت (سالنامة) اليمن سنة ١٨٨١، والحجاز سنة ١٨٨٤. أنظر:
Duman, Osmanli Yilliklari, S. 61, 75, 90.

أما ولاية البصرة، فقد تأسست فيها مطبعة سنة ١٨٨٩[1] طبعت فيها جريدة (البصرة) الرسمية في تلك السنة[2]، ثم صدرت أول (سالنامة) لولاية البصرة سنة ١٨٩١[3]. ولعل تأخر البصرة في هذا المجال كان بسبب عدم استقرار شكلها الإداري، إذ أنها لم تكن ولاية على امتداد تلك الفترة.

ثانياً: الإصلاحات في مجال التعليم

أ- المدرستان الرشديتان المدنية والعسكرية

ابتدأ مدحت باشا أعماله في مجال الخدمات التعليمية بإنشاء مدرسة رشدية مدنية في مدينة بغداد بعد بضعة أشهر من توليه أمور الولاية، فقد أعلنت صحيفة الزوراء أن آخر موعد لقبول الطلاب وتسجيلهم في هذه المدرسة هو ١٥ رجب سنة ١٢٨٦هـ[4] (الموافق ٢١ تشرين الثاني سنة ١٨٦٩م)، ويعني هذا أن المدرسة قد فتحت أبوابها للطلاب في أواخر شهر تشرين الثاني أو في أوائل شهر كانون الأول من تلك السنة[5]، بعد بدء العام الدراسي بحوالي

---

(١) أسس هذه المطبعة أحد موظفي الحكومة، ثم أصبحت حكومية بعد بضع سنوات حينما نقل ذلك الموظف من الولاية.

(٢) بطي، المصدر السابق، ص١٨.

(٣) أنظر: س و بص، ١٣٠٨هـ، دفعة ١.

(٤) العدد ١٧، ٢٩ جمادى الآخر ١٢٨٦، ٢٣ أيلول ١٢٨٥ [رومية].

(٥) لا يعلم على وجه التحديد تاريخ بدء هذه المدرسة في عملها، إذ أن المصادر التي بين أيدينا لا تذكر ذلك إضافة إلى أن المعلومات الواردة في تلك المصادر عن المدارس التي أسست في عهد مدحت باشا بصورة عامة كانت قليلة جداً، ولم تكن (سالنامات) ولاية بغداد قد صدرت آنذاك لتوفر بعض المعلومات عن تلك المدارس.

ثلاثة أشهر[1]، بقبول عدد قليل من الطلاب كان أغلبهم من أبناء الموظفين الأتراك، إذ أن دعوة مدحت باشا أبناء مدينة بغداد لإدخال أولادهم إلى هذه المدرسة لم تلق استجابة منهم[2].

وكان طلاب هذه المدرسة بطبيعة الحال من الذين تلقوا مبادئ تعليمهم في الكتاتيب، إذ لم تكن المدارس الابتدائية قد تأسست بعد، حيث كان يعقد لهؤلاء الطلاب امتحان في القراءة والكتابة والأعمال الحسابية الأولية لتقرير مدى صلاحهم للالتحاق بالمدرسة الرشدية[3].

وقد اقتصر التدريس في هذه المدرسة، الذي كان يقوم به معلمون من الأتراك، على بعض المواد[4] التي كانت مقررة للدراسة الرشدية حسب قانون التعليم العام[5]، وترك تدريس بعض المواد الأخرى، وكان من أسباب ذلك فيما يبدو قلة المدرسين، حيث أن عددهم في هذه المدرسة لم يزد على ثلاثة مدرسين

---

(١) تبدأ السنة الدراسية في المدارس الرشدية حسب قانون التعليم في أواخر شهر آب. أنظر المادة (٢٥) من القانون في الدستور، م٢، ص١٦٠. على أن الدراسة في هذه المدرسة في السنين التالية كانت تبدأ في الموعد الذي تحدد بموجب هذا القانون. أنظر: الزوراء، العدد ١٧٣، ١٠ جمادى الآخر ١٢٨٨هـ، (١٨٧١م).

(٢) جريدة الرقيب، العدد ١٢٦، ١١ جمادى الآخرة ١٣٢٨هـ، (١٩١٠م).

(٣) أنظر: جريدة الزوراء، العدد ١٧٣، ١٠ جمادى الآخر ١٢٨٨هـ، (١٨٧١م)

(٤) العزاوي،المصدر السابق، ج٧، ص٢٠٦.

(٥) وهي كما وردت في هذا القانون: مبادئ العلوم الدينية، قواعد اللغة العثمانية، الإملاء والإنشاء، قواعد اللغة العربية والفارسية، علم الحساب، أصول مسك الدفاتر، رسم الخطوط، مبادئ الهندسة، التاريخ العمومي والتاريخ العثماني، الجغرافيا، الرياضة البدنية. أنظر المادة (٢٣) من القانون في: الدستور، م٢، ص١٥٩.

سنة ١٨٧٥[١]، بعد ست سنوات من تأسيسها.

على أن المدرسة الرشدية هذه لم تكن أول مدرسة رسمية حديثة تنشأ في ولايات العراق، إذ كانت قد فتحت مدرسة ابتدائية من هذا النوع في مدينة الموصل بمساعي أحد وجهاء هذه المدينة قبل سنة ١٨٦١. وقد أضيفت لتلك المدرسة سنة ١٨٦١ صفوف للدراسة الرشدية، وذلك في عهد ولاية كنعان باشا (١٨٦١-١٨٦٧) على الموصل[٢].

وعقب تأسيس المدرسة الرشدية المدنية قام مدحت باشا بتأسيس مدرسة رشدية عسكرية، وذلك في أوائل عام ١٨٧٠[٣] تمهيداً لتأسيس مدرسة إعدادية عسكرية لتهيئة الطلاب العراقيين للالتحاق بالكلية العسكرية في استانبول. وقد قبل في هذه المدرسة عدد من الطلاب الذين أتموا دراستهم الأولية في الكتاتيب. وكانت مدة الدراسة فيها أربع سنوات تدرس خلالها بعض المواد النظرية[٤]. وكان مدرسوها من العسكريين الأتراك العاملين في وحدات الجيش السادس الذي كان يتخذ من مدينة بغداد مقراً له[٥]. وكانت هذه المدرسة مجانية وتوفر كافة احتياجات طلابها[٦].

وبالإضافة إلى هاتين المدرستين الرشديتين، المدنية والعسكرية، أسست مدرسة رشدية مدنية في مدينة كركوك في عهد مدحت باشا بالمساعدات المالية

---

(١) أنظر: س و ب، ١٢٩٢هـ ، ص٧١.

(٢) صائغ، المصدر السابق، ص٣٢٢-٣٢٣.

(٣) Cuinet, op. cit., tome3, p.99.

(٤) سيتناولها الباب التالي بالتفصيل.

(٥) أنظر: س و ب، ١٢٩٩هـ ، ص٥٩-٦٠.

(٦) Cuinet, op. cit., tome3, p.99.

لأهالي المدينة. وقد نشرت جريدة الزوراء خبر بدء الدراسة فيها وقبولها ثمانين طالباً من أصل ثلاثمائة تقدموا لها في عددها (٦١) الصادر في ٢٠ ربيع الثاني ١٢٨٧هـ ، الموافق ٢٠ تموز ١٨٧٠م. واستمرت المدرسة في عملها بالدعم المادي الذي كان يقدمه أبناء المدينة، إلا أن هؤلاء قد توقفوا سنة ١٨٧٥ عن تقديم المساعدات المالية لها، مما دعا طلاب المدرسة إلى مطالبة الناس، على صفحات جريدة الزوراء، بتقديم المساعدات المالية لمدرستهم كي تستمر في عملها. وقد علقت الجريدة على ذلك بحثّ الناس في مدينة كركوك "وخصوصاً وجوه كركوك ومتحيزوه [كذا] وتجاره وأعيانه"[١] على العمل بما طالب به طلاب المدرسة.

ب- مدرسة الصنائع:

أخذت المدارس المهنية (مدارس الصنائع) اهتماماً ملحوظاً من قبل مدحت باشا لأهمية التعليم المهني في تطوير بعض الصناعات وفقاً للأساليب الحديثة التي شرعت الدولة العثمانية في الأخذ بها من الدول الأوربية. فقد قام بتأسيس عدد من هذه المدارس في ولاية الطونة، كما أنيطت به مهمة تأسيس مدرسة للصنائع في العاصمة أثناء رئاسته لمجلس شورى الدولة[٢]. وكان هدف مدحت باشا من تأسيس مدرسة الصنائع في بغداد لا يتعدى الغرض العام الموضوع لهذه المدارس، إذ أنه أراد إعداد الأيدي الماهرة لبعض الصناعات التي كان يزمع

(١)الزوراء، العدد ٥٤٧، ١٤ جمادى الآخرة ١٢٩٢هـ .

(٢) الزوراء، العدد ٤٠، ٢٧ ذي الحجة ١٢٨٦هـ .

مذكرات مدحت باشا، ص١٥٦.

تأسيسها في العراق[١] كمشروع استخراج النفط من آبار خانقين، ومعمل النسيج الذي أسس خلال فترة ولايته، إلى غير ذلك من مشروعات صناعية. إضافة إلى احتياج المطبعة التي قام بتأسيسها إلى عدد من الفنيين الذين تم تدريبهم في هذه المدرسة. وكان هنالك هدف آخر من تأسيس مدراس الصنائع تمثل في إيواء الأطفال الفقراء، خاصة اليتامى منهم، في هذه المدارس، وتعليمهم حرفة من الحرف يكسبون من ورائها معيشتهم[٢].

وقد قام مدحت باشا بهدم إحدى المدارس الدينية في مدينة بغداد، المسماة بالمدرسة العلية، وبنى في محلها مدرسة الصنائع التي عرفت بـ (مكتب السنية)، وفق تصميم هندسي يفي باحتياجات مثل هذا النوع من المدارس، إذ احتوت على أقسام للتدريب العملي، وأخرى لسكن الطلاب. وألحقت مطبعة الولاية بقسم من أقسام المدرسة[٣].

وساهم في تكاليف بناء هذه المدرسة، وشراء التجهيزات اللازمة لها، المواطنون من أبناء مدينتي بغداد والبصرة وغيرهما من مدن العراق[٤]. وتبرع أيضاً ناصر الدين شاه في أثناء زيارته للعراق بمبلغ من المال[٥] لهذه المدرسة، وللمستشفى الذي بناه مدحت باشا في بغداد.

---

(١) سريّة، صالح عبد الله، تطوير التعليم الصناعي في العراق، (بغداد، ١٩٦٩)، ص٥٤.

(٢) Cuinet, op. cit., tome3, p.100.

الزوراء، العدد ١٩٥، ٢٨ شعبان ١٢٨٨هـ .

(٣) الآلوسي، محمود شكري، تاريخ مساجد بغداد وآثارها، (بغداد، ١٣٤٦هـ)، ص٨٤.

(٤) الزوراء، العدد ٤١، ٤ محرم الحرام ١٢٨٧هـ ، العدد ٤٨، ٢٣ صفر الخير ١٢٨٧هـ ، العدد ٣٤٤، ٦ ربيع الأول ١٢٩٠هـ .

(٥) مقداره (٢٠٠٠) ليرة عثمانية. أنظر: مذكرات مدحت باشا، ص١٦٨.

وقد صادف مدحت باشا بعض الصعوبات في إنشاء هذه المدرسة في أول الأمر، إذ امتنع بعض الأغنياء من أبناء البلاد عن تقديم المساعدات المالية لهذا المشروع[1]، ولكن المدرسة على الرغم من ذلك فتحت أبوابها بعد بضعة أشهر من وصوله إلى بغداد، أي في مطلع السنة الدراسية ١٨٦٩-١٨٧٠. وكان عدد طلابها في تلك السنة (١٤٤) طالباً[2].

وكانت مدة الدراسة في هذه المدرسة خمس سنوات[3] تدرس خلالها بعض الدروس النظرية بما فيها تعليم الحساب والقراءة والكتابة باللغة التركية في السنة الأولى[4]. أما أقسام المدرسة العملية فقد اقتصرت عند افتتاحها على الحدادة والنسيج وعمل الأحذية والخياطة والطباعة. وبعد مرور سنة دراسية عقدت المدرسة امتحانات لطلابها بتاريخ ٦ مايس ١٨٧٠ في الدروس العملية وفي الحساب والقراءة والكتابة[5].

وكان مدحت باشا جلب الأدوات والآلات اللازمة لهذه المدرسة من الخارج، واستعان ببعض الحرفيين المهرة في تدريب طلابها، كما استقدم لها مدرسين أكفاء للدروس النظرية[6].

ولغرض استمرار المدرسة في عملها نجح مدحت باشا في إقناع الدوائر

---

(١) Cuinet, op. cit., tome3, p.100.

(٢) الزوراء، العدد ٤٦، ٩ صفر الخير ١٢٨٧هـ .

(٣) حسب القانون الموضوع لهذه المدارس. أنظر الفصل الأول من هذا القانون الصادر سنة ١٨٦٨ في: الدستور، م٢، ص٢٢٣.

(٤) المصدر والصفحة أنفسهما.

(٥) الزوراء، العدد ٤٦، ٩ صفر الخير ١٢٨٧هـ .

(٦) Cuinet, op. cit., tome3, p.100.

المختصة في استانبول بتخصيص مبلغ من المـــال لــها مقـداره (٥٠٠) لــيرة عثمانية، وبإضافة هذا المبلغ إلى واردات المدرسة التي كانت تحصل عليها مـــن بيع معمولاتها المختلفة زادت وارداتها إلى (١٠٠٠) لـــيرة عثمانيـــة، فـأصبح مجموع إيراداتها كافياً لتغطية مصاريفها السنوية[١]. وكـــانت مصنوعـات هــذه المدرسة تعرض في الأسواق المحلية في مدينة بغداد، وفي بعض المدن العراقيـــة الأخرى كمدينة الموصل[٢].

وقد قلت العناية بهذه المدرسة بعد رحيل مدحت باشا عن بغــداد، فــأصبح عدد طلابها سنة ١٨٧٥ (٥٨) طالباً فقط[٣].

وفي عهد مدحت باشا أنشئت أيضاً مدرسة صنـــائع أخــرى فــي مدينـــة كركوك، حيث قام ببنائها وتأثيثها وشراء لوازمها المختلفة أبناء هذه المدينـــة[٤]. وقد دعا أحد أبناء مدينة الموصل على صفحات جريدة الزوراء أبناء مدينته إلـــى المباشرة ببذل المساعدات المالية لغرض إنشاء مدرسة صنائع في الموصل علـــى غرار مدرسة صنائع بغداد، واقتداء بأهالي مدينة كركوك، وحث هـــذا مواطنيـــه على العمل من أجل ذلك مبيناً لهم أن مدينتهم أكبر حجماً مـــن كركــوك، وأكــثر شهرة منها، وأن نفوسها كثيرة، وأغنياءها عديدون، وأن الحكومة تساعد علـــى إنجاز مثل هذا العمل[٥]. إلا أنه ليس هنالك ما يدل على تأسيس مثل هذه المدرسة في مدينة الموصل في عهد مدحت باشا.

---

(١) Cuinet, op. cit., tome3, p.100..

(٢) الزوراء، العدد ١٩٥، ٢٨ شعبان ١٢٨٨هـ ، (١٨٧١م).

(٣) س و ب، ١٢٩٢هـ ، دفعه١، ص٦٣.

(٤) الزوراء، العدد ٨٧، ٢٣ رجب الفرد ١٢٨٧هـ . العدد ١٩٥، ٢٨ شعبان ١٢٨٨هـ .

(٥) الزوراء، العدد ١٩٥، ٢٨ شعبان ١٢٨٨هـ .

ثالثاً: مدحت باشا والسياسة التعليمية للدولة العثمانية في العراق

اضطلع مدحت باشا بمهمة وضع اللبنات الأولى في صرح النظام التعليمي الحكومي في العراق، وتطبيق السياسة التعليمية(١) للدولة في هذا الجزء من أجزائها، تلك السياسة التي أخذت طريقها للتطبيق في عاصمة الدولة منذ زمن ليس بالقصير، وكانت تبتغي تحقيق أهداف ملحة تتعلق بقوة الدولة، وحفظ كيانها.

ويبدو أن مدحت باشا قد وضع هذه الأهداف نصب عينيه حينما شرع بإنشاء المدارس الحديثة في العراق، فحاكى بذلك سياسة الدولة ونظرتها الخاصة للتعليم، في الوقت الذي كان ينتظر منه أن يترك بصماته المتميزة على السياسة التعليمية التي بدأ بتطبيقها في العراق لما كانت تمتاز به شخصيته من حب للإصلاح، واجتهاد في أساليب تنفيذه، وقوة لها مكانتها بين قادة الدولة ورجالها قادرة على تحقيقه.

وهذا ما أدى إلى توقف انتشار التعليم بين أوساط المجتمع العراقي عند حدود معينة نتيجة لهذه السياسة التي كانت لا ترى سوى تحقيق الأهداف الموضوعة للتعليم بأسرع وقت ممكن دون تخصيص ما يكفي من الأموال اللازمة

---

(١) السياسة التعليمية هي الخطط التي تضعها الدولة للتعليم وتحدد فيها شكل المراحل التعليمية وأهداف كل مرحلة وما يتعلق عموماً بنظم التعليم وقواعده وأسسه. وهي جزء من السياسة العامة للدولة وإحدى مكوناتها التي ترتبط بها ارتباطاً وثيقاً وتؤثر فيها وتتأثر بها في الوقت نفسه، وتستعين بها الدولة كوسيلة من وسائل بناء وتقدم المجتمع. أنظر: حافظ، محمد علي، التخطيط للتربية والتعليم، (القاهرة، ١٩٦٥)، ص١٠٦.
حافظ، محمد علي، تطوير السياسة التعليمية في المجتمع العربي، (بيروت، ١٩٦٧)، ص١٠٩.

لإنشاء المدارس، وبعيداً عن أي تخطيط سليم. فقد أهمل مدحت باشا الأساس التعليمي الذي تمثله المدارس الابتدائية، الذي يجب أن ينطلق منه في تقديم الخدمات التعليمية، وإنشاء نظام تعليمي سليم البنيان، وابتدأ بتأسيس مدارس أعلى مستوى من المدارس الابتدائية، فأنشأ المدرسة الرشدية المدنية، والرشدية العسكرية، ومدرسة الصنائع التي تعتبر من المدارس الاختصاصية. كذلك فإن مدحت باشا قام بنقل نظام المدارس التي أسست في عاصمة الدولة بحذافيره إلى المدارس التي أسسها في العراق دون أدنى تعديل تقتضيه بالضرورة تلك الاختلافات الجوهرية المتعددة التي كانت قائمة بين مجتمع العاصمة العثمانية والمجتمع في العراق[1]، فأصبحت هذه المدارس أساساً غير سليم للمدارس الحديثة في العراق من جوانب عديدة، كان أبرزها لغة التعليم، إذ استمرت المدارس في العراق تدرس أبناء البلاد العرب باللغة التركية حتى قبيل زوال الحكم العثماني.

وعلى الرغم من ذلك كله فإن هنالك ما يدعو للإشادة بمدحت باشا لنجاحه في تأسيس هذه المدارس في ظروف لم تكن مهيأة لمثل هذا العمل، سواء من جانب المجتمع العراقي الذي كان شديد التحفظ آنذاك نحو كل ما هو جديد[2]، أو من جانب الدولة التي لم تكن لترصد ما يكفي من الأموال لتأسيس المدارس الحديثة[3]. كما أن مدحت باشا نجح في تجاوز العديد من العقبات الإدارية والفنية التي كانت تقف في وجه من يتصدى من الولاة للقيام بإنشاء المدارس خصوصاً في الولايات النائية كولاية بغداد، ومن تلك العقبات نقص الكتب المدرسية،

---

(١) نوّار، تاريخ العرب الحديث، ص٢٤٨.

(٢) جريدة الرقيب، العدد ١٢٦، ١١ جمادى الآخرة ١٣٢٨هـ ، (١٩١٠م).

(٣) الزوراء، العدد ٢٢٣، ١٥ ذي الحجة ١٢٨٨هـ ، (١٨٧١م).

وارتباك المناهج التعليمية، وعدم تمكين المعلمين، ومدراء المدارس من الاستمرار في أعمالهم في مكان واحد لمدة طويلة[1].

وقد أثرت طلبات استانبول المستمرة للأموال على استمرار مدحت باشا في أعماله الإصلاحية، خاصة ما يتعلق منها بالتعليم وإنشاء المدارس الحديثة، حيث أدت ضغوط محمود نديم باشا، الذي تولى رئاسة الوزارة بعد وفاة الصدر الأعظم عالي باشا في أواخر سنة ١٨٧١، للحصول على مزيد من الأموال من ولاية بغداد إلى عدم تمكن مدحت باشا من الاستمرار في تنفيذ إصلاحاته في العراق، فقدم استقالته[2]، وغادر بغداد في ١٣ مايس ١٨٧٢.

على أن إصلاحات مدحت باشا بصورة عامة، وإصلاحاته في مجال الثقافة والتعليم بصورة خاصة قد نجحت نجاحاً ملحوظاً في رفع درجة الوعي الفكري في العراق، حيث انبرى عدد من الناس إلى مناقشة أحوال التعليم في البلاد على صفحات جريدة الزوراء، وطرح الاقتراحات العديدة بهدف تعميمه، وكان ذلك قبيل مغادرة مدحت باشا لبغداد وبعد مغادرته لها ، فاقترح أحد المواطنين ضرورة صرف الأموال من خزينة أوقاف ولاية بغداد لغرض تأسيس وإصلاح المدارس[3]، وناقش آخر ذلك الاقتراح مبيناً عدم فائدته لوحده، وموردا عدة اقتراحات في مقابله منها استحصال أجور دراسية من الطلاب الأغنياء، "وتخصيص مقدار نقود من جانب الحكومة للمكاتب الابتدائية"[4]، مؤكداً "أن انتظام المكاتب لا يتم

(١) أنظر: مذكرات مدحت باشا، ص٢٠٣.

(٢) Davison, op. cit., p.164.

(٣) الزوراء، العدد ٢٢٠.

(٤) الزوراء، العدد ٢٢٣، ١٥ ذي الحجة ١٢٨٨هـ ، (١٨٧١م).

إلا بتخصيص بعض النقود من الخزينة الجليلة"[1] واعتبر أن "هذه الصورة مرجحة على كافة الوجوه"[2]، ونبه هذا أيضاً إلى ضرورة إيجاد إدارة مستقلة لشؤون التعليم، واعتبر عدم وجود مثل هذه الإدارة سبباً من أسباب تأخر المدارس، أو عدم تقدمها في أحسن الأحوال.

كما صدرت دعوات لإصلاح العراق في المجالات كافة، ومن بينها التعليم. فقد نشرت جريدة الزوراء عقب مغادرة مدحت باشا مقالاً شغل معظم صفحتيها طالب بتنمية الزراعة، وذلك بتصدير الحاصلات الزراعية إلى خارج العراق عن طريق الاعتناء بطرق المواصلات، لزيادة الموارد المالية. ودعا كذلك إلى تنمية ودعم الصناعة والتجارة والتعليم[3].

---

(١) (٢) الزوراء، العدد ٢٢٣، ١٥ ذي الحجة ١٢٨٨هـ ، (١٨٧١م).

(٣) الزوراء، العدد ٣٥٥، ١٤ ربيع الآخر ١٢٨٩هـ ، (١٨٧٢م).

الباب الثالث

التعليم الحكومي الحديث ومؤسساته
١٨٧٢-١٩٠٨

مدخل

يتطرق الباب الثالث لدراسة التعليم الحكومي ومؤسساته التي وضع قواعدها مدحت باشا، وذلك في المدة الواقعة بين رحيل هذا الوالي عن بغداد سنة ١٨٧٢ وإعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨. وجاء تحديد مدة الدراسة هذه بسنتي ١٨٧٢ و١٩٠٨ بسبب استقرار السياسة التعليمية للدولة في هذه الفترة التي اتصفت بخلوها من أية مؤثرات تغير من اتجاهات التعليم الرسمي وسير عملية بناء مؤسساته. وكان إعلان الدستور العثماني نقطة انطلاق نحو عهد جديد أثرت أحداثه منذ أيامه الأولى على جوانب وقضايا متعددة من بينها التعليم، وهذا ما اقتضى أن تكون بداية هذا العهد نهاية للفترة التي يتناولها هذا الباب من الدراسة.

وهناك سبب أساسي آخر دعا إلى تحديد بحث التعليم الحكومي بتلك المدة بعينها، وهو أن (سالنامات) ولايات العراق الثلاث ونظارة المعارف العمومية قد ساعدت على رسم صورة واضحة للتعليم الحكومي في هذه الفترة على وجه الخصوص دون الفترة التي تليها، ذلك أن معظم هذه السالنامات كان قد صدر بين سنتي ١٨٧٥ و١٩٠٧ مما مكّن من تناول التعليم الحكومي بين ١٨٧٢ و١٩٠٨ بصورة تفصيلية خرج البحث فيها بإحصائيات عن أعداد المدارس ومعلميها وطلابها، وبمعلومات كثيرة أخرى عن التعليم الحكومي لم تدونها سوى تلك السالنامات.

ومؤسسات التعليم الحديث الرسمية التي تناولها هذا الباب توزعت على ثلاثة فصول تناول الأول والثاني منها المدارس المدنية للبنين والبنات والمدارس

العسكرية والمهنية، بجميع مستوياتها. ولم يقتصر تناول هذه المدارس على ذكر أعدادها، وأعداد معلميها وطلابها، وتوزيعها على المناطق المختلفة من ولايات العراق، ومواد الدراسة التي كانت تدرس فيها، وغيرها من أمور تخص طبيعة أعمالها فحسب، بل حاولنا بقدر المستطاع أن ندرس ظروف إنشاء هذه المدارس ومدى ارتباطها بأهداف الدولة، وما تحقق من هذه الأهداف، وأن نتتابع حركة إنشائها وعلاقة هذه الحركة بسياسة الدولة، وبنشاط الولاة، أو بالأوضاع الأمنية، أو غيرها من العوامل التي تدفع أو تثبط تلك الحركة. كذلك حاولنا أن نبين مقدار تأثير المدارس الحكومية في مستوى التعليم وانتشاره بين أوساط المجتمع العراقي، ومدى تناسب ما فتح منها في ولايات العراق مع عدد سكان هذه الولايات.

أما الفصل الثالث فقد تطرق إلى ذكر إدارات التعليم في الولايات الثلاث ومواردها المالية، مبيناً مدى كفاءة هذه الإدارات في تسيير شؤون التعليم الحكومي والعمل على تطويره وتوسيعه. وكانت الإدارة التعليمية في كل ولاية تشتمل على مديرية للمعارف في مركز الولاية تتفرع منها دوائر للمعارف في السناجق التابعة لها وفي بعض أقضية هذه السناجق. وهناك هيئة استشارية لشؤون التعليم تسمى بـ (مجلس المعارف) تعمل إلى جانب إدارات التعليم.

الفصل الأول

المدارس المدنية للبنين والبنات

أولاً: المدارس الابتدائية للبنين

لم يلق التعليم الابتدائي في العراق اهتماماً من قبل الدولة حتى أواخر العقد التاسع من القرن التاسع عشر، أي بعد سبعة عشر عاماً من شروع الدولة بإنشاء المدارس الحديثة في هذه البلاد، وذلك بسبب سياستها التي رسمها قانون التعليم العام الصادر سنة ١٨٦٩، والتي ألقت بمسؤولية إنشاء المدارس الابتدائية على عاتق السكان المحليين، فقد سبق القول أن هذا القانون نص في مادته الرابعة على أن نفقات إنشاء وإدامة المدارس الابتدائية، ورواتب معلميها، ومصاريفها الأخرى يجب أن تسوّى من قبل الأهالي في ولايات الدولة.

وقد عبرت جريدة الزوراء في أوائل سبعينات القرن التاسع عشر عن موقف الدولة من عملية إنشاء المدارس الابتدائية حين دعت الناس إلى الكف عن مطالبتهم الحكومة بإنشاء المدارس الابتدائية، ورأت أن فضل الحكومة عليهم هو عدم ممانعتها لإنشائهم مثل هذه المدارس، وتسهيلها لمهمة من يقوم بذلك

منهم، وطلبت منهم تأسيس المدارس الابتدائية بجهودهم، وحفزتهم إلى ذلك بذكرها ما وصلت إليه الأمم الراقية من تقدم ثقافي وصناعي نتيجة أخذها "بالمعارف والفنون"، وناشدتهم إلى ضرورة التنبه من حال الغفلة التي يمرون بها بالعمل على تأسيس مقدار من المدارس الابتدائية لتخليص أولادهم ووطنهم من "ورطة الجهل"[1].

ولعل من بين الأسباب التي أدت إلى عدم اهتمام الدولة بفتح المدارس الابتدائية في العراق، واعتمادها على الكتاتيب -التي زاد عددها نتيجة لذلك- في المرحلة الأولى من مراحل التعليم هو تركيزها على فتح المدارس الرشدية والإعدادية بنوعيها: المدنية والعسكرية لحاجتها إلى خريجي هذه المدارس. كما أن رغبة الدولة المستمرة في زيادة وارداتها من الولايات أدت إلى إمساكها عن صرف الأموال حتى على الخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم الابتدائي.

ولم يكن نقص المعلمين سبباً في إهمال الدولة للتعليم الابتدائي، وتأخرها في فتح مدارسه كما يرى أحد الكتّاب[2]، إذ أن الدولة كانت قد وفرت عدداً من المعلمين للمدارس الرشدية والإعدادية التي قامت بفتح عدد منها قبل قيامها بتأسيس المدارس الابتدائية بسبعة عشر عاماً، مما يدل على تمكنها من توفير عدد آخر من هؤلاء للمدارس الابتدائية خاصة وأن تأهيل معلمي هذه المدارس لم يكن عسيراً، أو يحتاج إلى وقت طويل، إضافة إلى أن المدارس الابتدائية كانت لا تحتاج آنذاك إلا لعدد صغير جداً من المعلمين.

ومهما يكن من أمر هذا التأخر في تأسيس المدارس الابتدائية في العراق

---

(١) العدد ٤٣٣، ٢٠ صفر ١٢٩١هـ، (١٨٧٤م).

(٢) أنظر: الهلالي، المصدر السابق، ص١٥٢.

فإن أول مدرسة ابتدائية حديثة وجدت في ولايات العراق كانت مدرسة مدينة الموصل[1] الابتدائية التي أسست قبيل حلول عام ١٨٦١ بمساعي أحد وجهاء هذه المدينة[2]. وقد ظلت هذه المدرسة المدرسة الابتدائية الوحيدة في الموصل حتى سنة ١٨٩٠.

أما في ولاية بغداد، فإن المدارس الابتدائية الحديثة لم تظهر فيها إلا في سنة ١٨٨٦، أي بعد أكثر من ربع قرن على تأسيس مدرسة مدينة الموصل الابتدائية. على أن هنالك ما يشير إلى أن مدرسة ابتدائية قد أنشئت في مدينة بغداد سنة ١٨٧٤، حيث ذكرت جريدة الزوراء أن مجلس معارف ولاية بغداد قام بفتح مدرسة ابتدائية من واردات (هوائية) -كما أسمتها- إذ ليس لهذا المجلس مخصصات معينة للمدارس الابتدائية. وقد عين معلم لهذه المدرسة، ودخلها (١٤٠) طالباً. وعلقت الجريدة على ذلك قائلة: "إن هذا المكتب ما فيه كفاية لبلدتنا نظراً لجسامتها وأقل ما يحتاجه [كذا] عشرون أو ثلاثون مكتباً مثل هذا..."[3]. وأضافت بأن واردات المجلس (الهوائية) هذه قليلة مما سبب إعاقة فتح المزيد من المدارس الابتدائية. ودعت في الوقت نفسه متصرفي الألوية[4] "الاقتفاء لأثر مجلس المعارف بتدارك واردات هوائية وإنشاء مكاتب على قدر اللزوم"[5]. إلا أن هذه المدرسة فيما يبدو -إذا كانت قد فتحت فعلاً كما ذكرت جريدة الزوراء- لم تستمر في عملها إلا مدة قصيرة جداً، إذ لم نعثر على أي ذكر

(١) أسست بجوار محلة باب الجيش (باب لكش). صائغ، المصدر السابق، ص٣٢٢.

(٢) هو فهمي أفندي بن مصطفى أفندي العمري. أنظر: المصدر والصفحة أنفسهما.

(٣) الزوراء، العدد ٤٦٦، ١٧ جمادى الثاني ١٢٩١هـ .

(٤) المتصرف: أكبر موظف إداري في اللواء أو (السنجق) كما كان يسمى آنذاك.

(٥) الزوراء، العدد ٤٦٦، ١٧ جمادى الثاني ١٢٩١هـ .

لها في المصادر كافة بما فيها (سالنامات) ولاية بغداد.

على أن سبق ولاية الموصل لولاية بغداد في إنشاء أول مدرسة ابتدائية حديثة راجع كما يرى الأستاذ الدكتور عبد العزيز نوار إلى عاملين: أولهما أن الحكومة العثمانية قد أتيح لها تنفيذ مخططاتها التعليمية في منطقة الموصل بعد أن أحكمت سيطرتها على تلك المنطقة عند منتصف القرن التاسع عشر حينما قامت بتصفية الإمارات والحكام الذين فرضوا أنفسهم على الدولة، فأنهت بذلك عوامل الاضطراب التي كانت تعم هذه المنطقة من قبل، في حين أن الاضطرابات التي كانت تحدث في ولاية بغداد بسبب منازعات العشائر المستمرة مع الحكومة العثمانية ظلت قائمة إلى ما بعد انتصاف ذلك القرن مما لم تتمكن معه الحكومة من القيام بتنفيذ مخططاتها التعليمية، وهذا ما أخر ظهور تلك المدارس في ولاية بغداد. أما العامل الثاني فهو احتواء الموصل على نسبة عالية من العنصر التركي، وقربها للأناضول جعل منها منطقة يمكن للدولة أن تقوم بإدخال التعليم الحديث فيها نظراً لأن تصور الدولة آنذاك يوحي بأن وجود بيئة تركية يسهّل من تأسيس المدارس الحديثة[١].

إلا أن الظروف التي أحاطت بتأسيس المدرسة الابتدائية تلك في مدينة الموصل تظهر أسباباً أخرى لا علاقة لها بالأوضاع الأمنية في المنطقة، وبخطط الدولة العثمانية في نشر التعليم. إذ أن الحكومة لم تبادر إلى تأسيس تلك المدرسة من تلقاء نفسها حيث اتضح أنها أنشئت بجهود أحد أبناء المدينة، ولم يكن تأسيسها ضمن مخطط حكومي لنشر التعليم. ولعل جهود مجتمع مدينة الموصل متمثلة في سعي أحد أبنائها لإنشاء هذه المدرسة الابتدائية جاءت نتيجة لسببين هما:

---

(١) أنظر: نوّار، تاريخ العرب الحديث، ص٢٤١-٢٤٢.

١- تأثر مجتمع هذه المدينة بالنهضة التعليمية التي أوجدتها المــدارس الحديثــة التي أسست من قبل الإرساليات التبشيرية في تلك الولاية. وخصوصاً مدارس الآباء الدومنيكان التي توسعت بشكل واضح لتشمل مدن وقرى ولاية الموصل وذلك منذ أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر[١].

٢- كما أن قرب الموصل من حلب جعلها في تماس مع النهضة الثقافية في الشام التي أثرت في المجتمع الموصلي[٢]، ودفعته إلــى مطالبــة الحكومــة بفتــح المدارس الابتدائية.

ومهما كانت أسباب سبق الموصل لبقية مدن العراق في إنشاء المــدارس الابتدائية فإن الاقتصار على فتح مدرسة أو مدرستين في العراق كلــه للدراســة الابتدائية حتى منتصف ثمانينات القرن التاسع عشر لا يدل علــى اهتمــام بــأمر المدارس الابتدائية، إذ لم تبدأ الدولة بإنشاء مثل هذه المدارس بصورة جديــة إلا في فترة ولاية تقي الدين باشا الثانية لبغداد (١٨٨١-١٨٨٧)، فقامت في عــام ١٨٨٦ بفتح أربع مدارس ابتدائية خارج مدينة بغداد، هي:

- مدرسة البغيلة (النعمانية) في قضاء كوت الإمارة.
- مدرسة قضاء الدليم.
- مدرسة المسيب في سنجق كربلاء.
- مدرسة النجف في سنجق كربلاء.

---

(١) أنظر: س ن م ع، ١٣٢١هـ ، ص٦٨٥.

(٢) يرى أحد الدبلوماسيين الأجانب أن الموصل في أواخر العقد الثامن من القرن التاسع عشــر فاقت حلب ودمشق في نهضتها الثقافية، حيث كانت "في عام ١٨٧٩... تؤلف مركزاً ثقافياً بالغ الحيوية...". وكان القنصل الفرنسي فيها "في تلك الفترة يضعها من هذه الجهة فوق دمشق وبغداد وحلب، ويقول: بوسع القاهرة فقــط أن تزعــم مضاهاتــها..". أنظــر: دي فوصيل، المصدر السابق، ص٤٥.

وفي السنة التالية (١٨٨٧) فتحت مدرستان ابتدائيتان خارج مدينة بغداد أيضاً، هما:

- مدرسة علياوة في قضاء خانقين.
- مدرسة عانة[1].

ويبدو أن تأسيس هذه المدارس خارج مدينة بغداد كان نتيجة لإدراك المسؤولين عن شؤون التعليم ضرورة نشر المدارس في أنحاء ولاية بغداد التي لم تؤسس فيها أية مدرسة حديثة بعد، بينما كان في مدينة بغداد، وبعض مدن الولاية عدد من المدارس الرشدية التي كانت تعتمد على الكتاتيب بدلاً من المدارس الابتدائية في تزويدها بالطلاب. كما أن بعض هذه المدارس الرشدية كانت تحوي صفوفاً لمرحلة الدراسة الابتدائية.

وفي زمن الوالي سري باشا (١٨٨٩-١٨٩١) شهدت مدينة بغداد لأول مرة تأسيس المدارس الابتدائية الحديثة فيها، إذ أنشئت سنة ١٨٨٩ أربع مدارس ابتدائية وزعت على مناطق مختلفة من بغداد، وهي:

- مدرسة جديد حسن باشا.
- مدرسة الفضل (الحميدية).
- مدرسة الكرخ.
- مدرسة الأعظمية[2]. وبذلك يكون عدد المدارس الابتدائية التي أنشئت في ولاية بغداد حتى سنة ١٨٨٩ عشر مدارس[3].

---

(١) س ن م ع، ١٣١٦هـ ، ص٩٧٢-٩٧٥.

(٢) س ن م ع، ١٣١٦هـ ، ص٩٧٤-٩٧٥.

(٣) ذكر الهلالي في كتابه سابق الذكر (ص١٥٢-١٥٣) وDiskin في بحثه المشار إليه سابقاً (p.125) بأن المدارس الابتدائية لم تؤسس في ولاية بغداد إلا بعد سنة ١٨٨٩، في الوقت =

ثم تواصلت حركة إنشاء المدارس في الولاية في عام ١٨٩١ ففتحت منـــذ تلك السنة اثنتان وعشرون مدرسة على النحو الآتي:

- فتحت في سنة ١٨٩١: ثلاث مدارس، اثنتان في مدينة بغـــداد (الصابونجيـــة والعثمانية)، والثالثة في مدينة الهندية.
- وفي سنة ١٨٩٢: مدرستان في سامراء وأبي غريب.
- وفي سنة ١٨٩٣: مدرسة واحدة في مدينة بغداد (الفضل).
- وفي سنة ١٨٩٤: مدرستان في المحمودية وفي محلة الميدان بمدينة بغداد.
- وفي سنة ١٨٩٧: أربع مدارس، واحدة في كل مدينة من مدن بغداد والحلـــة وبلد وسميكة (الدجيل).
- وفي سنة ١٨٩٨: أربع مدارس، مدرستان في مدينة مندلي ومدرسة واحـــدة في كل من الراشدية وخانقين.
- وفي سنة ١٨٩٩: مدرسة مدينة الحلة في محلة (الطاق).
- وفي سنة ١٩٠٢: مدرسة تطبيقات دار المعلمين في بغداد.
- وفي سنة ١٩٠٣: مدرسة مدينة القاسم.
- وفي سنة ١٩٠٥: مدرسة مدينة الإسكندرية.
- وفي سنة ١٩٠٧: مدرستان، واحدة في مدينة بغداد والأخرى في سلمان بـــاك (المدائن)[١].

=

الذي اتضح فيه أن تلك المدارس أسست منذ سنة ١٨٨٦ وبلغ عددها سنة ١٨٨٩ عشـــر مدارس. ولعل عدم اعتماد الباحثين على المصادر الأصلية فـــي تتبـــع نشـــوء المـــدارس الابتدائية قادهما إلى هذا القول.

(١) س ن م ع، ١٣١٦هـ، ص٩٧٢-٩٧٥. ١٣١٩هـ، ص٤٨٠-٤٨٣. س و ب، ١٣٠٩هـ، =

وبهذا يصبح عدد المدارس التي فتحت في ولاية بغداد حتى سنة ١٩٠٨ (٣٢) مدرسة، تراوح عدد الطلاب في كل مدرسة منها بين (١٠) طلاب و(٢١١) طالباً[١]. ويعني هذا أن حركة إنشاء المدارس الابتدائية في الولاية كانت بطيئة خلال تلك الفترة ولم تكن خاضعة لبرنامج خاص أو جدول زمني معين بقدر ما كانت تتعلق بنشاط الولاة ومدى جديتهم في تنفيذ المشاريع العامة أو دورهم في حث الدولة على توسيع تلك المشاريع. فقد شهدت بداية فترة حكم الوالي الحاج حسن رفيق باشا (١٨٩١-١٨٩٦)، الذي عرف بحرصه على استتباب الأمن في ولاية بغداد وبعمله على تقدمها وإعمارها[٢]، تأسيس ثمان مدارس ابتدائية في غضون سنوات ثلاث، ١٨٩١-١٨٩٤، كان نصيب مدينة بغداد منها أربع مدارس، أما المدارس الأربعة الأخرى فقد فتحت في مدن: الهندية وسامراء وأبي غريب والمحمودية. هذا في الوقت الذي لم تؤسس فيه أية مدرسة ابتدائية خلال سنتي ١٨٩٥ و١٨٩٦.

كذلك فإن فترة حكم الوالي عطاء الله باشا (١٨٩٦-١٨٩٩)، التي تميزت بالهدوء والاستقرار نتيجة الإدارة الكفوءة لهذا الوالي[٣]، قد شهدت توسعاً في

=

ص١٤٤- ١٤٥. ١٣١١هـ ، ص١٤٧. ١٣٢٣هـ ، ص١٠٦. ١٣٢١هـ ، ص٧٨. ١٣٢٣هـ ، ص٧٩. ١٣٢٥هـ ، ص١٥٤، ٣٣٤. العزاوي، المصدر السابق، ج٨، ص١٣٧. العلاف، عبد الكريم، بغداد القديمة، (بغداد، ١٩٦٠)، ص٢٥.

(١) ذكرت معظم سالنامات ولاية بغداد أعداد طلاب المدارس الابتدائية في الولاية. أنظر منها مثلاً: س و ب، ١٣١٦هـ ، ص١٦٥-١٦٦، ٢٠٣، ٢٠٧، ٢٢٦. ١٣٢٣هـ ، ص١٠٦-١٠٧، ١٩١، ١٩٩، ٢٠٧، ٢١٦، ٢٧٧.

(٢) Chiha, op. cit., p.82.

(٣) Ibid.

تأسيس المدارس الابتدائية في مدينة بغداد وبقية مدن والولاية، حيث تأسست ثمان مدارس ابتدائية خلال سنتي ١٨٩٧ و١٨٩٨، كان نصيب كل من مدينتي بغداد ومندلي منها مدرستان لكل منهما، وتوزعت المدارس الأربعة الأخرى على مدن: بلد وسميكة (الدجيل) والحلة وخانقين[١].

وقد أهملت بعض مدن ولاية بغداد من ناحية إنشاء المدارس فيها، فلم تفتح في مدينة الديوانية مركز سنجق الديوانية التابع لهذه الولاية على سبيل المثال أية مدرسة ابتدائية طوال تلك الفترة التي تنتهي بسنة ١٩٠٨[٢].

ولعل ما أشرنا إليه سابقاً من سوء إدارة الدولة لولايات العراق المتمثل بكثرة تبدل الولاة، وقصر مدة إقامتهم، وقلة كفاءة معظمهم قد تسبب في بطء حركة إنشاء المدارس الحكومية بجميع مستوياتها وليس المدارس الابتدائية فحسب، وبصورة تشمل ولايتي الموصل والبصرة أيضاً ولا تقتصر على ولاية بغداد.

أما فيما يتعلق بالمدارس الابتدائية في ولاية الموصل فقد استمرت المدرسة التي ذكرنا بأنها فتحت قبل عام ١٨٦١ في عملها كمدرسة ابتدائية

---

(١) س ن م ع، ١٣١٩هـ ، ص٤٨٢-٤٨٣.

(٢) ذكر الهلالي بأنه قد فتحت في هذه المدينة مدرسة ابتدائية في عهد الوالي نامق باشا، أي بين عامي ١٨٩٩و ١٩٠٢. أنظر: المصدر السابق، ص١٥٣. وقد ردد Diskin ما ذكره الهلالي. أنظر: .op. cit., p.128 إلا أن (سالنامة) ولاية بغداد لسنة ١٣١٨هـ التي أشار الهلالي بالاعتماد عليها فيما أورده، و(سالنامات) ولاية بغداد كافة لم تذكر ذلك مطلقاً. علاوة على أن أهالي هذه المدينة قد اشتكوا سنة ١٩٠٩ على صفحات جريدة الرقيب من "عدم تشكيل مكتب ابتدائي فيه [في مركز سنجق الديوانية] إلى الآن..." أنظر العدد ٤، ٢٧ محرم الحرام ١٣٢٧هـ .

وحيدة في الولاية حتى سنة ١٨٩٠، حيث أنشئت في تلك السنة خمس مدارس ابتدائية في قرى الولاية، وهي: كوكجلي، منارة الشبك، طوبزاده، الدراويش، عمر قبوجي، أعقبها فتح خمس مدارس أخرى في عام ١٨٩٢ في قرى: يارمجه، أبو جربوعية، أورطة، قرة قوينلي، شريخان، ثم فتحت مدرسة أخرى في العام التالي، ١٨٩٣، في ناحية سندي كلي[١].

إلا أن التوسع، النسبي، في عملية إنشاء المدارس الابتدائية في هذه الولاية جاء قبل حلول القرن العشرين بسنتين، ففي سنة ١٨٩٨ فتحت أربع عشرة مدرسة ابتدائية في الولاية كان منها خمس في مدينة الموصل[٢] والأخرى في أقضية: زاخو ودهوك وعقرة والعمادية وأربيل علاوة على ثلاث مدارس في مدينة كركوك[٣] ومدرسة واحدة في مدينة السليمانية. ومنذ تلك السنة (١٨٩٨) حتى سنة ١٩٠٨ أنشئت أربع مدارس أخرى، اثنتان في مدينة الموصل في عام ١٨٩٩[٤]، وواحدة في كل من قضاء كويسنجق وقرية نينوى فتحت الأولى في سنة ١٨٩٩ والثانية في سنة ١٩٠١[٥].

---

(١) س ن م ع، ١٣٢١هـ ، ص٦٨٧.

وقد ذكر الهلالي في كتابه المذكور سابقاً، ص١٧٧-١٧٨ دون أن يشير إلى المصدر الذي استقى منه معلوماته بأن المدارس الابتدائية لم تفتتح خارج مدينة الموصل حتى حوالي سنة ١٩٠٠، في الوقت الذي اتضح فيه أن تلك المدارس قد بدئ بتأسيسها خارج مدينة الموصل منذ سنة ١٨٩٠، وأصبح عددها بعد سنتين فقط من بدء إنشائها عشر مدارس.

(٢) في محلات: جامع خزام وسوق الصيف وباب السراي وجامع جمشيد وباب البيض.

(٣) في محلات: القورية والقلعة وكوبري باشي.

(٤) في محلتي الرابعية والميدان.

(٥) س ن م ع، ١٣٢١هـ ، ص٦٨٧. س و م، ١٣٢٥هـ ، ص١٥٨-١٥٩، ٢٠٢، ٢٢٢.

ويتضح مما تقدم أن عملية إنشاء المدارس الابتدائية في ولاية الموصل كانت تسير بصورة سريعة في بعض الأحيان، بينما كان إنشاء هذه المدارس يتوقف تماماً ولمدة طويلة في أحيان أخرى، إذ أنه لم تفتتح أية مدرسة ابتدائية خلال السنوات ١٨٩٤-١٨٩٧ و١٩٠٢-١٩٠٨. وبصورة عامة فإن عملية تأسيس المدارس الابتدائية في ولاية الموصل في تلك الفترة كانت تسير بصورة بطيئة كما كانت عليه في ولاية بغداد، حيث لم يتجاوز عدد المدارس التي فتحت في الولاية الثلاثين مدرسة حتى سنة ١٩٠٨.

أما بالنسبة لولاية البصرة فقد فتحت فيها عشر مدارس ابتدائية سنة ١٨٨٧ بعد ثلاث سنوات من تغيير وضعها الإداري، حيث أصبحت في عام ١٨٨٤ ولاية مستقلة بعد أن ظلت لمدة أربعة أعوام منذ عام ١٨٨٠ سنجقاً تابعاً لولاية بغداد، وقد وزعت تلك المدارس على سنجق البصرة وكان نصيب مدينة البصرة منها سبع مدارس[١] وفتحت المدارس الثلاث الأخرى في نواحي الزبير وأبي الخصيب وشط العرب[٢]، وكانت هذه المدارس العشر هي أول مدارس للتعليم الابتدائي تفتتح في الولاية.

ثم تواصلت حركة فتح المدارس الابتدائية في مطلع تسعينات القرن التاسع عشر وشملت سناجق الولاية الأخرى حيث فتحت في عام ١٨٩١ مدرسة في مدينة الناصرية مركز سنجق المنتفك، وثلاث مدارس في عام ١٨٩٣، واحدة في كل من مدن: العمارة والقرنة وشطرة العمارة. وفي السنة التالية (١٨٩٤) فتحت مدرسة في الحي ومدرسة في شطرة المنتفك. وكانت آخر ثلاث مدارس ابتدائية

---

(١) فتحت في محلات: السيف والمنارتين والمشراق والصبخة والمناوي والقطانة والعشار.

(٢) س ن م ع، ١٣١٦هـ ، ص٩٥٨-٩٥٩. وقد ألحقت جميع هذه المدارس العشر في بداية تأسيسها بجوامع ومساجد المدن والمحلات التي فتحت فيها هذه المدارس.

ـس في ولاية البصرة ضمن المدة التي تنتهي بسـنة ١٩٠٨، هـي مـدارس سوق الشيوخ وعلي الغربي والزبير التي فتحت جميعها في عام ١٨٩٧[1].

على أن عملية إنشاء المدارس الابتدائية في هـذه الولايـة كـانت تسـير بصورة أبطأ مما كانت عليه في ولايتي بغداد والموصل، إذ لم تؤسس فيها طـوال السنوات العشر التي تلت سنة ١٨٨٧ سوى تسع مدارس ابتدائية فتح معظمـها في سنجقي العمارة والمنتفك، فأصبح بذلك مجموع المدارس الابتدائية في ولايـة البصرة سنة ١٨٩٧ تسع عشرة مدرسة. ولم تفتح أية مدرسة ابتدائية أخرى في هذه الولاية حتى سنة ١٩٠٨.

ولم تكن المدارس الابتدائية التي فتحت في ولايات العراق الثلاث في تلـك الفترة تتناسب مع حجم السكان في هذه البلاد، إذ لم يزد مجموع هذه المـدارس في الولايات الثلاث عن (٨١) مدرسة فقط حتى سنة ١٩٠٨، وكان هـذا العـدد يبلغ (٧٩) مدرسة سنة ١٩٠٥، أي أنه كانت هنالك مدرسة ابتدائية واحدة فـي تلك السنة لكل (٢٨,٤٨١) نسمة من سكان العراق[2].

وقد ساهم الأهالي في إنشاء بعض المدارس الابتدائية في الولايات الثـلاث في تلك الفترة، فكانت تجمع منهم الأموال لبناء تلك المدارس[3]. كذلك قام بعـض وجهائهم بإنشاء عدد من المدارس الابتدائية، فقد قام الشيخ عبد الوهاب النـائب ببناء ثلاث مدارس ابتدائية في بغداد "من خالص ماله... ولما كملت تقدم بها إلى

---

(١) س ن م ع، ١٣١٦هـ، ص٩٥٨-٩٦١. ١٣١٩هـ، ص٤٦٦-٤٦٧. س و بص، ١٣١١هـ، ص١٥٣.

(٢) كان عدد سكان العراق في سنة ١٩٠٥ يقدر بـ ٢,٢٥٠,٠٠٠ نسـمة. راجـع مبحـث التركيب الاجتماعي.

(٣) أنظر: س ن م ع، ١٣١٩هـ، ص٤٦٧. ١٣٢١هـ، ص٤٠٥-٤١٥.

الحكومة لتكون برسم المعارف وتحت إدارتها"[١]. وأنشأ أحمد أفندي ياسين مدرسة ابتدائية في أبي الخصيب في ولاية البصرة[٢]. إلا أن اتجاه الدولة الذي يلقي بمهمة إنشاء المدارس الابتدائية على عاتق السكان المحليين لم يحقق سوى نجاح ضئيل مما دعا الحكومة العثمانية إلى عدم التمسك به تماماً، فكانت تقوم في بعض الأحيان بتقديم قطع الأراضي اللازمة لبناء المدارس عليها ويقوم الأهالي بدفع نفقات بنائها وتأثيثها[٣]. وكان هؤلاء في أحيان أخرى يقومون بدفع تكاليف استئجار بناية لشغلها كمدرسة ابتدائية. وقسمت مصاريف إنشاء بعض المدارس الابتدائية في أحيان ثالثة، فكانت إدارة المعارف تدفع نصف تلك المصاريف، ويجمع الناس فيما بينهم نصف مصاريفها الآخر، كما جرى وفقاً لذلك بناء مدرسة (محلة الطاق) الابتدائية في مدينة الحلة[٤]. وفي غير تلك الأحوال كانت إدارات المعارف في الولايات الثلاث تكفل لوحدها عملية إنشاء المدارس الابتدائية. كذلك شاركت (إدارة الأملاك السنية)[٥] في إنشاء عدد من المدارس الابتدائية، وإصلاح المنشأ منها، وتقديم المساعدات المالية لها[٦]، خاصة في ولاية البصرة التي كانت تضم معظم تلك الأملاك. على أن إدارات المعارف كانت تقوم آنذاك، نظراً لعدم وجود مخصصات ثابتة لإنشاء أبنية للمدارس الابتدائية، بافتتاح قسم من تلك المدارس بصورة مؤقتة في الأجنحة الصغيرة الملحقة بمساجد وجوامع المدن.

---

(١) السهرودي، محمد صالح، لب الألباب، (بغداد، ١٩٣٣)، ج١، ص٢٢.

(٢) أنظر: س ن م ع، ١٣٢١هـ ، ص٤٠٥.

(٣) أنظر: س ن م ع، ١٣١٦هـ ، ص٩٧٥.

(٤) أنظر: س ن م ع، ١٣٢١هـ ، ص٤٠٥-٤١٥.

(٥) وهي أملاك السلطان عبد الحميد الثاني من الأراضي الزراعية في العراق.

(٦) س و بص، ١٣١١هـ ، ص١٠٥. س ن م ع، ١٣١٧هـ ، ص١٠٦١.

على أن الدولة لم تتخل كلياً حتى أواخر عهدها في العراق عـــن اتجاهــها الذي يلقي بمهمة إنشاء المدارس الابتدائية على عاتق الناس، حيث طلبت جريــدة الرقيب سنة ١٩١٠ منهم ما طلبته جريدة الزوراء قبل ست وثلاثين سنة(١)، وهو كفهم عن مطالبة الحكومة بفتح المدارس الابتدائية، والعمل على جمع التبرعــات المالية لفتحها "لأن الحكومة لا يساعدها وقتها الآن على إنشــاء مكــاتب كافيــة للأولاد وهي لا يقل اللازم منها للولاية عن ٢٠٠ مكتب ابتدائي"(٢).

وكانت إدارات المعارف تقــوم بتعييــن معلمــي ومســتخدمي المــدارس الابتدائية. وقد نصت المادة (١٧٨) من قانون التعليم العام على ضــرورة كــون معلمي هذه المدارس من (تبعة) الدولة(٣)، ويرجح في التعيين منهم خريجــو دار المعلمين. كذلك فقد نظمت المادة (١٨٦) من هذا القــانون دوام المعلميــن فــي المدارس، حيث قضت بفصل المعلم من عمله بعد أن ينبه إذا تغيب عنــه عشــر مرات خلال شهر واحد(٤). وأكــدت لائحـــة الامتحانـــات الصـــادرة ســنة ١٣١٠هــ ، ١٧ مايس ١٨٩٢م عن مجلس المعــارف الكبــير فــي اســتانبول الشروط السابقة التي يجب أن تتوفر في المعلمين بأن يكونوا من ذوي المؤهلات، وممن لهم نصيب وافر من العلم والمعرفة(٥).

إلا أن الحكومة لم توفر مثل هؤلاء المعلمين للمدارس الابتدائية في ولايات

---

(١) أنظر: الزوراء، العدد ٤٣٣، ٢٠ صفر ١٢٩١هـ ، (١٨٧٤م).

(٢) العدد ١٢٦، ١١ جمادى الآخرة ١٣٢٨هـ ، (١٩١٠م).

(٣) أي من مواطنيها المسلمين.

(٤) الدستور، م٢، ص١٨٣-١٨٤.

(٥) عوض، عبد العزيز محمد، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤، (القــاهرة، ١٩٦٩)، ص٢٥٨.

العراق في بداية تأسيسها، إذ كانت قد استخدمت للتدريس في هذه المدارس بعض أبناء البلاد من رجال الدين المتخرجين في المدارس الدينية، وبعض معلمي الكتاتيب. وقامت في فترة متأخرة من القرن التاسع عشر باستقدام عدد من المعلمين الأتراك المتخرجين في دار المعلمين في العاصمة استانبول[1] للتدريس في المدارس الابتدائية، وذلك قبل أن تقوم بإنشاء دور للمعلمين في ولايات العراق مع حلول القرن العشرين.

أما عدد معلمي المدرسة الابتدائية الواحدة، فكان يتراوح بين معلم واحد إلى ثلاثة معلمين، ونادراً ما كان يصل إلى أكثر من ذلك[2].

ونظمت بعض مواد قانون التعليم العام عدة أمور تخص طلاب المدارس الابتدائية. فقد نصت المادة التاسعة منه على أن التعليم الابتدائي إلزامي للبنين في سن السابعة. ولكن مسألة إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية لم تكن عملية عند تطبيقها، خاصة في ولايات العراق، فبقي هذا الأمر حبراً على ورق، ولم يكن إلا مجرد نظام اقتبسته الدولة من الأنظمة التعليمية الأوربية.. الفرنسية منها على وجه الخصوص[3]، إذ كانت هنالك عدة عقبات تعترض تحقيق هذا الأمر، لعل أبرزها ما قد وضعته الدولة بنفسها حينما جعلت إنشاء المدارس الابتدائية، ودفع رواتب معلميها، ومصاريفها المختلفة من مسؤولية المواطنين.

كما منعت المادة الثالثة اختلاط الأطفال المسلمين بغير المسلمين في

---

(١) أنظر: آل محبوبة، المصدر السابق، ص١٤٦.

(٢) بلغ عدد معلمي المدرسة الحميدية في بغداد سنة ١٩٠٥ أربعة معلمين، إضافة لمدير المدرسة الذي كان يدرس الصرف والقراءة التركية. أنظر: س و ب، ١٣٢٣هـ ، ص١٠٦.

(٣) Diskin, op. cit., p.61.

المرحلة الابتدائية. ويبدو أن هذه المادة من القانون قد طبقت تطبيقاً تاماً في مدارس ولايات العراق الابتدائية، حيث لم يسمع عن وجود طلاب غير مسلمين في تلك المدارس. كذلك فإن المادة الثلاثين بعد المائة قد نصت، فيما يخص وسائل عقاب الطلاب، على عدم جواز ضربهم، أو استعمال الألفاظ غير اللائقة معهم(١).

وعلى الرغم من أن التعليم الابتدائي كان مجانياً، وإلزامياً(٢) حسب هذا القانون، والقانون الأساسي الصادر سنة ١٨٧٧(٣) فإن المدارس الابتدائية في ولايات العراق آنذاك لم تكن تضم بين جوانبها إلا عدداً ضئيلاً من الطلاب، فكان عدد طلاب المدرسة الابتدائية الواحدة في ولاية بغداد يتراوح، كما سبق القول، بين (١٠) طلاب و(٢١١) طالباً خلال الفترة الواقعة بين سنتي ١٨٧٢ و١٩٠٨. أما في ولاية الموصل فقد تراوح هذا العدد في عام ١٩٠٧ بين (٥) طلاب و(٧٥) طالباً(٤). وفي ولاية البصرة بين (١٠) طلاب و(٨٠) طالباً في السنوات ١٨٩١-١٨٩٣(٥).

---

(١) الدستور، م٢، ص١٧٤.

(٢)

Cuinet, op. cit., tome2, p.782.

وقد فرض القانون عقوبات مالية لمخالفة إلحاق الأطفال في السن التي حددها بالمدارس الابتدائية.

(٣) وهو أول دستور للدولة العثمانية وضعه مدحت باشا على ضوء دساتير بعض الدول الأوربية. وكان يتألف من (١١٩) مادة. وقد أكدت المادة (١١٤) منه على إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية. أنظر تعريبه في: فارس، سليم، كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، ج٦، (الأستانة، ١٢٩٥هـ)، ص٥-٢٧.

(٤) س و م، ١٣٢٥هـ ، ص١٥٨-١٥٩ .

(٥) س و بص، ١٣٠٨هـ، ص٧٤. ١٣٠٩هـ، ص٣٣٧. ١٣١١هـ، ص١٣٠-١٣١، ١٥٣.

أما فيما يتعلق بمواد الدراسة، فقد أغفلت المصادر التي بين أيدينا بما فيها (السالنامات) ذكر المواد التي كانت تدرس في المدارس الابتدائية في ولايات العراق في تلك الفترة. إلا أن قانون التعليم العام الصادر سنة ١٨٦٩ ذكر أن مواد الدراسة في المدارس الابتدائية الحكومية كافة تتألف من: الحروف الأبجدية، القرآن الكريم، التجويد، الأخلاق، علم الحال، تعليم الكتابة، مختصر الحساب، مختصر التاريخ العثماني، مختصر الجغرافية، المعلومات النافعة[١]. ولم تكن هذه المواد فيما يبدو تدرس جميعها في المدارس الابتدائية في ولايات العراق، وذلك للنقص الذي كانت تعانيه تلك المدارس في أعداد المعلمين. إلا أن معظم المواضيع الدراسية التي ذكرها قانون التعليم كانت تدرس -كما أشار مصدر واحد- في المدارس الابتدائية في العراق أواخر العقد الأول من القرن العشرين[٢].

ولم تقتصر المشاكل التي تعترض إلقاء مزيد من الضوء على طبيعة عمل المدارس الابتدائية على مواد الدراسة في هذه المدارس بل إن هنالك جوانب أخرى تتعلق بعمل وأنظمة تلك المدارس يصعب الوقوف عليها وتوضيحها بصورة دقيقة، وسبب ذلك راجع إلى عدم العثور على سجلات هذه المدارس أولاً، وإهمال المصادر لتلك النواحي، فضلاً عن ندرة هذه المصادر ثانياً. ويبدو أن سجلات مدارس العراق كافة، ومن بينها المدارس الابتدائية قد فقدت خلال انسحاب الأتراك من العراق أمام زحف جيوش الاحتلال البريطاني، إذ حمل

---

(١) أنظر: المادة (٦)، الدستور، م٢، ص١٥٧.

(٢) جريدة الرقيب، العدد ١٢٦، ١١ جمادى الآخرة ١٣٢٨هـ. وقد حددت الجريدة مواضيع الدراسة في المدارس الابتدائية في العراق بما يلي: الدين، النحو، اللغة، الحساب، الجغرافيا، التاريخ، حفظ الصحة.

الأتراك خلال انسحابهم السجلات الحكومية المهمة وقاموا بإتلاف باقي السجلات، أو تركوه على أحسن تقدير لعبث الأيدي التي امتدت لنهب أثاث الأبنية الحكومية بصورة عامة، ومن ضمنها أبنية المدارس[١].

وكانت مدة الدراسة في المدارس الابتدائية في بداية إنشائها في العراق من الأمور التي يصعب تحديدها، إلا أن مدة الدراسة في جميع المدارس الابتدائية في الدولة كانت أربع سنين حسبما تقرر في قانون التعليم العام ثم أصبحت ثلاث سنين في العقد الأخير من القرن التاسع عشر[٢]. وفي السنوات القليلة التي أعقبت إعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨ أشارت بعض المصادر إلى أن مدة الدراسة في المدارس الابتدائية في ولايات العراق كانت ثلاثة أعوام[٣].

على أن إتمام الطالب لمرحلة الدراسة الابتدائية بعد اجتيازه للامتحانات التي تجري في شهر حزيران كان يؤهله للالتحاق بالمدارس الرشدية دون إجراء امتحان له[٤] كالذي كان يجري للطلاب الملتحقين بهذه المدارس من خريجي الكتاتيب.

وكانت إدارات المعارف تتولى دفع نفقات ومصاريف المدارس الابتدائية، وهذه النفقات والمصاريف، التي كانت تتراوح بين (٢٠٠٠) إلى (١٦٢٠٠)

---

(١) كوك، المصدر السابق، ص١٩٧.

الوردي، علي (دكتور)، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٤، (بغداد، ١٩٧٤)، ص٣٣١.

(٢) الحصري، ساطع، حولية الثقافة العربية، الإدارة الثقافية، جامعة الدول العربية، س١، (القاهرة، ١٩٤٩)، ص٦.

(٣) أنظر: جريدة الرقيب، العدد ١٢٦، ١١ جمادى الآخرة، ١٣٢٨هـ .

(٤) أنظر: الباب الرابع من قانون التعليم.

قرش للمدرسة الواحدة سنوياً أوائل القـــرن العشـــرين، هـــي رواتـــب معلمـــي ومستخدمي تلك المدارس[1].

ثانياً: المدارس الرشدية والإعدادية للبنين

لم تشهد السنوات العشر التي أعقبت تأسيس أول مدرسة رشدية في مدينة بغداد من قبل مدحت باشا سوى تأسيس مدرسة رشدية واحدة خارج مدينة بغـداد ضمن نطاق الولاية، حيث افتتحت مدرسة رشدية في مدينة الحلة سـنة ١٨٧٣[2] في زمن الوالي رؤوف باشا الذي تولى منصب والي ولاية بغداد بعد مدحت باشـا لمدة عام واحد. وفي نهاية السنوات العشر تلك فتحت مدرسة رشدية أخرى فـي جانب (الكرخ) من مدينة بغداد في ولاية عبد الرحمن باشـــا –الثانيـــة– لبغـداد (١٨٧٩–١٨٨١) وذلك سنة ١٨٧٩[3]. ولعل سرعة تبدل ولاة بغداد خلال فـترة السبعينات من القرن التاسع عشر لم تمكن ولاة تلك الفترة مـن تنفيـذ مشـاريع الخدمات العامة ومن بينها إنشاء المدارس حيث تعاقب ستة ولاة على حكم ولايـة بغداد خلال الفترة ١٨٧٢–١٨٨١[4].

---

(١) أنظر: س ن م ع، ١٣١٩هـ ، ص٤٧٦. ١٣٢١هـ ، ص٦٨٧.

(٢) الحلي، يوسف كركوش، مختصر تاريخ الحلة، (صيدا، ١٩٣٤)، ص٧٥.

إلا أن (Diskin) ذكر بأن تأسيس أول مدرسة رشدية خارج مدينة بغداد كان سنة ١٨٧٨. أنظر: op. cit., Footnote2, p.125. وهذا بعيد عن الصواب، إذ أن مـــا يؤكـد تأسـيس مدرسة مدينة الحلة الرشدية في النصف الأول من عقد السبعينات هو إشـــارة (سـالنامة) ولاية بغداد الصادرة سنة ١٨٧٥ إليها، حيث كانت هذه المدرسة تضم في تلك السنة (١٦) طالباً. أنظر: س و ب، ١٢٩٢هـــ ، ص١١١.

(٣) العزاوي، المصدر السابق، ج٨، ص٤٤.

(٤) أنظر: الملحق (٢).

وفي الثمانينات فتحت ثلاث مدارس رشدية في مدن: كوت الإمـــارة ســنة ١٨٨١، وبدرة سنة ١٨٨٤، وسامراء سنة ١٨٨٤[١]، وذلك في فترة ولاية تقــي الدين باشا التي امتدت إلى ست سنين.

إلا أن التوسع النسبي في إنشاء المدارس الرشدية في ولاية بغداد جاء فــي تسعينات القرن التاسع عشر، حيث فتحت خلالها ست مدارس رشدية، ثلاث منــها في عام ١٨٩١ في مدن الخالص وعنة وكربلاء، ومدرستان في عام ١٨٩٢ فــي مندلي وبعقوبة، ومدرسة في مدينة الديوانية في عام ١٨٩٩[٢]. ويلاحــظ بــأن خمساً من تلك المدارس قد فتح في سنتي ١٨٩١ و١٨٩٢ خلال عـــهد الوالــي حاجي حسن رفيق باشا الذي استمر لخمسة أعوام.

وبذلك بلغ عدد المدارس الرشدية في ولاية بغداد اثنتي عشرة مدرســة[٣] في نهاية القرن التاسع عشر[٤]. ولم تفتتح أية مدرسة رشدية أخرى فــي هــذه الولاية حتى سنة ١٩٠٨[٥].

---

(١) س و ب، ١٣٠١هـ ، ص١٢٧-١٢٩. س ن م ع، ١٣١٦هـ ، ص٩٧٢-٩٧٣.

(٢) س و ب، ١٣٠٩هـ ، ص١٩٩، ٢٠٤، ٢٢١. ١٣١٠هـ ، ص١٦٨، ١٧٠.
العطية، وداي، تاريخ الديوانية قديماً وحديثاً، (النجف، ١٩٥٤) ص٣٦.

(٣) ضمت إحداها، وهي المدرسة الرشدية التي أنشئت سنة ١٨٦٩ إلى المدرســة الإعدادية وذلك سنة ١٨٩٠.

(٤) ذكر أحد الباحثين أن عدد المدارس الرشدية في ولاية بغداد كان خمس مدارس فقط ســنة ١٩٠٠. أنظر: Diskin, op. cit., p.134. إلا أن المصادر الأصلية أشارت إلى خلاف ذلك كما اتضح لنا.

(٥) إلا أن أحد المراجع أشار، دون ذكر المصدر الذي استمد منــه معلوماتــه، إلــى أن عــدد المدارس الرشدية في ولاية بغداد كان تسع عشرة مدرسة سنة ١٩٠٥. أنظــر: فيضــي، المصدر السابق، ص٥٨. بيد أن مصادر تلك الفترة (السالنامات) لم تشر إلى أية زيادة فــي =

ويتضح مما تقدم أن أغلب تلك المدارس قد أسس في فترة ثمانينات وتسعينات القرن التاسع عشر، وسبب ذلك فيما يبدو هو:

– تميز تلك الفترة بنوع من الاستقرار الإداري المتمثل في استمرار عدد من ولاتها في مناصبهم لمدة طويلة نسبياً.

– وقد شهدت أوائل الثمانينات تأسيس إدارات محلية ومجالس للمعارف في الولاية كان لها أثر في ذلك التوسع في نشر المدارس الحكومية بصورة عامة، ومن بينها المدارس الرشدية.

– كما أن فترة الثمانينات بصورة خاصة شهدت اهتماماً ملحوظاً بالتعليم من قبل السلطان عبد الحميد الثاني. وقد انعكس هذا الاهتمام على ولايات العراق كافة، وكانت أبرز مظاهره التوسع في فتح المدارس الحكومية. فقد طلب السلطان عبد الحميد إلى الصدر الأعظم محمد رشدي باشا، في المرسوم الذي أبقاه فيه في منصب الصدارة[١]، الإسراع في تعميم التعليم ونشره وذلك بزيادة الحصص المالية المخصصة له. كذلك وعد السلطان في خطابه الذي ألقي نيابة عنه في افتتاح مجلس (المبعوثان) سنة ١٨٧٧ بتشريع القوانين التي تتعلق بإصلاح أحوال التعليم، مؤكداً على أهميته كوسيلة لترقي الزراعة والصناعة[٢]. وقد زادت بالفعل المخصصات المالية للتعليم سنة ١٨٨٣ حينما زيدت ضريبة (العشر) على حاصلات الأراضي الزراعية إلى ضريبة مقدارها ٣٩%،

=

عدد المدارس الرشدية طوال السنوات السبع الأولى من القرن العشرين.

(١) أنظر نصه معرباً في: محمد فريد، المصدر السابق، ص٣٢٦-٣٢٨.

(٢) أنظر نص الخطاب معرباً في: المصدر نفسه، ص٣٣١-٣٣٥.

وخصص ثلثها للتعليم[١]. على أن آثار سياسة تطوير ونشر التعليم في بداية عهد السلطان عبد الحميد الثاني لم تنعكس على العراق فحسب، بل شملت عاصمة الدولة وولاياتها كافة، فقد أنشئت المدارس الرشدية آنذاك في مراكز جميع ولايات الدولة، البالغ عددها (٢٩) ولاية من ضمنها ولايات العراق الثلاث، وأنشئت أيضاً في مراكز المتصرفيات المستقلة الست[٢].

أما فيما يتعلق بالمدارس الإعدادية، وهي المدارس التي تأتي بعد المدارس الرشدية في المستوى، فقد أسست أول مدرسة إعدادية في مدينة بغداد والولاية كلها في سنة ١٨٧٣[٣] في زمن الوالي رديف باشا (١٨٧٣-١٨٧٥)، وقد فتحت هذه المدرسة في بناية المدرسة الرشدية التي أنشئت من قبل مدحت باشا، واستمرت في عملها لبضعة أعوام، وكان مديرها ومعظم أعضاء هيئتها التدريسية سنة ١٨٧٥ من ضباط الجيش[٤].

وطوال فترة الثمانينات لم تشر المصادر التي بين أيدينا وفي مقدمتها (سالنامات) ولاية بغداد إلى ذكر هذه المدرسة، إذ أنها لم تستمر في عملها، على ما يبدو، إلا لفترة قصيرة، فتحولت مدرسة مدحت باشا إلى مدرسة رشدية مرة أخرى، حيث كانت (سالنامات) ولاية بغداد تشير في فترة الثمانينات إلى وجود مدرستين رشديتين في مدينة بغداد، هما هذه المدرسة (الرشدية الأولى)، ومدرسة جانب الكرخ (الرشدية الثانية)[٥]. ولعل السبب الذي أدى إلى عدم

---

(١) Shaw, op. cit., p.249.

(٢) Lewis, op. cit., p.182.

(٣) العزاوي، المصدر السابق، ج٨، ص٢١.

(٤) س و ب، ١٢٩٢هـ، ص٥٥.

(٥) أنظر: س و ب، ١٢٩٩هـ، ص٦٨. ١٣٠٠هـ، ص١٢٠. ١٣٠١هـ، ص١٢٠. ١٣٠٢هـ، ص٩٥. ١٣٠٣هـ، ص٩٤-٩٥.

استمرار المدرسة الإعدادية في عملها هو عدم توفر المدرسين لها، حيث اتضح أنها كانت في السنوات الأولى من تأسيسها تستعين بعدد من ضباط الجيش للقيام بمهمة التدريس فيها.

وفي سنة ١٨٩٠ تم إنشاء بناية خاصة للمدرسة الإعدادية[١]، فأصبحت مدرسة مستقلة بذاتها أشارت إلى وجودها (سالنامات) ولاية بغداد منذ سنة ١٨٩١[٢]. وقد ألحقت بها صفوف (المدرسة الرشدية الأولى)، في الوقت الذي ظلت فيه المدرسة الرشدية في جانب الكرخ تمارس عملها كمدرسة رشدية مستقلة وحيدة في مدينة بغداد. واستمرت هاتان المدرستان في عملهما في مدينة بغداد حتى نهاية فترة الحكم العثماني.

أما ولاية الموصل فقد سبقت الإشارة إلى وجود مدرسة ابتدائية فيها تأسست قبل سنة ١٨٦١، وفي تلك السنة ألحقت بهذه المدرسة صفوف لمرحلة الدراسة الرشدية، فأصبحت مدرسة ابتدائية ورشدية إلا أنها كانت تسمى بـ (المدرسة الرشهية)[٣]. واستمرت هذه المدرسة في عملها كمدرسة حكومية وحيدة في مدينة الموصل حتى سنة ١٨٩٠، حيث تأسست في تلك السنة مدرسة رشدية مستقلة في هذه المدينة، وأعيدت المدرسة الأولى (الابتدائية والرشدية) إلى سابق عهدها كمدرسة ابتدائية فقط[٤].

وبالنسبة إلى بقية مدن ولاية الموصل فإن المدارس الرشدية قد تأسست

---

(١) لوريمر، المصدر السابق، ق الجغرافي، ج٣، ص١٠٥٨.

(٢) أنظر: س و ب، ١٣٠٩هـ ، ص١٤٣، والسالنامات الصادرة بعدها.

(٣) س و ب، ١٢٩٢هـ ، ص٨٣. علماً بأن الموصل كانت في سنة صدور هذه (السالنامة)، ١٨٧٥، سنجقاً تابعاً لولاية بغداد.

(٤) س و م، ١٣٠٨هـ ، ص٥٦، ١٠٥.

في عدد منها منذ سنة ١٨٧٠، وبذلك يكون مركز الولاية قد تـأخر عـن بقيـة مدنها في إنشاء المدارس الرشدية المستقلة. ولكن تلك المـدارس التـي فتحـت خارج مركز الولاية كانت قليلة، واقتصر تأسيسها على المدن المهمة، وهي:

١- المدرسة الرشدية في مدينة كركوك[١]، فتحت سـنة ١٨٧٠، وكـانت هـذه المدرسة، كما سبق القول، قد أسست بجهود ومساعدات أهالي مدينة كركوك.

٢- المدرسة الرشدية في مدينة أربيل، فتحت سنة ١٨٧٥.

٣- المدرسة الرشدية في مدينة السليمانية، فتحت سنة ١٨٧٥[٢].

٤- المدرسة الرشدية في مدينة الصلاحية، فتحت سنة ١٨٨٠[٣].

٥- المدرسة الرشدية في مدينة راوندوز، فتحت سنة ١٨٩٠[٤].

وفي أواخر هذه الفترة التي تنتهي بسنة ١٩٠٨ ألحقت صفوف لمرحلـة الدراسة الابتدائية بالمدارس الرشدية في مدن: كركوك وأربيل والصلاحية[٥]. ولـم تفتح حتى نهاية تلك الفترة أية مدرسة رشدية أخرى في ولاية الموصل غير هـذه المدارس الست[٦].

---

(١) وهي مركز سنجق كركوك، وكانت سالنامات ولاية الموصل حتى سنة ١٨٩٤ تورد ذكر هذا السنجق باسم شهرزور.

(٢) س و ب، ١٢٩٢هـ، ص٩٤، ٩٩.

(٣) س ن م ع، ١٣٢١هـ، ص٦٨٧.

(٤) س و م، ١٣٠٨هـ، ص٥٦.

(٥) أنظر س و م، ١٣٢٥هـ، ص٢١١. ١٣٣٠هـ، ص٢٦٩-٢٧٦.

(٦) ذكر سليمان فيضي في كتابه المشار إليه سابقاً، ص٥٨-٥٩، والأمريكي Diskin في بحثه الذي سبق ذكره، p.134، بأن عدد المدارس الرشدية في ولاية الموصل بلغ أربع عشـرة مدرسـة سنة ١٩٠٥، إلا أن (سالنامتي) ولايـة الموصـل لسنتي ١٣٢٥هـ (١٩٠٧م)، ١٣٣٠هـ (١٩١٢م)، وهما آخر ما صدر عن هذه الولاية من (سالنامات)، لم تذكرا شـيئاً =

وقد تأسست سنة ١٨٩٥ أول مدرسة إعدادية في ولاية الموصل، وذلك حينما أضيفت في تلك السنة صفوف لمرحلة الدراسة الإعدادية إلى مدرسة رشدية مدينة الموصل[١] لتصبح مدرسة إعدادية. ولم تكن هذه المدرسة الإعدادية الوحيدة في ولاية الموصل خلال فترة الحكم العثماني كما كان عليه الحال في ولاية بغداد، إذ أنه قد حولت أيضاً مدرستا مدينتي كركوك والسليمانية الرشديتان إلى مدرستين إعداديتين في العهد الدستوري العثماني كما سيتضح ذلك في الباب الخامس.

وفي ولاية البصرة، كانت المدرسة الرشدية في مدينة الزبير أول مدرسة رشدية تفتتح فيها، وذلك سنة ١٨٧٥[٢] قبل تأسيس مدارس لهذه المرحلة في مدينة البصرة. وبعد ذلك بسنتين، أي في سنة ١٨٧٧ فتحت مدرسة رشدية واحدة في كل من مدينة البصرة مركز الولاية، وفي مدينتي العمارة والناصرية مركزي السنجقين التابعين لها[٣]، فأصبح بذلك عدد المدارس الرشدية في ولاية البصرة أربع مدارس.

ولم تؤسس في فترة الثمانينات أية مدرسة رشدية في ولاية البصرة، ولعل ذلك راجع إلى اضطراب الحالة الأمنية فيها آنذاك من ناحية، وقلة الاهتمام بها من ناحية أخرى، حيث أنها كانت ولعدة سنوات من ذلك العقد سنجقاً تابعاً لولاية

=

عن تأسيس أية مدرسة جديدة في ولاية الموصل في تلك الفترة سوى هذه المدارس الرشدية الست.

(١) س و م، ١٣١٢هـ ، ص١٣٢. س ن م ع، ١٣٢١هـ ، ص٦٨٧.

(٢) س و ب، ١٢٩٢هـ، ص١٠٨. وكانت البصرة حتى سنة ١٨٧٥ سنجقاً تابعاً لولاية بغداد.

(٣) س ن م ع، ١٣١٦هـ ، ص٩٥٨-٩٦١.

بغداد. كذلك فإنه لم تفتح أية مدرسة رشدية في ولاية البصرة حتى أواخر التسعينات، وهذا يبين أن تأسيس المدارس الرشدية في هذه الولاية كان أبطأ مما كان عليه في ولايتي بغداد والموصل. ففي خلال السنوات العشرين الواقعة بين سنتي ١٨٧٠ و ١٨٩٠ كان معدل إنشاء هذه المدارس مدرسة واحدة تنشأ كل ثلاث سنوات في ولاية بغداد، وكل أربع سنين في ولاية الموصل، بينما كان معدل إنشاء المدارس الرشدية في ولاية البصرة في الفترة نفسها مدرسة واحدة تنشأ كل خمس سنوات.

وفي سنة ١٨٩٧ أسست مدرستان في كل من مدينتي أبي الخصيب التابعة لسنجق البصرة، والحي التابعة لسنجق الناصرية (المنتفك)[١] ليصبح مجموع عدد المدارس الرشدية في ولاية البصرة ست مدارس. ولم تنشأ مدارس رشدية أخرى في هذه الولاية حتى سنة ١٩٠٨. ولم تفتتح فيها حتى تلك السنة أية مدرسة إعدادية.

وقد تناولت بعض مواد قانون التعليم العام المدارس الرشدية، فعالجت مختلف النواحي التي تتعلق بتأسيس هذه المدارس واستمرارها في عملها. وفي السنة التي أعقبت صدور هذا القانون وضعت الحكومة نظاماً خاصاً لتلك المدارس (النظام الداخلي لعموم المكاتب الرشدية)[٢] حددت فيه بعض الأعمال والواجبات التي تتعلق بمعلمي وموظفي وطلاب هذه المدارس، وأموراً أخرى تخص طبيعة عملها، ومن ثم فإن مرحلة الدراسة الرشدية، ومدارسها قد حظيت فيما يبدو باهتمام وعناية المسؤولين عن أمور التعليم في الدولة، إلا أن أثر ذلك

---

(١) س ن م ع، ١٣١٩هـ ، ص٤٦٦-٤٦٧.
(٢) الدستور، م٢، ص٢١٥.

لم يكن واضحاً في عملية إنشاء المدارس الرشدية في ولايات العراق، ففي الوقت الذي نص فيه قانون التعليم على أن مصاريف إنشاء المدارس الرشدية تدفع من قبل مديريات المعارف في الولايات نجد أن مديريات المعارف في ولايات العراق كانت تعتمد أحياناً على التبرعات المالية الأهلية في إنشاء المدارس الرشدية، حيث أن عدداً من هذه المدارس، خاصة في ولاية بغداد، قد فُتح عن طريق جمع مصاريف بنائها من المواطنين[1]، وهذا ما جعل عملية فتح المزيد من هذه المدارس تسير بصورة بطيئة.

أما بالنسبة إلى معلمي المدارس الرشدية، فقد نصت المادة (١٨١) من قانون التعليم العام على ضرورة كونهم من خريجي (قسم معلمي المدارس الرشدية) في دار المعلمين في استانبول. ولكنه يبدو أن أعداد خريجي تلك الدار لم تكن تكفي احتياجات المدارس الرشدية المنتشرة في ولايات الدولة من المعلمين، فكانت المدارس الرشدية التي أسست في ولايات العراق تعاني رغم قلتها من نقص في عدد معلميها[2] مما اضطر إدارات المعارف إلى الاستعانة بعدد من ضباط الجيش خاصة في ولاية بغداد، التي كانت مقراً للجيش السادس العثماني، للقيام بمهمة التدريس في هذه المدارس. ولا يخفى أن قيام هؤلاء بالتدريس في المدارس المدنية يعني قيام أناس غير مؤهلين للتدريس في مثل هذه المدارس بتلك المهمة. كما استخدم للتدريس أيضاً عدد من أبناء البلاد، فقد كانت إدارات معارف الولايات العراقية تقوم باختيار عدد من المرشحين الذين

---

(١) أنشئت بهذه الطريقة مثلاً المدرستان الرشديتان في كربلاء وسامراء. أنظر: س ن م ع، ١٣١٦هـ، ص٩٧٢-٩٧٥. ١٣٢١هـ، ص١٤١٥.

(٢) أدى عدم وجود معلم لمدرسة مدينة البصرة الرشدية إلى غلقها لبعض الوقت قبل حلول عام ١٨٨١. أنظر: العزاوي، المصدر السابق، ج٨، ص٤٤.

كانوا من خريجي وطلاب المدارس الدينية في الغـــالب لتعيينـــهم معلميــن فــي المدارس الرشدية، حيث يقوم مجلس معارف الولاية بتقرير مدى صلاحهم لشـغل هذه الوظيفة عن طريق إجراء امتحان لهم[1].

أما عدد معلمي المدارس الرشدية فقد كان يعتمد فيما يبـــدو علــى مــدى أهمية المدينة التي تقع فيها المدرسة، وعلى عدد طلابـــها. إذ أنـــه مــن خــلال الإطلاع على أعداد معلمي المدارس الرشدية كافة، كما وردت فـــي (ســالنامات) الولايات الثلاث لسنوات عديدة، يتضح أن عدد هؤلاء في مدرسة رشدية مدينـــة بغداد كان خمسة معلمين في معظم الأحيان، بينما كان عددهم أربعة معلمين فـــي المدرستين الرشديتين في مدينتي الموصل والبصرة. أما عدد معلمـــي المـــدارس الرشدية في مراكز سناجق الولايات الثلاث فكان لا يقل عن ثلاثة معلمين، بينمـــا كان يقوم بالتدريس في المدارس الرشدية في بقية المدن معلم واحـــد، أو اثنـــان. ومن ثم فإن مجموع معلمي المدارس الرشدية في ولايات العراق الثـــلاث أوائـــل القرن العشرين كان (٥٠) معلماً تقريباً.

وكانت الكتاتيب تزود المدارس الرشدية في السنوات الأولى من تأسيســـها بالطلاب، حيث كان يعقد امتحان للطلاب الراغبين في دخول هذه المدارس[2]. ثـــم أصبحت المدارس الابتدائية بعد تأسيسها تشارك الكتاتيب في هذه المهمـــة، فقـــد كان خريجو كل من المدارس الابتدائية والكتاتيب يقبلون عـــادة فـــي المـــدارس

---

(١) السهرودي، المصدر السابق، ج٢، ص٣٧٨.

وقد نظم قرار نظارة المعارف العمومية المـــؤرخ فـــي ١٤ آب ١٨٨٦ طريقـــة امتحـــان الأشخاص الذين يراد تعيينهم كمعلمين من الدرجة الثانية والثالثة في المدارس الرشـــدية. أنظر: س و بص، ١٣١٤هـ ، ص٨١.

(٢) جريدة الزوراء، العدد ١٧٣، ١٠ جمادى الآخر ١٢٨٨هـ ، (١٨٧١م).

الرشدية[1]. ولم تسمح قوانين وأنظمة التعليم باختلاط الطلاب المسلمين بغير المسلمين في هذه المرحلة الدراسية، كذلك فإنها نظمت وسائل عقاب الطلاب فلم تجوّز ضربهم، أو استعمال الألفاظ النابية معهم. ولم تحدد تلك القوانين والأنظمة سناً معينة يقبل عند بلوغها الطلاب من غير خريجي المدارس الابتدائية في المدارس الرشدية، فأدى ذلك إلى أيجاد تفاوت واضح بين طلاب المدرسة الرشدية من ناحية أعمارهم، ففي الوقت الذي كان فيه خريجو المدارس الابتدائية يصلون إلى مرحلة الدراسة الرشدية في سن الحادية عشرة على أقل تقدير كان خريجو الكتاتيب يقبلون في المدارس الرشدية في سن الثامنة تقريباً[2].

وكانت أعداد طلاب المدارس الرشدية قليلة طوال تلك الفترة في الولايات الثلاث على حدّ سواء، ولموقع المدرسة أثر في عدد طلابها، فالمدارس الرشدية في مراكز الولايات كانت تضم أعداداً كبيرة من الطلاب نسبياً، فوصل طلاب المدرسة الرشدية الثانية في مدينة بغداد إلى (١٣٠) طالباً في سنة ١٩٠٠ والسنوات التي تلتها، وكان عدد طلاب المدرسة الرشدية في مدينة الموصل سنة ١٨٩٤ (١٧٠) طالباً، ومثيلتها في البصرة سنة ١٩٠٣ (١٤٦) طالباً، بينما كانت أعداد طلاب المدارس الرشدية في مراكز السناجق أقل من تلك ولا تزيد، حتى إلى ما بعد مطلع القرن العشرين، على بضع عشرات من الطلاب في المدرسة الواحدة. أما مدارس المدن الصغيرة فضمت المدرسة منها بين (١٠) طلاب و(٣٠) طالباً[3].

---

(١) مجلة الحرية، ج٣، ٤، بغداد، ١٥ أيلول ١٩٢٤، ص١٩٦.
Diskin, op. cit., footnote 3, pp.175-176.

(٢) أنظر: مجلة الحرية، ج٣، ٤، ص١٩٦.

(٣) ذكر قسم كبير من سالنامات ولايات بغداد والموصل والبصرة ونظارة المعارف العمومية =

ومدة الدراسة التي يقضيها الطالب في المدرسة الرشدية كانت أربع سنوات حتى أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر، ولكنها تقلصت منذ العقد الأخير من ذلك القرن وأصبحت ثلاث سنوات. وحينما كان الطالب ينتهي من مرحلة الدراسة الرشدية يقبل في المرحلة التي تليها وهي مرحلة الدراسة الإعدادية(١).

أما مواد الدراسة في هذه المدارس فكانت: العقائد (العلوم الدينية)، اللغة التركية، اللغة العربية، اللغة الفارسية، اللغة الفرنسية، النحو والصرف التركي، الرياضيات، الجغرافية، الخط، المنطق، حفظ الصحة، الرياضة البدنية، الرسم(٢). ولم تكن جميع هذه المواد تدرس في مرحلة الدراسة الرشدية على ما يبدو، خاصة في المدارس الواقعة خارج مراكز الولايات والسناجق نظراً لقلة معلمي تلك المدارس، إذ لم يكن عدد معلمي المدرسة الواحدة منها ليزيد عن معلمين اثنين في أحسن الأحوال.

=

أعداد الطلاب في سنوات مختلفة ولمدارس مدن متعددة من المدارس الرشدية للولايات الثلاث، أنظر منها مثلاً:

س و ب، ١٣١٨هـ، ص٢٤٥، ٢٨٢-٣١٧. ١٣١٩هـ، ص١٢٠، ٢١٠-٢٩٧. س و م، ١٣١٢هـ، ص١٣٢، ١٦٣، ١٦٩، ١٨١. س و بص، ١٣١١هـ، ص١٣٠، ١٧٦. س ن م ع، ١٣١٧هـ، ص١٠٤٣-١٠٤٤، ١٠٥٦-١٠٥٩، ١٠٦٤-١٠٦٥. ١٣٢١هـ، ص٤٠١-٤٠٢، ٦٧٨.

(١) أنظر: مجلة الحرية، ج٣، ٤، ص١٩٦.

الحصري، حولية الثقافة العربية، ص٦.

مشتاق، طالب، أوراق أيامي ١٩٠٠-١٩٥٨، (بيروت، ١٩٦٨)، ص١٣.

(٢) (سالنامات) ولاية بغداد والموصل والبصرة الصادرة خلال الفترة ١٨٧٥-١٩١٢. أنظر منها على سبيل المثال س و ب، ١٢٩٩هـ، ص٦٨. ١٣٠٩هـ، ص١٤٤. ١٣١٨هـ، ص٢٤٥. س و م، ١٣٠٨هـ، ص٥٦. س و بص، ١٣١٤هـ، ص٩٢.

وكانت مديريات المعارف تقوم بدفع جميع نفقات المدارس الرشدية. وقد تراوحت هذه النفقات آنذاك بين (٢٤٢) و(١٢٠٠) ليرة عثمانية للمدرسة الواحدة سنوياً[١] بما فيها رواتب معلمي هذه المدارس[٢]. على أن إدارة الأملاك السنية كانت تقوم بتقديم المساعدات المالية لبعض المدارس الرشدية في ولاية البصرة[٣].

وفيما يتعلق بالمدارس الإعدادية فإن وجود مثل هذه المدارس في العراق قد اقتصر في تلك الفترة على المدرستين الإعداديتين في بغداد والموصل، فقد سبق القول أن المدرسة الإعدادية في مدينة بغداد قد انتظمت في عملها بعد أن أنشئت لها بناية خاصة سنة ١٨٩٠، وأن المدرسة الرشدية في مدينة الموصل قد تحولت إلى مدرسة إعدادية سنة ١٨٩٥. ولم تؤسس أية مدرسة إعدادية أخرى في ولايات العراق غير هاتين المدرستين حتى إلى ما بعد عام ١٩٠٨.

وقد حظيت المدرستان الإعداديتان في بغداد والموصل باهتمام المسؤولين عن التعليم في الدولة، ويبدو أن أحد الأسباب التي دعت إلى هذا الاهتمام هو حاجة الدولة إلى كفاءات إدارية محلية تقوم بتخريجها المدرستان الإعداديتان لتساعد على تسيير الإدارة الحكومية في الولايات العراقية.

---

(١) Cuinet, op. cit., tome3, p.100.

(٢) كان راتب معلم المدرسة الرشدية يتراوح قبيل حلول القرن العشرين بين (٣٠٠) إلى (٧٠٠) قرش في الشهر. أنظر:

Cuinet, op. cit., tome2, p.783.

زكي، محمد أمين، تاريخ السليمانية وأنحائها، ترجمة محمد جميل بندي الروزبياني، (بغداد، ١٩٥١) ص٢٠٤.

(٣) س ن م ع، ١٣١٦هـ، ص٩٦١.

وقد تجلت عناية المسؤولين بهاتين المدرستين في أمور عديدة لعل في مقدمتها تزويد المدرسة الإعدادية في بغداد بعدد كبير من المدرسين المختصين في مواضيع الدراسة المختلفة، فقد كان عدد مدرسي هذه المدرسة (٧) مدرسين عند افتتاحها، ثم بلغ في سنة ١٨٩٨ (١٣) مدرساً، وازداد ليصبح في سنة ١٩٠٣ (٢١) مدرساً[١]. إلا أنه قد اعتمد في الوقت نفسه على عدد من العسكريين للقيام بالتدريس في هذه المدرسة، فقد كان من بين مجموع عدد مدرسيها سنة ١٩٠٣ ثمانية ضباط، منهم أربعة من الأطباء يقومون بتدريس المواد العلمية كالكيمياء والميكانيك وعلم الأحياء والمعلومات الصحية والزراعية[٢]. أما عدد مدرسي المدرسة الإعدادية في الموصل فلم يكن قليلاً أيضاً، إذ بلغ سنة ١٨٩٨ ثمانية مدرسين ثم ارتفع ليصل إلى أثنى عشر مدرساً في عام ١٩٠٧[٣].

ومن ناحية أخرى فإنه قد حرص على أن تسير المدرسة الإعدادية في مدينة بغداد في عملها بصورة جيدة ومنتظمة من خلال زيادة أعضاء هيئتها الإدارية، وعدم الاقتصار على شخص واحد فقط لإدارة شؤونها، فقد كانت هذه الهيئة تتألف سنة ١٩٠٦ و١٩٠٧ من مدير وثلاثة معاونين له[٤].

---

(١) ذكرت جميع سالنامات بغداد أعداد مدرسي المدرسة الإعدادية. أنظر منها مثلاً: س و ب، ١٢٩٢هـ ، ص٥٥. ١٣١٦هـ ، ص١٦٤. ١٣٢١هـ ، ص٩٩-١٠٠، ١٣٢٥هـ ، ص٨٩-٩٠. على أن المادة (٣٦) من قانون التعليم العام قد حددت عدد معلمي المدرسة الإعدادية بستة معلمين فقط. أنظر الدستور، م٢، ص١٦٢.

(٢) س و ب، ١٣٢١هـ ، ص٩٩-١٠٠.

(٣) س ن م ع، ١٣١٦هـ ، ص١٢٠٠. س و م، ١٣٢٥هـ ، ص١٥٨.

(٤) س و ب، ١٣٢٤هـ ، ص١٠٠. ١٣٢٥هـ ، ص٨٩.

وكان تعدد وتنوع مواضيع الدراسة في مدرسة مدينة بغداد الإعدادية دليلا آخر على اهتمام الحكومة بهذه المرحلة الدراسية، فقد كانت تدرس في هذه المدرسة في السنوات الأولى من القرن العشرين (٢٨) مادة[١] موزعة على سنوات الدراسة، وهي: العلوم الدينية والأخلاقية، اللغة التركية، اللغة الفرنسية، اللغة العربية، اللغة الفارسية، أصول التحرير والكتابة الرسمية، القانون، الاقتصاد، التاريخ، الجغرافية، الحساب، أصول مسك الدفاتر (المحاسبة)، الجبر، الهندسة، الميكانيك، الأحياء، علم الأشياء (معلومات عامة)، معلومات زراعية وصحية، الكيمياء، (الكوزموغرافيا)[٢]، النبات وفن الزراعة، الزراعة التطبيقية، الجغرافية الزراعية، علم الصحة، الفلسفة، المنطق، حسن الخط، الرسم[٣]. ويلاحظ أن مواد الدراسة هذه قد اشتملت على مواد الدراسة الثانوية العلمية والأدبية والزراعية دون أن يكون هنالك تخصص في هذه المرحلة الدراسية، أي أنه لم تكن في المدرسة الإعدادية هذه أقسام علمية وأدبية وزراعية.

واعتبرت اللغة التركية اللغة الأولى في مناهج الدراسة الإعدادية، حيث كان يقوم بتدريس هذه اللغة وقواعدها وفنونها الأخرى في كل من المدرستين الإعداديتين في بغداد والموصل أكثر من ثلاثة مدرسين في معظم الأحيان، وهذا أمر طبيعي إذا ما أخذ بنظر الاعتبار أن اللغة التركية كانت لغة التدريس في هاتين المدرستين. إلا أن ما يؤخذ على منهاج الدراسة الإعدادية من ناحية

---

(١) إلا أن مواد الدراسة في مدرسة إعدادية الموصل كانت في الفترة نفسها أقل من ذلك. أنظر: س و م، ١٣٢٥هـ، ص١٥٨.

(٢) Cosmography علم يبحث في مظهر الكون وتركيبه العام، وهو يشمل علوم الفلك والجغرافيا والجيولوجيا.

(٣) س و ب، ١٣٢٣هـ ، ص١٠٣-١٠٥. ١٣٢٤هـ ، ص١٠٠.

تدريس اللغات الأخرى هو اعتبار اللغة الفرنسية اللغة الثانية بعد التركية، حيث كان يقوم بتدريسها اثنان من المدرسين، في الوقت الذي كان يقوم فيه بتدريس اللغة العربية والفارسية مدرس واحد فقط لكل منهما[١]. وهذا ما يدل على استبعاد اللغة العربية ووضعها في الدرجة الثالثة من حيث الأهمية بعد التركية والفرنسية، ومساواتها باللغة الفارسية الأجنبية. ولعل ذلك قد أدى إلى عدم استيعاب جميع الطلاب لدروسهم بشكل جيد، وإلى عدم تمكنهم من لغتهم العربية.

أما بالنسبة إلى كتب الدراسة في المرحلة الإعدادية، والمرحلة الرشدية أيضاً، فقد كانت توضع من قبل المؤلفين الأتراك عادة وذلك في مواضيع معينة كاللغة التركية والعربية والفارسية والتاريخ الإسلامي والدين، بينما كانت كتب الدراسة المخصصة لتدريس بقية العلوم تترجم من اللغة الفرنسية[٢].

وقد شهدت مناهج الدراسة في المدرسة الإعدادية في بغداد تطوراً في أوائل القرن العشرين حينما أدخل تدريس بعض المواد الزراعية في هذه المدرسة، ثم أصبح تدريس هذه المواد ضمن شعبة خاصة سميت بـ (الشعبة الزراعية). وكان عدد طلاب هذه الشعبة في السنة الدراسية ١٩٠٠-١٩٠١ ثمانية طلاب[٣]. ولكنه يبدو أن هذه الشعبة لم تستمر في عملها طويلاً، حيث أغفلت المصادر الإشارة إليها، منذ سنة ١٩٠٦[٤]، وإلى المواد الزراعية التي كانت تدرس في المدرسة الإعدادية، ولعل ذلك كان نتيجة لنقص المدرسين

---

(١) أنظر: س و ب، ١٣١٨هـ ، ص٢٤٤. ١٣٢٣هـ ، ص١٠٣-١٠٥. س و م، ١٣٢٥هـ ، ص١٥٨.

(٢) Diskin, op. cit., footnote3, pp.137-138.

(٣) س ن م ع، ١٣٢١هـ ، ص٤٠٧.

(٤) س و ب، ١٣٢٤هـ ، ص١٠٠.

المتخصصين في المواد الزراعية. وبذلك حرمت ولايات العراق من هذا النوع من الدراسة العملية التي كانت بأمس الحاجة إليه نظراً لطبيعتها الزراعية، حيث كان بالإمكان، في حالة وجود النية الصادقة على إعمار البلاد، أن تصبح هذه الشعبة نواة لمدرسة زراعة متخصصة.

وكانت مدة الدراسة في المرحلة الإعدادية أربع سنوات، واحتوت المدرستان الإعداديتان في مدينة بغداد والموصل صفوفاً لمرحلة الدراسة الرشدية، فكان عدد صفوف كل مدرسة منهما سبعة صفوف ثلاثة منها للمرحلة الرشدية[1]. وعند اجتياز الطالب للامتحانات التي كانت تعقد في شهر حزيران لمرحلة الدراسة الإعدادية، وللمرحلتين السابقتين لها أيضاً، يصبح مؤهلاً لدخول المدارس العالية[2].

وفيما يتعلق بالطلاب، فقد ضمت المدرستان الإعداديتان في بغداد والموصل طلاباً من غير المسلمين، وكانت قوانين التعليم وأنظمته قد سمحت باختلاط الطلاب المسلمين بغير المسلمين منهم في هذه المرحلة الدراسية. ومما يجدر ذكره أن نسبة الطلاب غير المسلمين إلى مجموع عدد الطلاب كانت مرتفعة في إعدادية بغداد عنها في إعدادية الموصل، حيث بلغت نسبة هؤلاء في إعدادية بغداد ٢٥% في منتصف تسعينات القرن التاسع عشر بينما لم تتجاوز نسبتهم آنذاك ٢,٦% في إعدادية الموصل[3]، وذلك على الرغم من أن السكان غير المسلمين في الموصل أكثر من أمثالهم في بغداد، ولعل السبب الذي أدى إلى قلة

---

(١) س ن م ع، ١٣١٩هـ ، ص٤٦٨-٤٦٩.
(٢) أنظر: المادتين (١٤١)، (١٥٨) من قانون التعليم، الدستور، م٢، ص١٧٩-١٨١.
(٣) أنظر أعداد الطلاب، وأعداد غير المسلمين منهم في: س ن م ع، ١٣١٦هـ ، ص٩٦٢-٩٦٣. ١٣١٧هـ ، ص١٤٠٢-١٤٠٣.

عدد الطلاب غير المسلمين في مدرسة الموصل الإعدادية وارتفاع عددهم - النسبي- في مدرسة بغداد الإعدادية هو أن مدينة الموصل كانت تتوفر فيها فرص الحصول على هذا المستوى من التعليم بواسطة المدارس الطائفية والأجنبية التي كانت قائمة فيها، ومعظمها مدارس مسيحية، بينما لم تتوفر مثل هذه الفرص لغير المسلمين من الطلاب في بغداد خاصة وأن معظم هؤلاء هم من اليهود.

وفيما يخص أعداد طلاب الدراسة الإعدادية بصورة عامة فإن أكثر عدد وصل إليه طلاب المدرستين الإعداديتين في بغداد والموصل قبل سنة ١٩٠٨ كان (٢٥٧) طالباً لإعدادية بغداد سنة ١٩٠٧[1] و(٣٤٢) طالباً لإعدادية الموصل سنة ١٨٩٨[2]، بعد أن كانت المدرستان في بداية تأسيسهما لا تضمان سوى عدد صغير من الطلاب[3].

ويلاحظ في نهاية الحديث عن المدارس الرشدية والإعدادية التي أسست في ولايات العراق خلال الفترة ١٨٧٢-١٩٠٨ أن عدد هذه المدارس لم يكن يتناسب لقلته مع عدد السكان، وكان أقل بكثير من العدد الذي أبدت الدولة العزم

---

(١) س و ب، ١٣٢٥هـ ، ص٨٩-٩٠.
(٢) س ن م ع، ١٣١٦هـ ، ص١٢٠٠.
(٣) ذكرت سالنامات ولاية بغداد أعداد طلاب إعدادية بغداد لخمس عشرة سنة متفرقة بين سنتي ١٨٧٥ و١٩٠٧. أنظر منها مثلاً: س و ب، ١٢٩٢هـ ، ص٥٥. ١٣١٦هـ ، ص١٦٤. كما أن سالنامات نظارة المعارف ذكرت أعداد طلاب إعدادية الموصل للسنوات ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٨، ١٩٠٠. أنظر: س ن م ع، ١٣١٦هـ، ص١٢٠٠. ١٣١٧هـ، ص١٤٠٣. ١٣١٩هـ ، ص٩٠٧. ١٣٢١هـ ، ص٦٧٧. وذكرت أيضاً سالنامة ولاية الموصل عدد طلاب هذه المدرسة في عام ١٩٠٧. أنظر: س و م، ١٣٢٥هـ ، ص١٥٨.

على إنشائه منها، حيث أن قانون التعليم العام قد نص على أن الدولة تعتزم إنشاء مدرسة رشدية واحدة لكل تجمع سكاني يبلغ عدده (٢٥٠٠) نسمة تقريبا، ومدرسة إعدادية واحدة لكل تجمع يضم (٥٠٠٠) نسمة[1]. ولكنه بعد مرور أكثر من ثلث قرن على صدور هذا القانون وشروع الحكومة العثمانية بتأسيس المدارس الرشدية والإعدادية في العراق نجد أن ما أسس من تلك المدارس في هذه البلاد كان قليلاً جداً، إذا ما قيس بعدد سكانها، ففي سنة ١٩٠٥ كانت هنالك مدرسة رشدية واحدة لكل (٩٣,٧٥٠) نسمة من سكان العراق، حيث سبق القول بأن سكان العراق قد قدر في تلك السنة بـ ٢,٢٥٠,٠٠٠ نسمة، وأن عدد المدارس الرشدية والإعدادية في العراق كله كان آنذاك (٢٤) مدرسة.

ثالثاً: مدارس البنات

أهملت الحكومة العثمانية إنشاء مدارس للبنات في ولايات العراق حتى قبيل حلول القرن العشرين وذلك على الرغم من أن قانون التعليم العام الذي صدر سنة ١٨٦٩ جعل التعليم الابتدائي إلزامياً للبنين والبنات على حد سواء، ولكن هذه الخطوة لم تكن تتسم بالجدية كما أسلفنا، إذ أن القانون قد ألقى في الوقت نفسه بمهمة إنشاء المدارس الابتدائية للبنين والبنات على عاتق السكان المحليين. كذلك فإن هذا القانون تعهد بأن تتولى الحكومة إنشاء مدارس رشدية

---

(١) ورد في قانون التعليم العام ما نصه: "يكوّن مكتب رشدية لكل قصبة يتجاوز أهلها الخمسمائة بيت.."، "قد تقرر أن يعمل مكتب إعدادية في كل من القصبات التي تتجاوز الألف بيت..". أنظر: المادتين (١٨)، (٣٤). الدستور، م٢، ص١٥٩، ١٦٢. وعلى ضوء هذا قدرنا الرقمين (٢٥٠٠) و(٥٠٠٠).

للبنات في المدن الكبيرة، ونظم في عدة مواد طريقة تأسيس هذه المدارس من ناحية الحد الأدنى لنفوس المدن التي تفتتح فيها، ومن ناحية توزيعها إلى مدارس رشدية للبنات المسلمات، وأخرى للمسيحيات، وبيّن طريقة تعيين المعلمات، ومدة الدراسة، ومناهجها، إلى غيرها من أمور تتعلق بهذا النوع من المدارس(١).

ولكن الحكومة لم تشرع بتأسيس المدارس الرشدية للبنات في ولايات العراق إلا في سنة ١٨٩٦، ففي تلك السنة فتحت أول مدرسة رشدية حكومية للبنات في مدينة الموصل(٢)، وكانت هذه المدرسة أول مدرسة بنات حكومية تنشأ في ولايات العراق كافة.

ولعل تأخر إنشاء مدارس البنات الحكومية في العراق راجع إلى ثلاثة أسباب رئيسة، هي:

١- طبيعة المحافظة الشديدة التي كان يتسم بها المجتمع العراقي، مما لم تجد معه الحكومة العثمانية دافعاً يشجعها على إنشاء هذا النوع من المدارس.

---

(١) أنظر: المواد ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، الخاصة بـ (مكاتب البنات الرشدية) في: الدستور، م٢، ص١٦٠.

(٢) س ن م ع، ١٣٢١هـ ، ص٦٨٧. على أن الهلالي ذكر أن مدرسة الموصل الرشدية للبنات هذه فتحت بعد سنة ١٩٠٨. أنظر: المصدر السابق، ص١٨١. ولكن (سالنامات نظارت المعارف العمومية) وهي مصادر أصلية أشارت إلى وجود هذه المدرسة، وأعطت تفاصيلا لا بأس بها عنها وذلك في السنوات ١٨٩٩، ١٩٠١، ١٩٠٣. أنظر: ١٣١٧هـ ، ص١٤٠٤. ١٣١٩هـ ، ص٩٠٨. ١٣٢١هـ ، ص٦٧٨. وذلك فضلاً عن أن (السالنامة) الأخيرة منها التي أشرنا إليها في بداية هذه الحاشية ذكرت بأن المدرسة قد أسست سنة ١٨٩٦. كذلك فإن (سالنامة) ولاية الموصل التي صدرت سنة ١٩٠٧ ذكرت هذه المدرسة، وبينت عدد طالباتها ومعلماتها في تلك السنة. أنظر: س و م، ١٣٢٥هـ ، ص١٥٨.

وقد بلغت شدة المحافظة بين بعض أوساط المجتمع العراقي آنذاك حداً قام معه أحد رجال الدين، الذي كانت له كلمة مسموعة في الوقت نفسه لدى الحكومة العثمانية، بتأليف رسالة في تحريم تعليم البنات في المدارس[١].

٢- طبيعة الإهمال التي كانت صفة بارزة من صفات الحكم العثماني في العراق خاصة في مجال الثقافة والتعليم، ففي الوقت الذي قامت فيه الدولة العثمانية بإنشاء مدارس للبنات في عاصمتها منذ أوائل ستينات القرن التاسع عشر[٢] قامت بعد ثلث قرن تقريباً بإنشاء مثل تلك المدارس في العراق.

٣- كما يبدو أن خلو العراق آنذاك ممن يمكن أن تناط بهن مهمة التدريس في مدارس البنات من جهة، وصعوبة استقدام المعلمات التركيات من جهة أخرى كان من أسباب تقاعس الحكومة عن فتح المدارس للبنات في العراق.

وعلى أي حال فإن مدرسة البنات الرشدية في مدينة الموصل فتحت في محلة (جامع خزام)، وكانت تدرس فيها المواضيع التي تدرس عادة في مدارس البنين المماثلة لها في المستوى، مع بعض الدروس العملية التي تختص بها مدارس البنات دون سواها كالنقش والخياطة والأعمال المنزلية[٣].

واستقدمت الحكومة العثمانية مدرسات تركيات للتدريس فيها[٤]، لم يتجاوز

---

(١) أنظر: الإصابة في منع النساء من الكتابة، للسيد نعمان الشهير بآلوسي زادة، مخطوط في مكتبة الأوقاف في بغداد، سبق ذكره.

(٢) باتريك، ماري ملز، سلاطين بني عثمان الخمسة، تعريب حنا غصن وآخرين، (بيروت، ١٩٣٣)، ص٥٣.

(٣) س ن م ع، ١٣٢١هـ ، ص٦٧٨.

(٤) نوّار، تاريخ العرب الحديث، ص٢٨٠.

عددهن سنة ١٩٠٧ ثلاث مدرسات. وكان الإقبال على هذه المدرسة من قبل الطالبات ضعيفاً في السنوات الأولى لتأسيسها، إذ أن عدد طالباتها بعد ثلاث سنوات من إنشائها بلغ (٢٠) طالبة فقط. ولكن هذا العدد تضاعف أكثر من خمس مرات بعد بضع سنوات ليصل إلى (١٠٧) سنة ١٩٠٧[(١)].

ثم أعقبت الحكومة العثمانية خطوتها الأولى في مجال إنشاء مدارس البنات في العراق، التي تمثلت بافتتاح مدرسة البنات الرشدية في مدينة الموصل أعقبتها بخطوة ثانية حين قامت سنة ١٨٩٨ بفتح مدرسة بنات ابتدائية في (محلة السيف) بمدينة البصرة مركز ولاية البصرة[(٢)]. وكان عدد معلمات هذه المدرسة في كل من سنتي ١٩٠٠، ١٩٠٢ معلمتين اثنتين[(٣)].

أما مدرسة البنات الثالثة التي فتحت في ولايات العراق فكانت في مدينة

---

(١) س ن م ع، ١٣١٧هـ ، ص١٤٠٤. س و م، ١٣٢٥هـ ، ص١٥٨.

(٢) س ن م ع، ١٣١٩هـ ، ص٤٦٧. لونكريك، المصدر السابق، ص٣٠٣.

عبد المجيد حسن، دور إعداد المعلمات في العراق، مجلة المعلم الجديد، ج٣، م٢٠، بغداد، حزيران، ١٩٥٧.

وعن هذه المدرسة يقول الهلالي: إنها فتحت سنة ١٩٠١، وكانت أول مدرسة للبنات تفتتح في العراق. أنظر: المصدر السابق، ص١٥٨. وقد اتضح لنا أن المدرسة الرشدية للبنات في مدينة الموصل أسست سنة ١٨٩٦، وكانت بذلك أول مدرسة بنات تفتتح في العراق. وأن مدرسة البصرة للبنات أنشئت بعدها بسنتين، أي في سنة ١٨٩٨ فكانت مدرسة البنات الثانية التي يتم إنشاؤها في ولايات العراق. أما المدرسة الثالثة فهي المدرسة الرشدية للبنات في مدينة بغداد التي فتحت سنة ١٩٠٠. ومن ثم فإن كلا قولي الهلالي آنفي الذكر بعيدان عن الصواب -فضلاً عن تناقضهما- وذلك لتعارضهما مع ما أوردته عدة مصادر في مقدمتها (السالنامات).

(٣) س و بص، ١٣١٨هـ ، ص٢٣١. ١٣٢٠هـ ، ص١٧٨

بغداد وأنشئت سنة ١٩٠٠[١] في عهد الوالي نامق باشا، وهي مدرسة رشدية كانت مناهجها الدراسية تشتمل على عدد من الدروس النظرية، وبعض الدروس العملية التي تتلائم مع طبيعة التعليم النسوي كالنقش والخياطة، وكانت تقوم بتدريب الطالبات عليها مدرسة أجنبية[٢]، استبدلت سنة ١٩٠٧ بأخرى تركية[٣]. على أن عدد مدرسات هذه المدرسة كان يتراوح بين ثلاث إلى أربع مدرسات في الفترة الواقعة بين تاريخ افتتاحها وسنة ١٩٠٧[٤].

وقد شهدت هذه المدرسة إقبالاً ملحوظاً من قبل الطالبات رغم القيود المفروضة على تعليم البنات من قبل المجتمع آنذاك حيث بلغ عدد طالباتها في السنة الأولى لافتتاحها (٩٥) طالبة، ارتفع ليصل إلى (١٣٧) طالبة بعد خمس سنوات[٥].

وقامت سلطات التعليم العثمانية سنة ١٩٠٢ بإنشاء مدرسة بنات أخرى في ولاية البصرة[٦]، فكانت المدرسة الرابعة للبنات على مستوى الولايات

---

(١) س و ب، ١٣١٨هـ ، ص٢٤٦.

(٢) تدعى مدام اليانور، ولعلها كانت زوج أحد الدبلوماسيين الأجانب العاملين في قنصليات بغداد.

أنظر: (سالنامات) ولاية بغداد الصادرة في الفترة ١٩٠٠-١٩٠٥. س ن م ع، ١٣١٩هـ ، ص٤٧٢.

(٣) س و ب، ١٣٢٥هـ ، ص٣٣٣.

(٤) س و ب، ١٣١٨هـ ، ص٢٤٦. ١٣١٩هـ ، ص١٢١. ١٣٢١هـ ، ص١٠١. ١٣٢٣هـ ، ص١٠٦. ١٣٢٥هـ ، ص٣٣٣.

(٥) س و ب، ١٣١٨هـ ، ص٢٤٦. ١٣١٩هـ ، ص١٢١. ١٣٢١هـ ، ص١٠١. ١٣٢٣هـ ، ص١٠٦. ١٣٢٥هـ ، ص٣٣٣.

(٦) ذكر بعض الباحثين أن مدرسة البنات الابتدائية التي فتحت قبل هذه المدرسة في محلة =

العراقية. وقد فتحت هذه المدرسة التي سميت بـ (مدرسة العشار الابتدائية للبنات) في ضاحية العشّار في مدينة البصرة. وكانت مناهجها الدراسية لا تختلف -كسابقتها مدرسة البصرة الابتدائية للبنات- فيما يبدو عن المناهج الأولية التي اعتمدتها مدارس البنين الابتدائية، إذ أن عدد معلماتها لم يزد على معلمتين اثنتين في السنة الأولى لافتتاحها[1].

ويتضح مما تقدم أن مدارس البنات التي قامت بفتحها الحكومة العثمانية في العراق لم يزد عددها عن أربع مدارس حتى سنة ١٩٠٨، ولم تشرع الحكومة بفتح هذه المدارس إلا قبيل حلول القرن العشرين، في حين أن الطوائف المسيحية قامت بإنشاء مدارس للبنات منذ أوائل القرن التاسع عشر في ولاية الموصل، ومنذ منتصفه في ولاية بغداد. كما أن الإرساليات التبشيرية شرعت منذ أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر بإنشاء مثل هذه المدارس في ولايتي بغداد والموصل. وقد بلغ عدد مدارس البنات المسيحية المحلية والأجنبية التي فتحت في العراق قبل سنة ١٩٠٨ (١٣) مدرسة، فضلاً عن عدد مماثل من المدارس المختلطة للبنين والبنات. ومن ثم فإن مدارس البنات الحكومية التي فتحت في

=

السيف بمدينة البصرة بقيت مدرسة البنات الحكومية الوحيدة في هذه الولاية حتى نهاية الحكم العثماني.أنظر:

عبد المجيد حسن، دور إعداد المعلمات في العراق، المصدر السابق، ص٧٦.

Diskin, op. cit., p.134.

عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص١٥٨. وهذا بعيد عن الصحة لما أخبرت به (سالنامة) ولاية البصرة عن فتح مدرسة بنات أخرى في محلة العشار بمدينة البصرة سنة ١٩٠٢. أنظر: ١٣١٨هـ ، ص٢٣١.

(١) أنظر: س و بص، ١٣١٨هـ ، ص٢٣١.

العراق في تلك الفترة كانت تمثل ٢٢% فقط من مجموع مدارس البنات في العراق بما فيها مدرسة (الأليانس) للبنات في بغداد التابعة للطائفة اليهودية.

ومما لا شك فيه أن المدارس المسيحية المحلية والأجنبية قد ساعدت على تقدم التعليم النسوي بين أوساط الطوائف المسيحية في العراق في الوقت الذي فرضت فيه الأعراف الاجتماعية السائدة في المجتمع العراقي آنذاك قيودها على تعليم الفتاة المسلمة، وأهملت الدولة العثمانية إنشاء مدارس البنات لفترة طويلة فحالت هذه وتلك دون أن تأخذ الفتاة العراقية المسلمة نصيبها من الثقافة والتعليم الحديث. على أن عدداً صغيراً من الفتيات المسلمات قد نلن نصيباً من هذا التعليم في مدارس الإرساليات التبشيرية إلا أن الدولة العثمانية لم تمكن حتى هذا العدد الصغير من البنات اللاتي سمحت أسرهن بدراستهن في تلك المدارس من الدراسة فيها، فأصدرت قرارها، الذي أشرنا إليه سابقاً، في ثمانينات القرن التاسع عشر بعدم السماح للمسلمين بالدراسة في المدارس الأجنبية.

الفصل الثاني

المدارس العسكرية والمهنية

أولاً: المدارس العسكرية

عنيت الدولة العثمانية بإنشاء المدارس العسكرية الحديثة بمختلف اختصاصاتها منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وكان سبب ذلك إدراكها ضرورة اقتباس النظم الأوربية في الشؤون العسكرية لإصلاح جيشها وإعادة تنظيمه على الطراز الأوربي كي يتسنى لها الوقوف بوجه تعديات الجيوش الأوربية المجهزة بالأسلحة والمعدات الحربية المتطورة التي كانت تنزل الهزائم بالجيش العثماني باستمرار.

فقد أسست منذ أواخر عهد السلطان مصطفى الثالث المدارس العسكرية الحديثة العالية في عاصمة الدولة كمدارس البحرية والهندسة والطب والموسيقى

والعلوم العسكرية[١]، ثم أسست بعدها المدارس الإعدادية العسكرية كي تقوم بإعداد الطلاب للمدارس العليا تلك، حيث لاحظ القائمون على شؤون التعليم العسكري أنه يجب أن يبدأ الطلاب تخصصهم في مجال الدراسة العسكرية قبل دخولهم المدارس العسكرية العالية. ثم أنشئت المدارس الرشدية العسكرية لتقوم بمهمة تزويد المدارس الإعدادية العسكرية بالطلاب، حيث وجد أنه من الأوفق للطلاب الذين يراد إعدادهم إعداداً عسكرياً جيداً أن يبدأوا بالدراسة العسكرية في سن مبكرة[٢].

إلا أن اهتمام الدولة بتأسيس المدارس العسكرية لم ينعكس على ولايات العراق حتى بداية سبعينات القرن التاسع عشر، حيث قامت بفتح مدرسة رشدية عسكرية في مدينة بغداد سنة ١٨٧٠، ثم فتحت في المدينة نفسها مدرسة

---

(١) أسست هذه المدارس في السنوات ١٧٧٣، ١٧٩٣، ١٨٢٧، ١٨٣١، ١٨٣٤ على التوالي.
أنظر: Lewis, op. cit., pp.83-84.
Shaw, Stanford J, Between Old and New... The Ottoman Empire under Sultan SelimIII 1789-1807, (Massachusetts, 1971), pp. 144-149.
Shaw, Stanford J and Ezel Kural, op. cit., pp.27-29, 48.

(٢) الحصري، حولية الثقافة العربية، ص٥.
وقد اقتصرت مراحل الدراسة العسكرية التي تسبق الدراسة في المدارس العسكرية العالية (الكليات) على هاتين المرحلتين: الرشدية العسكرية والإعدادية العسكرية وذلك في جميع ولايات الدولة، ومن بينها ولايتي بغداد والموصل. على أن المرحلة الأولية للدراسة كانت تناط بالمدارس الابتدائية (المدنية)، أو بالكتاتيب خاصة قبل تأسيس المدارس الابتدائية في ولايات العراق. وقد ظل هذا التقسيم سارياً حتى أجريت بعض التعديلات عليه في العهد الدستوري.

إعدادية عسكرية، وذلك سنة ١٨٧٩[1]، أعقبها افتتاح مدرسة رشدية عسكرية ثانية في أوائل ثمانينات القرن التاسع عشر[2] في الجانب الغربي من مدينة بغداد (جانب الكرخ). لكن هذه المدرسة -الأخيرة- لم تستمر في عملها إلا لبضع سنوات، حيث لم تذكرها (سالنامات) ولاية بغداد منذ بداية العقد الأخير من القرن التاسع عشر[3]. ولعله ارتئي أن تفتتح مثل هذه المدرسة في مدينة أخرى من مدن العراق غير مدينة بغداد التي كان بها مدرسة مماثلة، فقد أعقب غلقها فتح مدرسة رشدية عسكرية سنة ١٨٩٢ في مدينة السليمانية[4] مركز سنجق السليمانية التابع لولاية الموصل. ومن ثم فإن عدد المدارس العسكرية في العراق في أوائل تسعينات القرن التاسع عشر كان ثلاث مدارس فقط، مدرسة رشدية

---

(١) العلاف، المصدر السابق، ص٢٣.

وقد ذكر (Cuinet) أن المدرستين العسكريتين، الرشدية والإعدادية أسستا في مدينة بغداد سنة ١٨٧٠ في زمن الوالي مدحت باشا، حيث تقوم المدرسة الرشدية بإعداد الطلاب للالتحاق بالمدرسة الإعدادية. أنظر:

op. cit., tome3, p.99.

ولكن بقية المصادر أشارت إلى أن المدرسة الإعدادية العسكرية لم تؤسس إلا في عام ١٨٧٩، وأن المدرسة الرشدية العسكرية فقط هي التي تأسست سنة ١٨٧٠، وهذا أقرب للصحة، إذ أن تأسيس المدرسة الإعدادية في تلك الفترة المبكرة التي أشار إليها (Cuinet) كان عديم الجدوى بسبب عدم وجود طلاب لها.

(٢) س و ب، ١٢٩٩هـ ، ص٥٩-٦٠.

(٣) كان عدد طلاب هذه المدرسة في السنوات ١٨٨٢-١٨٨٦ (٦١، ٦٧، ٦٦، ٤٩، ٧٥) طالبا على التوالي. أنظر: س و ب، ١٢٩٩هـ ، ص٦٠. ١٣٠٠هـ ، ص١٠٩. ١٣٠١هـ ، ص١٠٩. ١٣٠٢هـ ، ص٨٤. ١٣٠٣هـ ، ص١٥٦.

(٤) زكي، المصدر السابق، ص٢٠٥.

واحدة في كل من مدينتي بغداد والسليمانية، ومدرسة إعدادية واحدة في مدينة بغداد. ولم تفتتح مدرسة عسكرية أخرى في هذه البلاد خلال العهد العثماني سوى مدرسة واحدة أنشئت أوائل الحرب العالمية الأولى.

ويبدو أن هنالك عدة أسباب أدت إلى قيام الدولة بفتح المدارس العسكرية في العراق، منها:

- ظهور الحاجة منذ أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى جميع مواطني الدولة على اختلاف قومياتهم في تكوين جيش عثماني حديث، وعدم الاعتماد في إنشاء مثل هذا الجيش على العناصر التركية فقط[١].
- العمل من خلال فتح المدارس العسكرية على تخريج عدد من الضباط العراقيين بعد تأهيلهم في هذه المدارس للالتحاق بالمدارس العسكرية العالية في استانبول للاستعانة بهم في توفير احتياجات الجيش العثماني السادس - الذي كان مقره ولاية بغداد- من الضباط.
- وجود عدد كبير من الضباط العاملين في وحدات الجيش السادس الذين يمكن استخدامهم للتدريس في المدارس العسكرية.

على أن تأسيس المدرسة الرشدية العسكرية في مدينة السليمانية كان ذا صلة وثيقة بالسبب الأول الذي يرى إشراك جميع العناصر في الجيش العثماني، فقد فتحت هذه المدرسة في منطقة من العراق يشكل الأكراد والتركمان فيها أكثرية السكان.

---

(١) نوّار، تاريخ العرب الحديث، ص٢٣٢.

وكانت قيادة الجيش السادس تشرف إدارياً علـــى المــدارس العســكرية. وتتولى دفع نفقاتها المالية. وقد بلغت النفقات السنوية سنة ١٨٩٠ للمدرســـتين العسكريتين الرشدية والإعدادية في مدينة بغداد (٤,٠٠٠) ليرة عثمانية[١]. وهـذا المبلغ كبير إذا ما قورن بالمبالغ التي كانت تصـــرف علـى المــدارس المدنيـــة المماثلة مما يدل على اهتمام الدولة بالمدارس العسكرية. ومما يدل أيضـــاً علـــى ذلك الاهتمام هو أن التعليم في المدارس العسكرية كان مجانياً، إضافـــة إلـــى أن المدرسة الإعدادية كانت تحوي قسماً داخلياً منذ بداية تأسيسها لإقامة الطـــلاب[٢] الذين كانوا يتقاضون علاوة على سكنهم ومأكلهم المجاني راتباً شهرياً لسد نفقات مصاريفهم[٣]. كذلك فإن الدولة كانت تقوم بتسفير خريجي هذه المدرســـة علـــى نفقتها إلى استانبول لإكمال دراستهم العسكرية العالية، حيث كان يجري لـــهؤلاء الطلاب احتفال لتوديعهم قبل سفرهم. وقد بلغ عدد أفراد أول دفعة تخرجـــت مـــن المدرسة الإعدادية العسكرية في بغداد (١٣) طالباً غادروا ســـنة ١٨٨٢ مدينـــة بغداد إلى العاصمة استانبول[٤]. أما المدرسة الرشدية العسكرية في بغـــداد فقـــد أنشئ فيها في أوائل القرن العشرين قسم داخلي لطلابها الوافدين من خارج مدينة بغداد، الذين بلغ عددهم سنة ١٩٠٥ (٥٨) طالب[٥]. وعلى الرغم مـــن أن عـــدد هؤلاء الطلاب لم يكن يمثل إلا أقل من سدس مجموع طلاب المدرسة فـــي تلـــك

---

(١) Cuinet, op. cit., tome3, p.100.

(٢) س ن م ع، ١٣١٩هـ ، ص٤٦٩-٤٧٠.

(٣) Cuinet, op. cit., tome3, p.99.

(٤) العزاوي، المصدر السابق، ج٨، ص٤٨، ١٠٧.

(٥) س و ب، ١٣٢٣هـ ، ص١٤٧.

السنة فإن توفير السكن لهم يعد دليلاً على رعاية الدولة لطلاب المدارس العسكرية.

وكان أغلب مدرسي المدارس العسكرية من ضباط الجيش الذين اضطلعوا بمهمة تدريس المواضيع العلمية والدروس العسكرية كالتعبئة والاستحكام، وغيرها، وأنيط بقسم منهم تدريس بعض اللغات الأوربية. وهؤلاء الضباط كانوا ينتمون إلى صنوف الجيش المختلفة، فقد وجد فيهم ضباط مدفعية، وضباط بحرية، ومشاة. على أن مواضيع أخرى مثل العقائد الدينية واللغة العربية والفارسية وقواعد اللغة التركية والإملاء والخط، كان يقوم بتدريسها مدرسون مدنيون بينهم عدد قليل من العراقيين.

ومما هو جدير بالذكر أن المدرّس في المدارس العسكرية كان في معظم الأحيان يقوم بتدريس مادة واحدة فقط، على عكس ما كان يحصل في المدارس الرشدية والإعدادية المدنية، وهذا ما ينعكس أثره إيجابياً على الدراسة في هذه المدارس. ويبدو أن سبب ذلك كان وجود عدد كبير من الضباط العاملين في وحدات الجيش السادس مما يمكن معه توفير ما يلزم منهم للتدريس في المدارس العسكرية. ولكن ما يمكن أن يكون سبباً في ارتباك الدراسة في هذه المدارس هو أن مدرسيها من الضباط كانوا لا يمكثون فيها مدة طويلة، إذ سرعان ما يترك هؤلاء عملهم التدريسي بعد التحاقهم به بمدة قصيرة حينما ينقلون من مكان عملهم العسكري إلى مناطق أخرى. ولكن المدرسين المدنيين كانوا يستمرون في وظائفهم التدريسية في المدارس العسكرية لمدة أطول من تلك التي كان يقضيها زملاؤهم من الضباط في التدريس، فقد استمر أحدهم في عمله كمدرس للّغة الفرنسية في مدرستي بغداد الرشدية والإعدادية لفترة ربع قرن تقريباً.

وقد تراوح عدد مدرسي الإعدادية العسكرية بين (١٠) مدرسين و(١٦) مدرساً، والرشدية العسكرية في بغداد بين (٩) مدرسين و(١٤) مدرساً وذلك في السنوات ١٨٨٢-١٩٠٧. أما رشدية السليمانية فقد تراوح عدد المدرسين فيها بين (٩) و(١٠) مدرسين في المدة الواقعة بين عامي ١٨٩٤ و١٩٠٣[١].

أما بالنسبة لطلاب المدارس العسكرية فقد كانت المدرسة الرشدية في بغداد تقبل في بداية تأسيسها الطلاب الذين تلقوا مبادئ دراستهم في الكتاتيب كما اتضح ذلك، ثم أصبحت والمدرسة الرشدية في السليمانية تتزودان بالطلاب من خريجي المدارس الابتدائية بعد أن تأسست هذه المدارس في أواخر العقد التاسع من القرن التاسع عشر. كذلك فإن المدرسة الرشدية في بغداد قد فتح فيها سنة ١٨٩١ صف خاص لتعليم الطلاب القراءة والكتابة خلال سنة دراسية واحدة تمهيداً لانتظامهم في صفوف الدراسة الرشدية العسكرية[٢]، حيث كان يقوم هذا الصف بنفس مهمة المدارس الابتدائية تقريباً، ولكن خلال ثلث المدة التي يستغرقها الطالب في دراسته في المدارس الابتدائية، ولعل إحداث هذا الصف كان نتيجة للرغبة في تزويد المدارس العسكرية بعدد كبير من الطلاب خلال وقت قصير، ومما يؤكد هذا الأمر هو أن أعداد طلاب المدرسة الرشدية في بغداد في

---

(١) أنظر بخصوص ما ذكرناه عن مدرسي المدارس العسكرية، وأعدادهم سالنامات ولاية بغداد الصادرة خلال الفترة ١٨٨٢-١٩٠٧، منها مثلاً: س و ب، ١٣٠٢هـ، ص٨٢-٨٤. ١٣١١هـ ، ص١٧٣-١٧٤. ١٣١٧هـ ، ص٢٠٦-٢٠٨. وسالنامات نظارة المعارف العمومية(س ن م ع)، ١٣١٦هـ، ص١٢٠٢. ١٣١٧هـ، ص١٤٠٤. ١٣١٩هـ، ص٩٠٨. ١٣٢١هـ ، ص٦٧٨-٦٧٩. وسالنامة ولاية الموصل (س و م)، ١٣١٢هـ ، ص١٨١.

(٢) س و ب، ١٣٠٩هـ ، ص١٧٨.

السنوات الأولى من تسعينات القرن التاسع عشر وصل إلى أضعاف ما كان عليه عددهم في أواخر الثمانينات(١)، أي أن زيادة عدد طلاب المدرسة جاءت بعد فتح هذا الصف الابتدائي.

وحينما يكمل الطالب دراسته الرشدية العسكرية سواء في رشدية بغداد أو رشدية السليمانية فإنه ينتقل إلى المدرسة الإعدادية العسكرية، وبعد أن ينتهي من دراسته في هذه المدرسة يبعث إلى استانبول لإكمال دراسته العسكرية العالية في إحدى الكليات العسكرية كالحربية، والبحرية والمدفعية. ولم يعرف عن أحد الطلاب العراقيين أنه أكمل دراسته في كلية الهندسة العسكرية أو الكلية الطبية العسكرية. على أن الطالب حينما لا يستطيع إكمال دراسته، كأن يتوقف عند مرحلة الدراسة الرشدية أو الإعدادية فإنه كان في معظم الأحيان يعين في وظيفة مدنية في إحدى دوائر الدولة كدائرة البريد، والبرق، أو يلتحق بجهاز الشرطة، أو الكمارك، وينخرط في أحيان أخرى في وحدات الجيش برتب صغيرة(٢).

ويلاحظ أن أعداد طلاب المدارس العسكرية الثلاث في العراق قد ازدادت زيادة ملحوظة منذ أوائل تسعينات القرن التاسع عشر، ثم انخفضت في السنوات الأولى من القرن العشرين، وعادت للارتفاع في المدرسة الإعدادية في مدينة بغداد سنة ١٩٠٦ في الوقت الذي استمرت فيه بالانخفاض في المدرسة الرشدية

---

(١) كان عدد طلاب المدرسة الرشدية العسكرية في بغداد سنة ١٨٨٦ (٢٢٦) طالباً ثم ارتفع إلى (٤٠٢) طالب في سنة ١٨٩١ وإلى (٨٧٣) طالباً في سنة ١٨٩٤. أنظر: س و ب، ١٣٠٣هـ، ص١٥٦. ١٣٠٩هـ، ص١٧٨. ١٣١٢هـ، ص٢٠٠.

(٢) ميجرسون.. المصدر السابق.. ص١٥٨.

في هذه المدينة[1]. ويبدو أن ارتفاع وانخفاض عدد طلاب المدارس العسكرية كان مؤشراً لمدى حاجة الدولة للضباط، ففي الوقت الذي كانت تشير فيه الخطط إلى احتياج عدد كبير من الضباط تتوسع عملية قبول الطلاب في هذه المدارس بينما تتقلص هذه العملية في حالة احتياج الدولة إلى عدد محدود من العسكريين المتعلمين في المدارس العسكرية.

وبصورة عامة فإن عدد طلاب المدارس العسكرية كان كبيراً إذا ما قورن بعدد طلاب المدارس المدنية المماثلة لها، وكان ذلك نتيجة لعدة أسباب هي:

١- انخفاض المستوى المعاشي لغالبية السكان في العراق آنذاك أدى إلى تفضيل الناس إدخال أبنائهم في المدارس العسكرية المجانية على إدخالهم في المدارس المدنية.

---

(١) كان عدد طلاب المدرستين العسكريتين الرشدية والإعدادية في بغداد هو، على التوالي، كالآتي: في سنة ١٨٨٢ (٧٠،٢٠٣)، ١٨٨٣ (٦١،١٦٤)، ١٨٨٤ (٤٣،١٧٦)، ١٨٨٥ (٣٠،١٧٦)، ١٨٨٦ (٣٥،٢٢٦)، ١٨٩١ (٤٠٢، ٦٨)، ١٨٩٢ (١٢٣،٥٤٤)، ١٨٩٣ (٢٠١،٧٥٥)، ١٨٩٤ (١٩٩،٨٧٣)، ١٨٩٦ (٢١٨،٧٧٨)، ١٨٩٨ (٢٩٠،٦٩٦)، ١٨٩٩ (٣٦٥،٧٧٧)، ١٩٠٠ (٣٧٢،٧٠٤)، ١٩٠١ (٤٠٣،٦٥٥)، ١٩٠٣ (٢٦٦،٥٢٢)، ١٩٠٥ (١٢٨،٤٤٩)، ١٩٠٦ (١٧٢،٤٣٤)، ١٩٠٧ (٢٠٧،٣٨٣). أنظر سالنامات ولاية بغداد التي صدرت في تلك السنوات، منها مثلاً: س و ب، ١٢٩٩هـ ، ص٦٠. ١٣٠٢هـ، ص٨٤. ١٣١٢هـ، ص٢٠٠. ١٣١٩هـ، ص١٥٨-١٥٩. ١٣٢٥هـ، ص١٢٧-١٢٨.
أما أعداد طلاب المدرسة الرشدية العسكرية في السليمانية فكانت في سنة ١٨٩٤ (١٣٢)، ١٨٩٨ (١٤٩)، وفي السنوات ١٨٩٩-١٩٠٥ (١٠٦) طلاب. أنظر: س ن م ع، ١٣١٦هـ ، ص١٢٠٢. ١٣١٧هـ ، ص١٤٠٤. ١٣١٩هـ ، ص٩٠٨. ١٣٢١هـ ، ص٦٧٨-٦٧٩. س و م، ١٣١٢هـ، ص١٨١.

٢- وكانت رعاية الدولة لطلاب هذه المدارس عاملاً آخر علـى ازديـاد الإقبـال عليها، فقد سبق القول أن هذه المدارس كانت توفر لطلابها السكن والمـأكل، وتدفع لطلاب المدرسة الإعدادية منهم مصروفاً شهرياً بما يغطي بقية نفقـات الطالب خلال حياته المدرسية.

٣- كما سبق القول أن الدولة كانت تتولى أمر سفر خريجي المدرسة الإعداديـة إلى استانبول، إذ لم يكن السفر إلى العاصمة آنذاك أمراً سهلاً مـن الناحيـة المادية، ومن ناحية خطر الطريق ومشاقه.

٤- كذلك فإن الطالب لا يتحمل أية مصاريف خلال دراسته العسكرية العالية فـي استانبول بما فيها إقامته وطعامه وملابسه.

٥- إن فرص الوصول إلى مراكز اجتماعية ووظيفيـة مرموقـة كـانت تتوفـر لخريجي المدارس العسكرية العالية أكثر مـن توفرهـا لخريجـي المـدارس المدنية.

٦- إن العمل في الجيش كان يعتبر جهاداً عن الإسلام والمسلمين في وقت ظهرت فيه بصورة جلية نوايا الدول الأوربية في القضاء علـى الدولـة العثمانيـة، والاستيلاء على بقاعها الإسلامية بصورة خاصة.

وقد أدى ذلك كله إلى أن تبلغ أعداد طلاب المدارس العسكرية أحياناً ثلاثـة أضعاف أعدادهم في المدارس المدنية المناظرة لها على وجه التقريب. ففي ولايـة بغداد بلغ مثلاً عدد طلاب المدرسة الرشدية العسكرية سنة ١٨٩٤ (٨٧٣) طالبـاً، في حين كان عدد طلاب المدارس الرشدية المدنية العشر المنتشـرة فـي جميـع

أنحاء ولاية بغداد لا يزيد على (٣٥٠) طالباً في السنة نفسها[١]. أما المدرسة الإعدادية العسكرية في بغداد، فقد بلغ عدد طلابها سنة ١٩٠١ (٤٠٣) طلاب، ولكن عدد طلاب المدرسة الإعدادية المدنية، وهي المدرسة الإعدادية المدنية الوحيدة في الولاية لم يزد في تلك السنة عن (١٢٧) طالباً[٢]. وهذا ما يفسر لنا سبب ظهور العدد الكبير من الضباط العراقيين على مسرح الأحداث في مطلع القرن العشرين، حيث اشترك هؤلاء مع الجيش العثماني في معاركه ضد دول الوفاق الودي في جبهات عديدة إبان الحرب العالمية الأولى، كذلك فإن كثيراً منهم قد انضم إلى الثورة العربية التي أعلنها الشريف حسين سنة ١٩١٦. وفي الوقت الذي لم يكن ليوجد فيه بين أبناء البلاد من خريجي المدارس المدنية العالية سوى أفراد قلائل كان الكثير من هؤلاء الضباط قد عاد إلى العراق بعد الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، وقبيل قيام الحكم الوطني سنة ١٩٢١، فكان لهم نصيب كبير ودور هام في شؤون الحكم والسياسة.

ومن جانب آخر، كانت مدة الدراسة في المرحلة الرشدية العسكرية أربع سنوات[٣]، وفي سنة ١٨٩١ فتح صف للدراسة الابتدائية في المدرسة الرشدية في بغداد، وقد أشرنا إلى أن هذا الصف كان يعد بمثابة مرحلة ابتدائية يؤهل الطلاب لدخول صفوف الدراسة الرشدية بعد اجتيازه. وفي سنة ١٨٩٩ أضيف صف ابتدائي ثان لتصبح مرحلة الدراسة الابتدائية الملحقة بالمدرسة الرشدية العسكرية سنتين، ولكن هذا كان على حساب سنوات الدراسة الرشدية التي

---

(١) أنظر س و ب، ١٣١٢هـ، ص١٧٢، ٢٠٠، ٢٠٧-٢٣٤.

(٢) أنظر، س و ب، ١٣١٩هـ، ص١٢٠، ١٥٨.

(٣) س و ب، ١٣٠٩هـ، ص١٧٨.

قلصت إلى ثلاث سنوات بدلاً من أربع[1]. إلا أن تقليص سنوات الدراسة الرشدية لم يستمر إلا لفترة قصيرة حيث أنها عادت وأصبحت أربع سنوات في سنة ١٩٠٣[2]، ومن ثم فإنه منذ تلك السنة كان عدد سنوات الدراسة في المدرسة الرشدية في بغداد ست سنوات اثنتان منها للدراسة الابتدائية، واستمر الحال على ذلك حتى أواخر العهد العثماني.

أما بالنسبة إلى مناهج الدراسة الرشدية فقد كانت تدرس خلال سنوات هذه المرحلة عدة مواد، هي: علم الحال (العقائد الدينية)، قواعد اللغة التركية، الصرف التركي، الإملاء، الخط، اللغة العربية، اللغة الفارسية، حكايات منتخبة، الجغرافية، الرسم، الهندسة، المنطق[3]، الرياضيات، الحساب وأصول مسك الدفاتر، اللغة الفرنسية[4]، اللغة الإنكليزية، الرياضة البدنية[5].

وفيما يخص المدرسة الإعدادية العسكرية، فإن مدة الدراسة فيها كانت ثلاث سنوات في السنوات الأولى التي أعقبت افتتاحها، ثم أصبحت أربع سنوات منذ سنة ١٨٩٢ حيث أضيفت لها سنة دراسية سميت (مخرج صنفي)، يجتازها

(١) س و ب، ١٣١٧هـ ، ص٢٠٨.
(٢) س و ب، ١٣٢١هـ ، ص١٣٩.
(٣) درّست مواد الرسم والهندسة والمنطق لأول مرة سنة ١٨٨٣. أنظر: س و ب، ١٣٠٠هـ ، ص١٠٨.
(٤) درّست مادتا الحساب واللغة الفرنسية لأول مرة سنة ١٨٨٥. أنظر: س و ب، ١٣٠٢هـ ، ص٨٣.
(٥) درّست المادتان الأخيرتان لأول مرة سنة ١٩٠٦. س و ب، ١٣٢٤هـ ، ص١٤٣.

الطالب قبل ابتدائه بالسنة الأولى من سنوات الدراسة الإعدادية الثلاث[1].

على أن مواد الدراسة في المدرسة الإعدادية العسكرية كانت تشتمل على دروس في العلوم العسكرية، ودروس أخرى عامة موزعة جميعها على سنوات الدراسة الأربع، فمواضيع العلوم العسكرية التي تدرس في هذه المدرسة كانت: المنشآت، تشكيلات الجيش، الاستحكام، التعبئة، (الطبوغرافيا)[2] العسكرية. أما الدروس الأخرى فهي: الرسم، الرياضيات، الجغرافية، اللغة الفرنسية، الرياضة البدنية، الحساب، التاريخ[3]، اللغة الإنكليزية، (الكوزموغرافيا)، الكتابة، الجبر[4]، المثلثات، الميكانيك، الهندسة[5]، اللغة الألمانية، اللغة الروسية، العقائد الدينية، حفظ الصحة[6].

وقد أحدث قسم للدراسة البحرية في المدرسة الإعدادية العسكرية سنة ١٨٩٦، إلا أن هذا القسم لم يستمر في العمل طويلاً حيث أغلق بعد خمس

---

(١) س و ب، ١٣١٠هـ ، ص١٦١.

(٢) Topography : السمات السطحية لموضع أو إقليم وتشمل الهضاب والأودية والبحيرات والأنهار والطرق والجسور... الخ.

(٣) أدخل تدريس مادتي الحساب والتاريخ لأول مرة سنة ١٨٨٣. س و ب، ١٣٠٠هـ ، ص١٠٧-١٠٨.

(٤) أدخل تدريس اللغة الإنكليزية، الكوزموغرافيا، الكتابة، الجبر، المثلثات لأول مرة سنة ١٨٩٢. أنظر: س و ب، ١٣١٠هـ ، ص١٦١.

(٥) درّست مادتا الميكانيك والهندسة لأول مرة سنة ١٨٩٦. س و ب، ١٣١٤هـ ، ص٢٥٦.

(٦) أضيفت المواد الأربع الأخيرة إلى مناهج الدراسة سنة ١٩٠٦. أنظر: س و ب، ١٣٢٤هـ ، ص١٤٢.

سنوات من إنشائه. وكان التخصص في القسم البحري يبدأ منذ السنة الأولى من الدراسة. ولم يزد عدد طلاب هذا القسم على تسعة طلاب في أية سنة من تلك السنوات الخمس[1].

وتلاحظ على مناهج الدراسة في المدارس العسكرية الرشدية والإعدادية عدة أمور منها:

١- إن بعض مواد الدراسة كانت تدرس في المرحلتين الرشدية والإعدادية على حد سواء ولكن بتوسع أكثر في المرحلة الثانية، وهذه المواد هي: العقائد الدينية، الجغرافية، الهندسة، الرياضيات، الحساب، اللغة الفرنسية، الرسم، الرياضة البدنية.

٢- لم تكن اللغة العربية تدرس في المرحلة الإعدادية العسكرية في الوقت الذي كانت فيه هذه اللغة تدرس في نطاق ضيق في المرحلة الرشدية على أساس كونها لغة أجنبية بمنزلة اللغة الفارسية التي كانت هي أيضاً تدرس في المرحلة الرشدية ولا تدرس في المرحلة الإعدادية.

٣- اعتبرت اللغة الفرنسية اللغة الأجنبية الأولى التي تدرس في هذه المدارس، إذ أنها كانت تدرس في المدرسة الإعدادية منذ السنة الأولى لتأسيس هذه المدرسة، ومنذ سنة ١٨٨٥ في مدرسة بغداد الرشدية، وكان يقوم بتدريسها في كلتا المدرستين أكثر من مدرس واحد في معظم الأحيان. أما اللغة

---

(١) بلغت أعداد طلاب القسم البحري ٨، ٩، ٩، ٧ طلاب في السنوات ١٨٩٦، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠ على التوالي. أنظر: س و ب، ١٣١٤هـ، ص٢٥٦. ١٣١٦هـ، ص٢٠١. ١٣١٧هـ، ص٢٠٧. ١٣١٨هـ، ص٢٧٧.

الإنكليزية فكانت تعتبر اللغة الأجنبية الثانية بعد اللغة الفرنسية، وقد أضيفت إلى مناهج الدراسة في المرحلة الإعدادية سنة ١٨٩٢، وإلى مناهج المرحلة الرشدية سنة ١٩٠٦.

٤- شهدت مناهج الدراسة العسكرية خاصة مناهج المرحلة الإعدادية تطورا ملحوظاً سنة ١٩٠٦، حيث أضيفت في تلك السنة إلى مواد الدراسة الإعدادية اللغتان الألمانية والروسية. وقد أشرنا إلى أن اللغة الإنكليزية كانت قد أضيفت أيضاً في تلك السنة نفسها إلى مواد الدراسة في المرحلة الرشدية.

٥- لم تكن مناهج المرحلة الرشدية تحتوي على دروس في العلوم العسكرية ويعني هذا أن هذه المرحلة من الدراسة العسكرية كانت تشبه إلى حد كبير مرحلة الدراسة الرشدية المدنية من ناحية مواد الدراسة، ولكن المدارس العسكرية كانت تتميز بطبيعة الحال ببعض المظاهر كالضبط والانتظام والتدريب العسكري.

٦- أهملت مناهج الدراسة الإعدادية العسكرية تدريس الدين حتى سنة ١٩٠٦.

ثانياً: مدرسة الصنائع

قلّت العناية بمدرسة الصنائع التي أنشأها مدحت باشا في مدينة بغداد بعد تنحيه عن إدارة الولاية سنة ١٨٧٢، فقد قلصت أعداد الطلبة المقبولين فيها حتى وصل عدد طلابها سنة ١٨٧٥ (٥٨) طالباً[1] بعد أن كان عددهم في السنة

(١) س و ب، ١٢٩٢هـ، ص٦٣.

الأولى من تأسيس المدرسة (١٤٤) طالباً. كذلك فإن انخفاض أعداد معلمي هـذه المدرسة بعد مغادرة مدحت باشا لبغداد يعد دليلاً آخر على عدم الاهتمام بها، فبعد أن كان عدد معلمي الصنائع سبعة معلمين سنة ١٨٧٥ للدروس النظرية فقط[١]، أصبح عددهم بعد تلك السنة ولمدة ربع قرن تقريباً لا يتجاوز خمسة معلمين للدروس النظرية والعملية[٢].

ويبدو أن مدرسة الصنائع كانت تعاني بعد رحيل مدحت باشا عن ولاية بغداد من ضيق مادي هدد استمرارها في عملها، فقد حثت جريدة الزوراء بعد فترة قصيرة من رحيل هذا الوالي أبناء البلاد على تقديم المساعدات المالية لهذه المدرسة. ولعل سبب تلك الضائقة المالية التي كانت تمر بها المدرسة آنذاك هو أن وارداتها التي كانت تحصل عليها من بيع معمولاتها المختلفة قد تضاءلت بعد أن أهمل المسؤولون في غياب مدحت باشا رعاية شؤونها. كما يبدو أن المبالغ السنوية التي خصصت من العاصمة استانبول لهذه المدرسة في زمن ولاية مدحت باشا وبمطالبته قد انقطعت، أو تقلصت في أحسن الأحوال بعد عزل هذا الوالي عن ولاية بغداد. على أن دعوة جريدة الزوراء أبناء البلاد لتقديم المساعدات المالية لمدرسة الصنائع كانت تلقى استجابة منهم، فقد نشرت الجريدة قائمة بأسماء المتبرعين، ومقدار المبالغ التي تبرعوا بها لتشجيع عدد أكبر من الناس على ما يبدو، خاصة الأغنياء، على مواصلة إعاناتهم المالية[٣]. ويظهر أن بعض الناس كان قد تبرع بأرض زراعية لمدرسة الصنائع، تصرف وارداتها

(١) س و ب، ١٢٩٢هـ ، ص٦٣.

(٢) كان أكثر عدد لمعلمي المدرسة هو خمسة معلمين حتى عام ١٨٩٩. أنظر سالنامات ولاية بغداد الصادرة حتى عام ١٨٩٩ منها مثلاً هذه الأخيرة: س و ب، ١٣١٧هـ ، ص١٧٠.

(٣) الزوراء، العدد ٣٤٤، ٦ ربيع الأول ١٢٩٠هـ ، (١٨٧٣م).

بعض الناس كان قد تبرع بأرض زراعية لمدرسة الصنائع، تصرف وارداتها على هذه المدرسة، أو أن هذه الأرض الزراعية قد اشتريت لصالح المدرسة من الأموال التي كانت تقدم كمعونات لها، حيث أشارت جريدة الرقيب إلى وجود ثلث (بستان) في قضاء بدرة عائد لمدرسة الصنائع، بلغت وارداته السنوية (١٢١) ليرة عثمانية[١].

ولم يزد عدد معلمي مواد الدراسة النظرية في مدرسة الصنائع عن أربعة معلمين خلال الفترة التي أعقبت سنة ١٨٧٥ وحتى سنة ١٩٠٨[٢] وذلك على الرغم من أن أعداد طلاب المدرسة قد تضاعفت في السنوات ١٨٩٩-١٩٠٥ عما كانت عليه طوال ربع القرن السابق لها[٣]. وقد استعانت مدرسة الصنائع في السنوات الأولى من عمرها ببعض ضباط الجيش للتدريس فيها، حيث كان ثلاثة من هؤلاء يقومون سنة ١٨٧٥ بتدريس مواد الهندسة، الجبر، الجغرافية، الرسم[٤]. ولكنه استغنى عن خدمات الضباط في مجال التدريس في مدرسة الصنائع فيما بعد، ولعل ذلك جاء بسبب اختصار مواد الدراسة النظرية في هذه المدرسة بعد سنة ١٨٧٥ فلم تعد هناك حاجة إليهم. وفي سنة ١٩٠٠ استعين بضابط من ضباط الجيش السادس لتدريس مادة الموسيقى التي استمرت تدرس

---

(١) العدد ١٢٦، ١١ جمادى الآخرة ١٣٢٨هـ ، (١٩١٠م).

(٢) أنظر: س و ب، ١٢٩٩هـ ، ص٦٣. ١٣٢٥هـ ، ص٩٨، والسالنامات الأربع عشرة الصادرة بينهما.

(٣) س و ب، ١٣١٧هـ ، ص١٧٠. ١٣١٨هـ ، ص٢٤٧. ١٣١٩هـ ، ص١٢٢. ١٣٢١هـ ، ص١٠٢. ١٣٢٣هـ ، ص١٠٧.

(٤) س و ب، ١٢٩٢هـ ، ص٦٣.

من قبل ضباط الجيش حتى فترة متأخرة من حياة المدرسة[١].

أما معلمو الدروس العملية، فكانوا من العمـــال العراقييـــن المـــهرة، ازداد عددهم سنة ١٩٠١ خلال عهد الوالي نامق باشا (١٨٩٩-١٩٠٢) ليصبح أربعـة معلمين، ومن ثم ثمانية معلمين سنة ١٩٠٧[٢].

ومن خلال الاطلاع على مواد الدراسة التي كـــانت تـــدرس فـــي مدرسـة الصنائع يتضح أن هذه المدرسة كانت تقبل في السنة الأولى من ســـني الدراســـة الأطفال الذين لم يسبق لهم أن تلقوا أي نوع من التعليم، فقد كان تعلم الألفبـــاء، والقراءة والإملاء والخط ضمن مناهج المدرسة، وهذه الدروس كما هو واضـــح تعطي في بداية مرحلة الدراسة الابتدائية. على أن هذا لا يعني أن المدرسة كـــانت لا تقبل طلاب أو خريجي الكتاتيب، أو المدارس الابتدائية.

وقد انخفض عدد طلاب المدرسة بعد أن غادر مدحت باشا ولاية بغداد سنة ١٨٧٢ كما سبقت الإشارة إلى ذلك، واستمر هذا العدد منخفضاً حتى قبيل حلـــول القرن العشرين، إذ أنه لم يكن يتجاوز (٦٩) طالباً في أي عام من الأعوام حتـــى سنة ١٨٩٨[٣]. إلا أن عدد طلاب المدرسة قد ارتفع سنة ١٨٩٩ وبلـــغ (١٢٠) طالباً[٤]، ولعل ذلك كان نتيجة لاهتمام الوالي نامق باشا بمدرسة الصنـــائع. لكـــن

---

(١) س و ب، ١٣١٨هـ ، ص٢٤٧.

(٢) س و ب، ١٣١٩هـ ، ص١٢٢. ١٣٢٥هـ ، ص٩٨.

(٣) أنظر سالنامات بغداد الصادرة في السنوات ١٨٧٥-١٨٩٨، منها مثلاً: س و ب، ١٢٩٢هـ، ص٦٣. ١٣٠٢هـ ، ص٨٩. ١٣١٠هـ ، ص١٣٨. ١٣١٦هـ ، ص١٦٦.

(٤) س و ب، ١٣١٧هـ ، ص١٧٠.

هذا الارتفاع لم يستمر سوى خمس سنين حيث انخفض عدد الطلاب مرة ثانية وأصبح (٨٥) طالباً سنة ١٩٠٦[١]. وانخفض مرة أخرى في السنة التالية ليصل إلى (٦٦) طالباً فقط[٢]. ولعل ما هو جدير بالذكر أن جميع طلاب هذه المدرسة كانوا طوال الفترة ١٨٧٢-١٩٠٨ من المسلمين الأيتام، وأبناء الفقراء وذلك على الرغم من أن (مجلس ولاية بغداد) قد سمح في تعليماته إلى إدارة المدرسة بقبول الأطفال غير المسلمين فيها[٣].

وضمت مناهج الدراسة في مدرسة الصنائع مواداً للدراسة النظرية، وأقساماً للتعليم المهني وذلك حسب ما تقتضيه طبيعة هذه المداس. وكانت مواد الدراسة النظرية في هذه المدرسة في السنوات العشر التي أعقبت افتتاحها تشمل اللغة التركية، اللغة الفرنسية، اللغة العربية، اللغة الفارسية، الهندسة، الجبر، الجغرافية، الرسم، موزعة على سنوات الدراسة الخمس[٤]. إلا أن مواد الدراسة هذه تغيرت في أوائل ثمانينات القرن التاسع عشر حيث اختصرت مادتا الجبر والهندسة إلى مادة واحدة هي الحساب، وحذفت مادتا اللغة الفرنسية والرسم، وأضيفت مادتا التاريخ والدين إلى مواد الدراسة فأصبحت مواد الدراسة بعد

---

(١) س و ب، ١٣٢٤هـ ، ص١١٠.

(٢) س و ب، ١٣٢٥هـ ، ص٩٨.

(٣) طلبت مدرسة الصنائع من مجلس ولاية بغداد (المجلس العمومي) سنة ١٩١٠ إبداء رأيه بخصوص قبول المدرسة للطلاب غير المسلمين، فقرر المجلس في جلسته المنعقدة في ٩ مايس ١٩١٠ الموافقة على ذلك حسب القرار المتخذ بهذا الشأن سابقاً. أنظر: جريدة الرقيب، العدد ١٢٧، ١٣ جمادى الآخرة، ١٣٢٨هـ.

(٤) س و ب، ١٢٩٢هـ ، ص٦٣.

تعديلها تشمل: علم الحال (الدين)، الفباء اللغة التركية، القراءة التركية، الإمـــلاء، الخط، صرف اللغة التركية، اللغة العربية، اللغة الفارسية، الحساب، الجغرافيـــة، التاريخ الإسلامي(١). وقد أضاف الوالي نامق باشا سنة ١٩٠٠ مادة الموسيقى إلـــى مواد الدراسة هذه(٢) لغرض إعداد وتدريب عدد من الموسيقيين لوحدات الجيش(٣).

ويلاحظ أن بعض مواد الدراسة في مدرسة الصنائع بعـــد تعديلـــها كـــانت تختص بمرحلة الدراسة الابتدائية، ولا يرقى بعضها الآخر إلى مســـتوى ومقـــدار المواد التي كانت تدرس في المرحلة الرشدية المدنية مما يجعل الدراسة النظريـــة في هذه المدرسة في مستوى أقل من مستوى المدارس الرشدية المدنية وأعلـــى قليلاً من مستوى المدارس الابتدائية.

أما الدروس العملية فقد سبق القول بأن المدرسة كانت تحتوي في بدايـــة افتتاحها على أقسام للنسيج والحدادة وعمل الأحذية والخياطة والطباعة يتـــدرب فيها الطلاب على هذه المهن. وقد توسعت هذه الأقسام خلال عـــهد نـــامق باشـــا الذي أضاف إليها قسماً للنجارة سنة ١٩٠١(٤). وفي سنة ١٩٠٦، وهي الســـنة التي تشكلت فيها لجنة خاصة للإشراف على مدرسة الصنائع، أضيف إلى أقســـام المدرسة قسمان للبرادة وصناعة السجاد(٥).

---

(١) س ن م ع، ١٣١٩هـ ، ص٤٧٣-٤٧٤.

(٢) س و ب، ١٣١٨هـ ، ص٢٤٧.

(٣) Diskin, op. cit., footnote 2, p. 130.

(٤) س ن م ع، ١٣١٩هـ ، ص٤٧٣-٤٧٤.

(٥) س و ب، ١٣٢٤هـ ، ص١١٠.

وقد اضطلعت مدرسة الصنائع بمهمة إعداد مجموعة من المهنيين المهرة المدربين على أساليب الصناعة الحديثة، ولم تتوقف مهمة المدرسة عند هذا الحد حيث عملت على أن يشارك خريجوها بخبراتهم في تحسين وتنمية الصناعات المحلية الخفيفة، فقد كانت خزينة المدرسة تقرض الطالب المتخرج الذي ينوي الإقامة في مدينة بغداد مبلغاً صغيراً من المال لتمكينه من إنشاء (ورشة) أو مصنع صغير في المجال الذي تخصص فيه، ويقوم الطالب بتسديد هذا المبلغ بعد أن يتمكن من ذلك[١]. كذلك فإن علاقة الطلاب بالمدرسة كانت لا تنقطع بتخرجهم فيها حيث كانوا يترددون عليها للإطلاع على الآلات الحديثة التي تصلها وعلى الأساليب الفنية الجديدة في مختلف المهن والصناعات[٢].

وشاركت المدرسة أيضاً في إنجاز بعض الأعمال العامة، وكانت تعلن في الصحف المحلية[٣] عن استعدادها لعمل ما يطلب منها من المصنوعات، وإصلاح وإدامة المعدات والمكائن الحديثة التي دخلت بعض المشاريع الصناعية في العراق أوائل القرن العشرين. وقد أصلحت المدرسة سنة ١٩٠٢ الجسر الوحيد الذي كان يربط جانبي مدينة بغداد بعد أن كان الجسر قد تداعى وأصبح لا يصلح للمرور عليه[٤]. وقام طلاب المدرسة أيضاً بتشغيل معمل للنسيج لم يتمكن

---

(١) Cuinet, op. cit., tome 3, p. 100.

(٢) الهلالي، المصدر السابق، ص١٦٨.

(٣) أنظر: جريدة الرقيب، العدد ٨٧، ٢٦ محرم الحرام ١٣٢٨هـ.

(٤) العزاوي، المصدر السابق، ج٨، ص١٤٣.

القائمون عليه من تشغيله، حيث كان لهؤلاء الطلاب الخبرة والمقدرة على تشغيل المكائن الحديثة[1].

ومع ذلك فإن مدرسة الصنائع كانت تسير بخطى بطيئة نحو التقدم، وكان أثرها محدوداً في مجال التعليم المهني على الرغم من المحاولات التي بذلت لإصلاحها وتطويرها، ومنها قيام والي بغداد نامق باشا بتوسيع المناهج الدراسية للمدرسة، حيث أدخل هذا الوالي تدريس الموسيقى فيها، وأضاف قسماً للنجارة إلى أقسامها العملية، وتوسعت المدرسة في عهده في قبول الطلاب حيث ازداد عدد طلابها في كل سنة من سنوات حكمه إلى أكثر من ضعف ما كان عليه هذا العدد في أية سنة من السنين التي سبقت فترة ولايته. أما المحاولة الثانية التي جرت لإصلاح وتطوير المدرسة فكانت تأليف لجنة خاصة سنة ١٩٠٦ سميت بـ (مكتب صنايع قومسيوني) برئاسة ناظر الديون العمومية، وعضوية خمسة من الموظفين البارزين اختيروا من مختلف الدوائر الحكومية للإشراف على سير أعمال مدرسة الصنائع[2]. وقد اقترن ذلك بزيادة عدد معلمي المدرسة، وإضافة قسمين إلى أقسامها العملية.

على أن هنالك العديد من الأسباب التي أدت إلى أن تسير هذه المدرسة بخطوات بطيئة نحو التقدم، منها:

- الضائقة المالية التي كانت تعاني منها المدرسة بسبب عدم وجود اعتمادات مالية دائمة لها من ناحية، وانخفاض إنتاجيتها في بعض الأحيان من ناحية أخرى.

---

(١) نوّار، تاريخ العرب الحديث، ص٢٥٦.

(٢) س و ب، ١٣٢٤هـ ، ص١١١.

- عدم اهتمام الدولة بهذه المدرسة، فقد ظلت المدرسة مربوطة بـ (هيئة دائرة البلدية الأولى) حتى أواخر الثمانينات من القرن التاسع عشر[1]، وهذا يعني أن عمل المدرسة لم يكن خاضعاً إلى رقابة ورعاية دوائر التعليم المختصة مما أثر في سير عملها فيما يبدو.

- إن إقبال الطلاب على المدرسة لم يكن بالمستوى المطلوب، ففي سنة ١٩٠٦ انخفض عدد طلابها على الرغم من الرعاية التي أحيطت بها المدرسة في تلك السنة. ولعل عزوف الطلاب عن دخول مدرسة الصنائع كان بسبب السياسة التي اختصت هذا النوع من المدارس بالفقراء والأيتام من الطلاب، حيث كان انتساب الطالب لهذه المدرسة يعني أنه من الطبقة الفقيرة مما منع أغنياء الناس ووجهاءهم من إرسال أبنائهم إليها، ونفّر منها في الوقت نفسه أبناء الطبقة المتوسطة.

أما مدرسة الصنائع الأخرى التي وجدت في العراق خلال المدة الواقعة بين عامي ١٨٧٢ و١٩٠٨ فكانت مدرسة صنائع كركوك التي أشرنا فيما سبق إلى افتتاحها في مدينة كركوك مركز سنجق شهرزور التابع لولاية الموصل بالمساعدات المالية التي قدمت من قبل أهالي هذه المدينة. إلا أن أهالي مدينة كركوك قد توقفوا بعد بضع سنوات عن تقديم المساعدات المالية لهذه المدرسة، فأدى ذلك إلى تقهقر الدراسة فيها، وهدد استمرارها في العمل. وقد دفع هذا طلاب المدرسة الرشدية المدنية في مدينة كركوك إلى مناشدة أهالي المدينة

---

(١) أنظر: س و ب، ١٢٩٢هـ، ص٦٣. ١٣٠٠هـ، ص١١٤. ١٣٠٢هـ، ص٨٩. ١٣٠٣هـ، ص٩٣.

بالاستمرار في تقديم العون المادي لمدرستهم، ولمدرسة الصنائع كي يتاح لـــهما الاستمرار في عملهما. وقد حثت جريدة الزوراء، التي جاءت هذه المناشدة علـــى صفحاتها، الناس في كركوك على تقديم المساعدات لهاتين المدرســـتين حتـــى لا يبقى "أولادهم مغضوضي الأبصار في وادي الجهل والحرمــــان"(١). وعـــدا مـــا أوردته جريدة الزوراء فإن المصادر قد أغفلت ذكر هذه المدرسة طوال ســـنوات الفترة ١٨٧٢-١٩٠٨ مما لا يمكن معه إعطاء صورة أوضح عنها.

ثالثاً: دور المعلـمين

أستعين بعدد من العراقيين لاستخدامهم كمعلمين في المـــدارس الابتدائيـــة التي شرعت الدولة بتأسيسها منذ أواسط العقد التاسع من القرن التاســـع عشـــر، وكان معظم هؤلاء من المتعلميـــن فـــي المـــدارس الدينيـــة(٢)، أو مـــن معلمـــي الكتاتيب(٣). كما استخدم في فترة متأخرة من القرن التاسع عشر بعض المعلميـــن الأتراك المتخرجين في دار المعلمين في استانبول للقيام بهذا العمل(٤).

---

(١) العدد ٥٤٧، ١٤ جمادى الآخرة، ١٢٩٢هـ ، (١٨٧٥م).

(٢) زيدان ، عبد المجيد، معارفنا في عهد الاحتلال، جريدة الثورة، بغداد، ٨ شباط ١٩٦٠.

(٣) الهلالي، المصدر السابق، ص١٧٠.

(٤) كانت هذه المدرسة تحتوي على ثلاثة أقسام كل قسم منها متخصص في تخريج المدرســين لأحد المستويات الثلاث للمدارس الحكومية، وهي: الابتدائية، الرشدية، الإعداديـــة، ومـــدة الدراسة في كل قسم منها سنتان. أنظر المادة الأولى من الترجمة الإنكليزية للأصل الـتركي لنظام دور المعلمين الصادر في ٢٤ تشرين الثاني ١٨٩١ في:
Diskin, op. cit., p.440.

إلا أن الحكومة العثمانية أدركت في وقت متأخر من حكمها في العراق ضرورة إنشاء مدارس لإعداد المعلمين في الولايات العراقية لتوفير المعلمين المؤهلين من أبناء هذه البلاد للمدارس الابتدائية التي انتشرت في ولاياتها الثلاث، وازداد عددها ليصبح في نهاية القرن التاسع عشر (٧٥) مدرسة موزعة في مختلف أنحاء تلك الولايات، فقامت في سنة ١٩٠٠ بتأسيس مدرستين لإعداد المعلمين للمدارس الابتدائية في ولايتي بغداد والموصل[١]، هما: (دار المعلمين الابتدائية) في مدينة بغداد، و(دار المعلمين الابتدائية) في مدينة الموصل[٢].

وعلاوة على حاجة المدارس الابتدائية في العراق، التي كان عددها في تزايد مستمر آنذاك، للمعلمين فإن هناك أسباباً أخرى فيما يبدو دفعت الحكومة العثمانية لفتح هاتين المدرستين، منها:

- الرغبة في تحسين نوعية معلمي المدارس الابتدائية وذلك بفتح مدارس حديثة لإعدادهم وتدريبهم فيها بدلاً من الاعتماد على معلمي الكتاتيب، وغيرهم ممن لم تتوفر فيهم القدرات العلمية والفنية للتدريس في المدارس الحديثة.
- صعوبة استقدام المعلمين من عاصمة الدولة من الذين تلقوا تعليمهم في دار المعلمين فضلاً عن نقص أعداد هؤلاء المعلمين.

---

(١) س و ب، ١٣١٨هـ ، ص٢٤٥. س ن م ع، ١٣٢١هـ ، ص٦٨٧.

على أن دار المعلمين في مدينة الموصل كانت قد أسست في السنوات الأولى من تسعينات القرن التاسع عشر ولكنها لم تستمر في عملها وأغلقت بعد مدة قصيرة. أنظر:

Cuinet, op. cit., tome 2, p.783.

وقد أعيد فتحها سنة ١٩٠٠.

(٢) تناظر هاتان الداران (قسم معلمي المدارس الابتدائية) في دار المعلمين في استانبول.

- صعوبة إرسال الطلاب العراقيين للدراسة في دار المعلمين في استانبول لبعد عاصمة الدولة عن بغداد ولما يتطلبه السفر من مشاق ونفقات مالية.

كما أن اهتمام والي بغداد نامق باشا بالتعليم كان عاملاً ساعد على تأسيس دار المعلمين في بغداد، وقد أبدى هذا الوالي مثل هذا الاهتمام بالتعليم منذ بداية عهده في الولاية حيث أشار في خطابه الذي ألقاه بعد قراءة (فرمان) تعيينه لبغداد إلى أنه سوف يعمل على "نشر أنوار المعارف وتعميمها في كل طرف"[1].

وقد فتحت، إضافة إلى داري المعلمين في بغداد والموصل، دار أخرى في ولاية البصرة في أواخر العهد العثماني فيها، حيث أشارت بعض المراجع[2] إلى افتتاحها آنذاك، ولكن تلك الإشارات لم تحدد تاريخ تأسيس دار المعلمين في البصرة، ويبدو أنها فتحت بعد سنة ١٩٠٢ لأن آخر سالنامة أصدرتها ولاية البصرة في تلك السنة لم تشر إلى وجودها. ومن ثم أصبح هناك ثلاث مدارس لإعداد المعلمين في العراق في السنوات الأولى من القرن العشرين، واحدة في مركز كل ولاية من ولاياته الثلاث.

وكان معظم الطلاب[3] الذين يقبلون في دور المعلمين في العراق من

---

(١) نوّار، تاريخ العرب الحديث، ص٢٥٨.

(٢) أنظر: عبد المجيد حسن، دور إعداد المعلمين في العراق، مجلة المعلم الجديد، ج٢، م٢٠، بغداد، آذار ١٩٥٧، ص١٧.

الحصري، ساطع، مذكراتي في العراق ١٩٢١-١٩٤١، ج١، (بيروت، ١٩٦٧)، ص٧٩.

زيدان، معارفنا في عهد الاحتلال، جريدة الثورة، بغداد، ٨ شباط ١٩٦٠.

(٣) حددت المادة الثانية من نظام دور المعلمين عمر الطالب بـ ١٨-٣٠ سنة عند قبوله في (قسم معلمي المدارس الابتدائية) بدار المعلمين في استانبول، كذلك اشترطت المادة نفسها =

الحاصلين على قسط من التعليم الديني في المدارس الدينية[1]، إضافة فيما يبدو إلى خريجي المرحلة الرشدية، أو طلاب المرحلة الإعدادية، أو غيرهم، إذ أن الظروف التي أحاطت بتأسيس معظم المدارس الحديثة الأعلى مستوى من المدارس الابتدائية كانت تحتم على تلك المدارس أن تقبل عند افتتاحها جميع الطلاب المتقدمين إليها على أن يكونوا في مستوى ثقافي يتمكنون معه من مواصلة دراستهم فيها، بشرط أن يجتازوا امتحان القبول الذي يجرى لتحديد مستواهم، وسبب ذلك هو أن هذه المدارس لم تكن تفتتح إلا بعد ظهور حاجة ملحة إلى خريجيها، فيقبل فيها أي متقدم إليها بشرط اجتيازه لامتحان القبول[2].

وكانت أعداد طلاب دور المعلمين قليلة، فلم تقبل دار المعلمين في بغداد في السنة الأولى لتأسيسها سوى (٤٠) طالباً[3]، ولم يزد عدد طلابها على هذا الرقم في أية سنة من السنوات الست الأولى من عمرها[4]. وفي سنة ١٩٠٧ انخفض عدد طلابها إلى حوالي ثلث ما كان عليه[5] وذلك بعد قيامها بتخريج عدد

= أن يكون الطالب معروفاً بحسن أخلاقه وسلوكه. أنظر:

Diskin, op. cit., p.440.

(١) الغلامي، عبد المنعم، أسرار الكفاح الوطني في الموصل، (بغداد، ١٩٥٨) ص٢٤.

(٢) اقتصر امتحان القبول للطلاب الراغبين في الالتحاق بقسم معلمي المدارس الابتدائية في دار المعلمين باستانبول على: القواعد الأساسية للغة التركية، القراءة، الكتابة، الإملاء. أنظر:

Diskin, op. cit., p.440.

(٣) س و ب، ١٣١٨هـ ، ص٢٤٥.

(٤) س و ب، ١٣١٩هـ ، ص١٢٠. ١٣٢١هـ ، ص١٠٠. ١٣٢٣هـ ، ص١٠٥.

(٥) حيث بلغ في هذه السنة (١٤) طالباً فقط . أنظر: س و ب، ١٣٢٥هـ ، ص٣٣٣.

من المعلمين طوال ست سنوات من العمل يكفي تقريباً لسد النقص في عدد معلمي المدارس الابتدائية في ولاية بغداد. ويبدو أن انخفاض عدد طلاب دار المعلمين سنة ١٩٠٧ كانت نتيجة لتحديد عملية فتح المدارس الابتدائية في الولاية في بداية القرن العشرين، إذ لم تفتتح في الفترة ١٩٠٠-١٩٠٧ سوى خمس مدارس ابتدائية في أنحاء ولاية بغداد كافة، مما دعا إلى تقليص أعداد الطلاب المقبولين في دار المعلمين لعدم وجود حاجة إلى عدد كبير منهم.

وابتدأت دار المعلمين في مدينة الموصل عملها بقبول عشرة طلاب للدراسة فيها، واستمر عدد طلابها لا يتجاوز العشرة في كل سنة حتى سنة ١٩٠٦[1]، حيث أن نظامها كان لا يجيز قبول أكثر من هذا العدد من الطلاب[2]. ومن ثم فإن هذه المدرسة لم تخرج منذ تأسيسها ولغاية سنة ١٩٠٦ إلا ربع عدد المتخرجين في دار المعلمين في بغداد في الفترة نفسها، وذلك على الرغم من أن عدد المدارس الابتدائية في الولايتين آنذاك كان متساوياً تقريباً. ويعتقد أن قرب ولاية الموصل للأناضول، وتشابه بيئتها الطبيعية والاجتماعية في بعض جوانبها مع الولايات التركية سهل من عملية استقدام المعلمين المتخرجين في دور المعلمين في استانبول، وغيرها من الولايات التركية للتدريس في المدارس الابتدائية في ولاية الموصل مما جعل حاجة هذه الولاية إلى المعلمين أقل من حاجة ولاية بغداد إليهم، فلم تقبل دار المعلمين في الموصل نتيجة لذلك سوى عدد محدود من الطلاب. وفي سنة ١٩٠٧، ونتيجة فيما يبدو لتحديد عملية فتح

---

(١) عدا سنة ١٩٠٣ حيث بلغ عدد طلاب هذه المدرسة فيها (١١) طالباً. أنظر س ن م ع، ١٣١٩هـ، ص٩٠٧. ١٣٢١هـ، ص٦٧٧.

(٢) الغلامي، المصدر السابق، ص٢٤.

المدارس الابتدائية في الولاية في السنوات الأولى من القرن العشرين، فإن عـــدد طلاب دار المعلمين في الموصل انخفض ليصل إلى خمسة طلاب فقط[١].

وقد أغفلت المصادر التي بين أيدينا ذكر أعداد طـــلاب دار المعلميـــن فـــي البصرة، ولم يقتصر صمت المصادر على هذه الناحية، بل شمل جميـــع النواحـــي المتعلقة بعمل هذه المدرسة باستثناء إشارة واحدة أفـــادت أن الدراســـة فـــي دار المعلمين في البصرة كانت تسير بصورة جيدة تضاهي ما كانت عليه الدراسة فـــي دار المعلمين ببغداد[٢].

ومن خلال الاطلاع على عدد مدرسي دور المعلمين في العـــراق، وعلـــى طرف من مناهج الدراسة فيها يتضح أن مستوى الدراسة في هذه المـــدارس لـــم يكن أعلى من مستوى الدراسة في المدارس الرشدية المدنية إن لم يكن أقل منـــه. فقد كان عدد مدرسي دار المعلمين في بغداد في السنوات الأولى مـــن تأسيســـها أربعة مدرسين[٣]، انخفض منذ سنة ١٩٠٥ ليصل إلى ثلاثة مدرسين فقط[٤]. أمـــا دار المعلمين في الموصل فقد ابتدأت عملها بثلاثة مدرسين[٥]، أصبحوا مدرســـين اثنين فقط سنة ١٩٠٧[٦].

---

(١) أنظر: س و م، ١٣٢٥هـ ، ص١٥٨.

(٢) كما أفادت تلك الإشارة أن معروف جياووك ومحمد رؤوف العطار كانا في أواخـــر العـــهد العثماني من مدرسي دار المعلمين في البصرة. أنظر: زيدان، معارفنا في عهد الاحتـــلال، جريدة الثورة، بغداد، ٨ شباط ١٩٦٠.

(٣) س و ب، ١٣١٨هـ ، ص٢٤٥. ١٣١٩هـ ، ص١٢٠. ١٣٢١هـ ، ص١٠٠.

(٤) س و ب، ١٣٢٣هـ ، ص١٠٥. ١٣٢٥هـ ، ص٣٣٣.

(٥) س ن م ع، ١٣١٩هـ ، ص٩٠٧. ١٣٢١هـ ، ص٦٧٧.

(٦) س و م، ١٣٢٥هـ ، ص١٥٨.

أما مناهج الدراسة في دار المعلمين في بغداد، فقد احتوت على عدة مواد من بينها: التجويد والخط والإملاء وتهذيب الأخلاق كان يقوم بتدريسها في الفترة ١٩٠٠-١٩٠٣ اثنان من المدرسين[1]. وقد ألحقت بدار المعلمين في بغداد مدرسة ابتدائية (مدرسة تطبيقات دار المعلمين) لتدريب طلاب الدار فيها على أصول وقواعد التربية والتعليم.

وكانت مدة الدراسة في دور المعلمين كافة سنتين، والدراسة مجانية وداخلية، إذ أن هذه المدارس كانت توفر السكن والمأكل والملبس لطلابها، وتمنحهم مبلغاً نقدياً صغيراً في كل شهر[2]. ولكن أعداد طلاب هذه المدارس كانت قليلة كما أسلفنا ولم يتخرج فيها سوى عدد صغير من المعلمين. ويبدو

---

(١) هما علي أفندي وجميل نور الدين أفندي. أنظر: س و ب، ١٣١٨هـ ، ص٢٤٥. ١٣١٩هـ ، ص١٢٠. ١٣٢١هـ ، ص١٠٠.
أما المواد الأخرى التي كانت تدرس في دار المعلمين في بغداد، والتي لم تحدد هذه السالنامات أسماءها فكان يقوم بتدريسها المدرسان الآخران، وهما: عبد الله أفندي ومحمد فهمي أفندي. وقد ذكر الهلالي خلافاً لما أوردته (سالنامات) ولاية بغداد المذكورة في أول هذه الحاشية أن مواد الدراسة في دار المعلمين كانت تقتصر على: التجويد، الخط، الإملاء، تهذيب الأخلاق فقط، وبناء على ما ذكره فقد اعتبر الدراسة في دار المعلمين "دراسة بسيطة تافهة أشبه ما تكون بمدرسة دينية". أنظر: المصدر السابق، ص١٧٠.
ويبدو أن ما ذهب إليه الهلالي بعيد عن الحقيقة، إذ أن الدراسة في دار المعلمين لم تكن بهذه الدرجة التي وصفها من التدني، حيث لم تقتصر مناهجها الدراسية على تلك المواد الأربع التي ذكرها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه ليس هنالك وجه للمقارنة بين الدراسة في دار المعلمين وبين الدراسة في المدارس الدينية.

(٢) قدره (٥٠) قرشاً. أنظر: Cuinet, op. cit., tome 2, p.783.

أن هنالك سببين لهذا الأمر، أولهما: أن دور المعلمين كانت لا تقبل إلا أعداداً محدودة من الطلاب تتناسب مع حاجة المدارس الابتدائية القائمة فعلاً إلى المعلمين، وتكاد لا تفي بتلك الاحتياجات أحياناً. وثانيهما: قلة رواتب المعلمين[1]، وعدم إنصاف الأعراف الاجتماعية لمهنة التعليم حيث لم تلق هذه المهنة آنذاك من الناس ما تستحقه من تقدير واحترام[2].

ولعل ما يؤخذ على هذه المدارس (دور المعلمين) ضآلة تأثيرها الثقافي في المجتمع وذلك لقلة أعداد المتخرجين فيها، وانخفاض مستواهم العلمي. كما أن هؤلاء الخريجين قد أعدوا للتدريس باللغة التركية، وكان أغلبهم لا يلم باللغة العربية الفصحى[3]. وهذا ما أثّر دون شك تأثيراً سيئاً في إتقان الغالبية العظمى من أطفال المدارس الابتدائية في العراق للغتهم القومية، وإن كانت دراستهم تجري باللغة التركية.

---

(١) كان راتب المعلم يبلغ في أوائل القرن العشرين (٣٥٠) قرشاً. أنظر: جريدة الرقيب، العدد ٩١، ١٠ صفر ١٣٢٨هـ، (١٩١٠م).

(٢) Cuinet, op. cit., tome 2, p. 784.

(٣) ماثيوز، رودرك، وعقراوي، متى، التربية في الشرق الأوسط العربي، ترجمة أمين بقطر، (المطبعة العصرية، بدون ذكر مكان وتاريخ الطبع)، ص١٩٨.

الفصل الثالث

إدارات التعليم وواردانه

عالجت الدولة العثمانية الناحية الإدارية للتعليم من خلال بادرتها التي أظهرت فيها رغبة في رفع مستوى التعليم ونشره على أوسع نطاق في ولاياتها، تلك البادرة التي تمثلت بقيامها بإصدار قانون التعليم العام سنة ١٨٦٩. ولكن هذا لا يعني أن الدولة قد أهملت الجانب الإداري للمؤسسات التعليمية التي أنشأتها قبل صدور هذا القانون، إذ أن وزارة التعليم (نظارتي معارفي عمومي)، التي أنشئت سنة ١٨٥٦، ودوائرها كانت تقوم بإدارة تلك المؤسسات. وقد جاء قانون سنة ١٨٦٩ ليضع النقاط على الحروف في بعض مواده للكيفية المثلى التي يجب أن تدار بها شؤون التعليم في عاصمة الدولة، وفي ولاياتها على حد سواء.

فقد أشار القانون فيما يتعلق بإدارة التعليم في الولايات إلى أن السلطة التعليمية في الولاية هي (مجلس معارف الولاية) ويكون فرعاً لـ (مجلس المعارف الكبير) في العاصمة، ويضم عدداً من الموظفين والشخصيات المحلية المرموقة تحت إشراف (رئيس) تقوم بتعيينه، وبعض كبار موظفي المجلس، (نظارة المعارف) في استانبول. وتقوم الولاية بانتقاء أعضاء المجلس من غير

الموظفين، وتتولى أيضاً تعيين بقية موظفي مجلس المعارف. أما الإدارة التعليمية في السناجق التابعة للولاية، فتوكل في كل سنجق باثنين من موظفي مجلس معارف الولاية يسمون بـ (المفتشين). وقد حصر القانون مهام مجلس معارف الولاية، وكان أهمها:

١- تنفيذ تعليمات (نظارة المعارف) التي تتعلق بأمور التعليم في الولاية.

٢- القيام بصرف الإعانات المالية الأهلية التي تقدم للمجلس في أوجهها الصحيحة.

٣- الإشراف على عملية تأسيس المدارس والمكتبات والمطابع داخل الولاية.

٤- تنظيم الميزانية السنوية للمدارس الحكومية.

٥- مراقبة سير أعمال المدارس الحكومية في الولاية، والعمل على تطويرها، ورفع تقرير سنوي إلى (نظارة المعارف) ومجلس الولاية العمومي عن أحوال التعليم ومشاكله.

٦- تعيين المعلمين لمدارس الحكومة بعد إجراء امتحان لهم، وفصلهم من أعمالهم إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

٧- تناط برئيس المجلس مهمة الإشراف على صرف مخصصات المعارف في أماكنها المناسبة[1].

(١) أنظر: المواد ١٤٣-١٤٧، الدستور، م٢، ص١٧٧-١٧٨.

ويتضح مما سبق أن أعمال مجلس معارف الولايـــة، كمـا حددهـا هـذا القانون، كانت تتفرع إلى ناحيتين: إدارية، واستشارية، فالأعمال الإدارية أنيطـت بالموظفين وعلى رأسهم مدير معارف الولاية، الذي هو في الوقت نفسه رئيـس مجلس معارف الولاية. أما المهام الاستشارية فقد أوكلت بأعضاء المجلـس مـن وجهاء الولاية.

وفي السنة التالية لصدور قانون التعليم قـامت الدولـة بـإصدار قـانون الولايات، وكررت فيه ما جاء به قانون التعليم في كل ما يتعلـق بتنظيـم إدارات التعليم في الولايات. إلا أن الشيء الجديد الذي ورد في هذا القانون هو أنه أوجب تقديم التقارير السنوية لمجالس المعارف إلى والي الولاية لرفعـها إلـى البـاب العالي[١] بدلاً من رفعها إلى نظارة المعارف ومجلس الولاية العمومي.

وكان مدحت باشا قد قام في أواخر فترة ولايته -في إطار عملـه لتطبيـق قانون الولايات- بإنشاء مجلس للمعارف في ولاية بغداد[٢]، بعد أن أسست علـى يديه المدارس الحديثة في هذه الولاية كما اتضح ذلك. وعقب رحيل مدحت باشـا عن بغداد تعثرت أعمال مجلس معارف ولاية بغداد فيما يبدو وذلك لقلة مـوارده المالية، وعدم وجود تخصيصات معينة له كما أشارت إلى هذا جريدة الـزوراء[٣]. كما يبدو أن أعمال مجلس معارف ولاية بغداد لم تنتظم حتى أوائل الثمانينات مـن القرن التاسع عشر وذلك لسببين رئيسين:

---

(١) أنظر: المادتين ٢٥، ٢٦ من القانون، الدستور، م١، ص٤٠٣.

(٢) Lewis, op. cit., p.163.

(٣) العدد ٤٦٦، ١٧ جمادى الثاني ١٢٩١هـ.

أولهما: قلة أعداد المدارس المفتوحة في هذه الولاية -بسبب قلة المخصصات المالية- التي كانت لا تزيد حتى أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر عن أربع مدارس رشدية، ومدرسة إعدادية، مما لا توجد معه حاجة ضرورية لقيام إدارة متخصصة للإشراف على شؤون هذا العدد القليل من المدارس.

وثانيهما: أن الدولة العثمانية لم تكن تولي إنشاء تلك المجالس في ولاياتها بصورة عامة العناية الكافية، على الرغم من عزمها الذي عبرت عنه في قانوني التعليم والولايات على تنظيم الناحية الإدارية للتعليم والاهتمام بتطويره من خلال تأسيس تلك المجالس، لكن ذلك لم يتحقق بصورة ملموسة حتى بداية ثمانينات القرن التاسع عشر حين صدر المرسوم السلطاني في ٤ شباط ١٨٨٢[١] القاضي بتشكيل مجالس المعارف المحلية في الولايات، وتنظيم أعمالها للخروج بما جاء به القانونان السابقان إلى حيز التنفيذ الكامل.

وقد أعيد تشكيل مجلس معارف ولاية بغداد سنة ١٨٨٣[٢] بعد صدور مرسوم تنظيم مجالس معارف الولايات بسنة واحدة، وكان يرأسه في تلك السنة

---

(١) أنظر: س و م، ١٣٠٨هـ ، ص٢٠.

(٢) أشار اثنان من الباحثين إلى أن هذا المجلس تشكل سنة ١٨٨٤ وكان أول مجلس معارف في ولاية بغداد.

أنظر: الهلالي، المصدر السابق، ص٢٢٨.

Diskin, op. cit., p.124.

إلا أن هذا القول بعيد بشقيه عن الصحة، إذ أن (سالنامة) ولاية بغداد التي صدرت سنة ١٨٨٣ أفادت بإعادة تأسيس المجلس في تلك السنة. أنظر: ١٣٠٠هـ ، ص٨٤-٨٥. كما =

(محمد أفندي الجميل)، ويضم ستة أفراد نصفهم من الموظفين ونصفهم الآخر من وجهاء مدينة بغداد[1]. وطبقاً لما ورد في قانوني التعليم والولايات فـإن مجلـس معارف ولاية بغداد هذا كان ينقسم في واقع الحال إلى دائرتين تقـوم إحداهمـا، التي تضم الموظفين، بالإشراف على مدارس الولايـة وإدارة شـؤونها، وتقـوم الدائرة الثانية التي تتألف من أعضاء المجلس غير الموظفين، مـن خـلال عقـد اجتماعات دورية، بمناقشة أمور التعليم في الولاية ووضع الخطـط التـي تكفـل حسن أدائه وتقدمه وإيجاد الحلول لمشاكله ومعوقاته، وعقد الاختبارات الخاصـة لمن يتقدم لشغل وظائف التدريس في المدارس الرسمية.

وقد ظلت هاتان الدائرتان تعملان كدائرة واحدة تحت اسم (هيئـة مجلـس المعارف) إلى أن فصلتا قبل حلول سنة ١٨٩٢، وفي تلك السـنة كـانت هنـالك دائرتان مستقلتان للمعارف هما: (قلم المعارف)، و(مجلس معارف الولايـة)، ثـم أبدل اسم (قلم المعارف) سنة ١٩٠٦ إلى (إدارة المعـارف)[2]، وذلـك بعـد أن توسعت أعمال هذه الدائرة، وزاد عدد موظفيها إلى أحد عشر موظفـاً فـي تلـك السنة ثم إلى أثني عشر موظفاً في السنة التالية (١٩٠٧) بعد أن كـان عددهـم ثلاثة موظفين سنة ١٨٨٣[3].

=

أن هذا المجلس لم يكن أول مجلس معارف في ولاية بغداد، فقد اتضح لنا أنه كان موجـوداً منذ أواخر عهد مدحت باشا، وقد أكدت جريدة الزوراء قيامه سنة ١٨٧٤ بممارسة أعمالـه برغم ما كانت تعترضه من صعوبات. أنظر: العدد ٤٦٦، ١٧ جمادى الثاني، ١٢٩١هـ.

(١) س و ب، ١٣٠٠هـ، ص٨٤-٨٥.

(٢) س و ب، ١٣١٠هـ، ص١١٣-١١٤. ١٣٢٤هـ، ص٩٩.

(٣) س و ب، ١٣٠٠هـ، ص٨٤-٨٥. ١٣٢٥هـ، ص٨٨-٨٩.

أما أعضاء مجلس معارف الولاية فقد كان عددهم يتراوح بين ثلاثة أعضاء إلى ستة أعضاء خلال الفترة ١٨٨٣-١٩٠٧، كان بينهم أكثر من واحد من رجال الدين[١]، وبعض كبار موظفي الولاية ككاتب الولاية، ومديري المدرستين الإعداديتين: المدنية والعسكرية، ومدير مطبعة الولاية[٢].

وقد تعاقب ثمانية أشخاص في الفترة نفسها على إدارة معارف ولاية بغداد ورئاسة مجلس معارف الولاية، حيث كان يقوم بأعباء تلكما الوظيفتين شخص واحد. وقد سبق القول أن (محمد أفندي الجميل)، وهو من عائلة آل جميل البغدادية المعروفة آنذاك كان أول مدير لمعارف ولاية بغداد[٣]. وقد أسندت إدارة المعارف أيضاً سنة ١٨٩٤ إلى عراقي آخر من تلك العائلة نفسها، هو (عيسى غياث الدين)[٤].

---

(١) كحسام الدين الآلوسي وعبد الوهاب السنوي، وعبد الوهاب النائب الذي استمرت عضويته في مجلس معارف ولاية بغداد لأكثر من أربع عشرة سنة.

(٢) أنظر سالنامات ولاية بغداد الصادرة بين عامي ١٨٨٣ و١٩٠٧، منها مثلاً: س و ب، ١٣٠٠هـ ، ص٨٥. ١٣١٤هـ ، ص١٩٨. ١٣٢٣هـ ، ص٦٦ .

(٣) واستمر محمد أفندي الجميل في منصبه لأكثر من خمس سنوات. على أن الهلالي قد ذكر قولين متضاربين عن أول مدير للمعارف في ولاية بغداد فقال إنه سامي بك، أنظر: المصدر السابق، ص٢٢٧، ثم قال في الصفحة التالية مباشرة إنه (محمد أفندي الجميل). أنظر: ص٢٢٨. وبصورة عامة فإن ما أورده الهلالي فيما يتعلق بأسماء مديري معارف ولاية بغداد في تلك الفترة، وتواريخ تعيينهم في مناصبهم كان فيه اضطراب كبير.

(٤) استمر في عمله لمدة عامين. ومما هو جدير بالذكر أن حكمت سليمان تولى منصب مدير معارف الولاية في أواخر العهد العثماني ليكون ثالث مدير عراقي لها.

أما بقية الذين اضطلعوا بمهمة إدارة معارف ولاية بغداد في تلك الفترة فكانوا من الأتراك[1]، وقد شغل بعضهم هذه الوظيفة إضافة إلى وظيفته الأصلية كمدير للمدرسة الإعدادية المدنية في بغداد.

ومن ناحية أخرى فإن دوائر ومجالس المعارف لم يقتصر إنشاؤها على مركز ولاية بغداد حيث أسست في نواحي أخرى من الولاية، في قضاءي مندلي وبعقوبة[2]، وفي سنجقي كربلاء والحلة التابعين للولاية.

ففي قضاء مندلي كان هناك موظف واحد يدير شؤون التعليم يدعى (رئيس المعارف)[3]، وقد استحدثت هذه الوظيفة سنة ١٨٩٢، وهي السنة التي فتحت فيها أول مدرسة رشدية في هذه المدينة. وفي قضاء بعقوبة كان هناك أيضاً (رئيس للمعارف) بدأ عمله سنة ١٨٩٢، مع تأسيس مدرسة بعقوبة الرشدية، أول مدرسة تقوم بتأسيسها الحكومة العثمانية في هذه المدينة. لكن وظيفة رئيس

---

(١) وهم خالص أفندي (عين سنة ١٨٨٩) وراغب بك (عين سنة ١٨٩٢) ومحمد شوقي أفندي (عين سنة ١٨٩٣) وسليم سامي بك (عين سنة ١٨٩٨ واستمر في منصبه حتى سنة ١٩٠٥) وحسين رفيق أفندي (١٩٠٦-١٩٠٧) وحسين رديف (عين سنة ١٩٠٨). أنظر عن مديري معارف ولاية بغداد سالنامات بغداد الصادرة بين عامي ١٨٨٣ و١٩٠٧، منها: س و ب، ١٣٠٣هـ ، ص٧٩. ١٣١٠هـ ، ص١١٣. ١٣١١هـ ، ص١٢٤. ١٣١٢هـ ، ص١٤٨. ١٣١٦هـ ، ص١٣٦. ١٣٢٣هـ ، ص٦٥. ١٣٢٥هـ ، ص٨٩.

(٢) كان يسمى هذا القضاء آنذاك بقضاء خراسان، وهو تابع مع قضاء مندلي لسنجق بغداد أحد سناجق ولاية بغداد الثلاثة.

(٣) شغل منصب رئيس معارف مندلي منذ سنة ١٨٩٢ (محمد شوقي أفندي)، وقد حلّ محله سنة ١٨٩٨ (عبد القادر أفندي) الذي استمر في عمله حتى سنة ١٩٠٦.

معارف بعقوبة ألغيت بعد حوالي أربعة أعوام من إحداثها[١]، فلم يعد هناك رئيس للمعارف في هذه المدينة منذ سنة ١٨٩٦.

أما سنجقا كربلاء والحلة[٢] فقد أسس في كل منهما مجلس للمعارف أواخر العقد التاسع من القرن التاسع عشر، وكان يقوم برئاسة هذا المجلس أحد كبار موظفي الحكومة العاملين في مركز السنجق، غالباً ما كان في كلا السنجقين مدير أوقاف السنجق. أما أعضاء المجلس فكانوا من الشخصيات المحلية البارزة، ومن رجال الدين في معظم الأحيان، لم يقل عددهم عن عضو واحد، ولم يزد طوال الفترة الواقعة بين سنتي ١٨٩١ و١٩٠٧ عن أربعة أعضاء. على أن سنجق الديوانية -وهو سنجق الحلة قبل سنة ١٨٩٣- قد أنشئت فيه دون سنجق كربلاء شعبة للمعارف سنة ١٨٩٨، وهي إدارة صغيرة اقتصرت على موظف واحد هو رئيسها (مصطفى نور الدين الواعظ) الذي رأسها منذ تأسيسها حتى إلغائها سنة ١٩٠٥، ولم يكن رئيس شعبة معارف سنجق الديوانية هذا سوى مفتي السنجق الذي اضطلع بهذه المهمة علاوة على وظيفته الأصلية[٣].

---

(١) شغلها طوال تلك السنوات الأربع موظف يدعى (أحمد أفندي).

(٢) نقل مركز سنجق الحلة سنة ١٨٩٣ من مدينة الحلة إلى مدينة الديوانية، وأصبح السنجق يعرف بسنجق الديوانية، وأضحت مدينة الحلة قضاء تابعاً له. إلا أن مجلس المعارف استمر متخذاً من مدينة الحلة مقراً له.

(٣) أنظر بخصوص جميع ما ورد عن إدارات ومجالس المعارف في ولاية بغداد التي تقع خارج مركز الولاية سالنامات بغداد الصادرة بين عامي ١٨٩١ و١٩٠٧، منها مثلاً: س و ب، ١٣٠٩هـ ، ص٢١٨، ٢٣٨. ١٣١٤هـ ، ص٢٦٤، ٢٨٣، ٣٠٤. ١٣١٩هـ ، ص٢١٦، ٢٤٦، ٢٩٤، ٣٣٢. ١٣٢٥هـ ، ص١٦٦، ١٧٧.

ونشأت في ولايتي الموصل والبصرة تشكيلات لدوائر ومجالس المعارف تشبه إلى حد بعيد تلك التي أسستها الحكومة العثمانية من هذه الدوائر والمجالس في ولاية بغداد. وعلى الرغم من أنه لا يعلم على وجه التحديد تاريخ تأسيسها في تلكما الولايتين إلا أن (السالنامات) التي أصدرتها ولايتا الموصل والبصرة ابتداء من السنة الأولى من العقد الأخير للقرن التاسع عشر أخبرت بوجود دوائر ومجالس للتعليم في الولايتين على حد سواء منذ ذلك التاريخ.

فقد كانت هناك مديرية لمعارف ولاية الموصل كان يديرها منذ عام ١٨٩٠ مدير متفرغ لهذه الوظيفة[١]، ثم أصبح يديرها بالوكالة منذ سنة ١٨٩٩ مدير المدرسة الإعدادية في مدينة الموصل[٢]. وقد بلغ عدد موظفي هذه الدائرة خمسة موظفين سنة ١٩٠٧ بعد أن كان ثلاثة سنة ١٨٩٠. أما مجلس معارف الولاية الذي تراوح عدد أعضائه بين ثلاثة إلى ثمانية أعضاء فكان يرأسه مفتي الولاية في معظم سنوات تلك الفترة. كذلك فقد أنشئ مجلس للمعارف في سنجق كركوك التابع للولاية، كان يرأسه سنة ١٩٠٧ مفتي السنجق، ويضم أربعة أعضاء[٣]. على أن أعضاء مجالس المعارف في هذه الولاية، وولاية البصرة أيضاً كانوا كأعضاء مجالس المعارف في ولاية بغداد من ناحية كون غالبيتهم من رجال الدين والشخصيات الاجتماعية المحلية البارزة، وبعض كبار الموظفين.

---

(١) يدعى رسول مستي أفندي، واستمر في منصبه لأكثر من خمس سنين.

(٢) يدعى محمد توفيق أفندي، واستمر في منصبه إلى ما بعد عام ١٩٠٧.

(٣) أنظر بخصوص ما ورد عن إدارات ومجالس التعليم في ولاية الموصل: س و م، ١٣٠٨هـ ، ص٥٦. ١٣١٠هـ ، ص٨١، ٨٧ . ١٣١٢هـ ، ص١٣٢. ١٣٢٥هـ ، ص١٥٧، ٢١١. س ن م ع، ١٣١٧هـ ، ص١٤٠٢. ١٣١٩هـ ، ص٩٠٦. ١٣٢١هـ ، ص٦٧٧.

وكان مجلس معارف ولاية البصرة يضم حتى سنة ١٨٩٠ مديراً وموظفاً واحداً للمعارف، وستة أعضاء يعملون جميعاً ضمن دائرة واحدة يطلق عليها (مجلس معارف ولاية البصرة). إلا أن هذه الدائرة كانت في واقع الحال دائرتين هما: إدارة المعارف التي تتألف من المدير والموظف، ومجلس المعارف الذي يتألف من الأعضاء الستة ويرأسه أيضاً هذا المدير. وفي سنة ١٨٩١ انقسم مجلس معارف ولاية البصرة إلى: مديرية معارف ولاية البصرة، ومجلس معارف الولاية، حيث تقوم مديرية المعارف بإدارة مدارس الولاية والإشراف عليها، ويضطلع المجلس بمهمة مناقشة مشاكل التعليم وسبل تطويره.

وكان على رأس موظفي مديرية معارف ولاية البصرة، الذين لم يزد عددهم على ثلاثة موظفين حتى سنة ١٩٠٣ مدير[١] يقوم بأعباء إدارة هذه الدائرة، ورئاسة مجلس معارف الولاية في الوقت نفسه. لكن منصب المدير هذا شغر بحدود عام ١٨٩٥ فأسند بالوكالة لمدة تربو على ثمان سنوات منذ سنة ١٨٩٦ إلى محاسب مديرية المعارف[٢]، في الوقت الذي اضطلع فيه بمهام رئاسة مجلس المعارف كاتب الولاية، ثم رأس المجلس بعد أربع سنوات نقيب أشراف البصرة. على أن عدد أعضاء هذا المجلس لم يتجاوز سبعة أعضاء، ولم يقل عن ثلاثة حتى سنة ١٩٠٣.

أما سنجقا العمارة والمنتفك التابعان لولاية البصرة فقد أنشئت في كل

---

(١) كان مدير معارف ولاية البصرة حتى عام ١٨٩١ هو راغب بك، ثم أصبح منذ عام ١٨٩٣ عيسى روحي أفندي.

(٢) يدعى إبراهيم خليل أفندي.

منهما (شعبة) للمعارف، إلا أن مهام هذه الشعبة لم تكن كمهام سميتها (شعبة معارف سنجق الديوانية) في ولاية بغداد، إذ أن الأخيرة كانت كما مر بنا إدارة للتعليم في أيسر صورها، بينما كانت شعبتا المعارف في سنجق العمارة والمنتفك بمثابة مجلس معارف، وقد أسستا بحدود عام ١٨٩٥، وكان يرأس الأولى سنة ١٨٩٦ (مدير تحريرات السنجق)، واقتصر عدد أعضائها على عضو واحد من موظفي الحكومة. ويبدو أن هذه (الشعبة) لم تستمر في عملها طويلاً إذ لم تذكرها آخر (سالنامتين) أصدرتهما ولاية البصرة في سنتي ١٩٠٠ و١٩٠٢. أما شعبة معارف سنجق المنتفك فكان يرأسها طوال ثمان سنوات منذ سنة ١٨٩٦ مفتي السنجق، ووصل عدد أعضائها إلى ستة أعضاء سنة ١٩٠٢، بعد أن كانت تقتصر على عضو واحد سنة ١٨٩٦[١].

وكان لإدارات المعارف ومجالسه، التي أسست في ولايات العراق منذ سنة ١٨٨٣ كما اتضح لنا، أثر محدود في دفع عجلة التعليم في هذه البلاد، فقد ازدادت أعداد المدارس، خاصة الابتدائية منها، زيادة ملحوظة منذ أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر عقب تأسيس إدارات ومجالس المعارف في الولايات العراقية. ويبدو أن تلك الزيادة في أعداد المدارس كانت نتيجة طبيعية للامركزية -المحدودة- التي حظيت بها الناحية الإدارية للتعليم في ولايات الدولة بصورة

---

(١) أنظر فيما يتعلق بجميع ما ذكر عن إدارات ومجالس التعليم في ولاية البصرة: س و بص، ١٣٠٨هـ ، ص٦٣ . ١٣٠٩هـ ، ص٣٢٢-٣٢٤، ١٣١١هـ ، ص١٢٣. ١٣١٤هـ ، ص٩١-٩٢ ، ٩٣. ١٣١٨هـ ، ص٢٣١، ٢٦٢. ١٣٢٠هـ ، ص١٧٧، ٢١٤. س ن م ع، ١٣١٦هـ ، ص٩٥٦. ١٣١٧هـ ، ص١٠٥٦. ١٣١٩هـ ، ص٤٦٢. ١٣٢١هـ ، ص٤٠١.

عامة أوائل عهد السلطان عبد الحميد الثاني[1]، التي تمثلت، كما ذكرنا سابقاً، بإصدار مرسوم سنة ١٨٨٢ القاضي بتشكيل مجالس المعارف في ولايات الدولة، حيث منحت تلك اللامركزية سلطات لمجالس المعارف وإداراته فيما يتعلق بتعيين المعلمين للمدارس الحكومية[2]، وصرف مخصصات المعارف والمساعدات المالية الأهلية، ومتابعة شؤون التعليم بما يؤدي إلى توسيعه وحسن أدائه.

ولكن إدارات ومجالس التعليم في العراق لم تؤثر في الوقت نفسه تأثيراً كبيراً في تقدم التعليم في هذه البلاد نتيجة لعدة عوامل منها:

١- عدم انتظام أعمال مديريات المعارف في الولايات الثلاث، ذلك لأنها كانت تخلو لفترات طويلة من مدير متفرغ لإدارتها والإشراف على شؤونها، فقد أنيطت إدارة معارف ولاية بغداد، ومجلس معارف الولاية لمدة عشر سنوات تقريباً ببعض مديري المدرسة الإعدادية المدنية في مدينة بغداد[3]، الذين كانوا يقومون أيضاً بمهمة تدريس عدد ليس بالقليل من المواد الدراسية في تلك المدرسة[4]، وهذا ما يؤثر دون شك في انتظام أعمال إدارة ومجلس

---

(١) Shaw, Stanford J. and Shaw, Ezel Kural, op. cit., p.250.

(٢) كان مجلس معارف ولاية بغداد يقوم منذ السنوات الأولى لإعادة تأسيسه بهذه المهمة. أنظر: السهرودي، المصدر السابق، ج٢، ص٣٧٨.

(٣) كسليم سامي بك، وحسين رفيق أفندي.

(٤) كان سليم سامي يقوم بتدريس الكيمياء، الفلسفة، التاريخ، اللغة الفرنسية خلال الفترة ١٨٩٨-١٩٠٥. وكان حسين رفيق يدرس الفلسفة، الكيمياء، الأحياء في سنتي ١٩٠٦، ١٩٠٧. أنظر: س و ب، ١٣١٦هـ، ص١٦٤. ١٣١٧هـ، ص١٦٨. ١٣١٨هـ، ص٣٤٤.

٥- الأجور الدراسية لطلاب المدارس السلطانية والعالية.

٦- الغرامات النقدية[١].

وكانت المخصصات الحكومية التي تبعث سنوياً من الحكومة المركزية - وليست لها علاقة بميزانية الولاية- من بين هذه المصادر هي الواردات الفعلية الوحيدة لمديريات المعارف في الولايات العراقية في بادئ الأمر. وكانت تلك المخصصات ضئيلة نظراً للضائقة المالية التي تعرضت لها الدولة في عهد السلطان عبد العزيز، والتي بلغت ذروتها في أواخر عهده حينما أعلنت الحكومة العثمانية إفلاسها سنة ١٨٧٥، واضطرت إلى تأليف (إدارة الديون العامة). أضف إلى ذلك أن الحكومة كانت تستقطع من مخصصات معارف كل ولاية من الولايات مبلغاً معيناً لتنفق منه على الخدمات التعليمية على مستوى الدولة[٢].

وقد ازدادت بعض الشيء المخصصات الحكومية لمعارف الولايات كافة ومن ضمنها ولايات العراق، وذلك منذ سنة ١٨٨٣ حينما رفعت الحكومة في تلك السنة ضريبة (العشر) على إنتاج الأراضي الزراعية إلى ضريبة مقدارها ٣٩%، وخصصت ثلث هذه الضريبة الذي سمي حصة إعانة المعارف (معارف حصه ء إعانه سي) للخدمات التعليمية[٣]. فكانت الحكومة المركزية تجمع تلك الضريبة من الولايات وتقوم بتخصيص مبلغ معين لمعارف كل ولاية غير آخذة بنظر

---

(١) أنظر: المادة (١٩٢) من القانون. الدستور، م٢، ص١٨٥. والغرامات النقدية هي المبالغ التي تفرض، مثلاً، على أولياء أمور الأطفال الذين لا يلتزمون بإلحاق أبنائهم حين بلوغهم السن القانونية التي حددت في قانون التعليم بالمدارس الابتدائية.

(٢) نوّار، تاريخ العرب الحديث، ص٢٨٧.

(٣) Shaw, Stanford J. and Shaw Ezel Kural, op. cit., p.249.

الاعتبار مقدار حصة إعانة المعارف الذي يجبى منها، ومن ثم فإن الولايات الزراعية وفي مقدمتها ولايات العراق لم تحظ بحصة كبيرة أو متميزة من تلك المخصصات على أساس أن الدولة تجبي معظم تلك الضريبة منها، فولاية بغداد مثلاً استوفي منها سنة ١٩٠٠ أكثر من (١٦,٢) مليون قرشاً كضرائب على الأراضي الزراعية، إلا أن مقدار المبلغ الذي خصص لمعارفها في تلك السنة كان لا يتجاوز (٣٦٦,٥٨٣) قرشاً[١].

وفي أوائل القرن العشرين تنوعت واردات المعارف في ولايات العراق لتشمل إضافة إلى المخصصات الحكومية موارد محلية[٢] أخرى كرسوم الشريعة[٣]، ورسوم بيع البضائع التي تنقل عن طريق الأنهار[٤]، والإعانات الجبرية التي كانت تجمع للمعارف من الناس في مختلف مدن العراق[٥].

وعلى الرغم من زيادة المخصصات الحكومية للمعارف منذ أواخر القرن التاسع عشر في ولايات الدولة العثمانية بصورة عامة ومن بينها ولايات العراق،

---

(١) أنظر: س و ب، ١٣١٨هـ، ص٣٢٤، ٣٢٦ للاطلاع على واردات ولاية بغداد، ومخصصات معارف الولاية لسنة ١٩٠٠.

(٢) إيرلاند، المصدر السابق، ص٨٨.

(٣) الشريعة هي شاطئ النهر الذي ترسو فيه المراكب ووسائط النقل النهرية الأخرى المعروفة في العراق آنذاك كـ(القفف) و(الأكلاك)، حيث كانت تجبى منها، حين تقوم بتفريغ حمولاتها من البضائع والحبوب والخضروات، رسوم معينة حسب نوعية وكمية تلك الحمولات. أنظر: جريدة الرقيب، العدد٨٧، ٢٦ محرم الحرام ١٣٢٨هـ، (١٩١٠م).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) أنظر: جريدة الرقيب، العدد ٤، ٢٧ محرم الحرام ١٣٢٧هـ، (١٩٠٩م).

ونمو الموارد المحلية لدوائر المعارف في العراق من جهة أخرى، إلا أن مجمـوع المبالغ المالية التي كانت تحصل عليها معارف كل ولاية من ولايات العراق الثلاث من المخصصات الحكومية والموارد المحلية مجتمعة كانت من أقل المبالغ التـي خصصت للدوائر الحكومية في تلك الولايات، وهي ضئيلة جـداً إذا مـا قورنـت بواردات ولايات العراق[1].

على أن واردات المعارف كانت على ضآلتـها لا تصـرف جميعـها علـى شؤون التعليم في الولايات العراقية، فقد كانت إدارة معارف ولاية بغداد لسـنوات عديدة لا تستغل مبالغ وارداتها السنوية بصورة كاملة، فعمدت الحكومة المركزيـة في إحدى السنين إلى استيفاء مبلغ قدره (١٥٥,٦٤٢) قرشاً من فـائض أمـوال إدارة معارف ولاية بغداد بعد تسوية الميزانية السنوية لإدارة معارف الولاية لتلـك السنة، وقامت بتخصيص هذا المبلغ للمدارس العالية في استانبول[2]. وفي أحيـان أخرى كانت إدارة معارف هذه الولاية تقوم بتحويل الأموال الفائضة من ميزانيتـها السنوية للعاصمة استانبول[3] رغم الحاجة الماسة لتلـك الأمـوال فـي توسـيع الخدمات التعليمية.

---

(١) أنظر: واردات ومصروفـات ولاية بغداد، وواردات معارف الولايـة للسنـوات ١٨٩٨-١٩٠٠، ١٩٠٥ في: س و ب، ١٣١٦هـ ، ص٢٨٥، ٢٨٧. ١٣١٧هـ ، ص٢٩٧-٢٩٩. ١٣١٨هـ ، ص٣٢٤-٣٢٦. ١٣٢٣هـ ، ص٤٢٤-٤٢٦. وأنظر أيضاً ميزانية ولايـة الموصل لسنة ١٨٩٢ في: س و م، ١٣١٠هـ ، ص١٥٤-١٥٥. وميزانية ولاية البصـرة لسنة ١٨٩٣ في: س و بص، ١٣١١هـ ، ص١٩٥.

(٢) أنظر: س و ب، ١٣١٨هـ ، ص٣٢٦.

(٣) س و ب، ١٣٢٣هـ ، ص٤٢٦.

ومما يدل على إهمال شؤون التعليم في ولاية بغداد، وعدم رغبة الحكومة في صرف مزيد من الأموال على هذه الناحية هو أن إدارة معارف الولاية كانت تعتمد إلى حد كبير على المساعدات المالية الأهلية في إنشاء أبنية المدارس الابتدائية والرشدية في الوقت الذي لم تكن تستغل فيه فائض ميزانيتها السنوية من الأموال في إنشاء هذه الأبنية وتبعث به إلى استانبول.

الباب الرابع

التعليم الطائفي والأجنبي
١٨٦٩-١٩٠٨

الفصل الأول

التعليم عند الطوائف المسيحية

مدخل

تناول هذا الفصل التعليم المحلي الخاص بالطوائف المسيحية منذ سنة ١٨٦٩ حتى إعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨. وكان هذا التعليم قد اتخذ في تلك الفترة شكلاً مميزاً، ساعدت على تحديد ملامحه السالنامات، واكتملت بنهايتها تقريباً عملية بناء مؤسساته، حيث لم يطرأ في العهد الدستور تغيير في شكل وبنية التعليم الخاص بالطوائف المسيحية إلا في حدود ضئيلة سيتناولها الباب الخامس الذي يتطرق لدراسة التطورات التي جرت على التعليم بمختلف أنواعه في ذلك العهد.

وانقسم الفصل إلى مبحثين رئيسين، عالج الأولى منهما مجمل أوضاع الأقلية المسيحية في العراق، التي تطلب توضيحها الرجوع قليلاً إلى الوراء، إلى مرسوم كلخانه الذي أبدت الدولة العثمانية فيه رغبة في تطبيق المساواة في معاملة رعاياها على اختلاف أديانهم. كما تطرق موضوع أوضاع المسيحيين إلى الجانب

الثقافي ممثلاً بحركة إنشاء المدارس لديهم، والعوامل التي ساعدت في انتعاشها ومنها وعود تطبيق المساواة التي حفلت بها قوانين الدولة ومراسيمها الإصلاحية.

وتناول المبحث الثاني مدارس الطوائف المسيحية العراقية موضحاً في (نظرة عامة) جميع ما يتعلق بهذه المدارس من أمور تخص مثلاً تنظيم الدولة لعملية إنشائها. وطرق تمويل تأسيسها واستمرارها في العمل، وعلاقات هذه المدارس، الفنية والمالية، بمدارس الإرساليات التبشيرية، وما اتصفت به مناهجها، وأوضاع معلميها، ومدى مساهمتها في نشر التعليم الحديث في أوساط الأقلية المسيحية العراقية. وتلا إلقاء هذه (النظرة العامة) على مدارس الطوائف المسيحية العراقية استعراض مفصل لما كان قائماً من هذه المدارس، وما أسس منها في المدة الواقعة بين عامي ١٨٦٩ و١٩٠٨، وذلك حسب تقسيم إداري وجغرافي تناول ولاية بغداد أولاً ثم ولاية الموصل، ولم تكن هناك مدارس من هذا النوع في ولاية البصرة آنذاك. وقد جرى تناول مدارس كل ولاية حسب أسبقية الإنشاء.

أولاً: المسيحيون في العراق

انتشر المسيحيون في ولايات العراق الثلاث، وسبق القول بأنهم كانوا يشكلون نسبة مقدارها ٢,٢% من مجموع عدد سكان هذه الولايات، وقد تركزت أغلبيتهم في ولاية الموصل حيث كان ٧٥,٣% من المسيحيين العراقيين يقطنون هذه الولاية، وتوزع الباقون في ولايتي بغداد والبصرة بنسبة ١٧,٥% في ولاية

بغداد، و ٧,٢% في ولاية البصرة[1].

---

(١) بلغ عدد سكان ولايات العراق بحدود عام ١٨٩٠ حسب إحصائيات (Cuinet) كما يأتي:
ولاية بغداد ٨٥٠,٠٠٠ نسمة.
ولاية الموصل ٣٠٠,٢٨٠ نسمة.
ولاية البصرة ٦٨٠,٠٠٠ نسمة، وكانت أعداد نفوس المسيحيين حسب هذا الإحصائيات:
٧,٠٠٠ نسمة في ولاية بغداد.
٣٠,٠٠٠ نسمة في ولاية الموصل.
٢,٨٥٠ نسمة في ولاية البصرة.
أنظر: Cuinet, op. cit., tome 2, p.765, tome 3, pp.17, 220.
ويلاحظ بأننا قد طرحنا عدد الصابئة البالغ ٣,٠٠٠ نسمة من مجموع عدد مسيحي ولاية البصرة الذي أورده (Cuinet)، فأصبح عدد مسيحيي الولاية ٢,٨٥٠ نسمة فقط، وذلك لأن (Cuinet) اعتبر الصابئة مسيحيين، وهذا بعيد عن الصحة إذ أن الصابئة ليسوا بمسيحيين. وقد فرّق القرآن الكريم في أكثر من موضع بين الصابئة والنصارى. أنظر: البقرة: ٦٢، المائدة: ٦٩، الحج: ١٧.
كما أنه على الرغم من تضارب المصادر التي بين أيدينا في حقيقة ديانة الصابئة وأصل معتقداتهم، فإنها تجمع على عدم وجود علاقة بين ديانة الصابئة والديانة المسيحية. أنظر مثلاً: فانيس، المصدر السابق، ص٢٣٢-٢٣٥. الحسني، الصابئة قديماً وحديثاً. على أن هناك مصدراً واحداً أشار إلى أن قسماً كبيراً من صابئة العراق قد تنصّر منذ أوائل القرن الثامن عشر حينما حل بينهم آنذاك أحد المبشرين الأوربيين. أنظر: الكلداني، بطرس نصري، ذخيرة الأذهان في تواريخ المشارقة والمغاربة السريان، م٢، (الموصل، ١٩١٣)، ص١٩٢. لكن ذلك لم يثبت بدليل قاطع، ولا يمكن الأخذ به خاصة إذا علمنا أن الصابئة كانوا ينتحلون الانتساب ليوحنا المعمدان خوفاً من اتهامهم بالوثنية. ومما هو جدير بالذكر أن الصابئة كان لهم عدد صغير من الكتاتيب في بعض مدن ولاية البصرة، بلغ أواخر القرن التاسع عشر أربعة كتاتيب ضمت (٦٥) طفلاً. أنظر:
Cuinet, op. cit., tome 3, p.223.

وقد منحت الدولة العثمانية سلطات واسعة لرؤساء الأقليات الدينية الروحيين، فكان المسيحيون يرجعون إلى بطاركتهم في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية، كما كان هؤلاء الرؤساء ينظّمون بأنفسهم دون تدخل الدولة جميع الأمور التي تخص أوقاف الكنائس، وشؤون المدارس والمؤسسات الخيرية الخاصة بالطائفة(١).

وكانت الواجبات الملقاة على عاتق المسيحيين لا تتعدى قيامهم بدفع الجزية وهي مبلغ سنوي محدد يدفعه الأفراد البالغون الذكور منهم(٢). ولعل قيام المسيحيين بدفع الجزية كان واجباً يسيراً إذا ما قورن بالواجبات الكثيرة التي كانت تلقى على كاهل المسلمين كالضرائب العديدة، والخدمة العسكرية.

وعلى الرغم من تلك الحريات التي منحتها الدولة للمسيحيين فيما يتعلق بقضايا الأحوال الشخصية والأوقاف الكنسية وشؤون المدارس والمؤسسات الخيرية واكتفائها بفرض ضريبة يسيرة عليهم هي الجزية، فإن هناك كثيراً من

---

(١) معروف، خلدون ناجي، لمحات عن يهود العراق في العهد العثماني، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية بجامعة بغداد، م٢، العدد ٤، أيلول ١٩٧٣، ص٦٤.

(٢) كان مقدار هذا المبلغ في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر (١١٠ بارات) (كل ٩٠ بارة تساوي قرشاً واحداً)، وذلك بالنسبة لمسيحي ولاية بغداد. أما في المناطق الكردية فكان مقدار الجزية على الفرد الواحد آنذاك (١٥) قرشاً. أنظر:
العمري، سعاد هادي، بغداد كما وصفها السياح الأجانب في القرون الخمسة الأخيرة، (بغداد، ١٩٥٤)، ص٤٢.
وقد أصبح مبلغ الجزية المفروض على مسيحي الدولة قاطبة في السنوات الأولى من القرن العشرين (٣٠) قرشاً. أنظر: الأرحيم، المصدر السابق، ص٥٤.

اتهامات التفرقة في معاملة المسيحيين قد وجهت للدولة كعدم قيامها بتطبيق القوانين على جميع رعاياها من المسلمين وغيرهم بصورة متساوية، والتمييز بين هؤلاء الرعايا في حق التملك والحريات الشخصية[1]. وقد تذرعت الدول الأوربية بذريعة التفرقة هذه، التي ربما كانت كلها من وضعها وصنعها، للتدخل في الشؤون الداخلية العثمانية، فكانت تطلب منها باستمرار مساواة المسيحيين بالمسلمين في المعاملة مانحة نفسها حق حماية مسيحيي الدولة العثمانية والدفاع عنهم. فأقدمت الدولة منذ نهاية العقد الرابع من القرن التاسع عشر على إصدار عدد من المراسيم والقوانين الإصلاحية التي أكدت فيها عزمها على الإصلاح في شتى الجوانب، الإدارية والقضائية والمالية والاقتصادية، ورغبتها في تطبيق المساواة على رعاياها كافة من المسلمين وغيرهم. ومما لا شك فيه إن من بين أهم الأسباب التي دعت إلى إصدار هذه المراسيم التي أظهرت فيها الدولة عزماً على إصلاح أحوال مواطنيها غير المسلمين ومساواتهم في المعاملة بالمسلمين هو أنها أرادت قطع الطريق على الدول الأوربية في تدخلاتها المستمرة بالشؤون الداخلية للدولة بدعوى حماية المسيحيين العثمانيين.

وكان مرسوم كلخانه الذي صدر سنة ١٨٣٩ فاتحة لتلك المراسيم الإصلاحية. وقد تضمن هذا المرسوم وعوداً من قبل السلطان بإجراء الإصلاحات في مجالات عديدة وذلك من خلال تشريع قوانين جديدة تتحسن بها كفاءة الإدارة الحكومية، ويأمن سكان الدولة، من المسلمين وغيرهم، في ظلها على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم. كذلك فقد أشرنا سابقاً إلى أن مرسوم سنة ١٨٥٦ تناول موضوع الأقليات الدينية وفي مقدمتها الأقلية المسيحية، فأقرّ

---

(١) بابو اسحق، المصدر السابق، ص١٣٧.

جميع الامتيازات السابقة التي منحت لها، وأكد على أخذ الدولة بمبدأ حرية الأديان والمذاهب وإجراء الطقوس الخاصة بها، وسماحها ببناء الكنائس والمعابد والمستشفيات الأهلية الطائفية وترميمها بشرط الحصول على موافقة الباب العالي، وأن الدولة تأخذ بعين الاعتبار كفاءة الأشخاص في إشغال الوظائف الحكومية دون النظر إلى انتمائهم الديني أو المذهبي، ولا تمانع في تقاضي الأفراد غير المسلمين أمام رؤسائهم الروحيين، ولهم أن يرشحوا أنفسهم لعضوية مجالس الولايات، وأنهم متساوون مع المسلمين في أداء واجب الخدمة العسكرية، وفي الضرائب، وجميع الواجبات الأخرى.

كما أن قانون التعليم العام وعد بإنشاء مدارس رشدية للبنين والبنات خاصة بالمسيحيين أو غيرهم من الأقليات الدينية في المناطق التي يشكل فيها هؤلاء أكثرية السكان[1].

كذلك أكد مرسوم (الإصلاحات والتنظيمات الجديدة) الصادر في ١٤ كانون الأول سنة ١٨٧٤ ما جاء في مرسوم ١٨٥٦ عن حقوق الأقليات الدينية[2].

---

(١) أنظر المادتين ١٨، ٢٧ من القانون. الدستور، م٢، ص١٥٩-١٦٠. وقد ذكرت المادتان ٦، ٢٣ من القانون نفسه أن مناهج الدراسة في المدارس الابتدائية والرشدية الحكومية الخاصة بغير المسلمين تكون مغايرة لما هي عليه في مدارس المسلمين المماثلة من ناحية الدروس الدينية التي تقرر أن تدرس بموجب منهج خاص يضعه الرؤساء الروحيون للأقليات، ومن ناحية تدريس بعض المواضيع باللغة القومية للأقليات التي تؤسس لها هذه المدارس. أنظر: الدستور، م٢، ص١٥٧، ١٥٩.

(٢) أنظر تعريب نص (فرمان الإصلاحات والتنظيمات الجديدة) في: فارس، المصدر السابق، ج٥، ص٢٦٠-٢٦٦.

ولكن الدولة في واقع الأمر لم تستطع أن تطبق كل وعود المساواة فظلت الخدمة العسكرية مقصورة على المسلمين[١] دون غيرهم، واستمرت الدولة بأخذ الجزية من غير المسلمين نظير إعفائهم من تلك الخدمة، ولم تقم بفتح مدارس رشدية للبنين والبنات خاصة بالأقليات الدينية كما كان قد تقرر في قانون التعليم. كما أن الوظائف العامة ظلت أيضاً، لا سيما الوظائف الإدارية والقضائية، محصورة بأيدي المسلمين[٢]. على أن الدولة كانت قد استعانت بعدد من المسيحيين في الوظائف الكتابية في أواخر عهدها في العراق[٣].

ونتيجة لذلك فقد استمرت الدول الأوربية متمسكة بذريعتها السابقة وهي حماية المسيحيين العثمانيين للتدخل في شؤون الدولة العثمانية، والعمل على نشر نفوذها في أجزاء عديدة منها من خلال الامتيازات التي حصلت عليها بموجب معاهدات أجبرت الدولة العثمانية على قبولها كمعاهدة برلين سنة ١٨٧٨[٤]، التي أعطت للإرساليات التبشيرية الأوربية حرية العمل في المناطق التي يكثر فيها المسيحيين. وبموجب تلك الامتيازات اعتبرت فرنسا نفسها مسؤولة عن حماية المسيحيين من أبناء الولايات العراقية، فكان الدبلوماسيون الفرنسيون في بغداد والموصل خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر يفرضون رغباتهم على السلطات المحلية الحكومية بحجة دفع المخاطر الكثيرة التي كان يتعرض لها،

(١) جنّد غير المسلمين لأداء الخدمة العسكرية لأول مرة بعد إعلان الدستور سنة ١٩٠٨ بموجب قانون خاص صدر في تموز ١٩٠٩.

(٢) أنيس، محمد (دكتور)، الدولة العثمانية والشرق العربي، (القاهرة، ١٩٨١)، ص٢١٨.

(٣) المس بيل، المصدر السابق، ص٣٦.

(٤) أنظر: المادة (٦٢) من المعاهدة. محمد فريد، المصدر السابق، ص٤٠٤.

حسب ادعائهم، المسيحيون العراقيون ومنها حوادث الموصل التي وقعت سنة ١٨٤٤ بين المسيحيين والقوات الحكومية. كما أن المسيحيين العراقيين في الوقت نفسه كانوا يعتبرون فرنسا حاميتهم التقليدية بموجب اتفاقيات الامتيازات(١).

على أن عدم تطبيق جميع ما ورد عن المساواة في المراسيم والقوانين الإصلاحية لم يكن له أثر في علاقة المسيحيين العراقيين ببقية سكان البلاد، إذ عاش هؤلاء بين الغالبية العظمى المسلمة من السكان كجزء من المجتمع العراقي(٢). وقد عدّ أحد السواح الأوربيين ولاية بغداد الولاية العثمانية الوحيدة التي يصاب فيها المسيحيون، واليهود أيضاً، بأقل أذى(٣).

ويبدو أن وعود الدولة تلك كانت عاملاً ساعد على التقدم الثقافي والفكري للأقلية المسيحية حيث استفاد المسيحيون العراقيون من التعليم الطائفي المسيحي الذي اتخذ شكله المتميز بعيد مرسوم (كلخانه)، وقبل أن تقوم الدولة بتأسيس المدارس الحديثة في ولايات العراق بحوالي ربع قرن، ذلك أن هذه الوعود، التي تحقق بعض منها، زادت من ترابط الجماعات المسيحية بسبب تنظيم شؤون البطريركيات والمجالس الروحانية والجسمانية(٤) التي اضطلعت بمهمة تأسيس المدارس لأبناء الطوائف المسيحية. وقد سبق القول أنه بدئ بتأسيس عدد من هذه المدارس في ولايتي بغداد والموصل في الفترة الواقعة بين صدور مرسوم

---

(١) دي فوصيل، المصدر السابق، ص١٠، ١١٩.

(٢) Chiha, op. cit., p.107.

(٣) العمري، المصدر السابق، ص٤٢.

(٤) الحصري، ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، (القاهرة، ١٩٥٧)، ص٨١-٨٢.

(كلخانه) ومرسوم سنة ١٨٥٦. كذلك فإن عملية فتح المدارس المسيحية في ولايات العراق توسعت بعض الشيء بعد صدور قانون التعليم الذي أجيز فيه تأسيس مدارس للأقليات غير المسلمة وفق شروط وضوابط معينة.

ومن ناحية أخرى فإن مما ساعد على دفع عملية التعليم عند المسيحيين انتشار المدارس الحديثة التي قامت بفتحها الإرساليات التبشيرية الأوربية. وقد سبق القول أن هذه الإرساليات قد نشطت نشاطاً ملحوظاً في عملية تأسيس المدارس في ولايتي بغداد والموصل خاصة في السنوات التي أعقبت صدور مرسوم سنة ١٨٥٦، وكان ذلك نتيجة مباشرة فيما يبدو للوعود التي قطعتها الدولة العثمانية على نفسها في مراسيمها الإصلاحية، ولم تبرّ بها جميعاً فيما تراه الدول الأوربية مما دفع تلك الدول إلى استحصال المزيد من الامتيازات من خلال المعاهدات التي أبرمتها مع الدولة العثمانية، وقد وفرت هذه الامتيازات قدراً كبيراً من حرية العمل للإرساليات التبشيرية.

على أن نشاط الإرساليات التبشيرية بمختلف أشكاله لم يكن يلقى ترحيباً من قبل بعض الطوائف المسيحية في العراق أحياناً، وذلك على الرغم من أن تلك الإرساليات كانت تقدم الخدمات العديدة لأبناء الطوائف المسيحية، وفي مقدمتها مشاركة مدارسها في النهوض بالمستوى الثقافي لمسيحي هذه البلاد. ويعدّ التشاحن الذي حصل في أواسط القرن الثامن عشر بين الأرمن الأرثوذكس في بغداد والإرسالية الكرملية[1] دليلاً على عدم الارتياح الذي كانت تبديه بعض الطوائف المسيحية نحو الإرساليات التبشيرية، ويعزى سبب ذلك إلى محاولات

---

(١) أنظر: Cuinet, op. cit., tome 3, p.102.

التبشير المذهبي التي كانت تبذل من قبل تلك الإرساليات، والتي حققت بعض النجاح بتحول قسم من الأرمن من المذهب الأرثوذكسي إلى المذهب الكاثوليكي.

ثانياً: مدارس الطوائف المسيحية

أ- نظرة عامة

أنشئت المدارس المسيحية في أول الأمر داخل الكنائس، وكانت الدراسة في هذه المدارس دراسة أولية تقتصر على تعليم مبادئ القراءة والكتابة والدين. إلا أن بعض مدارس الكنائس كانت تقوم بتدريس العلوم الدينية واللاهوتية[١]، وبعض اللغات والعلوم الأخرى لطلابها[٢] لإعدادهم كرجال دين. ثم تطورت هذه المدارس وتلك لتنفصل عن الكنيسة شيئاً فشيئاً، وشرعت بالعمل وفق النظم التعليمية الحديثة، وأدخلت في مناهجها الدراسية العلوم العصرية. وكان عدد من هذه المدارس قد انتشر في ولايتي بغداد والموصل منذ أوائل القرن التاسع عشر. على أن كنائس قرى ولاية الموصل بصورة خاصة كانت حتى نهاية القرن التاسع عشر تضم بين جوانبها المدارس الأولية[٣]. كما أن بعض المدارس المسيحية في ولاية الموصل أيضاً كانت مدارس دينية تخصصت في تخريج رجال الدين.

وقد قامت الدولة العثمانية بتنظيم عملية تأسيس المدارس الأهلية المحلية

---

(١) علم اللاهوت: علم يبحث في العقائد المتعلقة بالله تعالى.

(٢) بابو اسحق، المصدر السابق، ص٧.

(٣) Cuinet, op. cit., tome 2, p. 785.

-التي كان منها مدارس الطوائف المسيحية هذه- ، والمدارس الأجنبية في نهاية ستينات القرن التاسع عشر وذلك من خلال مواد قانون التعليم العام، حيث نصت المادة (١٢٩) من القانون على ضرورة الحصول لتأسيس هذه المدارس على ترخيص من والي الولاية، وإدارة المعارف المحلية بالنسبة للمدارس التي تفتح خارج عاصمة الدولة، وأكدت على أن معلميها يجب أن يكونوا من الحاصلين على شهادات معترف بها رسميا، وأن مناهجها وكتب الدراسة فيها يجب أن تخضع لمراقبة ورأي الإدارة المحلية للمعارف.

وقد أكد المرسوم الصادر من قبل الباب العالي بتاريخ ١٩ كانون الثاني سنة ١٢٩٠ الرومية، (١٨٧٥م) على ما جاء في قانون التعليم بشأن ضرورة الحصول على الترخيص، على أن يمنح من قبل الباب العالي وليس من قبل والي الولاية وإدارة المعارف المحلية كما كان قد تقرر في قانون التعليم. كذلك أوجب هذا المرسوم على المدارس التي كانت قائمة قبل تاريخ صدوره السعي للحصول على موافقة الباب العالي على استمرارها في العمل[١]. وقد تشددت الدولة أكثر في عملية إنشاء هذه المدارس حينما أصدرت وزارة الداخلية تعليماتها في ٦ كانون الأول سنة ١٣٠٩ الرومية، (١٨٩٣م) التي تقضي بضرورة حصول الراغبين في تأسيسها على "الإرادة السنية من الجانب السلطاني"[٢].

ويبدو أن هذا التأكيد على ضرورة حصول تلك المدارس على الموافقة الرسمية للسماح بإنشائها، ومن أعلى سلطة في الدولة لم يكن مجرد تنظيم

---

(١) س و بص، ١٣١٤هـ ، ص١٥، ٦١.

(٢) س و بص، ١٣١٤هـ ، ص١٥، ٦١.

لعملية إنشائها بقدر ما كان اتجاهاً للحد من عملية فتح المزيد منها، إذ أن الدولة لم تبدأ بمنح موافقات لتأسيس مدارس جديدة للطوائف المسيحية في ولايات العراق إلا في سنة ١٨٩٩[١]، ولم تؤسس طوال الأعوام الثلاثين الواقعة بين سنتي ١٨٦٩ و١٨٩٩ سوى مدرسة واحدة أنشئت سنة ١٨٩٩ من قبل السريان الكاثوليك في ولاية الموصل[٢]، وكان إنشاؤها مخالفاً للتعليمات الرسمية بطبيعة الحال. كما أن المدارس المؤسسة قبل سنة ١٨٧٤، أي قبل القرار القاضي بضرورة حصولها على موافقة الباب العالي لم تمنح الموافقات الرسمية على استمرارها في عملها إلا في سنة ١٨٩٢[٣].

وقد اعتمدت الطوائف المسيحية في العراق في تشييد المدارس الخاصة بها على المساعدات المالية التي كانت تجمع من أفراد تلك الطوائف خاصة الأغنياء منهم[٤]، وكانت بعض هذه المدارس تتقاضى من طلابها مبالغ صغيرة شهرية أو سنوية بمثابة أجور دراسية تستعين بها على دفع مرتبات معلميها، وتغطية جانب من مصاريفها الأخرى. أما باقي نفقاتها فكانت تغطى من تبرعات الأفراد التي كانت تتوقف ولا تفي في بعض الأحيان بجميع الاحتياجات المالية

---

(١) أسست في هذه السنة مدرسة ابتدائية للكلدان في ولاية الموصل بعد أن حصلت على ترخيص بتأسيسها في تلك السنة. أنظر: س ن م ع، ١٣٢١هـ ، ص٦٨٤.

(٢) س ن م ع، ١٣١٧هـ ، ص١٤١٦-١٤١٧.

(٣) صدرت خلال سنتي ١٣٠٩، ١٣١٠ الروميتين (١٨٩٣، ١٨٩٤) التراخيص بالاستمرار في العمل لجميع مدارس الطوائف المسيحية في العراق. أنظر (سالنامات) نظارة المعارف العمومية كافة.

(٤) مجلة الحرية، ج٦، ٧، بغداد، ١٥ كانون الأول ١٩٢٤، ص٣٥٢.

لهذه المدارس مما سبب اضطراباً في ثمانينات القرن التاسع عشـــر فـــي ســـير الدراسة في قسم منها[1]. وقد أصدرت وزارة الداخلية في الدولة العثمانية قـــراراً في ٥ تشرين الثاني سنة ١٣٠١ الرومية (١٨٨٥م) بحظر جمع التبرعات المالية لإنشاء المدارس والكنائس، أو لصرفها على المشاريع الخيرية إلا بعـــد موافقـــة الحكومة المحلية ومنحها إجازة تحريرية بذلك[2]. ويبدو أن هـــذه العقبـــة التـــي وضعت من قبل الدولة أمام عملية جمع التبرعات التي يقـــوم بـــها المســـيحيون لإنشاء المدارس كانت إحدى الأسباب التي أدت إلى توقف تلك التبرعـــات، أو أن تلك التبرعات نتيجة لذلك كانت تتم في نطاق ضيق في أحسن الأحوال لا تتمكـــن معه المدارس من تغطية مصاريفها المالية كافة.

وعلاوة على التبرعات الماليـــة التـــي كـــانت تقـــدم لإنشـــاء المـــدارس واستمرارها في عملها قام بعض الأغنياء من أبناء الطوائف المسيحية بتخصيـص مبالغ لشراء عقارات يعود ريعها السنوي على المدارس الخاصة بأبناء طائفته[3]. كما أن البعثة الدومنيكانية في الموصل كـــانت تقـــوم بدفـــع نفقـــات المـــدارس الكاثوليكية، ولكن ذلك كان يتم في أحوال نادرة واستثنائية[4] لعلها كانت لا تتعدى إنقاذ تلك المدارس من خطر التوقف عن أداء أعمالها بســـبب نقـــص حـــاد فـــي مواردها المالية تتعرض له بين وقت وآخر.

---

(١) Cuinet, op. cit., tome 3, p. 100, 101.

(٢) س و بص، ١٣١٤هـ ، ص٣٩.

(٣) بابو اسحق، المصدر السابق، ص١٤٤.

(٤) Cuinet, op. cit., tome 2, p. 784.

وكانت الإرساليات التبشيرية العاملة في ولايتي بغـــداد والموصـــل تقـــوم بالإشراف على قسم من مدارس الطوائف المسيحية في الولايتين[1]. كمـــا كـــان بعض تلك المدارس يستمد منهاجه وخططه من مدارس الإرســـاليات التبشـــيرية، فقد كانت مناهج الدراسة في المدارس الابتدائية التابعة للطوائف المســـيحية فـــي ولاية الموصل توضع على غرار مناهج مدارس الإرساليات التبشيرية الموجـــودة في تلك الولاية، حيث تدرس في المدارس الأخيرة مواد الدراسة التي كانت تدرس في المدارس الفرنسية[2]. ويبدو أن مدى إشراف الإرســـاليات التبشـــيرية علـــى مدارس الطوائف المسيحية في الولايتين، ومدى اســـتعانة هـــذه المـــدارس فـــي أعمالها ومناهجها بمدارس الإرساليات التبشيرية كان يخضع لعاملين، هما:

- الدعم المادي الذي كانت تقدمه هذه الإرســـاليات أحيانـــاً لمـــدارس الطوائـــف المسيحية.
- العلائق المذهبية التي كانت تربط الطوائف المســـيحية المحليـــة فـــي العـــراق بالإرساليات التبشيرية.

وتميزت مناهج الدراسة في مدارس الطوائف المسيحية بتركيزهـــا علـــى تدريس مختلف اللغات، وكانت تلك المدارس تهتم بطبيعة الحال بتدريـــس اللغـــة القومية للطائفة التي تتبعها، فمدارس الكلدان كانت مثلاً تدرس اللغـــة الكلدانيـــة لطلابها في كل سنوات الدراسة، وسارت المدارس الأخـــرى كمـــدارس الســـريان والأرمن على الطريقة نفسها. أما اللغات الأخرى التي تدرس في تلك المـــدارس،

---

(١) برو، المصدر السابق، ص١٨.

(٢) Cuinet, op. cit., tome 2, p. 785.

فكان منها اللغة العربية بصفتها لغة الغالبية العظمى من أبناء البلاد، وكان يقوم بتدريسها غالباً معلمون من المسيحيين العراقيين. وقد استعانت مدرسة الأرمن في بغداد لبعض الوقت بأحد المسلمين لتدريس هذه اللغة[1]. وكانت اللغة التركية تدرس في هذه المدارس أيضاً باعتبارها اللغة الرسمية للدولة، وقد انتدب عدد من الموظفين المدنيين الأتراك[2] لتدريس هذه اللغة في مدارس الطوائف المسيحية في بغداد[3]. كذلك قام بهذه المهمة لسنوات عديدة بعض الضباط الأتراك[4] كان من بينهم أحد الأطباء الذي كان يقوم بتدريس مادة الكيمياء في مدرسة الأرمن[5].

على أن قيام الدولة بتزويد مدارس الطوائف المسيحية بمدرسين من موظفيها المدنيين، ومن الضباط لتدريس اللغة التركية، أو غيرها من مواد الدراسة في بعض الأحيان لا يخرج في تفسيره عن عدة احتمالات، منها:

١- أن الدولة أرادت من ذلك أن تظهر بمظهر يبرئها من تهم التعصب الديني وذلك بمساعدتها على توفير المدرسين لتلك المدارس.

٢- كذلك يمكن القول بأن الدولة كانت تريد أيضاً وضع تلك المدارس تحت

---

(١) س و ب، ١٣١٧هـ ، ص١٧٣.

(٢) كان منهم (باشكاتب) معارف الولاية، و(باشكاتب) تحريرات دائرة الأراضي السنية. أنظر: س و ب، ١٣١١هـ ، ص١٥٠. ١٣١٢هـ ، ص١٧٥. ١٣١٤هـ ، ص٢٢٩. ١٣١٦هـ ، ص١٦٩.

(٣) كانت تقوم الحكومة بدفع مرتباتهم. أنظر: Cuinet, op. cit., tome 3, p.101.

(٤) س و ب، ١٣٠٩هـ ، ص١٤٨. ١٣١٢هـ ، ص١٧٥. ١٣١٤هـ ، ص٢٢٨.

(٥) س و ب، ١٣٢٣هـ ، ص١١٢.

مراقبتها من خلال عمل هؤلاء المدرسين بها.

٣- ولعل تلك المدارس لم تكن تهتم اهتماماً كافياً بتدريس اللغة التركية، ربما بحجة قلة المدرسين مما دفع الدولة إلى توفير المدرسين لها لتدريس اللغة التركية.

وقد عنيت تلك المدارس أيضاً بتدريس بعض اللغات الأوربية، فكانت اللغتان الفرنسية والإنكليزية تدرسان في جميع مدارس الطوائف المسيحية. وكان يقوم بتدريس اللغة الإنكليزية طوال العقد الأخير من القرن التاسع عشر في بعض مدارس الطوائف المسيحية في بغداد أحد المدرسين الإنكليز[1]. ويبدو أن وجود هذا الشخص في بغداد في تلك الفترة كان مرتبطاً بالنشاط التبشيري البروتستانتي، حيث أن جمعية الكنيسة التبشيرية الإنكليزية بدأت أعمالها في مدينة بغداد في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر[2].

إضافة لما تقدم فإن مدرسة الأرمن كانت تقوم دون غيرها من مدارس الطوائف المسيحية في بغداد بتدريس اللغة الفارسية، ولعل ذلك كان بسبب روابط الأرمن ببلاد فارس، حيث كان الكثير منهم يقطن مدينة أصفهان منذ أن جاء بهم الصفويون إليها.

وقد ساهمت مدارس الطوائف المسيحية في بغداد والموصل في نشر التعليم الحديث بين أوساط الأقلية المسيحية في العراق ولعل نشاطها في هذا

---

(١) يدعى المستر جوزيف ملكولم. أنظر: س و ب، ١٣٠٩هـ ، ص١٤٨، و(السالنامات) التالية لها.

(٢) أنظر: كوك، المصدر السابق، ص١٧٥.

المجال كان يضاهي نشاط مدارس الإرساليات التبشيرية. ولم يقتصر نشاط هـــذه المدارس في نشر التعليم الحديث على مسيحيي ولايتي بغداد والموصـــل، إذ أنـــه على الرغم من عدم وجود مدارس من هذا النوع في ولاية البصرة فإن مســيحيي هذه الولاية كانوا يرسلون أبناءهم للدراسة في المدارس المســيحية فـــي بغـداد والموصل[١]. ومما هو جدير بالذكر أن المسيحيين في ولاية البصرة لـــم ينشـئوا سوى مدرستين فقط في أواخر العهد العثماني، ولعل ذلك كان بسبب قلة أعدادهم، وانقسامهم إلى أربع طوائف[٢]، وعدم تركزهم في مدينة واحدة، إذ كانوا موزعين على مدينتي البصرة والعمارة. كما أن النشاط التبشيري في مجال فتح المـــدارس كان قد تأخر في ولاية البصرة إلى أوائل القرن العشرين مما حرم المسيحيين فـــي هذه الولاية من التشجيع والدعم الذي كانت تقدمه الإرســاليات التبشـــيرية إلـــى الطوائف المسيحية المحلية لدفعها إلى فتح مدارس خاصة بها.

على أن مدارس الطوائف المسيحية في ولايتي بغداد والموصل لـــم تكـــن جميعاً مدارس للتعليم الحديث تقتصر مناهجها على تدريس العلوم الحديثة، فقــد كان بعض هذه المدارس مدارس دينية بحتة تركز في مناهجها الدراســـية علـــى علوم الدين المسيحي والدراسات اللاهوتية وكان منها مدرستان إعداديتـــان فـــي ولاية الموصل تابعتان لطائفة الكلدان الكاثوليك، ومدرسة واحدة في ولاية بغـــداد، هي مدرسة الاتفاق الكاثوليكي الشرقية[٣]. ولم تكن هذه المدرسة في واقع الحـــال

---

(١) أنظر: مجلة الحرية، ج٦، ٧، بغداد، ١٥ كانون الأول ١٩٢٤، ص٣٥٢.

(٢) هي: الأرمن الأرثوذكس والأرمن البروتستانت واليونان الأرثوذكس والكاثوليك. أنظر: Cuinet, op. cit., tome 3, p.220.

(٣) Ibid.

مدرسة دينية في السنوات الأولى من تأسيسها، ذلك أن مواد الدراسة فيها سنة ١٨٨٢ كانت تشمل العديد من العلوم الحديثة التي تدرس في بقية المدارس غير الدينية، ولم يكن تدريس العلوم الدينية فيها في أول الأمر يتعدى تعليم الطلاب (مبادئ الدين). ولكن صفة الدراسة الدينية قد تغلبت على هذه المدرسة فيما يبدو في السنوات الأخيرة من عمرها، حيث كان نصف عدد معلميها في الفترة ١٨٩١-١٨٩٣، وكذلك مديرها من الشمامسة[1]. وقد التحق عدد من خريجي هذه المدرسة في أواخر عهدها بالمدارس الدينية في ولاية الموصل لإكمال دراستهم فيها[2].

ويلاحظ أن مدارس الطوائف المسيحية في بغداد اقتصر افتتاحها على مركز الولاية نظراً لتركز الغالبية العظمى من مسيحيي الولاية في مدينة بغداد، على عكس ما كان عليه الحال في ولاية الموصل، حيث أن الطوائف المسيحية فيها كانت تنتشر في أرجاء الولاية مما جعل عملية إنشاء المدارس من قبل تلك الطوائف تتجاوز حدود مدينة الموصل لتشمل عدداً من قرى ومدن ولاية الموصل.

كما يلاحظ أيضاً فيما يخص هذه المدارس أن ولاية الموصل قد حظيت بنصيب كبير منها، ففي أواخر القرن التاسع عشر كانت هناك مدرسة واحدة لكل (٩٠٩) أفراد تقريباً من مسيحيي ولاية الموصل، بينما وجدت في ذلك الوقت في ولاية بغداد مدرسة واحدة لكل (١٤٠٠) فرد تقريباً من سكانها المسيحيين.

---

(١) س و ب، ١٣٠٩هـ، ص١٤٨. ١٣١٠هـ، ص١٣٩. ١٣١١هـ، ص١٤٩.

(٢) Cuinet, op. cit., tome 3, p.101.

وقد ساعدت عدة عوامل الطوائف المسيحية على إنشاء المدارس الخاصة بها، كان أهمها فيما يبدو:

- سياسة الدولة العثمانية التي كانت تمنح الرؤساء الروحيين للأقليات الدينية ومن ضمنها الأقلية المسيحية حرية إنشاء دور العبادة والمؤسسات الخيرية والمدارس مما مكن الطوائف المسيحية في ولايات العراق -وغيرها من ولايات الدولة- من إنشاء المدارس الخاصة بها منذ أوائل القرن التاسع عشر.
- عدم سماح الدولة بالتحاق المسيحيين بمدارسها الابتدائية والرشدية كان عاملاً لدفع المسيحيين العراقيين على فتح المزيد من المدارس لأبنائهم، وقد سبق القول أن قانون التعليم قد حظر اختلاط الطلاب المسلمين بغير المسلمين منهم في مرحلة الدراسة الابتدائية والرشدية. وقد أكد هذا القانون على حرية المسيحيين في تأسيس المدارس الخاصة بهم، ونظّم طريقة تأسيس تلك المدارس.
- المساعدات التي كانت تقدمها الإرساليات التبشيرية للطوائف المسيحية كان لها أثر في نشاط المسيحيين في مجال إنشاء المدارس، وكانت تلك المساعدات على شكل دعم مادي أحياناً، وفي أحيان أخرى كانت على شكل معونات فنية تتعلق بإدارة المدارس، ونظم عملها، ومناهجها الدراسية.

ب- مدارس ولاية بغداد

١- مدرسة الأرمن الأرثوذكس

تعتبر هذه المدرسة من أقدم مدارس الطوائف المسيحية في مدينة بغداد، حيث كانت قد أنشئت حوالي عام ١٧٩٠ كمدرسة ابتدائية ملحقة بكنيسة الأرمن الأرثوذكس، يقوم بالتدريس فيها عدد قليل من رجال الدين، وكثيراً ما كان هؤلاء يتخلون عنها فتتعرض الدراسة فيها للتوقف(١). ولكن الدراسة في هذه المدرسة انتظمت منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث وسعت بنايتها سنة ١٨٥٣(٢)، وخصصت الأموال من قبل أعيان طائفة الأرمن لضمان استمرارها في العمل(٣).

ونتيجة لذلك فقد تطورت المدرسة، وأصبحت الدراسة فيها منذ أوائل ثمانينات القرن التاسع عشر بمستوى الدراسة الرشدية(٤)، ومدتها أربع سنوات(٥).

وكانت مواد الدراسة فيها سنة ١٨٨٢ تشتمل على: اللغة الأرمنية، اللغة التركية، اللغة العربية، اللغة الفارسية، اللغة الإنكليزية، اللغة الفرنسية(٦)،

---

(١) Cuinet, op. cit., tome 3, p.100.

(٢) بابو اسحق، المصدر السابق، ص١٤٤.

(٣) Cuinet, op. cit., tome 3, p.101.

(٤) أنظر: س ن م ع، ١٣١٦هـ ، ص٩٧٠.

(٥) Diskin, op. cit., p.131.

(٦) تدرس هذه اللغة للطلاب الراغبين في تعلمها، ولم تكن دراستها إجبارية. أنظر:

=

الصرف، النحو، الحساب، الجغرافية، التاريخ، الإملاء، الإنشاء، الخط[1]، وقد أضيفت سنة ١٩٠٥ إلى هذه المواد مادة الكيمياء[2].

على أن هذه المدرسة كانت تحتوي صفوفاً للدراسة الابتدائية[3] تستوعب عدداً صغيراً من أطفال الأرمن الأرثوذكس، أما الباقون فكانوا يتلقون تعليمهم الابتدائي في مدارس الآباء الكرمليين[4].

وكان عدد معلمي المدرسة لا يزيد في معظم الأحيان عن ستة معلمين، وكان عدد طلابها يتراوح بين ٦٧ و٩٢ طالباً في الفترة ١٨٨٢-١٩٠٧.

٣- *مدرسة السريان الكاثوليك*

أسست طائفة السريان الكاثوليك مدرسة خاصة بها في مدينة بغداد سنة ١٨٤٢[5]، واستمرت هذه المدرسة في عملها حتى أغلقت سنة ١٨٧٨م حينما

= Diskin, op. cit., footenote 1, p.131.

وقد ذكر (Cuinet) أن ٢٠% فقط من طلاب هذه المدرسة في حوالي عام ١٨٩٠ كانوا يتعلمون اللغة الفرنسية. أنظر: op. cit., tome3, p. 100.

(١) س و ب، ١٢٩٩هـ ، ص٧٠.

(٢) س و ب، ١٣٢٣هـ ، ص١١٢.

(٣) س و ب، ١٣١١هـ ، ص١٠٥.

(٤) Cuinet, op. cit., tome 3, p.101.

(٥) أصفر، جبرائيل حنوش، مختصر المستفاد في تاريخ بغداد، مخطوط، معهد المخطوطات العربية، رقم ١٩٨٤، الورقة ١٧٣.
مجلة الزنبقة، العدد ٥، بغداد، كانون الأول ١٩٢٢، ص١٣٢.

انضمت طائفة السريان الكاثوليك إلى طائفتي الكلدان والأرمن الكاثوليكيتين في تكوين مدرسة مشتركة لأبناء الطوائف الثلاث فتحت في تلك السنة، وسميت بـ (مدرسة الاتفاق الكاثوليكي الشرقية)، إلا أن مدرسة (الاتفاق) هذه توقفت عن العمل سنة ١٨٩٣، فاستأنفت مدرسة السريان عملها في العام الدراسي ١٨٩٣-١٨٩٤[١] باسم (المدرسة الأفرامية الطائفية)[٢]، وأجيزت من قبل الدولة في السنة نفسها، واعتبرت الدراسة فيها بمستوى الدراسة الرشدية[٣].

وكان عدد معلمي هذه المدرسة لا يتجاوز أربعة معلمين طوال السنوات الواقعة بين سنة إعادة افتتاح المدرسة وسنة ١٩٠٥، وقد ازداد عددهم سنة ١٩٠٧ ليصبح ستة معلمين. كما أن عدد طلابها في تلك الفترة كان يتراوح بين (٤٠) و(٧٥).

٣- مدرسة الكلدان الكاثوليك

أنشئت هذه المدرسة سنة ١٨٤٣ من قبل طائفة الكلدان الكاثوليك في بغداد، وكانت في بداية تأسيسها مدرسة ابتدائية ملحقة بكنيسة الكلدان[٤]. وقد توسعت هذه المدرسة سنة ١٨٧٥ وأصبحت مدرسة رشدية[٥]، ولكنها لم تستمر في عملها بعد ذلك سوى سنتين، حيث توقفت عن العمل سنة ١٨٧٨ بافتتاح مدرسة الاتفاق الكاثوليكي الشرقية.

---

(١) س ن م ع، ١٣١٦هـ ، ص٩٧٠-٩٧١.
(٢) بابو اسحق، المصدر السابق، ص١٤٤.
(٣) س ن م ع، ١٣١٧هـ ، ص١٠٧١.
(٤) مجلة الزنبقة، العدد٥، بغداد، كانون الأول ١٩٢٢، ص١٣٣.
(٥) س ن م ع، ١٣١٦هـ ، ص٩٧٠-٩٧١.

وقد أعيد فتح مدرسة الكلدان سنة ١٨٩٤[١] بعد أن أغلقت مدرسة (الاتفاق) أبوابها في أواخر عام ١٨٩٣، وقامت طائفة الكلدان بتوسيع بناية المدرسة سنة ١٨٩٧[٢].

واحتوت مدرسة الكلدان إضافة إلى صفوف المرحلة الرشدية صفوفاً لمرحلة الدراسة الابتدائية يقوم بالتدريس فيها معلمان. وفي سنة ١٩٠٦ فصلت صفوف المرحلة الابتدائية لتشكل مدرسة ابتدائية لأطفال الكلدان مستقلة عن مدرستهم الرشدية[٣].

أما عدد طلاب مدرسة الكلدان فكان في تزايد مستمر منذ إعادة افتتادها سنة ١٨٩٤ حتى سنة ١٩٠٧ مما يدل على عناية الكلدان بتعليم أبنائهم، فقد كان عدد طلاب المدرسة سنة ١٨٩٤ (١٠٣) طلاب، ارتفع ليصبح (١٨٣) طالباً سنة ١٩٠٧. كما أن عدد معلمي هذه المدرسة كان ثمانية معلمين في معظم تلك الفترة، وهو عدد كبير بالقياس على عدد معلمي بقية مدارس الطوائف المسيحية في بغداد.

على أن عناية الكلدان بمدرستهم كانت واضحة أيضاً في مناهج الدراسة[٤]، فقد كانت مدرسة الكلدان تقوم بتدريس عدد كبير نسبياً من الموضوعات لطلابها، من بينها بعض العلوم الحديثة، وكان من تلك

---

(١) س و ب، ١٣١٢هـ ، ص١٧٤.

(٢) بابو اسحق، المصدر السابق، ص١٤٤.

(٣) س و ب، ١٣٢٤هـ ، ص٣٤٥.

(٤) أصفر، المصدر السابق، الورقة ١٧٣.

الموضوعات: الجغرافية الطبيعية، الجغرافية الوصفية، التاريخ، الحساب، الرياضيات، الهندسة، أصول مسك الدفاتر، البيان، الصرف، إضافة للغات: الكلدانية، العربية، التركية، الفرنسية، الإنكليزية[1].

٤- مدرسة الأرمن الأرثوذكس للبنات

أسست في مدينة بغداد سنة ١٨٥٣[2]، وهي أول مدرسة بنات على الإطلاق تنشأ في ولاية بغداد.

وكانت هذه المدرسة بمستوى المدارس الابتدائية، تقوم بالتدريس فيها حتى سنة ١٨٩٨ معلمتان. وفي سنة ١٨٩٩ أدخل تدريس اللغة الفرنسية ضمن مناهج الدراسة[3] وكان يقوم بتدريس هذه اللغة مدير مدرسة الأرمن للبنين[4].

وشهدت المدرسة توسعاً يسيراً في مناهجها الدراسية أواخر عام ١٩٠٧، حيث أضيف في تلك السنة درس عملي في (النقش والتطريز) إلى مواد الدراسة فيها، واستخدمت معلمة ثالثة لتدريسه، كما ارتفع عدد طالبات المدرسة في السنة نفسها إلى (٧٠) طالبة بعد أن كان (٤٥) طالبة سنة ١٨٩٢.

---

(١) أنظر: س و ب، ١٣١٢هـ ، ص١٧٤-١٧٥. ١٣٢٥هـ ، ص٣٣٥.

(٢) س و ب، ١٣١٩هـ ، ص٤٧٨-٤٧٩.

ذكر (Diskin) بأن هذه المدرسة أنشئت سنة ١٩٠٠. أنظر: op. cit., p.132.

ويكفي أن نشير لإثبات عدم صحة ما ذكره إلى أن (سالنامات) ولاية بغداد كانت تورد اسم هذه المدرسة منذ سنة ١٨٩٢. أنظر: س و ب، ١٣١٠هـ ، ص١٣٩، وانظر أيضاً (السالنامات) التي صدرت بعدها.

(٣) Chiha, op. cit., p.105.

(٤) س و ب، ١٣١٧هـ ، ص١٧٣.

٥- مدرسة الاتفاق الكاثوليكي الشرقية

قامت الطوائف الكاثوليكية الثلاث: الكلدانية والسريانية والأرمنية بتأسيس مدرسة مشتركة سنة ١٨٧٨[١]. وقد سارت هذه المدرسة بصورة جيدة، وتقدمت في عملها خلال السنوات الأولى من تأسيسها، فكان عدد معلميها سنة ١٨٨٢ اثنا عشر معلماً، وبلغ عدد طلابها في تلك السنة (٢٢١) طالباً[٢].

ومع أن هذه المدرسة كانت تعد بمستوى المدارس الرشدية[٣] إلا أن مناهجها كانت أوسع من مناهج بقية المدارس التي تماثلها في المستوى، حيث أن مواد الدراسة فيها كانت متعددة تضم عدداً من الدروس الأدبية إلى جانب عدد آخر من المواضيع العلمية الحديثة تدرس خلال أربع سنوات[٤]. وكانت مواد الدراسة هذه في نهاية السنوات الخمس الأولى من عمر المدرسة تشتمل على: اللغة التركية، اللغة العربية، اللغة الفرنسية، اللغة الإنكليزية، اللغة الكلدانية، اللغة السيريانية، اللغة الأرمنية، مبادئ الدين، الصرف، النحو، الجغرافيا، الحساب، الهندسة، الجبر، المساحة، المعاني، البديع، العروض، التاريخ، المنطق، الفلك، الإملاء، الإنشاء[٥]. ولكن مواد الدراسة في هذه المدرسة قد قلصت بعد ذلك بصورة كبيرة وألغي تدريس العلوم الحديثة[٦]، ويبدو أن ذلك كان نتيجة

---

(١) بابو اسحق، المصدر السابق، ص١٤٣، العزاوي، المصدر السابق، ج٨، ص٤٠.

(٢) س و ب، ١٢٩٩هـ ، ص٧٠.

(٣) Cuinet, op. cit., tome 3, p.19.

(٤) Diskin, op. cit., footnote 4, p.126.

(٥) س و ب، ١٢٩٩هـ ، ص٦٩.

(٦) أنظر مواد الدراسة فيها في السنوات ١٨٩١-١٨٩٣ في: س و ب، ١٣٠٩هـ ، ص١٤٨.

=

للاتجاه إلى جعل هذه المدرسة تتخصص في إعداد طلبتها كرجال دين، حيث قامت منذ أواخر الثمانينات من القرن التاسع عشر بإرسال عدد منهم للدراسة في المدارس الإعدادية الدينية في ولاية الموصل[1].

وكانت مدرسة الاتفاق الكاثوليكي قد واجهت عدة صعوبات في بداية العقد الأخير من القرن التاسع عشر مما أدى إلى انخفاض عدد معلميها وطلابها بصورة كبيرة في السنوات ١٨٩١-١٨٩٣[2]، ثم أغلقت هذه المدرسة سنة ١٨٩٣[3]. ولعل من أهم تلك الصعوبات التي اعترضت سير المدرسة في عملها، وأدت إلى إغلاقها انخفاض وارداتها المالية التي كانت تحصل عليها من تبرعات أبناء الطوائف الثلاث المؤسسة لها[4]، وتخلي بعض رؤساء جمعية إدارة المدرسة عن عملهم لسبب أو لآخر[5].

=

١٣١٠هـ، ص١٣٩. ١٣١١هـ، ص١٤٩.

(١) Cuinet, op. cit., tome 3, p.101.
Diskin, op. cit., footnote 4, p.126.

(٢) انخفض عدد المعلمين في تلك السنوات إلى خمسة فقط، وعدد الطلاب إلى (٦٠) طالباً سنة ١٨٩١، ثم إلى (١٣) طالباً فقط في كل من سنتي ١٨٩٢ و١٨٩٣. أنظر فيما يتعلق بالأعداد التي ذكرناها للطلاب والمعلمين لجميع مدارس الطوائف المسيحية في بغداد: سالنامات ولاية بغداد كافة، منها مثلاً: س و ب، ١٢٩٩هـ، ص٦٩-٧٠. ١٣١٤هـ، ص٢٢٨-٢٢٩. ١٣١٨هـ، ص٢٤٩-٢٥٠. ١٣٢٣هـ، ص١١١-١١٢. س ن م ع، ١٣١٩هـ، ص٤٧٨-٤٧٩. ١٣٢١هـ، ص٤١٣.

(٣) بابو اسحق، المصدر السابق، ص١٤٣.

(٤) Cuinet, op. cit., tome 3, p.101.

(٥) مجلة الحرية، ج٦، ٧، بغداد، ١٥ ك١، ١٩٢٤، ص٣٥٢.

ج- مدارس ولاية الموصل

قامت الطوائف المسيحية في ولاية الموصل بإنشاء عدد من المدارس الخاصة بها منذ أوائل القرن التاسع عشر، وسبق القول أن نسبة هذه المدارس إلى عدد السكان المسيحيين كانت مرتفعة عما كانت عليه في ولاية بغداد، حيث كانت هناك مدرسة مسيحية واحدة في ولاية الموصل أوائل القرن العشرين لكل حوالي (٩٠٩) أفراد من سكانها المسيحيين. لكن هذه النسبة كانت متفاوتة بين الطوائف المسيحية في ولاية الموصل نفسها، فقد أسست طائفة السريان عشرة مدارس حتى عام ١٩٠٨ وكان عدد نفوس هذه الطائفة في أواخر القرن التاسع عشر حوالي (٧٠٠٠) نسمة، بينما أسست طائفة الكلدان عشرين مدرسة وكان عدد نفوسها آنذاك يبلغ تقريباً (١٨٠٠٠) نسمة، أما طائفة اليعاقبة التي قدرت نفوسها بـ (٥٠٠٠) نسمة في ذلك الوقت فقد أنشأت ثلاث مدارس فقط حتى حلول عام ١٩٠٨[١].

١- مدارس السريان

سبق السريانُ الكلدان واليعاقبةَ في تأسيس المدارس، فقد أنشأ هؤلاء المدارس الخاصة بهم منذ سنة ١٨٠٠[٢]، واستمروا في عملية تأسيس المدارس في فترات متفرقة ومتباعدة طوال القرن التاسع عشر حتى بلغ عدد مدارس

(١) أنظر أعداد نفوس الطوائف المسيحية في ولاية الموصل في:
Cuinet, op. cit., tome 2, p.765.

(٢) أنظر: س ن م ع، ١٣٢١هـ ، ص٦٨٤.

السريان في أواخر ذلك القرن عشر مدارس[1]، أربــع مــدارس منـــها رشـــدية، والباقية ابتدائية. وقد أنشئت المدارس الرشدية هذه مع مدرسة ابتدائيـــة واحـــدة في مدينة الموصل، أما المدارس الابتدائية الخمس الأخرى فكـــانت تتـــوزع فـــي بعض مدن وقرى الولاية التي يقطنها السريان. ومن ناحية أخـــرى فـــإن ثـــلاث مدارس رشدية من تلك المدارس، ومدرسة ابتدائية واحدة قام بتأسيسها الســـريان الكاثوليك. أما بقية مدارس السريان فقد أنشئت من قبل الأرثوذكس[2].

ويلاحظ أن مدارس السريان الرشدية قد أنشئت جميعها في مدينة الموصـــل ولم تؤسس خارج مركز الولاية سوى المدارس الابتدائية التي كانت أقـــرب إلـــى الكتاتيب منها إلى المدارس الحديثة، إلا أن هذه المدارس أخـــذت تتطـــور حينمـــا

---

(١) أنظر: Cuinet, op. cit., tome 2, p.781.

س ن م ع، ١٣١٧هـ، ص١٤١٤-١٤١٥. ١٣١٩هـ، ص٩١٨-٩١٩. ١٣٢١هـ، ص٦٨٤.

إلا أن الهلالي ذكر بأنه لم تكن للسريان في ولاية الموصل سوى مدرسة واحدة أسست في أوائل القرن العشرين. أنظر: المصدر السابق، ص١٩٣. كذلك فإن العبيدي قد ذكر أيضـــا بأن هناك مدرسة واحدة لهؤلاء في ولاية الموصل أنشئت بعد عام ١٩١٤. أنظر: المصدر السابق، ص٤٤. ويبدو أن عدم اطلاع الباحثين على المصادر الأصلية قادهما إلـــى هـــذا القول.

(٢) مدارس الكاثوليك هي: مارتوما والطاهرة والطاهرة المختلطة وجميعها مـــدارس رشـــدية، والشاطية الابتدائية المختلطة. أما مدارس الأرثوذكس فهي مارتوما المختلطـــة الرشـــدية، وخمس مدارس ابتدائية هي: الطاهرة المختلطة ومارتوما المختلطة وبعشـــيقة والقـــوش وباطناية. أنظر:

Cuinet, op. cit., tome 2, p.781.

س ن م ع، ١٣١٧هـ، ص١٤١٤-١٤١٥. ١٣١٩هـ، ص٩١٨-٩١٩. ١٣٢١هـ، ص٦٨٤.

أدخل تدريس العلوم الحديثة، واللغة الفرنسية فيها قبيل حلول القرن العشرين[١].

ومما يجدر ذكره أن السريان لم يؤسسوا مدارس خاصة بالبنات في ولاية الموصل في تلك الفترة ولكن بعض مدارسهم كان مختلطاً للبنين والبنات، فقد كانت هناك مدرستان ابتدائية ورشدية من هذا النوع لكل من السريان الكاثوليك والسريان الأرثوذكس.

أما عدد طلاب مدارس السريان فكانت تتفاوت بين مدرسة وأخرى، ففي عام ١٩٠١ مثلاً كان أكبر عدد لطلاب الدراسة الرشدية موجوداً في مدرسة الطاهرة المختلطة للسريان الكاثوليك، حيث ضمت هذه المدرسة (٢٢٥) طالباً و(٣٥٠) طالبة، وأقل عدد في مدرسة مارتوما الرشدية للسريان الكاثوليك التي كان يدرس فيها (٦٠) طالباً. وبالنسبة لطلاب المدارس الابتدائية فإن أكبر عدد لهم في تلك السنة كان موجوداً في مدرسة مارتوما المختلطة للسريان الأرثوذكس التي احتوت (٦٥) طالباً و(٧٠) طالبة، وأقل عدد في مدرسة الشاطية المختلطة للسريان الكاثوليك التي ضمت (٣٠) طالباً و(٣٠) طالبة[٢].

٢- مدارس الكلدان

أسس الكلدان الكاثوليك عدداً من المدارس في مدينة الموصل سنة ١٨٠٥، ثم قاموا بعد ذلك بتأسيس عدد آخر من المدارس في قرى ولاية الموصل، وفي المدن الهامة فيها كمدينة كركوك والسليمانية وأربيل وكويسنجق. وقد بلغ عدد مدارس الكلدان في أنحاء ولاية الموصل كافة (١٧) مدرسة في سنة

(١) Cuinet, op. cit., tome 2, p.7884-785.

(٢) س ن م ع، ١٣١٩هـ ، ص٩١٨-٩١٩.

١٨٩٢[١]، ثم ارتفع ليصل إلى (٢٠) مدرسة أوائل القرن العشرين[٢]، وكان من بين تلك المدارس عدد من المدارس الخاصة بالبنات.

وكانت أغلب المدارس التي أسستها هذه الطائفة مدارس ابتدائية. ففي أوائل القرن العشرين كانت ست عشرة مدرسة من مدارس الكلدان العشرين من هذا النوع، أما بقية مدارسهم التي شكلت خُمس مدارس الكلدان فقط فكانت اثنتان منها إعداديتان دينيتان، أنشئت إحداهما في مدينة الموصل[٣]، وأسست الثانية في مدينة القوش القريبة من مركز الولاية. أما المدرسة الثالثة فكانت مدرسة رشدية مختلطة، حيث تحولت سنة ١٩٠٣ مدرسة شمعون الصفا الابتدائية للبنين في مدينة الموصل إلى مدرسة رشدية للبنين والبنات[٤]. والمدرسة الرابعة كانت مدرسة رشدية أيضاً، وهي مدرسة الشماس روفائيل مازجي التي أسست سنة ١٨٦٣[٥].

---

(١) أنظر: Cuinet, op. cit., tome 2, p.781.

(٢) س ن م ع، ١٣١٧هـ ، ص١٤١٤-١٤١٥. ١٣١٩هـ ، ص٩١٦-٩١٧. ١٣٢١هـ ، ص٦٨٤.

(٣) كانت مواد الدراسة في هذه المدرسة سنة ١٨٦٢ تتألف من: الفلسفة، اللاهوت، الهندسة، الجبر، المنطق، النحو، الحساب، البيان، الجغرافية، اللغة العربية، اللغة الكلدانية. أنظر: مجلة الحرية، ج٦، ٧، بغداد، ١٥ كانون الأول ١٩٢٤، ص٣٥٢.

(٤) س ن م ع، ١٣٢١هـ ، ص٦٨٤.

(٥) لم تشر المصادر التي بين أيدينا إلى مستوى هذه المدرسة، وقدرنا أنها كانت مدرسة رشدية اعتماداً على ما كان يدرس فيها من دروس دينية وأدبية وأخرى تخص العلوم الحديثة علاوة على بعض اللغات الأوربية. ومما هو جدير بالذكر أن هذه المدرسة قد توقفت عن العمل بعد وفاة مؤسسها الشماس روفائيل مازجي، ثم افتتحت ثانية بعد زمن =

والمدرستان الإعداديتان هما مدرسة شمعون الصفا للرهبان ومدرسة القوش للرهبان. والرشديتان هما مدرسة شمعون الصفا المختلطة ومدرسة روفائيل مازجي. أما مدارس الكلدان الابتدائية فقد فتحت في مدينة الموصل وبعض مدن وقرى الولاية، ومدارس البنين منها هي: مار شعيا، كرمليس، تلكيف، باطناية، تلسقف، باقوفة، القوش، ماريوسف، كويسنجق، السليمانية. ومدارس البنات هي: مارشعيا وكرمليس وتلكيف. وكانت هناك ثلاث مدارس ابتدائية مختلطة فتحت الأولى وتدعى شمعون الصفا في الموصل والثانية في كركوك والثالثة في أربيل(1).

وفيما يتعلق بأعداد طلاب هذه المدارس، ففي سنة ١٩٠٣ مثلاً ضمت مدرسة شمعون الصفا الإعدادية للرهبان (٢٠) طالباً، ومدرسة القوش الإعدادية للرهبان (٣٠) طالباً. ومدرسة شمعون الصفا الرشدية المختلطة (٩٥) طالباً و(٤٥) طالبة. أما بالنسبة للمدارس الابتدائية فكان معدل عدد طلاب المدرسة الابتدائية أعلى في المختلطة تليها مدرسة البنين ثم مدرسة البنات، فقد كان معدل عدد طلاب المدارس المختلطة (٦١) طالباً وطالبة تقريباً في المدرسة الواحدة منها، وحوالي (٤٠) طالباً في مدرسة البنين، و(٣٣) طالبة في مدرسة البنات(2).

=

قصير ووسعت من قبل البطريرك الكلداني عمانوئيل توما واستمرت في عملها إلى أوائل القرن العشرين، أنظر: صائغ، المصدر السابق، ص٣٢٣-٣٢٤.

(١) س ن م ع، ١٣١٧هـ ، ص١٤١٤-١٤١٥.

Cuinet, op. cit., tome 2, p.781.

(٢) أنظر أعداد طلاب جميع مدارس الكلدان الابتدائية في: س ن م ع، ١٣٢١هـ ، ص٦٨٤.

ومما هو جدير بالذكر أن بعض المراجع قد ذكر بأنه لم يكن للكلدان في ولاية الموصل سوى مدرسة واحدة هي مدرسة الشماس روفائيل مازجي، وعدد من المدارس الأولية الشبيهة بالكتاتيب[1]. ولكن هذا القول بعيد عن الصواب حيث سبق وأشرنا إلى أن المدارس الابتدائية للطوائف المسيحية في ولاية الموصل ومن ضمنها مدارس الكلدان كانت تستمد مناهجها من مناهج المدارس الابتدائية التابعة للإرساليات التبشيرية وهي نفس مناهج الابتدائية الفرنسية، وهذا يعني أن المدارس الابتدائية للطوائف المسيحية في ولاية الموصل كانت مدارس حديثة في مناهجها وفي أسلوب عملها، ولم تكن مدارس أولية شبيهة بالكتاتيب. كما أن مدرسة الشماس روفائيل مازجي لم تكن المدرسة الوحيدة للكلدان الأعلى مستوى من المدارس الابتدائية كما اتضح لنا ذلك اعتماداً على المصادر الأصلية التي عاصرت وجود تلك المدارس.

٣- مدارس اليعاقبة

كانت طائفة اليعاقبة أقل الطوائف المسيحية نشاطاً في عملية إنشاء المدارس، حيث لم يزد عدد مدارسها في ولاية الموصل حتى أوائل القرن العشرين عن ثلاث مدارس. وذلك على الرغم من أن نشاط اليعاقبة في هذا المجال كان قد بدأ أوائل القرن التاسع عشر متزامناً تقريباً مع نشاط بقية طوائف الموصل المسيحية في إنشاء المدارس.

ومدارس اليعاقبة الثلاث كانت مدارس ابتدائية، اثنتان منها أنشئتا في مدينة الموصل، وأسست الثالثة خارج المدينة. وكانت إحدى مدرستي مدينة

---

(١) أنظر: الهلالي، المصدر السابق، ص١٩٣. العبيدي، المصدر السابق، ص٤٤.

الموصل، وهي مدرسة (مارتوما)، مختلطة، ضمت سنة ١٩٠٣ (٣٠) طالباً و(٤٠) طالبة. أما مدرسة مدينة الموصل الثانية (مدرسة الطاهرة) فكانت للبنين فقط وبلغ عدد طلابها سنة ١٩٠٣ (٦٠) طالباً، وقد أسست هاتان المدرستان سنة ١٨١٤. وفتحت المدرسة الثالثة في قرية باطناية القريبة من مدينة الموصل، وهي للبنين فقط ولم يزد عدد طلابها سنة ١٩٠٣ على عشرين طالباً[١].

وتلاحظ على عملية إنشاء المدارس من قبل الطوائف المسيحية في ولاية الموصل عدة أمور منها:

١- إن نسبة عدد المدارس إلى عدد السكان كانت مرتفعة عند السريان (الكاثوليك والأرثوذكس) عما كانت عليه عند غيرهم من الطوائف المسيحية، تليهم طائفة الكلدان الكاثوليك، فطائفة اليعاقبة.

٢- كانت طائفة السريان الكاثوليك أسبق الطوائف المسيحية في تأسيس المدارس، فقد أسست هذه الطائفة أول مدرسة لها سنة ١٨٠٠، تلتها طائفة الكلدان الكاثوليك التي قامت بتأسيس عدد من المدارس سنة ١٨٠٥، ثم شرع السريان الأرثوذكس واليعاقبة بإنشاء المدارس الخاصة بهم سنة ١٨١٤[٢].

٣- ومن خلال الاطلاع على المدارس الأعلى مستوى من المدارس الابتدائية التي قامت بتأسيسها الطوائف المسيحية في ولاية الموصل نرى أن السريان (الكاثوليك والأرثوذكس) كان لديهم أوائل القرن العشرين أربع مدارس رشدية، وكان للكلدان مدرستان رشديتان ومدرستان إعداديتان دينيتان، ولم

---

(١) س ن م ع، ١٣٢١هـ ، ص٦٨٤.

(٢) س ن م ع، ١٣٢١هـ ، ص٦٨٤.

يكن لليعاقبة أية مدرسة رشدية أو إعدادية، ويعني هذا أن السريان كانوا أكثر اهتماماً بالتعليم من بقية الطوائف حيث شكلت مدارسهم الأعلى مستوى من المدارس الابتدائية ٤٠% من مجموع المدارس التي قاموا بتأسيسها بينما كانت هذه النسبة ٢٠%عند الكلدان.

٤- كما أن اهتمام السريان بالتعليم كان واضحاً في كثرة أعداد الطلاب في مدارسهم قياساً على أعداد طلاب مدارس الكلدان وذلك على الرغم من أن عدد نفوس السريان كان أقل من نصف عدد نفوس الكلدان، فقد كان مجموع أعداد طلاب مدارس السريان العشر سنة ١٩٠٣ (٩٠٥) طلاب تقريباً بينما كان مجموع أعداد طلاب مدارس الكلدان العشرين في السنة نفسها لا يزيد على (٩٠٠) طالب. ومما يجدر ذكره أن طلاب مدارس اليعاقبة الثلاث لم يتجاوز مجموع عددهم آنذاك (١٥٠) طالباً[١].

٥- ويلاحظ كذلك أن طائفة الكلدان كانت الطائفة الوحيدة من بين طوائف ولاية الموصل المسيحية التي قامت بتأسيس مدارس خاصة بالبنات، حيث سبق القول بأن الكلدان كانت لديهم ثلاث مدارس للبنات[٢]. أما طائفة السريان الكاثوليك والأرثوذكس، واليعاقبة فكان لديهم عدد من المدارس المختلطة للبنين والبنات.

---

(١) أنظر: س ن م ع، ١٣١٩هـ، ص٩١٨-٩١٩. ١٣٢١هـ، ص٦٨٤.

(٢) ذكر الهلالي في كتابه المشار إليه سابقاً، ص١٩٦ بأن الطوائف المسيحية في ولاية الموصل لم تقم بفتح مدارس خاصة بالبنات طوال العهد العثماني. ولكن هذا القول كما اتضح لنا غير صحيح لأنه يتعارض مع ما أخبرت به المصادر الأصلية عن وجود مثل هذه المدارس.

الفصل الثاني

التعليم المسيحي الأجنبي

أولاً: النشاط التبشيري في العراق

كانت عملية تأسيس المدارس تمثل جانباً مهماً من جوانب نشاط الإرساليات التبشيرية الأوربية الذي بدأ في ولايات العراق على يد الإرساليات الكاثوليكية الفرنسية منذ أوائل القرن السابع عشر واستمر حتى أوائل القرن العشرين.

وخلال ما يقرب من قرنين فإن الإرساليات التبشيرية التي وفدت على هذه البلاد كانت كاثوليكية معظم أفرادها من الفرنسيين. ولم تبدأ الإرساليات التبشيرية البروتستانتية الإنكليزية والأمريكية بمزاولة نشاطاتها في ولايات العراق إلا في نهاية الثلث الأول من القرن التاسع عشر، وذلك على الرغم من أن العلاقات الإنكليزية مع العراق كانت قد بدأت منذ أوائل القرن السابع عشر. ولعل السبب الذي أدى إلى تأخر ظهور الإرساليات التبشيرية الإنكليزية، وقيامها بدور محدود بالنسبة للنشاط التبشيري بصورة عامة بعد شروعها بالعمل في هذه البلاد راجع

إلى عدم وجود قاعدة مذهبية لها في العراق كالتي كانت للإرساليات الكاثوليكية الفرنسية، وأن النفوذ الإنكليزي في العراق كان يعتمد في أساليب انتشاره على وسائل أخرى غير النشاط التبشيري، لعل أهمها الشركات التجارية التي بدأت بريطانيا في تأسيسها في العراق منذ سنة ١٦٠٠ حينما أسست فرعاً لشركة الهند الشرقية في البصرة في تلك السنة.

وكانت الإرسالية التبشيرية الكرملية الكاثوليكية أولى الإرساليات التي وفدت على ولايات العراق، فقد وصل عدد من الآباء الكرمليين إلى مدينتي البصرة وبغداد سنة ١٦٢٢ لكنهم لم يمكثوا في هاتين الولايتين إلا مدة قصيرة، إذ لم يستطيعوا مواصلة أعمالهم[١] التي كانت تمثل آنذاك فيما يبدو نوعاً من الاستفزاز لمشاعر السكان.

وفي سنة ١٦٢٦ قدم الآباء الكبوشيون، وهم من الكاثوليك أيضاً مدينة بغداد، واستمروا في مزاولة نشاطهم فيها حتى سنة ١٧٠٨. وخلال فترة إقامتهم في بغداد قام الآباء الكبوشون ببناء دير وكنيسة سنة ١٦٢٨[٢]، ألحقت بها مدرسة ضمت أبناء طائفتي السريان والأرمن الكاثوليكيتين. كما كان هؤلاء الآباء يقومون بتقديم الخدمات الطبية لسكان مدينة بغداد على اختلاف أديانهم. وقد حلّ قسم من الآباء الكبوشيين بمدينة الموصل سنة ١٦٣٦ ولكن نشاطهم اقتصر على تطبيب أهالي هذه المدينة، ثم غادروها سنة ١٧٢٤[٣].

وعاود الآباء الكرمليون نشاطهم في ولاية بغداد أوائل القرن الثامن عشر

---

(١) بابو اسحق، المصدر السابق، ص١٢٧.
(٢) Chiha, op. cit., p.106.
(٣) بابو اسحق، المصدر السابق، ص١٢٩.

بعد أن عين الأب يوسف ماريه (Joseph Marie) سنة ١٧٢٠ بوظيفة (نـــائب الكرسي الرسولي)[١] في بغداد. ولكن الإرسالية الكرملية لم تتمكن مـــن مزاولـــة أعمالها في هذه المدينة إلا في سنة ١٧٣٤ حينمـــا قـــام الأب عمـــانوئيل بايلـــه (Emmanuel Baillet) (نائب الكرسي الرسولي) الجديد ببناء معبد في محلـــة (سوق الغزل) باسم (مارتوما الرسول)، ثم أنشأ به أول مدرسة تـــدار مـــن قبـــل البعثة الكرملية. لكن عمل الأب بايله كان يواجه معارضة شديدة من قبل الأرمـــن الأرثوذكس في بغداد لأسباب مذهبية كما هو واضح مما أدى إلى عرقلـــة ســـير أعمال البعثة الكرملية. ولضمان استمرار الآباء الكرمليين في عملهم قـــام الملـــك لويس الخامس عشر بتعيين الأب عمانوئيل بايله ســـنة ١٧٤٢ بوظيفـــة قنصـــل فرنسا في بغداد[٢]، ومنذ ذلك الحين استمر الآباء الكرمليون في مزاولة نشـــاطهم في بغداد، واستمرت مدرستهم تعمل بانتظام، وأســـس إلـــى جانبـــها عـــدد مـــن المدارس الخاصة بالبنات منذ أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وشرع الآباء الدومنيكان بالعمل في ولاية الموصل ســـنة ١٧٥٠ بعـــد أن وصلوها في تلك السنة، وقد اقتصر نشاطهم في أول الأمر على بنـــاء كنيســـتين كاثوليكيتين للكلدان والسريان، وقاموا أيضاً بتقديم الخدمات الطبية لسكان مدينـــة الموصل كافة[٣]. ولم يبدأ الآباء الدومنيكان بإنشاء المدارس إلا في ســـنة ١٨٥٤، حيث قاموا في تلك السنة بتأسيس عدد منها في مدينة الموصل، وفـــي قريتيـــن قريبتين منها.

أما النشاط التبشيري البروتستانتي فقد ظهر لأول مرة في ولايات العـــراق

---

(١) أي المبعوث البابوي.

(٢) للتفاصيل أنظر: Cuinet, op. cit., tome 3, p.102.

(٣) بابو اسحق، المصدر السابق، ص١٢٩-١٣٠.

سنة ١٨٣٠ حينما قام المبشر الإنكليزي غروفز (A.N. Groves) بتأسيس مدرسة في مدينة بغداد في تلك السنة لتعليم الإنكليزية والعربية، وكان يقوم هو بالتدريس فيها، واستعان بأحد المدرسين لتدريس اللغة العربية، كما كانت زوجته تساعده في إدارة المدرسة. وكان غروفز على اتصال ببوشهر[١] والموصل للاطلاع على سير أعمال المدارس الإنكليزية في بوشهر، ولدراسة إمكانات إنشاء مدرسة في الموصل. ولكن مدرسة المبشر غروفز لم تستمر في عملها طويلاً نظراً لاعتمادها على الجهود الفردية لمؤسسها، حيث لم تحظ فيما يبدو بدعم الكنيسة التبشيرية البروتستانتية الإنكليزية[٢].

وفي أربعينات القرن التاسع عشر امتد النشاط التبشيري البروتستانتي إلى ولاية الموصل، فقام المبشر الأمريكي غرانت (Grant, A.) بفتح مدرسة في مدينة الموصل في تلك الفترة، لكنها لم تستمر في العمل طويلاً. وقد استمرت الجهود التبشيرية البروتستانتية في هذه الولاية فحققت تقدماً ملموساً خلال فترة زمنية قصيرة تمثل في قيام البروتستانت بتأسيس مدرستين للبنين والبنات سنة ١٨٥٣[٣]. كما أن النشاط التبشيري البروتستانتي بعد أن كان قد انقطع منذ محاولة المبشر غروفز عاود الظهور في مدينة بغداد أواخر القرن التاسع عشر، فقامت جمعية الكنيسة التبشيرية الإنكليزية بفتح مدرسة للبنين في بغداد سنة ١٨٩٦، أعقبها فتح مدرسة أخرى للبنات سنة ١٨٩٨ في المدينة نفسها.

على أن نشاط الإرساليات التبشيرية في ولايات العراق لم يقتصر على

---

(١) مدينة في جنوب إيران.

(٢) أنظر: نوّار، عبد العزيز سليمان (دكتور)، داود باشا والي بغداد، (القاهرة، ١٩٦٨)، ص٣١٦. تاريخ العرب الحديث، ص٣١٢. العبيدي، المصدر السابق، ص٥٤.

(٣) أنظر: س ن م ع، ١٣٢١هـ ، ص٦٨٤.

تأسيس المدارس فقط بل تجاوز ذلك إلى قيام تلك الإرساليات بتقديم الخدمات الطبية للسكان على اختلاف أديانهم في وقت لم تكن تهتم فيه الحكومة العثمانية بتقديم مثل تلك الخدمات للمواطنين في العراق. وقد توسعت عملية تقديم الخدمات الطبية بعض الشيء على يد جمعية الكنيسة التبشيرية الإنكليزية حينما قامت بإنشاء مستشفى في مدينة بغداد سنة ١٩٠٠[1]. كما أن الأعمال الخيرية للإرساليات التبشيرية تضمنت أيضاً إنشاء دار للمسنين في مدينة الموصل من قبل الآباء الدومنيكان في الربع الأخير من القرن التاسع عشر[2].

وكان نشاط الإرساليات التبشيرية الذي تمثل في إنشاء المدارس والمؤسسات الخيرية في ولايات العراق، وفي بقية أجزاء الدولة العثمانية يهدف في ظاهر الأمر إلى تحقيق أغراض دينية واقتصادية، فقد ذهب بعض المبشرين إلى القول بأن هدف المدارس التبشيرية هو إعداد رجال دين للكنيسة، وأنه حتى الموضوعات العلمية الحديثة التي كانت تدرس في تلك المدارس كانت تحمل معها الأفكار المسيحية[3]. أما الهدف الاقتصادي فكان يتمثل فيما تراه الكاتبة الأمريكية ألما وتلن في تثقيف النشء الصغير في مدارس الإرساليات التبشيرية، وإعداده لشراء البضائع الأوروبية[4]. إلا أن المبشر هنري جسب كان أكثر واقعية وصراحة في تحديد أهداف مدارس الإرساليات التبشيرية، حيث ذكر أن التعليم في هذه المدارس هو واسطة إلى غاية، هذه الغاية هي قيادة الناس إلى المسيح وتعليمهم

---

(١) كوك، المصدر السابق، ج٢، ص١٧٥.

(٢) دي فوصيل، المصدر السابق، ص١٤٥.

(٣) خالدي، مصطفى وفروخ، عمر، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، (بيروت، ١٩٧٠)، ص٦٦.

(٤) أنظر: وتلن، ألما، عبد الحميد ظلّ الله على الأرض، ترجمة راسم رشدي، (القاهرة، ١٩٥٠)، ص٣٧.

حتى يصبحوا أفراداً مسيحيين، وشعوباً مسيحية[1].

ولكن جميع هذه الأهداف لم تكن تمثل فيما يبدو سوى جانب واحد قليل الأهمية بالنسبة للهدف الاستعماري الذي كانت تسعى إلى تحقيقه الدول الأوربية من خلال وسائل عديدة لعل في مقدمتها العمل التبشيري، وليس بخاف أن تلك الدول، خاصة بريطانيا وفرنسا، كانت منذ وقت مبكر من العصر الحديث تتطلع للسيطرة على الشرق الإسلامي.

وكان ارتباط العمل التبشيري بالأهداف الاستعمارية للدول الأوربية واضحاً في حماية تلك الدول للإرساليات التبشيرية، ودعمها مادياً، وقيامها بالإشراف من خلال بعثاتها الدبلوماسية على المدارس والمؤسسات التبشيرية. فقد قامت فرنسا بحماية رئيس البعثة الكرملية في بغداد الأب عمانوئيل بايله حينما تعرض لضغوط من قبل والي بغداد أحمد باشا، ومن قبل طائفة الأرمن الأرثوذكس في ثلاثينات القرن الثامن عشر، حيث عيّن الأب بايله قنصلاً لفرنسا في بغداد سنة ١٧٤٢ مما مكن البعثة الكرملية من مزاولة أعمالها في بغداد بحريّة تامة منذ ذلك الوقت، وقد حمل لقب قنصل فرنسا في بغداد عدد آخر من رؤساء الإرسالية الكرملية الذين أعقبوا الأب بايله[2]. ومن ناحية أخرى فإن الإرساليات التبشيرية الفرنسية في بغداد والموصل كانت تتلقى المساعدات المالية بصورة مستمرة من الحكومة الفرنسية، وقد بلغت هذه المساعدات سنة ١٨٦٧ (١٥٠٠ فرنك) لمدارس الإرسالية الكرملية في بغداد، و(١١,٥٠٠ فرنك) لمدارس الإرسالية

---

(١) خالدي وفروخ، المصدر أعلاه، ص٦٦.

(٢) أنظر: Cuinet, op. cit., tome 3, pp.102-103.

الدومنيكانية في الموصل، كما كان قناصل فرنسا في بغداد والموصل يقومون بتفتيش تلك المدارس بدون انقطاع[١].

ولعل ما يصلح أن يكون دليلاً آخر على ارتباط العمل التبشيري بالأهداف الاستعمارية للدول الأوربية هو عدم قيام الإرساليات التبشيرية الأرثوذكسية الروسية بأي نشاط في ولايات العراق، إذ يبدو أن تركز المطامع الاستعمارية الروسية على الأجزاء الأوربية البلقانية والآسيوية الشمالية للدولة العثمانية قد صرف نظر روسيا عن أجزاء الدولة العثمانية البعيدة عنها كولايات العراق وذلك على الرغم من وجود قاعدة مذهبية أرثوذكسية عريضة في العراق أولاً، وأن الامتيازات التي حصلت عليها روسيا منذ معاهدة قينارجة سنة ١٧٧٤ كانت تعطي حرية تامة للإرساليات الروسية بالعمل في أنحاء الدولة العثمانية ثانياً[٢].

وقد أسست معظم مدارس الإرساليات التبشيرية في ولايات العراق خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في وقت كانت فيه بريطانيا وفرنسا وروسيا تتنافس في نشر نفوذها في أنحاء مختلفة من الدولة العثمانية، فقد كانت روسيا في نزاع شبه دائم مع الدولة العثمانية منذ أواخر القرن الثامن عشر أدى إلى اندلاع نار الحرب بينهما في مرات عديدة، وفي كل مرة كانت روسيا تحصل على امتيازات جديدة من خلال الشروط التي تفرضها على الدولة العثمانية في معاهدات الصلح التي تعقد بينهما لإنهاء تلك الحروب والمنازعات. وكانت بريطانيا وفرنسا تقف في أغلب الأحيان إلى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا ليس رغبة منهما في مساعدتها لصد الاعتداءات الروسية ولكن خوفاً من امتداد

---

(١) دي فوصيل، المصدر السابق، ص١٣٨، ١٤٥.
(٢) أنظر المادة (٨) من هذه المعاهدة في: محمد فريد، المصدر السابق، ص١٦٣.

النفوذ الروسي إلى البلقان والبحر المتوسط، وهذا ما كلف الدولة العثمانية ثمناً آخر دفعته لهاتين الدولتين على شكل امتيازات كان من بينها السماح لإرسالياتهما التبشيرية بالعمل في أنحاء الدولة العثمانية كافة، وإعطاء قناصلهما حق حماية تلك الإرساليات[١].

وعلى ضوء ما تقدم فإنه يبدو أن توسع الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية، والبروتستانتية في عملية إنشاء المدارس في ولايات العراق منذ سنة ١٨٥٣ كان مرتبطاً بتقارب الدولة العثمانية مع بريطانيا وفرنسا لوقوفهما إلى جانبها ضد روسيا في حرب القرم التي بدأت أوائل سنة ١٨٥٣[٢]، ففي تلك السنة أسست الإرسالية البروتستانتية مدرستين في ولاية الموصل، وفي السنة التالية (١٨٥٤) قامت الإرسالية الدومنيكانية بتأسيس عدد من المدارس في الولاية نفسها. واستمرت الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية في تأسيس المدارس في ولايات العراق حتى أوائل القرن العشرين مستفيدة من الامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا وفرنسا من الدولة العثمانية في تلك الفترة.

ومن جانب آخر قامت الدولة العثمانية في إطار اتجاهها لتنظيم وتطوير التعليم بجميع أشكاله ومستوياته من خلال إصدارها لقانون التعليم العام سنة ١٨٦٩ بتنظيم عملية إنشاء المدارس الأهلية المحلية والمدارس الأجنبية ومن ضمنها مدارس الإرساليات التبشيرية. وقد وضع قانون التعليم، والقرارات التي صدرت بعده شروطاً خاصة لإنشاء مثل هذه المدارس كما سبق القول، وكان

---

(١) أنظر: المادة (٢٢) من معاهدة سان استيفانوس، والمادة (٦٢) من معاهدة برلين في: المصدر نفسه، ص٣٧٨، ٤٠٤.

(٢) لم تكن للإرساليات التبشيرية في ولايات العراق قبل هذه السنة سوى مدرسة واحدة هي مدرسة الآباء الكرمليين التي فتحت في بغداد منذ أوائل القرن الثامن عشر.

أهمها موافقة دوائر التعليم على مناهجها وكتب الدراسة التي تدرس فيها، وإخضاع تلك المناهج والكتب للمراقبة بصورة مستمرة لضمان عدم تعارض ما يرد فيها مع سياسة الدولة، وقيم المجتمع الشرقي الإسلامي[1]. وعلى الرغم من أنه لا يعلم مدى جدية الدولة في تطبيق هذا الشرط، ومدى التزام مدارس الإرساليات التبشيرية به لكنه يبدو أن اشتراط عدم تعارض مناهج وكتب الدراسة في هذه المدارس مع سياسة الدولة وقيم المجتمع كان أمراً لا يمكن تحقيقه إذا ما علمنا أن مناهج الدراسة في مدارس الإرساليات التبشيرية في ولايات العراق وخاصة المدارس الابتدائية منها كانت نفس مناهج المدارس الأوربية[2]. كما أن جميع مدارس الإرساليات التبشيرية الفرنسية في ولايتي بغداد والموصل كانت شأنها شأن بقية المدارس التبشيرية الفرنسية في الدولة العثمانية تستمد مناهجها كلية من مناهج مدارس فرنسا مضافاً إليها تدريس اللغتين العربية والتركية، وكانت الدراسة في معظمها تتم باللغة الفرنسية[3].

ومما هو جدير بالذكر أن مدارس الإرساليات التبشيرية في العراق لم تأخذ بالمناهج التعليمية الحديثة المستمدة من مناهج المدارس الأوربية عامة والفرنسية خاصة إلا في منتصف القرن التاسع عشر، وذلك حينما توسعت الإرساليات التبشيرية في تلك الفترة في عملية فتح المدارس في هذه البلاد. ولم تكن المدارس القليلة التي أسست في ولايات العراق من قبل الإرساليات التبشيرية

---

(١) أنظر المادة (١٢٩) من القانون. الدستور، م٢، ص١٧٤.

(٢) Cuinet, op. cit., tome 2, p.785.

(٣) أنظر: خالدي وفروخ، المصدر السابق، ص١١٤.

Cuinet, op. cit., tome 3, p.103.

قبل منتصف القرن التاسع عشر سوى مدارس دينية تقليدية تعتمد على الأساليب التعليمية الكنسية[1].

وكان أغلب مدرسي مدارس الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية الفرنسية في ولايتي بغداد والموصل من الرهبان والراهبات من الفرنسيين، وكانت تلك المدارس تقوم أيضاً باستخدام عدد قليل من المسيحيين العراقيين لتدريس اللغتين العربية والتركية[2].

أما الإرساليات البروتستانتية الإنكليزية فكانت تعتمد اعتماداً كلياً على المسيحيين من أبناء البلاد للقيام بمهمة التدريس في مدارسها، كما أن إحدى المدارس التابعة لهذه الإرساليات، وهي مدرسة البنين في بغداد كانت تستخدم أحد المدرسين المسلمين لتدريس اللغة العربية طوال فترة وجودها تقريباً[3].

وكانت جميع مدارس الإرساليات التبشيرية بمستوياتها كافة تفتح أبوابها لكل الطلاب المتقدمين إليها على اختلاف أديانهم ومذاهبهم، وتقدم لهم مختلف التسهيلات لترغيبهم في الالتحاق بها، فكانت الدراسة في مدارس الإرساليتين الكرملية في بغداد، والدومنيكانية في الموصل مجانية، علاوة على قيام تلك المدارس بتزويد طلابها بالملابس واللوازم المدرسية والوجبات الغذائية في بعض الأحيان[4]. ولكنه على الرغم من تلك التسهيلات كان الطلاب المسيحيون من أبناء ولايتي بغداد والموصل يشكلون غالبية طلاب مدارس الإرساليات التبشيرية في تلكما الولايتين.

---

(١) نوّار، تاريخ العرب الحديث، ص٣٠٣، ٣٠٦.

(٢) أنظر (سالنامات) ولاية بغداد كافة، منها مثلاً: س و ب، ١٣٢٣هـ، ص١٠٩-١١٠.

(٣) أنظر: س و ب، ١٣١٦هـ، ص١٧٠، و(السالنامات) التي تلتها في الصدور.

(٤) Cuinet, op. cit., tome 2, p.784. tome 3, p. 103.

وكانت المدارس الكاثوليكية الفرنسية تضم أواخر القرن التاسع عشر أعداداً غير قليلة من الطلاب المسيحيين من غير الكاثوليك[1]، كما أن أعداد طلاب المدارس التبشيرية البروتستانتية في الولايتين كان كبيراً في أواخر القرن التاسع عشر إذا ما قيس بالعدد القليل لأتباع هذا المذهب الوافد حديثاً على هذه البلاد مما يدل على نجاح تلك المدارس في جذب الطلاب المسيحيين من شتى الطوائف.

كذلك فإن تلك المدارس كانت حتى منتصف الثمانينات من القرن التاسع عشر تضم عدداً من الطلاب المسلمين، وكانت هذه الظاهرة أوضح في مدارس ولاية الموصل منها في مدارس ولاية بغداد ربما بسبب ارتفاع نسبة السكان المسيحيين في ولاية الموصل عما كانت عليه في ولاية بغداد، وهذا ما أدى إلى نمو الروابط والمصالح المشتركة لمسلمي ومسيحيي الولاية ومن ثم التحاق بعض المسلمين بالمدارس المسيحية. ولكن المصادر لم تشر إلى وجود طلاب مسلمين في مدارس الإرساليات التبشيرية بعد منتصف ثمانينات القرن التاسع عشر، إذ يبدو أن قرار وزارة الداخلية في الدولة العثمانية الصادر في ١٤ شباط سنة ١٣٠٢ الرومية (١٨٨٦م) القاضي بمنع التحاق المسلمين بمدارس الإرساليات التبشيرية[2] قد طبق تطبيقاً تاماً في ولايات العراق.

ويلاحظ على نشاط الإرساليات التبشيرية في مجال فتح المدارس في ولايات العراق هو أن المدارس التي أسست في ولاية بغداد قد اقتصرت على مركز الولاية في حين امتدت عملية فتح المدارس من قبل تلك الإرساليات في ولاية الموصل إلى مدن وقرى الولاية ولم تقتصر على مدينة الموصل، وسبب

(١) أنظر: دي فوصيل، المصدر السابق، ص١٤٥.
(٢) س و بص، ١٣١٤هـ ، ص٤٣.

ذلك كما هو واضح انتشار مسيحيي الموصل في أنحاء متفرقة من الولاية. أما في ولاية البصرة فلم تقم الإرساليات التبشيرية بفتح أية مدرسة فيها حتى السنوات الأولى من القرن العشرين، حينما قامت الإرساليات الكاثوليكية الفرنسية آنذاك بتأسيس عدد قليل من المدارس في مركز الولاية، وذلك على الرغم من أن مسيحيي ولاية البصرة كانوا يشكلون أواخر القرن التاسع عشر حوالي ٧,٢% من مسيحيي الولايات الثلاث.

ويلاحظ أيضاً أن عدداً من مدارس ولاية الموصل كان مختلطاً للبنين والبنات بينما لم تكن في ولاية بغداد من تلك المدارس سوى مدرسة واحدة للأطفال.

ومما يؤخذ على مدارس الإرساليات التبشيرية هو أنها لم تكن تسعى إلى إبراز الخصائص الوطنية، ولم تعمل على توثيق ارتباط الطلاب بوطنهم وأمتهم، فقد كان عمل مدارس الإرساليات التبشيرية الفرنسية في ولايات العراق، التي كانت تشكل ٨٠% من مجموع مدارس الإرساليات في البلاد، يتم في إطار سياسة عامة واحدة لجميع مدارس الإرساليات التبشيرية الفرنسية في أنحاء الدولة العثمانية كافة، تلك السياسة التي كانت تسعى إلى جعل أبناء البلاد الذين تعلمهم أشباهاً لأبناء فرنسا في المظهر واللغة وأسلوب التفكير والتعلق بفرنسا[١].

صحيح أن تلك المدارس كانت تقوم بتدريس اللغة العربية وهي اللغة القومية للغالبية العظمى من سكان العراق إلا أن تدريس هذه اللغة لم يكن بهدف إنعاش الروح القومية عند العراقيين بقدر ما كان عملاً موجهاً ضد الوحدة الإسلامية التي انتهجت طريقها الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني للاحتفاظ بسيطرتها على الشعوب الإسلامية العربية، ولمواجهة تطلعات

(١) خالدي وفروخ، المصدر السابق، ص١١٤.

الدول الأوربية للسيطرة على هذه الشعوب، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن اللغة العربية كانت تدرّس كلغة ثانوية في مدارس الإرساليات الفرنسية في العراق حيث كانت اللغة الفرنسية لغة التدريس في تلك المدارس[١].

ولكن مدارس الإرساليات التبشيرية التي فتحت في ولايات العراق كان لها في الوقت نفسه أثر في نشر التعليم وإنماء الحركة الثقافية في هذه البلاد خاصة بين أوساط المسيحيين من أبنائها، حيث:

- كانت هذه المدارس، ومدارس الطوائف المسيحية العراقية تشكل في أوائل القرن العشرين حوالي ٣٢% من مجموع المدارس الحديثة في العراق.
- وكان عدد كبير من مدارس الطوائف المسيحية، خاصة في ولاية الموصل يعتمد على تلك المدارس في نظم ومناهج التعليم الحديث.
- وكانت المطبعة التي أسسها الآباء الدومنيكان في مدينة الموصل سنة ١٨٦٠ من أولى المطابع التي أسست في العراق. وقد شرعت هذه المطبعة منذ بداية إنشائها بطبع الكتب المدرسية باللغات: العربية والكلدانية والفرنسية لمدارس الإرساليات الدومنيكانية[٢].
- كذلك فقد خرّجت تلك المدارس العديد من الطلاب، أغلبهم من المسيحيين، وقد حلّ أكثر هؤلاء محل الأتراك في الوظائف العامة[٣].

أما أهم الأسباب التي ساعدت على انتشار مدارس الإرساليات التبشيرية في ولايات العراق، فهي:

---

(١) Cuinet, op. cit., tome 3, p.103.

(٢) صائغ، المصدر السابق، ص٣٢٣.

(٣) بابو اسحق، المصدر السابق، ص١٤٣.

١- ارتباط نشاط الإرساليات التبشيرية بالأهداف الاستعمارية للدول الأوربية كان عاملاً أساسياً في ازدهار ذلك النشاط الذي كان من أبرز مظاهره فتح المدارس في أرجاء الدولة العثمانية كافة. كذلك فإن الامتيازات التي حصلت عليها تلك الدول خلال صراعها مع الدولة العثمانية، خاصة في القرن التاسع عشر كانت سبباً في توسيع الإرساليات التبشيرية لنطاق أعمالها في الدولة العثمانية. ومن ثم فإن توسع نشاط الإرساليات التبشيرية في مجال فتح المدارس في ولايات العراق منذ منتصف القرن التاسع عشر كان ذا صلة وثيقة بالأهداف الاستعمارية للدول الأوربية، وبالامتيازات التي حصلت عليها من الدولة العثمانية.

٢- وفي الوقت نفسه فإن انفتاح الدولة العثمانية على الغرب كان عاملاً آخر في تزايد نشاط الإرساليات التبشيرية الذي كانت تقف وراءه مطامع الدول الأوربية، ذلك الانفتاح الذي كانت الدولة العثمانية مضطرة إليه بسبب حاجتها إلى الأخذ بأسباب ووسائل التقدم الغربي لمسايرة هذا التقدم ولرد عدوان الدول الأوربية المتربص بها بأدواته نفسها.

٣- وكان التنافس التبشيري المذهبي بين الكاثوليك والبروتستانت ذا أثر في الجهود الكبيرة التي كانت تبذلها الإرساليات الكاثوليكية في ولايات العراق، تلك الجهود التي اعتمدت على التعليم إلى حد كبير كأداة فعالة من أدوات التبشير المذهبي بين مسيحيي العراق(١). ويبدو أن أثر ذلك كان واضحاً في العدد الكبير من المدارس الذي قامت بانشائه الإرساليات الكاثوليكية في ولايتي بغداد والموصل، ومن ثم في ولاية البصرة في وقت مبكر من القرن العشرين.

---

(١) أنظر: نوّار، تاريخ العرب الحديث، ص٢٩٨-٣٠٠. داود باشا، ص٣١٦.

٤- ويبدو أن من أسباب انتعاش التعليم المسيحي الأجنبي، وانتشار مدارس الإرساليات التبشيرية في ولايتي بغداد والموصل هو ذلك الإقبال الذي كانت تلاقيه تلك المدارس من المسيحيين العراقيين. صحيح أن نشاط الإرساليات التبشيرية لم يكن يلقى ترحيباً في بداية الأمر من قبل بعض الطوائف المسيحية العراقية لأسباب مذهبية، لكن نظرة هذه الطوائف نحو الإرساليات التبشيرية ومدارسها قد تبدلت بمرور الوقت وأصبحت الطوائف المسيحية كافة تتطلع نحو المؤسسات التبشيرية والقنصليات الأجنبية باعتبارها قوى تقف إلى جانبها(١)، كما ازداد استعدادها للإفادة من التعليم الأوربي والحضارة الغربية حتى أضحت تروّج لها بين أوساط المجتمع العراقي(٢).

٥- كما أن الإقبال المتزايد على مدارس الإرساليات التبشيرية من قبل الطلاب المسيحيين، والمسلمين في بعض الأحيان أدى إلى زيادة أعداد تلك المدارس، وانتظام وتطور أعمالها. ويبدو أن ذلك الإقبال الذي كان يتم على حساب إقبال الطلاب على المدارس الحكومية راجع إلى أن المدارس الأخيرة كانت تدرّس باللغة التركية الغريبة على أبناء البلاد، في حين كانت اللغة العربية لغة التدريس في عدد كبير من المدارس الابتدائية التابعة للإرساليات التبشيرية، إضافة إلى أن هذه المدارس كانت تقوم بتدريس اللغتين الفرنسية والإنكليزية، أو بالتدريس بإحدى تلكما اللغتين، وهما لغتان توفران لمن يتعلمهما، أو يتعلم

---

(١) نوّار، تاريخ العرب الحديث، ص٢٩٩.

(٢) يقول القس سليمان صائغ الموصلي بعد أن يأتي على ذكر نشاط الراهبات (أخوات المحبة) في مجال إنشاء المدارس في ولاية الموصل: ''ونؤمل أننا بتنشيط هذه المدارس وتكثير عددها للذكور والإناث نتعلم من أوربا التوازن الاجتماعي ليعرف كل حقه في الحياة وواجبه فيها، وتعرف الأم المهذبة تأثيرها في الهيئة الاجتماعية''. أنظر: المصدر السابق، ص٣٢٥.

إحداهما فرص الحصول على وظيفة في القنصليات والشركات التجارية الأوربية، أو متابعة دراسته في أوربا.

ثانياً: مدارس الإرساليات التبشيرية

أ- مدارس ولاية بغداد

(المدارس الكاثوليكية)

١- مدرسة اللاتين للبنين (القديس يوسف Saint Joseph)

تعتبر هذه المدرسة من أقدم المدارس التي أسست من قبل الإرساليات التبشيرية في ولايات العراق، وقد سبق القول بأن الإرسالية الكرملية قامت بتأسيسها سنة ١٧٣٤، وكانت في أول الأمر مدرسة دينية ألحقت بالمعبد الذي أنشأه الأب بايله رئيس البعثة الكرملية في بغداد في تلك السنة. إلا أن هذه المدرسة قد أخذت بمناهج التعليم الأوربية الحديثة منذ منتصف القرن التاسع عشر[١] وذلك حينما زودت البعثة الكرملية في بغداد سنة ١٨٥٨ بعدد من الأعضاء الحاصلين على شهادات عالية في العلوم الحديثة من الجامعات الفرنسية للقيام بتنظيم المدرسة، وإدخال نظم التعليم الحديثة فيها[٢]. كذلك فقد قام الأب

---

(١) وسعت هذه المدرسة سنة ١٨٥٠. أنظر: مجلة الزنبقة، العدد ٥، بغداد ١ ك١ ١٩٢٢، ص١٣٣.

(٢) أنظر:

Chiha, op. cit., p.107.

يوسف ماريه (Marie Joseph) رئيس بعثة بغداد الكرملية بتوسيع المدرسة سنة ١٨٦٨، وقد تضافرت جهود رؤساء البعثة الكرملية الذين أعقبوه، وجهود قناصل فرنسا لرفع مستوى المدرسة طوال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر[١] حتى أصبحت في أواخر القرن التاسع عشر واحدة من أهم وأرقى مدارس العراق المماثلة لها في المستوى، وكانت تضم المراحل الدراسية الثلاث: الابتدائية والرشدية والإعدادية[٢]، ومدة الدراسة فيها ثمان سنوات[٣].

أما مواد الدراسة فيها فكانت تماثل مواد الدراسة في المدارس الفرنسية مضافاً إليها تدريس اللغتين العربية والتركية. واشتملت تلك المواد أوائل العقد الأخير من القرن التاسع عشر على: قواعد اللغة الفرنسية، الأدب الفرنسي، البلاغة الفرنسية، الصرف الفرنسي، اللغة الإنكليزية، اللغة العربية، اللغة التركية، مبادئ الدين، الجغرافية، التاريخ، الحساب، مبادئ الهندسة، الجبر، الرياضيات، المساحة، المحررات التجارية، الموسيقى، الرسم[٤].

ويلاحظ من خلال الاطلاع على مواد الدراسة هذه أن هناك اهتماماً ملحوظاً بتدريس اللغة الفرنسية وآدابها، وسبب ذلك كما هو واضح أن الدراسة في هذه المدرسة كانت تجرى باللغة الفرنسية، وكانت المدرسة تشترط على طلابها ألا

= إن تنظيم المدرسة سنة ١٨٥٨ قد حدا بـ (Diskin) إلى القول بأنها فتحت في هذه السنة.
op. cit., p.78.

(١) أنظر: Cuinet, op. cit., tome 3, p.103.

(٢) Ibid.

(٣) Diskin, op. cit., footnote 1, p.78.

(٤) س و ب، ١٢٩٩هـ، ص٦٩. ١٣٠٩هـ، ص١٤٦.

يتحدثوا فيما بينهم إلا بهذه اللغة لضمان إتقانها(١). ومن ناحية أخرى فإن المدرسة اهتمت إلى حد ما بتدريس اللغة العربية منذ السنوات الأولى من القرن العشرين، ففي سنة ١٩٠١ كان اثنان من المدرسين يقومان بتدريس هذه اللغة(٢)، بعد أن كان يقوم بتدريسها قبل تلك السنة مدرس واحد. أما اللغة التركية فلم تكن المدرسة تهتم بتعليمها، ولم تولها عناية كافية(٣).

وكان معظم مدرسي مدرسة اللاتين من الآباء الفرنسيين، وقد قام عدد قليل من أبناء البلاد المسيحيين بتدريس اللغة العربية في هذه المدرسة، كما كلف الأب أنستاس ماري الكرملي بمهمة تدريس اللغة العربية فيها منذ سنة ١٨٩٦ حتى إغلاق المدرسة سنة ١٩٠٦. وقد عين الأب أنستاس الكرملي مديراً للمدرسة سنة ١٨٩٦، لكن إدارته لم تستمر سوى سنة واحدة. ومن ناحية أخرى فإن أعداد مدرسي مدرسة اللاتين لم يزد على ستة مدرسين خلال الفترة ١٨٨٢-١٩٠٥ وهو عدد قليل لا يتناسب مع العدد الكبير للطلاب الذي بلغ (٣١٦) طالباً في السنة الأخيرة من القرن التاسع عشر. وجدير بالذكر أن هذا العدد كان يبلغ (١٨٢) طالباً في سنة ١٨٨٢(٤).

وقد أولت مدرسة اللاتين طلابها عناية تامة، فكانت الدراسة فيها مجانية ولا يكلف الطالب بأية أعباء مالية إذ كانت المدرسة تزود طلابها بالقرطاسية

---

(١) Cuinet, op. cit., tome 3, p.104.

(٢) س و ب، ١٣١٩هـ ، ص١٢٣.

(٣) أصفر، المصدر السابق، الورقة ١٧٢، ١٧٣.

(٤) أنظر: (سالنامات) ولاية بغداد التي صدرت خلال الفترة ١٨٨٢-١٩٠٦، منها مثلاً: س و ب، ١٢٩٩هـ ، ص٦٩. ١٣١٧هـ ، ص١٧١-١٧٢. ١٣٢٣هـ ، ص١٠٩-١١٠.

والملابس، وتقدم لهم وجبة غذائية[1]. وقد انخفض عدد طلاب المدرسة أوائل القرن العشرين ليبلغ سنة ١٩٠٥ (١٩٢) طالباً فقط[2] موزعين على الشكل التالي: (١١٩) من الكلدان، (٣٣) من السريان، (٢٣) من الأرمن، (٣) من الروم الأرثوذكس وهؤلاء جميعاً من مواطني الدولة، إلى جانبهم عدد من الطلاب الأجانب، وهم (٧) فرنسيين، إنكليزي واحد، (٤) نمساويين، إيطاليان[3]. ويلاحظ أنه لم يكن بين هؤلاء الطلاب أحد من المسلمين وذلك راجع كما ذكرنا سابقاً إلى قرار الدولة الذي صدر عام ١٨٨٦ وقضى بمنع المسلمين من الالتحاق بالمدارس الأجنبية.

وتوقفت هذه المدرسة، شأنها شأن بقية مدارس اللاتين، عن العمل سنة ١٩٠٦[4]، ولعل ذلك راجع إلى سياسة التشدد التي اتبعتها الدولة العثمانية نحو المؤسسات والمصالح الأوربية أواخر عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

٢- مدرسة اللاتين الأولى للبنات

أنشئت هذه المدرسة سنة ١٨٦٨ من قبل المونسنيور هنري ألتماير (Henri Altmayer) رئيس البعثة الكرملية في بغداد[5]، وهي أول مدرسة بنات تقوم بتأسيسها البعثات التبشيرية في ولايات العراق.

---

(١) Cuinet, op. cit., tome 3, p.104.

نوّار، تاريخ العرب الحديث، ص٣٠٤.

(٢) أنظر: س و ب، ١٣٢٣هـ ، ص١٠٩-١١٠.

(٣) نوّار، تاريخ العرب الحديث، ص٣٠٤-٣٠٥.

(٤) إن آخر ذكر لجميع مدارس اللاتين في (سالنامات) ولاية بغداد ورد في (سالنامة ١٣٢٣هـ ، ١٩٠٥م.

(٥) Chiha, op. cit., p.104.

وكانت المدرسة هذه بمستوى المدارس الابتدائية حيث أن مواد الدراسة فيها منذ سنة ١٨٩١ كانت تقتصر على: اللغة الفرنسية، اللغة العربية، الرياضيات، الجغرافية، الرسم، الموسيقى، الأعمال اليدوية[١]، وكان التدريس فيها وفي بقية مدارس البعثة الكرملية، عدا مدرسة اللاتين للبنين، يجري باللغة العربية والفرنسية[٢].

واضطلعت الراهبات الفرنسيات المعروفات بـ (راهبات التقدمة Sisters of Presentation) بمهمة إدارة المدرسة والتدريس فيها، وكان عدد من يقمن بالتدريس فيها منذ أوائل العقد الأخير من القرن التاسع عشر حتى نهاية السنوات الخمس الأولى من القرن العشرين يتراوح بين أربع وخمس راهبات.

أما طالبات المدرسة فكن يتمتعن بالمزايا نفسها التي وفرتها مدرسة اللاتين للبنين لطلابها، علاوة على أن هذه المدرسة كان بها قسم داخلي ضم أواخر القرن التاسع عشر ثلث طالباتها تقريباً. وكان مجموع عدد طالبات المدرسة، أي بما فيه عدد طالبات القسم الداخلي يتراوح بين ٤٠ و ٧٠ طالبة في الفترة ١٨٩٠-١٩٠٥[٣].

=

دي فوصيل، المصدر السابق، ص١٤٥.

Diskin, op. cit., p.79.

(١) أنظر: س و ب، ١٣٠٩هـ ، ١٤٧. ١٣٢٣هـ ، ص١١٠، و(السالنامات) التسع الصادرة بين تاريخي صدور هاتين (السالنامتين).

(٢) Chiha, op. cit., p.104.
Cuinet, op. cit., tome 3, p.104.

(٣) أنظر بخصوص أعداد معلمات وطالبات المدرسة سالنامات ولاية بغداد التي صدرت بين سنتي ١٨٩٠ و١٩٠٥، منها مثلاً: س و ب، ١٣١٧هـ ، ص١٧٢. ١٣١٩هـ ، ص١٢٤.

٣- مدرسة اللاتين للأطفال

أنشأ هذه المدرسة أيضاً المونسنيور ألتماير[١]، وكان ذلك سنة ١٨٧٥[٢]، وتعد هذه المدرسة بمثابة (روضة أطفال) يقبل فيها الأطفال من الجنسين في سن الثالثة[٣]، وعندما يصلون لسن السادسة أو السابعة يلتحق الأولاد منهم بمدرسة اللاتين للبنين، أما البنات فكن يلتحقن بمدارس البنات العديدة التابعة للبعثة الكرملية[٤].

وقد ضمت هذه المدرسة عدداً كبيراً من الأطفال وصل إلى (٤٠٠) طفل في كل سنة من السنوات العشر الأخيرة من القرن التاسع عشر، كان ربعهم من البنين والباقون من البنات، إلا أن هذا العدد انخفض بصورة ملحوظة في الأعوام الثلاثة التي سبقت إغلاق المدرسة، فوصل إلى (٣٠٤) أطفال، منهم (١٤٠) من الذكور، و(١٦٤) من الإناث.

وكانت إحدى الراهبات الفرنسيات تدير هذه المدرسة، وتقوم بمعاونتها اثنتان من الراهبات أيضاً في إدارة المدرسة وتلقين الأطفال بعض مبادئ المعلومات العامة[٥].

---

(١) Chiha, op. cit., p.104.

(٢) Diskin, op. cit., p.126.

(٣) مجلة الحرية، ج٦، ٧، بغداد، ١٥ كانون الأول ١٩٢٤، ص٣٥١.

(٤) Cuinet, op. cit., tome 3, p.104.

(٥) أنظر بخصوص أعداد الأطفال والمعلمات سالنامات ولاية بغداد التي صدرت بين سنتي ١٨٩٠ و١٩٠٥، منها مثلاً: س و ب، ١٣١٢هـ ، ص١٧٤. ١٣٢١هـ ، ص١٠٤. ١٣٢٣هـ ، ص١١٠.

٤- مدرسة اللاتين الثانية للبنات

قامت البعثة الكرملية سنة ١٨٧٧ بتأسيس مدرسة أخـــرى للبنـــات فـــي مدينة بغداد بعد أن وجدت أن هناك إقبالاً متزايداً على مدرسة البنات الأولـــى[١]. وكان سبب ذلك الإقبال فيما يبدو عدم وجود مدارس للبنـــات خاصـــة بـــالطوائف المسيحية، حيث لم تقم تلك الطوائف بتأسيس مثل هذه المـــدارس عـــدا طائفـــة الأرمن الأرثوذكس التي كانت لها مدرسة للبنات، كذلك فإن الدراسة في مـــدارس البعثة الكرملية كانت مجانية فضلاً عن المستوى الجيد الذي كانت تتمتع به.

وكانت هذه المدرسة بمستوى سابقتها[٢] مما يمكن معه القول بأن مناهجها الدراسية كانت نفس مناهج مدرسة اللاتين الأولى للبنات باستثناء بعض الـــدروس العملية التي تميزت بها هذه المدرسة دون الأولى كأشغال الإبرة والحياكـــة التـــي كانت تدرب عليها الطالبات في الفترة المسائية[٣].

وقامت راهبات التقدمة أيضاً بإدارة المدرسة[٤] والتدريس فيها، كما استعن بعدد آخر من المعلمات، وقد بلغ مجموع عدد معلماتها إحدى عشرة معلمة، ســـت منهن من الراهبات[٥].

وضمت هذه المدرسة أعداداً كبيرة من الطالبات حيث لم يقل عدد طالباتـــها عن (٣٠٠) طالبة حتى سنة ١٨٩٨، ثم ارتفع هذا العدد بصورة ملحوظـــة منـــذ

---

(١) Cuinet, op. cit., tome 3, pp. 103-104.

(٢) Cuinet, op. cit., tome 3, pp. 103-104.

(٣) نوّار، تاريخ العرب الحديث، ص٣١٦.

(٤) س و ب، ١٣١١هـ ، ص١٤٩.

(٥) نوّار، تاريخ العرب الحديث، ص٣١٦.

سنة ١٩٠٠ فوصل إلى (٤٩٠) طالبة في عـام ١٩٠٥[(١)]، ويلاحـظ أن جميع طالباتها في هذه السنة كنّ من الكاثوليك باسـتثناء طـالبتين إحداهمـا أرمنيـة أرثوذكسية والأخرى مسلمة[(٢)]، على الرغم من أن الدولة كانت تمنع المسـلمين من الالتحاق بمثل هذه المدارس، وأن الأرمن الأرثوذكس كانت لهم مدرسة بنـات في بغداد منذ سنة ١٨٥٣.

٥- مدرسة اللاتين *المسائية للبنات اليتيمات*

لم تشر المصادر التي بين أيدينا عدا (سالنامات) ولاية بغداد إلـى وجـود مدرسة قائمة بذاتها بهذا الاسم، وكانت تلك (السالنامات) تذكر هذه المدرسة منـذ سنة ١٨٩١ كمدرسة مستقلة تديرها راهبة، وعدد طالباتها كان يتراوح بيـن ١٠ و٢٥ طالبة خلال الفترة الواقعة بيـن سـنتي ١٨٩١ و١٩٠٥[(٣)]. ولعـل هـذه المدرسة كانت قسماً داخلياً لمدرسة اللاتين الثانية للبنـات وذلـك لقلـة أعـداد طالباتها من جهة، واختصاصها باليتيمات منهن من جهة أخرى.

٦- مدرسة *صنائع اللاتين للبنات*

كذلك فإن المصادر التي بين أيدينا عدا (سالنامات) ولاية بغداد لم تشر إلـى وجود مثل هذه المدرسة، وقد ورد أول ذكر للمدرسة في تلك (السالنامات) سـنة ١٩٠٣، حيث أشارت (سالنامة) هذه السنة بأن هنـاك مديـرة فرنسـية تدير

---

(١) أنظر سالنامات ولاية بغـداد الصـادرة بيـن عـامي ١٨٩١ و١٩٠٥، منـها: س و ب، ١٣٠٩هـ، ص١٤٧. ١٣١٦هـ، ص١٦٨. ١٣١٩هـ، ص١٢٤. ١٣٢٣هـ، ص١١٠.

(٢) نوّار، تاريخ العرب الحديث، ص٣١٦.

(٣) أنظر سالنامات بغداد الصادرة بين هاتين السنتين، منـها: س و ب، ١٣٠٩هـ، ص١٤٨. ١٣١٦هـ، ص١٦٨. ١٣٢٣هـ، ص١١٠.

المدرسة ومعلمة واحدة تقوم بتعليم طالباتها وهي فرنسية أيضاً. وكان عدد طالباتها في السنة نفسها (٥٢) طالبة وصل إلى (٥٤) طالبة سنة ١٩٠٥[١].

مدرستا البروتستانت

١- مدرسة البروتستانت للبنين

أنشأت هذه المدرسة جمعية الكنيسة التبشيرية الإنكليزية سنة ١٨٩٦[٢]، وهي مدرسة رشدية، اشتملت مناهجها على تدريس بعض المواد كاللغة الإنكليزية واللغة العربية واللغة التركية والموسيقى خلال أربع سنوات دراسية[٣].

وكان معظم مدرسي المدرسة من العراقيين المسيحيين، والمسلمين. ومن بين المسيحيين الصحفي داود صليوه[٤] الذي شغل فيها أيضاً منذ تأسيسها حتى سنة ١٩٠٢ وظيفة معاون المدير[٥]. أما مديرها فكان من الإنكليز، وكان متوسط عدد معلمي المدرسة طوال فترة وجودها خمسة معلمين. كذلك فإن عدد طلابها كان يتراوح بين ٤٠ و٧٠ طالباً حتى سنة ١٩٠٥[٦].

(١) س و ب، ١٣٢١هـ ، ص١٠٥، ١٣٢٣هـ ، ص١١٠.

(٢) س ن م ع، ١٣١٧هـ ، ص١٠٧١. مجلة الزنبقة، العدد ٥، بغداد، كانون الأول ١٩٢٢، ص١٣٤.

(٣) Diskin, op. cit., footnote 1, p.131.

(٤) أصدر مع يوسف رزق الله غنيمة صحيفة صدى بابل في آب ١٩٠٩.

(٥) س و ب، ١٣١٦هـ ، ص١٧٠.

(٦) أنظر: س و ب، ١٣١٦هـ ، ص١٧٠. ١٣١٨هـ ، ص٢٥٠. ١٣٢٣هـ ، ص١١٣.

٢- مدرسة البروتستانت للبنات

بعد سنتين من تأسيس مدرسة البنين قامت جمعيـــة الكنيســـة التبشـــيرية الإنكليزية بتأسيس مدرسة ابتدائية للبنات كانت تديرها مديرة إنكليزيـــة، وتقـــوم بالتدريس فيها إحدى المعلمات الإنكليزيات مع معلمتين أو ثـــلاث معلمـــات مـــن المسيحيات العراقيات.

أما مواد الدراسة في هذه المدرسة فكانت تضم دروســـاً نظريـــة كاللغـــة الإنكليزية، واللغة العربية، ودروساً عملية كالخياطة والحياكة[١].

وكان عدد طالبات المدرسة يتراوح بيـــن ١٦ و٣٦ طالبـــة فـــي الفـــترة ١٨٩٨-١٩٠٥[٢].

ب- مدارس ولاية الموصل

(المدارس الكاثوليكية)

١- مدرسة الآباء الدومنيكان الرشدية المختلطة في مدينة الموصل

بدأت الإرسالية الدومنيكانية نشاطها في ولاية الموصل في مجـــال التعليـــم بفتح عدد من المدارس في عام ١٨٥٤، من بينها هذه المدرسة[٣]، وهي مدرســـة رشدية مختلطة كانت تدرس فيها الموضوعات الأولية التي تدرس في المـــدارس

---

(١) س و ب، ١٣١٦هـ ، ص١٧٠.

(٢) أنـــظـــر: س و ب، ١٣١٦هـ ، ص١٧٠. ١٣١٨هـ ، ص٢٥١. ١٣٢١هـ ، ص١٠٧. ١٣٢٣هـ ، ص١١٣.

(٣) س ن م ع، ١٣١٧هـ ، ص١٤١٧.

المماثلة لها في المستوى كاللغة الفرنسية واللغة العربية والدين، ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات(١). أما لغة الدراسة في هذه المدرسة، وفي جميع مدارس الدومنيكان في ولاية الموصل فكانت الفرنسية(٢)، وهذا يختلف عما كانت تسير عليه مدارس البعثة الكرملية، حيث أن هذه المدارس كانت تقوم بالتدريس باللغتين العربية والفرنسية لطلابها في المرحلة الابتدائية.

وتألفت هيئة التدريس في هذه المدرسة سنة ١٨٧٥ من أربعة مدرسين، ازدادوا سنة ١٨٩٤ ليصبحوا ثمانية مدرسين(٣).

أما عدد طلابها فقد ارتفع إلى أكثر من خمسة أضعاف خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، حيث كان سنة ١٨٧٥ (١٢٢) طالباً وطالبة، ثم أصبح في سنة ١٩٠١ (٦٣٠) طالباً وطالبة(٤).

وكان من بين هؤلاء بعض الطلاب والطالبات من غير الكاثوليك، بلغت نسبتهم سنة ١٨٨٢ حوالي ١٦% من طلاب المدرسة. وكانت المدرسة تضم أيضاً في تلك السنة سبعة طلاب من المسلمين، أي بما يعادل ٥% من طلابها(٥). على أن وجود هؤلاء المسلمين ضمن طلاب المدرسة كان قبل صدور قرار الحكومة الذي منع التحاق المسلمين بالمدارس الأجنبية.

---

(١) Diskin, op. cit., p. 78.

(٢) Cuinet, op. cit., tome 2, p.785.

(٣) Diskin, op. cit., footnote 1, p.126. footnote 1, p.127.

(٤) س ن م ع، ١٣١٩هـ، ص٩١٩.

Diskin, op. cit., pp.126-127.

(٥) كان عدد طلاب المدرسة في عام ١٨٨٢ (١٤٠) طالباً. أنظر: دي فوصيل، المصدر السابق، ص١٤٥.

٢- مدرسة الآباء الدومنيكان الابتدائية المختلطة في مدينة الموصل

تأسست هذه المدرسة سنة ١٨٥٤، وهي مدرسة ابتدائية مختلطة بلغ عدد طلابها وطالباتها (١٦٠) طالباً وطالبة سنة ١٨٩٠، ثم ارتفع إلى (٣٨١) طالباً و(٣٥٠) طالبة سنة ١٩٠٣[1]. وكما سبق القول، فإن مناهج الدراسة في جميع المدارس الابتدائية التي قامت بفتحها الإرساليات التبشيرية، ومن ضمنها هذه المدرسة كانت تستمد من مناهج الدراسة في المدارس الفرنسية.

وإلى جانب هذه المدرسة قامت الإرسالية الدومنيكانية بتأسيس عدد آخر من المدارس الابتدائية في مركز الولاية، وفي أنحاء متفرقة منها، وهي:

٣- مدرسة البنات اليتيمات المسائية في مدينة الموصل

أسست هذه المدرسة، والمدرستان التاليتان لها في الذكر في سنة ١٨٥٤[2]، وكانت (راهبات التقدمة) يقمن بإدارتها والتدريس فيها، وهي مدرسة داخلية بلغ عدد طالباتها سنة ١٨٨٢ (١٢) طالبة، ثم أصبح (١٥) طالبة سنة ١٩٠٣[3].

٤- المدرسة الابتدائية المختلطة في تلكيف

بلغ عدد طلاب هذه المدرسة سنة ١٩٠٣ (٨٥) طالباً، ولم يزد عدد طالباتها في السنة نفسها على (١٥) طالبة.

---

(١) Cuinet, op. cit., tome 2, p.781.
س ن م ع، ١٣٢١هـ ، ص٦٨٥.

(٢) س ن م ع، ١٣٢١هـ ، ص٦٨٥.

(٣) دي فوصيل، المصدر السابق، ص١٤٥.
س ن م ع، ١٣٢١هـ ، ص٦٨٥.

٥- مدرسة القديس يعقوب الابتدائية في كرديا

كان عدد طلابها سنة ١٩٠٣ (٢٦) طالباً[١].

٦- المدرسة الابتدائية للبنين في كركوك

أنشئت هذه المدرسة، والمدارس الثلاث التالية لها من قبل الإرسالية الدومنيكانية سنة ١٨٦٧[٢].

٧- المدرسة الابتدائية للبنين في زاخو

٨- المدرسة الابتدائية للبنين في عقرة

٩- المدرسة الابتدائية للبنين في قرقوش

١٠- مدرسة أخوات المحبة الابتدائية للبنات في مدينة الموصل

وفدت الراهبات المعروفات بـ (أخوات المحبة) على مدينة الموصل سنة ١٨٧٣ وقمن بفتح هذه المدرسة في السنة نفسها[٣]، وهي مدرسة ابتدائية

---

(١) س ن م ع، ١٣٢١هـ ، ص٦٨٥.

(٢) Diskin, op. cit., p.79.

(٣) اعتبر بعض الباحثين أن هذه المدرسة كانت أول مدرسة بنات تؤسس من قبل الإرساليات التبشيرية في ولايات العراق على الإطلاق. أنظر: الهلالي، المصدر السابق، ص٢٠٠. فياض، المصدر السابق، ص١٠٢. وقد أشرنا فيما سبق اعتماداً على المصادر الأصلية إلى أن أول مدرسة للبنات أسستها الإرساليات التبشيرية في ولايات العراق كانت مدرسة اللاتين الأولى التي أسست في بغداد سنة ١٨٦٨ من قبل الإرسالية التبشيرية الكرملية.

اقتصرت مناهجها على تعليم طالباتها القراءة والكتابة وبعض الدروس العملية كالخياطة والتطريز والنقش[1].

وضمت هذه المدرسة عدداً غير قليل من الطالبات المسلمات في السنوات الأولى من تأسيسها، حيث بلغ عددهن (٣٠) طالبة سنة ١٨٨٢ من مجموع عدد طالبات المدرسة البالغ (٢٣٤) طالبة. وكان ضمن طالبات المدرسة أيضاً عدد من الطالبات غير الكاثوليكيات، بلغ في تلك السنة (٢٣) طالبة[2]. وقد وصل مجموع عدد الطالبات في هذه المدرسة سنة ١٨٩٠ (٣٠٠) طالبة[3].

١١- معهد ماريوحنا الحبيب للدراسات الدينية (Seminary)

افتتحت الإرساليات التبشيرية الدومنيكانية في مدينة الموصل سن ١٨٧٨ معهداً لاهوتياً لتخريج رجال الدين مدة الدراسة فيه إحدى عشرة سنة بعد الدراسة الابتدائية، وقد أضيفت لهذا المعهد بعد تأسيسه صفوف لمرحلة الدراسة الابتدائية التي كانت تتألف من أربع سنوات[4].

وكانت مواد الدراسة التي تدرس في المعهد هذا تشتمل على: اللغة الفرنسية، العربية، السريانية، الكلدانية، اللاتينية، الدين واللاهوت الأدبي، أصول اللاهوت، تفسير الكتاب المقدس واللاهوت النظري والملافنة، الطقس، تاريخ الحضارة المسيحية، الفلسفة، الحساب، الرياضيات، الطبيعيات[5].

---

(١) صائغ، المصدر السابق، ج١، ص٣٢٥.

(٢) دي فوصيل، المصدر السابق، ص١٤٦.

(٣) Cuinet, op. cit., tome 2, p.781.

(٤) Diskin, op. cit., p.126.

(٥) العبيدي، المصدر السابق، ص٥١-٥٢.

ولم يزد عدد طلاب هذا المعهد عن (٣٥) طالباً منذ تأسيسه حتى السنوات الأولى من القرن العشرين. وقد تخرجت الدفعة الأولى من طلابه سنة ١٨٨٩[١]، وكان متاحاً لهؤلاء الخريجين إكمال دراستهم العالية في روما لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات اللاهوتية، أو الذهاب إلى فرنسا لمن يرغب منهم أن يصبح أباً دومنيكانياً[٢].

(مدرستا البروتستانت)

١- مدرسة البروتستانت للبنين

اقتصر النشاط البروتستانتي في ولاية الموصل في مجال تأسيس المدارس رغم قدمه وسبقه للنشاط الكاثوليكي على إنشاء مدرستين في مدينة الموصل سنة ١٨٥٣، كانت إحداهما هذه المدرسة، وهي مدرسة رشدية[٣] لا تختلف مناهجها الدراسية فيما يبدو عن مناهج مدرسة البروتستانت الرشدية للبنين في مدينة بغداد.

أما أعداد طلابها خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فكان أكثر بقليل من أعداد مثيلتها مدرسة بغداد[٤]، وهو أمر طبيعي

---

(١) س ن م ع، ١٣١٧هـ، ص١٤١٧. ١٣١٩هـ، ص٩١٩. ١٣٢١هـ، ص٦٨٥.
Diskin, op. cit., p.126.

(٢) العبيدي، المصدر السابق، ص٥١.

(٣) س ن م ع، ١٣١٧هـ، ص١٤١٦.

(٤) تراوح عدد طلاب هذه المدرسة في الفترة ١٨٩٠-١٩٠٣ بين ٥٠ و ٨٠ طالباً. أنظر:
Cuinet, op. cit., tome 2, p.781.
س ن م ع، ١٣١٧هـ، ص١٤١٦-١٤١٧. ١٣١٩هـ، ص٩١٨-٩١٩. ١٣٢١هـ، ص٦٨٤.

بالقياس إلى أعداد مسيحيي الولايتين بل تعتبر تلك الأعداد قليلة إذا ما أخذ بعين الاعتبار أن ولاية الموصل كانت تضم حوالي ٧٥% من مسيحيي العراق، ولعل هذا يعني أن النشاط التبشيري البروتستانتي المذهبي بين مسيحيي العراق قد أحرز في ولاية بغداد تقدماً أكبر مما أحرزه في ولاية الموصل.

٢- مدرسة البروتستانت للبنات

وهي مدرسة ابتدائية[١] يبدو أن مناهجها وهيئتها التدريسية كانت لا تختلف كثيراً عن مدرسة البروتستانت للبنات في مدينة بغداد، كذلك فإن أعداد طالباتها التي تراوحت بين ٣٧ و٤٠ طالبة في الفترة ١٨٩٠-١٩٠٣[٢] كانت أكثر قليلاً مما كانت عليه أعداد طالبات مدرسة بغداد في الفترة نفسها. ولعل ما قيل عن أعداد طلاب مدرسة البنين، ومدى علاقتها بنجاح النشاط التبشيري البروتستانتي المذهبي في الولايتين ينطبق تماماً على هذه المدرسة.

ج- مدارس ولاية البصرة

لم تشر المصادر التي بين أيدينا إلى قيام الإرساليات التبشيرية بفتح مدارس في ولاية البصرة عدا (سالنامة نظارة المعارف العمومية) الصادرة سنة ١٩٠٣ التي أشارت إلى وجود مدرستين ابتدائيتين للبنين والبنات في كل من مدينتي البصرة والعمارة أسست من قبل المسيحيين الأجانب، ومنحت التراخيص

---

(١) س ن م ع، ١٣٢١هـ، ص٦٨٤.

(٢) Cuinet, op. cit., tome 2, p.781.

س ن م ع، ١٣١٧هـ، ص١٤١٦-١٤١٧. ١٣١٩هـ، ص٩١٨-٩١٩. ١٣٢١هـ، ص٦٨٤.

اللازمة للسماح لها بالعمل بتاريخ ٢٧ كانون الثاني سنة ١٣١٧ الرومية، ١٩٠٢م. أما أعداد طلابها في تلك السنة فكان كالآتي:

- ٦٦ طالباً في مدرسة البصرة الابتدائية للبنين.
- ٤٥ طالبة في مدرسة البصرة الابتدائية للبنات.
- ٤٤ طالباً في مدرسة العمارة الابتدائية للبنين.
- ٦٥ طالبة في مدرسة العمارة الابتدائية للبنات[١].

كما أن مرجعاً واحداً أيضاً أشار إلى وجود مدرستين في ولاية البصرة أسستا من قبل الإرساليات التبشيرية الفرنسية في مركز الولاية أوائل القرن العشرين، وهما:

١- مدرسة راهبات التقدمة، أسست سنة ١٩٠٦.

٢- مدرسة اللاتين للبنات، أسست سنة ١٩٠٧. ولم يورد هذا المرجع أية تفصيلات أخرى عن هاتين المدرستين[٢].

---

(١) س ن م ع، ١٣٢١هـ ، ص٤٠٤.

(٢) العبيدي، التعليم الأهلي...، ص٤٥.

الفصل الثالث

التعليم عند اليهود

مدخل

ترجع حركة إنشاء المدارس الخاصة بالأقلية اليهودية في ولايات العراق إلى أوائل القرن التاسع عشر، حيث شرع اليهود آنذاك بتأسيس عدد من المدارس التقليدية الأولية في ولايتي الموصل وبغداد. وفي سنة ١٨٦٤ اتخذ التعليم الخاص باليهود العراقيين اتجاهاً جديداً وذلك حينما قامت جمعية الاتحاد الإسرائيلي بفتح مدرسة حديثة في مدينة بغداد في تلك السنة، ثم أنشأت هذه الجمعية عدداً آخر من المدارس الحديثة في المدينة نفسها، وفي أنحاء أخرى من الولاية، وفي ولايتي البصرة والموصل. وقبيل حلول عام ١٩٠٨ كانت المدارس الحديثة الخاصة باليهود المؤسسة من قبل جمعية الاتحاد الإسرائيلي –التي كانت تسمى بمدارس الأليانس– وبقية مدارس اليهود التقليدية والحديثة قد انتشرت في ولايات العراق الثلاث.

وقد أفرد هذا الفصل لدراسة التعليم الخاص بالأقلية اليهودية العراقية خلال الفترة ١٨٦٩-١٩٠٨، التي شيدت خلالها دعائم هذا التعليم، وانتشرت مدارسه بنهايتها في أرجاء ولايات العراق.

وفي محاولة لدراسة هذا التعليم دراسة تحيط بجوانبه المختلفة قسم الفصل إلى مبحثين رئيسين يساعد أولهما الذي يتعلق بأوضاع يهود العراق في تلك الفترة على إدراك وتحليل نشاط اليهود في مجال التعليم وإنشاء المدارس الذي تناوله الثاني، فكان عنوان الأول "يهود العراق في ظل الحكم العثماني"، أما الثاني فعنوانه، "مدارس اليهود". وقد تناول البحث هذه المدارس وفق تقسيم إداري استعرض مدارس ولاية بغداد، ثم مدارس ولاية الموصل، فمدارس ولاية البصرة. وذلك حسب أقدمية الإنشاء لمدارس كل ولاية من هذه الولايات.

أولاً: يهود العراق في ظل الحكم العثماني

شكّل يهود العراق، كما ذكرنا سابقاً، حوالي ٣,٥% من سكان العراق في أواخر القرن التاسع عشر، وكانوا أكبر الأقليات الدينية عدداً وتركز معظمهم في ولاية بغداد، فكانت نسبة يهود هذه الولاية إلى مجموع عدد يهود الولايات الثلاث حوالي ٨٣,٦%، تليها ولاية الموصل التي ضمت ٩,٤%من يهود العراق، فولاية البصرة التي كان يقطنها ٧% من اليهود العراقيين[1].

وقد أجمعت المصادر على أن الدولة العثمانية كانت تمنح الأقليات الدينية

(١) كان توزيع يهود العراق في عام ١٨٩٠ على ولاياته الثلاث كالآتي: (٥٣,٥٠٠) نسمة في ولاية بغداد، (٦,٠٠٠) نسمة في ولاية الموصل، (٤,٤٥٠) نسمة في ولاية البصرة.
Cuinet, op. cit., tome 2, p.765, tome 3, pp.17,221.

بصورة عامة حرية تامة فيما يتعلق بأمور دياناتها، وإدارة مؤسساتها الخيرية والتعليمية. وكان اليهود في مقدمة الأقليات الدينية التي تمتعت بتسامح الدولة[1]، في الوقت الذي كان فيه يهود أوربا يعانون من الاضطهاد الاجتماعي والديني خلال القرن التاسع عشر، والقرون التي سبقته[2].

وتضمنت جميع المراسيم والقوانين الإصلاحية التي أصدرتها الدولة العثمانية منذ مرسوم (كلخانه) سنة ١٨٣٩ وعوداً بمنح الأقليات غير المسلمة جميع الحقوق التي يتمتع بها المسلمون، وأكدت نية الدولة على تطبيق المساواة. كذلك فإن الدولة كانت تقرّ في تلك المراسيم والقوانين الإصلاحية جميع الامتيازات التي منحتها سابقاً للأقليات الدينية كما اتضح ذلك فيما سبق بشيء من التفصيل.

ومهما يكن من أمر تلك الوعود، ومدى ما تحقق منها إلا أن الدولة قد استمرت في سياستها نحو الأقليات الدينية، والتي تمثلت في منح الرؤساء الروحيين لتلك الأقليات سلطات واسعة فيما يخص الأحوال الشخصية لأفراد طوائفهم، والإشراف على المدارس والمؤسسات الخيرية ودور العبادة التابعة للطائفة. ولعل المراسيم الإصلاحية قد زادت من قوة التنظيمات الطائفية للأقليات الدينية وفاعليتها.

وقد تمتعت الطائفة اليهودية في العراق بتلك الامتيازات التي كانت تمنحها الدولة للأقليات الدينية، فكانت على رأس تلك الطائفة سلطتان، دينية ومدنية، يرأس السلطة الدينية أو(المجلس الروحاني) الرئيس الروحي للطائفة

---

(١) مكاريوس، شاهين بك، تاريخ الإسرائيليين، (مصر، ١٩٠٤)، ص٩٢.

(٢) معروف، الأقلية اليهودية، ص٤١. نوّار، تاريخ العرب الحديث، ص٣٢١.

(الحاخام باشي) الذي يقوم بمهمة تمثيل الطائفة أمام الحكومة، ونقل أوامر الحكومة إليها. أما السلطة المدنية (المجلس الملّي أو الجسماني) فكانت رئاستها تعهد إلى أحد أبناء الأسر الثرية الذي كان يسمى بـ (النسيء Nasi)، وكثيراً ما كانت تناط بهذا الشخص وظيفة المستشار المالي لوالي بغداد. و(المجلس الملّي) يتألف من عشرة أشخاص ينتخبون من بين وجهاء الطائفة، وتنحصر مهامه بالإشراف على مؤسسات الطائفة وإدارة شؤونها المدنية[1].

كما حافظ اليهود على علاقاتهم بالسلطة العثمانية، فكانوا في أغلب الأحيان على صلة ودية معها في الوقت الذي كانت لهم فيه أيضاً علاقة وطيدة بالقنصلية البريطانية في بغداد منذ أوائل القرن التاسع عشر، وبالشركات البريطانية العاملة في العراق[2]. وقد تبوأ بعضهم مراكز حكومية إدارية رفيعة، وعمل عدد منهم كمستشارين ماليين لولاة بغداد[3]. ويبدو أن الحكومة العثمانية كانت بحاجة إلى استخدامهم في تلك الوظائف، خاصة المالية منها نظراً لخبراتهم في مجال المال والتجارة.

ولعل الواجب الوحيد الذي كان يلقى على عاتق اليهود من قبل الحكومة العثمانية هو قيام الحكومة باستيفاء مبلغ سنوي من أبناء الطائفة يعرف بـ (بدل الخدمة العسكرية)[4]، حيث تعين لجنة حكومية خاصة تقوم بتقدير ما يدفعه كل

---

(١) غنيمة، المصدر السابق، ص١٨٢.

عبده، علي إبراهيم (دكتور) وقاسمية، خيرية، يهود البلاد العربية، (بيروت، ١٩٧١)، ص٤٩.

(٢) نوّار، تاريخ العرب الحديث، ص٣٢١-٣٢٢.

(٣) عبده، المصدر السابق، ص٤٦.

(٤) رفعت هذه الضريبة عن الأقليات الدينية في العهد الدستوري.

شخص من هذا المبلغ، وكان رجال الدين وأبناؤهم يعفون من دفع هذه الضريبة[1]. وقد توترت علاقة الحكومة العثمانية باليهود أواخر عهدها في العراق فكانت تضيق الخناق عليهم لاعتقادها بأنهم كانوا وراء انخفاض سعر الأوراق المالية العثمانية أوائل الحرب العالمية الأولى[2].

ومن جانب آخر، فإن اليهود قد عاشوا في كنف تسامح الأغلبية المسلمة في العراق، فلم يلاقوا إلا في حالات نادرة مضايقات من قبل المسلمين. ولعل ذلك راجع في بعض أسبابه -عدا طبيعة التسامح الإسلامية- إلى أن اليهود كانوا يعتبرون أنفسهم عراقيين، وأن اليهودية ديانتهم وهي ليست بقومية لهم، وذلك قبل أن تنتشر بينهم الفكرة الصهيونية من أجل حملهم على الهجرة إلى فلسطين. كذلك فإنهم كانوا يعتبرون اللغة العربية لغتهم الأم -فيما عدا بعض يهود ولاية الموصل الذين كانوا يتكلمون السريانية- وذلك على الرغم من أن المدارس التي فتحتها جمعية (الأليانس) كان لها دور كبير في نشر اللغتين الفرنسية والإنكليزية بين أوساطهم. كما أن التأثيرات الغربية فيما يتعلق بمظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية لم تؤثر في يهود العراق بقدر أكبر أو أسبق من تأثيرها في الأغلبية المسلمة[3].

وزاول اليهود مهناً مختلفة لا سيما التجارة، وكان عدد ليس قليلاً منهم، قدر بـ ٥% من مجموع يهود العراق، ينتمي إلى طبقة كبار التجار، ويرتبط بصلات تجارية مع أوربا وأمريكا وبلدان الشرق الأقصى[4]. ويعني هذا

---

(١) معروف، لمحات...، ص٥٤-٥٥.
(٢) غنيمة، المصدر السابق، ص١٨١.
(٣) معروف، لمحات...، ص٧٤-٧٥، الأقلية اليهودية، ص١٤١.
(٤) غنيمة، المصدر السابق، ص١٧٧.

أن جزءاً كبيراً من تجارة العراق الداخلية والخارجية كان بيد اليهود. وإلى جانب طبقة كبار التجار قسم اليهود إلى ثلاث طبقات أخرى، هي:

الطبقة المتوسطة: تضم التجار الصغار والموظفين وتشكّل ٣٠% منهم.

الطبقة الفقيرة: وشكلت ٦٠% من اليهود.

الطبقة المعدمة: وكان معظم أفراد هذه الطبقة التي تكون ٥% من يهود العراق يقطنون مدينتي كركوك والموصل[١].

وكان لبعض نشاطات اليهود في مجال التجارة أهداف أخرى غير تجارية، فلأغراض تجارية ودينية قام الحاخام (يهوذا بيخور) بتأسيس مطبعة في مدينة بغداد سنة ١٨٨٤، وأسس الحاخام (عزرا دنكور) لنفس الغرضين مطبعة أخرى في المدينة نفسها سنة ١٩٠٢، وكانت هذه المطبعة تعني عناية خاصة بطبع الكتب التي تدعو إلى الفكرة الصهيونية[٢].

وفي خلال القرن الثامن عشر هاجر العديد من يهود بغداد إلى الشرق الأقصى لغرض التجارة، واستوطنوا في عدد من مدن الهند والصين، وتجنس بعضهم بجنسيات أجنبية إلا أن هؤلاء ظلوا يعتبرون بغداد المركز الروحي لهم، وظلوا على صلات وثيقة بأفراد طائفتهم في بغداد يقدمون لهم، وإلى غيرهم من يهود الشرق، المعونة المالية لإنشاء المدارس والمعابد والمؤسسات الخيرية[٣]. ولم يكن هذا هو مظهر التكاتف الاجتماعي الوحيد عندهم، فقد أسست في بغداد خلال القرن التاسع عشر عدة جمعيات خيرية عنيت بتقديم الخدمات الاجتماعية

(١) معروف، لمحات...، ص٧١.

(٢) أنظر: صابات، المصدر السابق، ص٣٠٣-٣٠٤.

(٣) معروف، لمحات...، ص٥٣.

والصحية لأفراد طائفتهم، وعملت على رفع مستوى الخدمات التعليمية خاصة بين الفقراء، وحثّ أغنياء الطائفة على تقديم مساعداتهم المالية لهؤلاء خاصة الأيتام منهم(١).

ثانياً: مدارس اليهود

أ- مدارس ولاية بغداد

مدارس مركز الولاية

١- مدارس المدراش

تعدّ هذه المدارس التي بدئ بتأسيسها منذ سنة ١٨٣٢(٢) من أقدم مدارس اليهود في بغداد، وهي مجموعة من المدارس الأولية أقرب إلى الكتاتيب منها إلى المدارس الابتدائية الحديثة من ناحية مناهجها الدراسية الدينية التي كانت تقتصر على تدريس (الكتاب المقدّس) والكتابة باللغة العربية والعبرية وبعض المعلومات الأولية في الحساب، ومن ناحية عدد معلميها الذي كان لا يزيد على معلم واحد لكل مدرسة(٣).

وقد بلغ عدد مدارس المدراش بحدود عام ١٨٩٠ (٥٠) مدرسة ضمت (١٢٢٠) طالباً(٤)، أي بمعدل (٢٤) طالباً تقريباً لكل مدرسة. واستمرت هذه

(١) عبده، المصدر السابق، ص٥٧.

(٢) معروف، الأقلية اليهودية، ص١٢٧.

(٣) Chiha, op. cit., p.105.

(٤) Cuinet, op. cit., tome 3, p.98.

المدارس في عملها شأنها شأن بقية مدارس اليهود إلى ما بعد قيام الحكم الوطني سنة ١٩٢١.

ومما يجدر ذكره أن مدارس المدراش، وغيرها من مدارس اليهود الأولية التي انتشرت في بعض أنحاء ولاية بغداد كانت وسيلة التعليم الوحيدة عند اليهود حتى سنة ١٨٦٤ حينما قامت جمعية الاتحاد الإسرائيلي (الأليانس) بنشر التعليم الحديث بين أوساط اليهود في العراق من خلال شروعها منذ تلك السنة بتأسيس عدد من المدارس الحديثة.

٢- مدرسة الاتحاد الإسرائيلي للبنين (الأليانس)

أسست هذه المدرسة أواخر سنة ١٨٦٤[١] من قبل جمعية الاتحاد الإسرائيلي (Alliance Israelite Universelle) التي أنشئت عام ١٨٦٠[٢]، وكانت تتخذ من مدينة باريس مقراً لمركزها العام. وهي ثالث مدرسة قامت بإنشائها تلك الجمعية بعد مدرسة تطوان التي أسست سنة ١٨٦٢، ومدرسة طنجه التي أنشئت بعد المدرسة الأولى بفترة قصيرة[٣].

واضطلعت جمعية الاتحاد الإسرائيلي، والجمعية اليهودية في لندن، واللجنة اليهودية في بغداد بمهمة إدارة المدرسة والإشراف عليها. وقد اعتمدت المدرسة في أول الأمر في مناهجها الدراسية على المناهج الحديثة للمدارس الابتدائية

---

(١) س ن م ع، ١٣١٦هـ ، ص٩٧١.

(٢) احتفلت مدرسة (الأليانس) في بغداد بتاريخ ٢٦ مايس ١٩١٠ بالعيد الخمسين لتأسيس جمعية (الأليانس). أنظر: جريدة صدى بابل، العدد ٤٢، ٢٥ جمادى الأول ١٣٢٨هـ .

(٣) مكاريوس، المصدر السابق، ص١٩٧.

الأوربية، واعتبرتها الحكومة بمستوى المدارس الرشدية الرسمية[١]. إلا أن المدرسة توسعت في تدريساتها حتى أصبحت مواد الدراسة فيها في بداية العقد الأخير من القرن التاسع عشر تشمل معظم مواد الدراسة في المرحلة الثانوية[٢] مما دعا سلطات التعليم العثمانية إلى الاعتراف بها سنة ١٩٠٨ كمدرسة إعدادية (ثانوية)[٣].

وكانت اللغة الفرنسية هي لغة الدراسة في مدرسة الأليانس[٤]، ودرست فيها أيضاً اللغات: العربية والعبرية والتركية والإنكليزية إلى جانب مواد دراسية أخرى كالنحو، الصرف، الإنشاء، الجغرافية، التاريخ، الحساب، علم الأشياء، الكيمياء[٥].

وضمت هيئة التدريس في المدرسة عدداً من المدرسين الفرنسيين والإنكليز الذين كانوا يقومون بتدريس اللغتين الفرنسية والإنكليزية والعلوم الحديثة، واستعانت المدرسة بعدد من موظفي الحكومة والضباط الأتراك في تدريس اللغة التركية، واستخدمت كذلك عدداً من أبناء البلاد اليهود في تدريس اللغتين العربية والعبرية، وفي تدريس اللغة الفرنسية أحياناً. وقد تراوح عدد مدرسي المدرسة بين أربعة مدرسين وسبعة حتى عام ١٩٠١، ثم ارتفع إلى أحد عشر مدرساً في سنة ١٩٠٥، فثلاثة عشر مدرساً في سنة ١٩٠٧ قبيل

(١) س ن م ع، ١٣١٩هـ ، ص٤٧٨.

(٢) Cuinet, op. cit., tome 3, p.104.

(٣) كوهين، حييم، النشاط الصهيوني في العراق، ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية بجامعة بغداد، (بغداد، ١٩٧٣)، ص٧.

(٤) أنظر: مجلة لغة العرب، ج٢، آب ١٩١١، ص٧٧.

(٥) س و ب، ١٢٩٩هـ ، ص٧٠.

الاعتراف بها رسمياً كمدرسة إعدادية. على أن إدارة المدرسة كانت تناط بصور مستمرة بأحد الفرنسيين الذي يعين من قبل المركز العام لجمعية الاتحاد الإسرائيلي(١). وفي سنة ١٩٠٧ تشكلت أول لجنة محلية ضمت ثلاثة من وجهاء يهود بغداد مهمتها معاونة الإدارة في شؤون المدرسة، واستمرت تلك اللجنة في أعمالها حتى قيام الحرب العالمية الأولى(٢).

وبلغ عدد طلاب المدرسة سنة ١٩٠٧ (٤٦٩) طالباً بعد أن كان لا يتجاوز الـ (٤٣) طالباً سنة ١٨٦٥(٣). وقد أشارت جريدة الزوراء(٤) إلى أن عدد طلاب المدرسة قد انخفض بصورة كبيرة سنة ١٨٧٤ نتيجة لإعراض اليهود عن إرسال أبنائهم إليها بالرغم من حسن تنظيم المدرسة ورقي الدراسة فيها، وأعربت الجريدة عن دهشتها لقيام اليهود بإرسال أولادهم إلى مدارسهم القديمة وعدم إدخالهم في هذه المدرسة. كما أشار كينيه (Cuinet) إلى أن يهود بغداد قد توقفوا عن إرسال أبنائهم إلى مدرسة (الأليانس) حتى أنه لم يبق فيها سنة ١٨٨٥ سوى عدد صغير من الطلاب، لكن جهود (M. Lauria) مدير المدرسة آنذاك نجحت في زيادة عدد طلابها منذ سنة ١٨٩٠(٥).

---

(١) أنظر سالنامات بغداد الصادرة بين عامي ١٨٨٢ و١٩٠٧، منها: س و ب، ١٣٠٩هـ ، ص٤٦. ١٣١٩هـ ، ص١٢٣. ١٣٢٣هـ ، ص١٠٨-١٠٩. ١٣٢٥هـ ، ص٣٣٥.

Chiha, op. cit., p.105.

(٢) معروف، الأقلية اليهودية، ص١١٩.

(٣) أنظر سالنامات بغداد التي صدرت بين عامي ١٨٨٢ و١٩٠٧ للإطلاع على حركة نمو أعداد طلاب المدرسة خلال المدة الواقعة بين تلكما السنتين، منها: س و ب، ١٢٩٩هـ ، ص٧٠. ١٣١٨هـ ، ص٢٤٧. ١٣٢٥هـ ، ص٣٣٥.

(٤) العدد ٤٣٣، ٢٠ صفر ١٢٩١هـ .

(٥) بلغ هذا العدد في تلك السنة (١٨٧) طالباً.

Cuinet, op. cit., tome 3, p.104.

ولم تكن الدراسة مجانية في هذه المدرسة، إلا أن الطلاب الذين لا يتمكنون من دفع أجور الدراسة كانوا يعفون منها، في حين كان يؤخذ من الطلاب الآخرين أواخر القرن التاسع عشر مبلغ يتراوح بين عشرة وعشرين قرشاً في الشهر[١]. وقد ذكر المؤرخ العراقي يوسف غنيمة أن بعض الطلاب المسلمين والمسيحيين درسوا في هذه المدرسة، لكنه لم يحدد الفترة التي كانت فيها المدرسة تضم مثل هؤلاء الطلاب[٢]، ويعتقد أن ذلك كان في فترة متأخرة، ربما تكون بعد احتلال بغداد من قبل الإنكليز سنة ١٩١٧.

وفي إطار الخطة التي كانت تسير عليها جمعية الاتحاد الإسرائيلي في عملية إنشاء المدارس، وهي أن تأخذ على عاتقها دفع جميع مصاريف الإنشاء، وبقية النفقات الأخرى للمدارس التي تقوم بتأسيسها ثم تتخذ التدابير اللازمة لإشراك الطائفة اليهودية المحلية بتلك المصاريف والنفقات بصورة تدريجية[٣]، في إطار تلك الخطة قام أحد أثرياء يهود بغداد (السير ألبرت داود ساسون) بإنشاء بناية للمدرسة سنة ١٨٧٤[٤]، ثم قام بتوسيعها سنة ١٩٠٢ مناحيم أفندي دانيال وهو من أثريائهم أيضاً. وشيد جناح آخر للمدرسة سنة ١٩٠٦ أطلق عليه اسم (فرسيس ليفين) وذلك عن طريق التبرعات المالية التي جمعت من أبناء الطائفة. كما قام بعض أبناء الطائفة اليهودية بتخصيص (الأوقاف) للمدرسة لتصرف وارداتها عليها[٥].

---

(١) Cuinet, op. cit., tome 3, p.104.

(٢) نزهة المشتاق...، ص١٧٧.

(٣) الحصري، مذكراتي في العراق، ص١٦٤.

(٤) كانت المدرسة تسمى أحياناً باسمه لقيامه بإنشاء بناية لها.

(٥) غنيمة، المصدر السابق، ص١٧٧.

ويبدو أنه نتيجة لتلك العناية التي أولتها الطائفة اليهودية في بغداد لهذه المدرسة، وجهود جمعية الاتحاد الإسرائيلي في باريس واهتمامها بها أصبحت المدرسة تعتبر في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بعد مدرستي فرنسا وفلسطين، وتفوق في أهميتها عدداً كبيراً من مدارس (الأليانس) التي أسستها تلك الجمعية في أقطار عديدة من بينها المغرب ومصر وإيران[1]، وكانت تعتبر في الوقت نفسه من أحسن المدارس الحديثة التي أنشئت في العراق حينذاك[2].

٣- مدرسة (جامعة) للبنين

أنشئت سنة ١٣٠٢ الرومية، ١٨٨٦م، وهي مدرسة ابتدائية بلغ عدد طلابها سنة ١٩٠١ (١٢٥) طالباً[3]. ويبدو أن هذه المدرسة قد توقفت عن العمل قبل إعلان الدستور سنة ١٩٠٨، حيث لم تشر المصادر إلى وجودها بعد تلك السنة.

٤- مدرسة الغان للبنين[4]

وهي مدرسة ابتدائية أيضاً، أسسها سنة ١٣٠٣ الرومية، ١٨٨٧م الثري اليهودي مناحيم دانيال، وأوقف لها قسماً من أملاكه لتغطي وارداته المصاريف السنوية للمدرسة. وقد منحت المدرسة الترخيص اللازم للسماح لها بالعمل في

=

معروف، الأقلية اليهودية، ص١٢١.

(١) مكاريوس، المصدر السابق، ص١٩٧.

(٢) لونكريك، المصدر السابق، ص٣٠٢، نوّار، تاريخ العرب الحديث، ص٣٢٣.

(٣) س ن م ع، ١٣١٩هـ ، ص٤٧٨-٤٧٩.

(٤) وتسمى أيضاً (مدرسة الغان مناحيم دانيال)، والغان والغاوون لفظة عبرية تعني "معالي".

٢٦ مايس ١٣١٠ رومية، ١٨٩٤م[١]. وفي سنة ١٩٠١ بلغ عدد طلابــها (٧٥) طالباً، ارتفع ليصبح (٢٠٠) طالب في كل سنة من سنتي ١٩٠٣ و١٩٠٥، يقوم بتدريسهم خمسة معلمين[٢]. ومنذ عام ١٩٠٣ أصبحت المدرسة تابعة من الناحية الإدارية لمدرسة الأليانس للبنين[٣].

٥- مدرسة الاتحاد الإسرائيلي للبنات (الأليانس)

قامت جمعية الاتحاد الإسرائيلي سنة ١٨٩٣ بإنشاء هذه المدرسة[٤]، وهي أول مدرسة بنات لليهود تؤسس في ولايـــات العـــراق[٥]، واعتبرتـــها الحكومـــة بمستوى المدارس الرشدية الرسمية[٦] حيث كان منهج الدراسة فيها يماثل منـــهج الدراسة في تلك المدارس، ودرست فيها اللغات: الفرنسية والعربيـــة والعبريـــة، وبعض الدروس العملية كالنقش والتطريز[٧]. ويلاحظ أن المدرسة كـــانت تولـــي تدريس اللغة الفرنسية عناية خاصة، فقد بلغ عدد المعلمات اللاتـــي كـــن يقمـــن

---

(١) س ن م ع، ١٣١٩هـ ، ص٤٧٩. غنيمة، المصدر السابق، ص١٨٦، معروف، جوانب...، ص٥٧.

(٢) س ن م ع، ١٣١٩هـ ، ص٤٧٩. س و ب، ١٣٢١هـ ، ص١٠٣. ١٣٢٣هـ ، ص١٠٩.

(٣) س و ب، ١٣٢١هـ ، ص١٠٣.

(٤) غنيمة، المصدر السابق، ص١٧٧.

(٥) ذكر خلدون ناجي معروف في بحثه: جوانب من التعليم اليهودي، ص٥٧ أن هذه المدرســة كانت أول مدرسة للبنات على الإطلاق تنشأ في العراق. ويبدو أن عدم اطلاعه على حركــة إنشاء المدارس المسيحية المحلية والأجنبية في ولايات العراق قاده إلى هذا القول، حيث أن مدارس البنات المسيحية المحلية والأجنبية التي أنشئت في ولايتي بغداد والموصـــل قبـــل تأسيس مدرسة (الأليانس) للبنات كانت تزيد على عشر مدارس.

(٦) س ن م ع، ١٣١٩هـ ، ص٤٧٨.

(٧) س و ب، ١٣٢٥هـ ، ص٣٣٥.

بتدريس هذه اللغة سنة ١٩٠٧ خمس معلمات في حين كانت هناك معلمة واحدة لكل من اللغتين العربية والعبرية في السنة نفسها(١). على أن اهتمام المدرسة باللغة الفرنسية أمر طبيعي لأن نشر هذه اللغة كان من أهم أغراض جمعية الاتحاد الإسرائيلي(٢).

وكانت مهمة إدارة المدرسة تناط بواحدة من السيدات الفرنسيات(٣) التي تعين من قبل المركز العام لجمعية الاتحاد الإسرائيلي في باريس، كما كان بعض معلمات المدرسة من الفرنسيات أيضاً، خاصة من يقمن منهن بتدريس اللغة الفرنسية، وكان بعضهن الآخر من اليهوديات العراقيات اللاتي كن يوكل إليهن تدريس اللغة العربية والعبرية والدروس العملية. وقد ازداد عدد معلمات المدرسة زيادة ملحوظة سنة ١٩٠٧ فأصبح عددهن في تلك السنة عشر معلمات بعد أن كان يتراوح بين ثلاث وأربع معلمات في السنوات السابقة.

أما عدد طالبات المدرسة، فقد ازداد أيضاً زيادة ملموسة فبلغ (٣٥٧) طالبة سنة ١٩٠٧ بعد أن كان عددهن (٨٢) طالبة سنة ١٨٩٨، وخلال الفترة الواقعة بين تلكما السنتين لم يقل عدد طالبات مدرسة (الأليانس) هذه عن (١٢٠) طالبة(٤).

---

(١) س و ب، ١٣٢٥هـ ، ص٣٣٥.

(٢) الحصري، مذكراتي في العراق، ص١٦٤.

(٣) Chiha, op. cit., p.105.

(٤) أنظر بخصوص ما ورد عن معلمات وطالبات المدرسة: س و ب، ١٣١٦هـ ، ص١٦٧. ١٣١٧هـ ، ص١٧١. ١٣٢٣هـ ، ص١٠٩. ١٣٢٥هـ ، ص٣٣٥.

٦– مدرسة رافقة نورئيل للبنين

أنشئت هذه المدرسة سنة ١٩٠٢[١]، وهي مدرسة ابتدائية كان عدد طلابها في عام تأسيسها (٣٥٠) طالباً، وعدد معلميها ثمانية معلمين. وحتى سنة ١٩٠٥ لم يطرأ على عدد هؤلاء الطلاب والمعلمين تغيير يذكر[٢]. ومما يجدر ذكره أن هذه المدرسة كانت منذ تأسيسها تابعة لإدارة مدرسة الاتحاد الإسرائيلي للبنين حيث كان يديرهما، ومدرسة الغان أيضاً مدير واحد[٣].

٧– مدرسة مدراش منداني

أسست هذه المدرسة سنة ١٩٠٧، وهي مدرسة أولية تشبه إلى حد كبير مدارس المدراش خاصة في منهج دراستها الدينية[٤].

(المدارس خارج مركز الولاية)

١– مدرسة مدينة الكفل

وهي مدرسة أولية شبيهة بالكتاب، ألحقت بمعبد مقبرة النبي ذو الكفل (النبي حزقيال). وكان حاخامو المعبد يقومون بتدريس التلمود[٥] والقراءة

---

(١) معروف، الأقلية اليهودية، ص١٢٨.

(٢) س و ب، ١٣٢١هـ، ص١٠٣. ١٣٢٣هـ، ص١٠٨.

(٣) س و ب، ١٣٢٣هـ، ص١٠٨-١٠٩.

(٤) معروف، الأقلية اليهودية، ص١٢٨.

(٥) مجموعة الشرائع اليهودية، وهي نصوص للتوراة وشروح لها. ويقسم التلمود إلى قسمين: (المشنة) وهي النص، و(الجمارا) وهي التفسير أو الشرح. معروف، جوانب من التعليم اليهودي، ص٧٣.

والكتابة باللغة العربية والعبرية لطلابها الذين كانوا لا يتجـــاوزون (٢٠) طالبـــاً بحدود عام ١٨٩٠. وكانت المدرسة تعتمد في مصاريفها على تبرعـــات بعـض الأثرياء اليهود الذين يقومون بزيارة المعبد في المناسبات الدينية[١].

٢- مدرسة مدينة الحلة

وهي مدرسة أولية لا يختلف منهج الدراسة فيــها عــن المنـــهج الأولـــي لسابقتها مدرسة الكفل، وبلغ عدد طلابها بحدود سنة ١٨٩٠ (٤٠) طالباً[٢].

٣- مدرسة (الأليانس) في مدينة الحلة

فتحت من قبل جمعية الاتحاد الإسرائيلي سنة ١٩٠٧[٣]، وهـــي مدرســـة ابتدائية حديثة من ناحية منهجها الدراسي، وتنظيمها.

ب- مدارس ولاية الموصل

ضمت ولاية الموصل عدداً من المدارس التقليدية التي أنشــئت مــن قبـل اليهود منذ أوائل القرن التاسع عشر بلغ عددها في السنوات الأولى مـــن القــرن العشرين سبع مدارس للبنين موزعة على مدن الولاية، وهي:

١- مدرسة الموصل الأولى

أنشئت هذه المدرسة سنة ١٨٣٩[٤]، وكان عدد طلابها بحدود عام ١٨٩٢

---

(١) Cuinet, op. cit., tome 3, p.191.

(٢) Ibid., p.150.

(٣) غنيمة، المصدر السابق، ص١٧٧.

(٤) س ن م ع، ١٣٢١هـ ، ص٦٨٤.

(٤٠) طالباً[1]. وقد انخفض عدد طلاب المدرسة خـلال الفـترة ١٨٩٩-١٩٠١ ليصل إلى (٣٥) طالباً[2]، واستمر بالانخفاض ليبلغ سنة ١٩٠٣ (٣٠) طالباً[3].

٢- مدرسة الموصل الثانية

أسست هذه المدرسة سنة ١٨٣٩ أيضاً، وبلغ عدد طلابـها سـنة ١٩٠٣ (٩٥) طالباً.

٣- مدرسة كركوك

وهي أقدم من مدرستي مدينة الموصل، إذ أنها أسست سنة ١٨١٤، أمـا طلابها فكانوا (٦٠) طالباً سنة ١٩٠٣.

٤- مدرسة السليمانية

أسست سنة ١٨١٩، وهي أقدم أيضاً من مدرستي مدينة الموصل، وكـان عدد طلابها (٢٥) طالباً سنة ١٩٠٣.

٥- مدرسة أربيل

أنشئت عام ١٨٢٤ لتكون ثالث مدرسة يقوم بتأسيسها اليهود خارج مركـز ولاية الموصل قبل شروعهم بتأسيس المدارس في مركز الولاية، وكان عدد طـلاب المدرسة هذه سنة ١٩٠٣ (٣٥) طالباً.

---

(١) Cuinet, op. cit., tome 2, p.781.

(٢) س ن م ع، ١٣١٧هـ ، ص١٤١٦-١٤١٧. ١٣١٩هـ ، ص٩١٨-٩١٩.

(٣) س ن م ع، ١٣٢١هـ ، ص٦٨٤.

٦- مدرسة دهوك

كان عدد طلابها سنة ١٩٠٣ (٢٠) طالبا.

٧- مدرسة زاخو

بلغ عدد طلابها سنة ١٩٠٣ (٣٠) طالباً[١].

ولم تأخذ نظم ومناهج التعليم الحديث مكانها في مدارس اليهود في ولاية الموصل إلا أوائل القرن العشرين حينما قامت جمعية الاتحاد الإسرائيلي سنة ١٩٠٧ بتأسيس أول مدرسة ابتدائية حديثة في مدينة الموصل، هي:

٨- مدرسة الأليانس للبنين

وكان منهج الدراسة فيها يشابه منهج الدراسة الذي كان متبعاً في مدرسة (الأليانس) في بغداد في بداية تأسيسها[٢]. وقد زودت الحكومة هذه المدرسة بأحد ضباط الجيش ليقوم بتدريس اللغة التركية فيها[٣].

ج- مدارس ولاية البصرة

١- مدرسة البصرة المختلطة

أنشئت هذه المدرسة سنة ١٨٨٩، ومنحت ترخيصاً رسمياً بمزاولة عملها في ٢٤ آذار سنة ١٣٠٨ الرومية[٤]، ١٨٩٢م، وكانت في بداية افتتاحها مدرسة

---

(١) س ن م ع، ١٣٢١هـ، ص٦٨٤.
(٢) غنيمة، المصدر السابق، ص١٧٧.
(٣) س و م، ١٣٣٠هـ، ص١٢٠.
(٤) س ن م ع، ١٣١٦هـ، ص٩٥٩.

أولية بلغ عدد طلابها في السنة التالية لإنشائها حوالي (٢٥) طالباً، يقوم بتدريسهم معلم واحد(١). ولكن المدرسة توسعت قبيل حلول القرن العشرين فأصبحت بمستوى المدارس الرشدية، وازداد عدد طلابها زيادة ملحوظة، كذلك أصبحت الدراسة فيها مختلطة للبنين والبنات. وقد كان عدد طلابها وطالباتها في السنوات: ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠١، ١٩٠٣ على التوالي كالآتي: (١٤١، ٩)، (١٥٢، ١٤)، (١٥٢، ١٤)، (١٤٩، ١٩)(٢). أما عدد معلمي المدرسة، فقد بلغ سنة ١٩٠٢ أربعة معلمين(٣).

٢- مدرسة البصرة للبنين

وهي من مدارس اليهود التقليدية الأولية التي انتشر عدد منها كما سبق القول في ولايتي بغداد والموصل. وقد بلغ عدد طلابها (٢٥) طالباً تقريباً بحدود عام ١٨٩٠، يقوم بتدريسهم معلم واحد.

وإلى جانب هذه المدرسة كان هناك عدد آخر من مدارس البنين المماثلة لها في المستوى يقوم بالتدريس في كل مدرسة منها معلم واحد أيضاً، وتوزعت تلك المدارس في أنحاء متفرقة من ولاية البصرة، وهي:

---

(١) Cuinet, op. cit., tome 3, p.223.

(٢) س ن م ع، ١٣١٦هـ، ص٩٥٨-٩٥٩، ١٣١٧هـ، ص١٠٥٨-١٠٥٩. ١٣١٩هـ، ص٤٦٤-٤٦٥. ١٣٢١هـ، ص٤٠٤.

(٣) س و بص، ١٣٢٠هـ، ص١٧٨.

اسم المدرسة	عدد طلابها بحدود عام ١٨٩٠
٣- مدرسة العمارة الأولى	٣٥
٤- مدرسة العمارة الثانية	٣٥
٥- مدرسة الناصرية	٢٠
٦- مدرسة الشطرة	١٥
٧- مدرسة الحي	٢٠[١]

وفي سنة ١٩٠٣ افتتحت جمعية الاتحاد الإسرائيلي في مدينة البصرة:

٨- مدرسة (الأليانس) للبنين[٢]

لتكون بذلك أول مدرسة يهودية حديثة تفتح في هذه الولاية، وبتأسيسها كانت ولاية البصرة أسبق من ولاية الموصل في مجال إنشاء المدارس الحديثة الذي كانت تقوم به جمعية الاتحاد الإسرائيلي

ونلاحظ مما سبق ثلاثة أمور على مدارس اليهود في ولايات العراق، وهي:

١- كانت مدارس اليهود في ولاية بغداد تشكّل أوائل القرن العشرين حوالي ٧٩% من مجموع مدارسهم في الولايات الثلاث[٣]، وهي نسبة تتوافق تقريباً

---

(١) Cuinet, op. cit., tome 3, p.223.

(٢) غنيمة، المصدر السابق، ص١٧٧.

(٣) بلغ عدد مدارس اليهود في ولاية بغداد (٥٩) مدرسة في السنوات الأولى من القرن =

مع نسبة نفوس يهود هذه الولاية إلى مجموع نفوسهم في ولايات العـــراق، والتي كانت تبلغ ٨٣,٦%. أما مدارسهم في ولاية الموصل، فكـــانت تشكّل ١٠,٥% من مجموع مدارس اليهود في العراق، وهي تتوافق إلى حد كبـــير مع نسبة نفوس يهود ولاية الموصل إلى نفوس يهود العراق، والتـــي بلغـت ٩,٤% وضمت ولاية البصرة أيضاً ١٠,٥% من مجموع المدارس اليهوديـــة التي كانت قائمة في العراق آنذاك، وكان عدد يهود هذه الولاية يشـــكّل ٧% فقط من يهود العراق. ومن ثم فإن ولاية البصرة حظيـــت بعـــدد أكـــبر مـــن المدارس الطائفية اليهودية من ولايتي بغداد والموصـــل قياســـاً علـــى عـــدد سكانها اليهود.

٢- كذلك فإن التعليم الطائفي اليهودي كان متقدماً -نسبياً- في ولاية البصرة عنه في ولاية الموصل، فقد كان لليهود في ولاية البصرة أوائل القـــرن العشـــرين مدرسة رشدية واحدة من بين مدارسهم الثمانية بينما كانت جميـــع مـــدارس اليهود في ولاية الموصل، التي يبلغ عددها ثمان مـــدراس أيضـــاً فـــي تلـــك الفترة، ابتدائية.

٣- أسست المدارس الحديثة في ولاية بغداد من قبل جمعية الاتحـــاد الإســـرائيلي لأول مرة سنة ١٨٦٤، ثم أسست في ولاية البصرة ســـنة ١٩٠٣، ثـــم فـــي ولاية الموصل سنة ١٩٠٧.

= العشرين، بما فيها مدارس المدراش الأولية التي كان عددها آنذاك (٥٠) مدرســـة. وبلـــغ مجموع مدارس اليهود في الولايات الثلاث (٧٥) مدرسة في الفترة نفسها.

الباب الخامس

تطور التعليم في العهد الدستوري حتى نهاية الحكم العثماني ١٩٠٨-١٩١٨

مدخل

لا شك أن فترة العهد الدستوري، التي يتناول هذا الباب دراسة التطورات التي شهدها التعليم في ولايات العراق خلالها، كانت تختلف عن الفترة السابقة لها اختلافاً بيّناً في مجمل أوضاعها نتيجة تغير السياسة العليا للدولة التي هيمن على تسييرها الاتحاديون آنذاك وفقاً لآرائهم وأفكارهم السياسية.

وبما أن للتعليم دوراً أساسياً في عملية التغيير الشامل التي كان يرمي الاتحاديون تحقيقها، فقد بدت هناك مظاهر لسياسة تعليمية جديدة منذ الأيام الأولى لسيطرة جمعية الاتحاد والترقي على زمام الأمور في الدولة، وهذا ما حدا بنا على أن نفرد للتعليم في العهد الدستوري باباً خاصاً يلقي الضوء على هذه السياسة التعليمية، ويستعرض حركة التعليم في ولايات العراق في تلك الفترة.

ومما دعا أيضاً إلى إفراد مبحث مستقل للتعليم في ولايات العراق في العهد الدستوري هو عدم تمكننا من الاستمرار في دراسة التعليم في هذه الفترة على نفس النهج الذي اتبعناه في الفترة السابقة لها، ذلك أن المعلومات التي عرضناها بشيء من التفصيل عن التعليم قبل سنة ١٩٠٨ لم تتوفر لنا مثلها لفترة العهد الدستوري، وسبب ذلك أن (السالنامات) التي وفرت معظم هذه المعلومات لم يصدر منها بعد إعلان الدستور سنة ١٩٠٨ سوى (سالنامتين) فقط، إحداهما لولاية بغداد، والثانية لولاية الموصل.

ولا يرجع سبب نقص المعلومات عن التعليم في العراق في العهد الدستوري إلى قلة (السالنامات) الصادرة خلال هذا العهد فحسب، بل أن قيام الحرب العالمية الأولى، وتراجع الجيش العثماني أمام زحف القوات البريطانية في

أراضي العراق طوال سنوات الحرب الأربع كان سبباً في ضياع الأوراق والسجلات الخاصة بالمدارس الحكومية، ودوائر المعارف، والتي يمكن في حال وجودها أن تكون مصدراً آخر لا يقل أهمية عن (السالنامات) في كتابة تاريخ التعليم في هذه الحقبة المتأخرة من الحكم العثماني في العراق. وسبب ضياع هذه الأوراق والسجلات فيما يبدو هو أن الأتراك كانوا يحملون معهم خلال انسحابهم السجلات الحكومية المهمة فقط، ويقومون بإتلاف باقي السجلات والأوراق، أو يتركونه في أحسن الأحوال لعبث الأيدي التي امتدت لنهب جميع الدوائر الحكومية فور كل انسحاب.

وقد خصص هذا الباب لدراسة تطور التعليم في ولايات العراق في العهد الدستوري منذ قيامه وحتى نهاية الحكم العثماني (١٩٠٨-١٩١٨). وتناولت هذه الدراسة أول ما تناولته التتريك كمظهر من مظاهر السياسة التعليمية التي انتهجتها جمعية الاتحاد والترقي، وأثره في التعليم، وردود الفعل التي واجه بها العرب عامة، والعراقيون خاصة فكرة التتريك. ومدى مساهمة هذه الردود التي اتخذت أشكالاً وطرقاً متعددة في تصحيح مسار السياسة التعليمية للدولة في الولايات العربية، وما حققته من إنجازات لصالح التعليم في العراق، ودورها في رفع درجة الوعي الثقافي والقومي في هذه البلاد.

ثم استعرض البحث توسع وتطور المؤسسات التعليمية القائمة قبل العهد الدستوري، بما فيها مدارس الطوائف المسيحية العراقية، ومدارس الإرساليات التبشيرية، ومدارس اليهود.

وختم الباب بالحديث عن المدارس التي أنشئت لأول مرة في ولايات العراق خلال العهد الدستوري، وهي مدارس حكومية، وأهلية أسست من قبل المسلمين، ومدارس للجاليات الأجنبية المقيمة في العراق.

الفصل الأول

سياسة الاتحاديين في مجال التعليم

أولاً: التتريك وأثره في التعليم

نجحت جمعية الاتحاد والترقي في ٢٣ تموز ١٩٠٨ في إرغام السلطان عبد الحميد الثاني على إعادة إعلان العمل بالدستور[١]. وكانت هذه الخطوة تمثل هدفاً واحداً من هدفين رئيسين سعت تلك الجمعية، وغيرها من التنظيمات والأحزاب السرية إلى تحقيقها طوال ما يقرب من ربع قرن، أما الهدف الثاني فكان يتمثل في تنحية السلطان عبد الحميد الثاني عن الحكم وتنصيب أحد أفراد العائلة العثمانية المالكة في مكانه. وقد تسنى للاتحاديين تحقيق هذا الهدف أيضاً بعد أن أخمدوا الانقلاب المضاد الذي قاده مناصرو عبد الحميد الثاني في نيسان ١٩٠٩، وتم على أثره عزل السلطان وتنصيب محمد رشاد الخامس (١٩٠٩-١٩١٨)

---

(١) الذي وضع من قبل مدحت باشا وأعلن السلطان عبد الحميد الثاني العمل به سنة ١٨٧٧ ثم ألغاه في السنة التالية.

بدلاً منه. وبذلك استقرت الأمور لصالح هذه الجمعية التي شرعت في تسيير دفة الحكم في الدولة طبقاً لمبادئها(١) وآرائها السياسية.

ولم تكن الآراء والاتجاهات السياسية لجمعية الاتحاد والترقي محددة وواضحة قبل وصولها إلى السلطة سنة ١٩٠٨، فقد كانت الجمعية تعبّر عن سياستها من خلال منظور سياسي شامل، وهو رغبتها ومطالبتها بالإصلاحات لولايات الدولة كافة بما يضمن تقدم ورقي شعوبها على مختلف قومياتهم وأديانهم في إطار المحافظة على نظام المركزية في إدارة الدولة(٢). ومنذ تموز ١٩٠٨ وحتى نيسان ١٩٠٩ لم يظهر الاتحاديون أي دليل على تبدل سياستهم تلك التي أجملوها بطلب (الإصلاحات)، لا بل عملوا على تحقيق بعضها، حيث كان مجلس (المبعوثان) بجهود الأكثرية الاتحادية من أعضائه يعمل جاهداً على تشريع القوانين التي تمنح الحريات للشعب، وتطهّر الإدارة، وترقى بالدولة العثمانية إلى مصاف الدول المتقدمة(٣).

ولكن سياسة جمعية الاتحاد والترقي شهدت تغيراً جذرياً بعد الانقلاب المضاد، واتخذت أشكالاً واضحة ومتميزة، حيث تشدد الاتحاديون في تطبيق النظام المركزي في الإدارة(٤) الذي كان قائماً قبل مجيئهم للحكم، وبدت بوادر

---

(١) أبعد الاتحاديون عن الحكم مدة قصيرة حينما نجح حزب الحرية والائتلاف المعارض أواخر سنة ١٩١٢ في تشكيل الوزارة ولكن وزارة الحرية والائتلاف لم تعش إلا بضعة أشهر.

(٢) رامزور، أرنست. أ (دكتور)، تركية الفتاة وثورة ١٩٠٨، ترجمة د. صالح أحمد العلي، (بيروت، ١٩٦٠)، ص٥٦، ٥٩.

الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ص١٠٧.

(٣) أنظر: برو، المصدر السابق، ص١٣٢.

(٤) أنطونيوس، جورج، يقظة العرب، ترجمة د. ناصر الدين الأسد و د. إحسان عباس، (بيروت، ١٩٨٢)، ص١٨٣.

اتجاههم في اتباع سياسة التتريك تتضح في مناسبات وأمور عديدة. فقد تضمن برنامجهم السياسي الذي أعلن من قبل اللجنة المركزية لجمعية الاتحاد والترقي أواخر أيلول ١٩٠٩ تأكيداً على أن اللغة التركية هي اللغة الرسمية للدولة، وكانت الأوامر تصدر إلى رؤساء المحاكم كي تكون المرافعات بتلك اللغة، وأبلغت لجان الاتحاد والترقي في الولايات العربية بأن تكون اللغة التركية لغة المخاطبة بينها وبين اللجنة المركزية في سالونيك، وفرض على التجار العرب تقديم البيانات بالتركية والفرنسية، ومنع قبول عرائض الشكوى باللغة العربية.

كما لم يغفل البرنامج السياسي لجمعية الاتحاد والترقي الإشارة إلى السياسة التعليمية التي يعتزم الاتحاديون انتهاجها وهي سياسة ترمي فيما أشار إليه ذلك البرنامج إلى "تربية النشء العثماني تربية موحدة، وإلى فتح مدارس تضم عناصر الدولة المختلفة في تعليم مشترك، للوصول إلى هذه التربية الموحدة."[١]، وذلك لا يتم بطبيعة الحال إلا بإبقاء اللغة التركية لغة للتعليم في جميع المراحل الدراسية.

وقد واجه الاتحاديون موجة من السخط الشديد ضد سياساتهم من قبل العناصر غير التركية بصورة خاصة، وفي مقدمتهم العرب فحاولوا تدارك الموقف بإخراج وزراء الداخلية والمعارف والمالية المعروفين بتطرفهم من الحكومة، وأظهروا تراجعاً عن بعض سياساتهم بإصدار قرار وزاري أواخر عام ١٩١١ يقضي بجعل اللغة العربية لغة للتعليم في المدارس الابتدائية في الولايات العربية[٢]. لكن الاتحاديين في الوقت نفسه أكدوا عزمهم تحت ستار إسلامي على

---

(١) برو، المصدر السابق، ص٨٠، ٩٨.

(٢) برو، المصدر السابق، ص٢٩٥.

المضي في نشر اللغة التركية وفرضها على العناصر غير التركية، حيث أنهم حاولوا أن يوفّقوا بين مبادئهم القومية ومبادئ الجامعة الإسلامية، فورد في بيان لجمعية الاتحاد والترقي صدر أواخر ١٩١١ ما يلي: "يجب أن تكون طبيعة الإمبراطورية إسلامية، وأن تحترم المؤسسات والتقاليد الدينية... إن نشر اللغة التركية هو الوسيلة المثلى لتعزيز السيادة الإسلامية، ودمج العناصر الأخرى"[1].

وقد كرّس قانون الولايات الجديد الصادر سنة ١٩١٣ سياسة مركزية الإدارة التي كان ينتهجها الاتحاديون، وانعكس أثر تلك السياسة بصورة سلبية على التعليم حيث نصّ هذا القانون[2] على أن تعيين كبار موظفي معارف الولايات يكون من قبل الحكومة المركزية في استانبول.

وفي ولايات العراق شرعت جمعية الاتحاد والترقي في تأسيس فروع لها في المدن المهمة بعد فترة قصيرة من إعلان الدستور[3]، وقد عملت تلك الفروع بمختلف الطرق والوسائل التي وصلت حد اغتيال الخصوم السياسيين[4] على

---

(١) صالح، زكي (دكتور)، مجمل تاريخ العراق الدولي في العهد العثماني، (القاهرة، ١٩٦٦)، ص٦٦.

(٢) أنظر المادتين ٨، ٩. برو، المصدر السابق، ص٤٨٠-٤٨١.

(٣) قام مبعوث جمعية الاتحاد والترقي الدكتور ثريا بك بإنشاء فرع للجمعية في مدينة بغداد. وفي شهر أيلول أو تشرين الثاني سنة ١٩٠٨ أشرف على إنشاء فرع ثان للجمعية في مدينة النجف.

أنظر: سركيس، يعقوب، مباحث عراقية، القسم الثاني، (بغداد، ١٩٥٥)، ص٣٤٤.

(٤) اغتيل الشيخ سعيد البرزنجي في مدينة الموصل في حادثة نظمها فرع جمعية الاتحاد والترقي في مدينة السليمانية، ودبّر فرع بغداد مكيدة لاغتيال يوسف السويدي والصحفي إبراهيم حلمي العمر، وحاول فرع البصرة اغتيال السيد طالب النقيب. أنظر: الأرحيم، المصدر السابق، ص٢١٠.

فرض أفكار الاتحاديين وآرائهم السياسية، وفي مقدمتها سياسة التتريك وما تستلزمه أساليب تلك السياسة من إهمال استعمال اللغة العربية -اللغة القومية لغالبية أبناء ولايات العراق- وتحريمها في بعض الأحيان[1]، وتوسع في استعمال اللغة التركية للوصول إلى الأهداف المتوخاة من عملية التتريك وهي إبعاد العرب، وغيرهم من العناصر غير التركية عن لغتهم القومية وتراثهم الفكري والحضاري، وتعويضهم عنها باللغة التركية، وبعادات المجتمع التركي وتقاليده اعتقاداً من الاتحاديين أن ذلك يؤدي إلى حفظ كيان الدولة ووحدتها.

واستعان الاتحاديون بالصحافة لنشر آرائهم ومبادئهم السياسية في الولايات العراقية فقام بعض أعوانهم بإصدار الصحف التي تخدم سياسة جمعية الاتحاد والترقي، وتبشّر بأفكارها، وكان من تلك الصحف صحيفة (بغداد)[2]، وصحيفة (التهذيب)[3]، وصحيفة (تفكّر)[4].

وقد اتخذت سياسة التتريك التي اتبعها الاتحاديون في العراق عدة أساليب عبرت عنها في جانب من جوانبها مواقفهم من الثقافة والتعليم في هذه البلاد، فكان أثر تلك السياسة في مجال الثقافة واضحاً في قيامهم بإلغاء القسم العربي[5] الذي كانت تصدر به إلى جانب القسم التركي جريدة (الزوراء) الجريدة الرسمية

---

(١) إيرلاند، المصدر السابق، ص١٧١. كما أن سياسة التتريك كانت تقتضي بطبيعة الحال إهمال اللغات القومية للعناصر الأخرى في العراق كالأكراد.

(٢) صدرت في بغداد في ٦ آب ١٩٠٨ أنظر: إبراهيم، زاهدة، كشاف الجرائد والمجلات العراقية، (بغداد، ١٩٧٦)، ص٤٠.

(٣) صدرت في البصرة بتاريخ ١ حزيران ١٩٠٩، المصدر نفسه، ص٥٠.

(٤) صدرت في بغداد بتاريخ ٢١ شباط ١٩١٢، المصدر نفسه، ص٤٨.

(٥) مجلة لغة العرب، ج٣، س٣، أيلول ١٩١٣، ص١٥٥.

الوحيدة في ولاية بغداد، فأصبحت تلك الجريدة في ظلهم تصدر باللغة التركية فقط بعد أن كانت تصدر باللغتين التركية والعربية معاً منذ ظهورها إلى العيان عام ١٨٦٩.

كما أدرك الاتحاديون خطورة دور التعليم في تحقيق أهداف سياستهم، فاهتموا به، واتخذوا حياله مواقف ثابتة تتفق مع اتجاهاتهم وتدعمها، كان أهمها وفي مقدمتها لغة التعليم التي حرص الاتحاديون على أن تبقى اللغة التركية كما كانت قبل العهد الدستوري في جميع المدارس الحكومية في ولايات العراق، وتشددوا في تكريس عملية التعليم بتلك اللغة حتى أنهم لم يسمحوا لمدرسة أهلية أسست في مدينة البصرة في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٠٨ بالاستمرار بالتدريس باللغة العربية[١]، وطلبوا من مؤسسها تغيير اسمها العربي، وهو (تذكار الحرية) إلى اسم تركي (ياديكار حريت)، واضطروه بعد سنة واحدة من افتتاحها إلى التخلي عن إدارتها، حيث قام فرع جمعية الاتحاد والترقي في البصرة بإدارة المدرسة والإشراف عليها، وسميت (مدرسة الاتحاد والترقي)[٢].

وكان من مظاهر حرص الاتحاديين على أن تجرى الدراسة باللغة التركية في المدارس الحكومية في ولايات العراق هو استقدامهم للعديد من المعلمين الأتراك للقيام بالتدريس في تلك المدارس، حتى أن اللغة العربية قد أنيط تدريسها ببعض هؤلاء المعلمين الذين كانوا يتصفون بتحمسهم لقوميتهم وحكومتهم ولغتهم التركية[٣].

---

(١) كانت الدولة قبل فترة العهد الدستوري تسمح للمدارس غير الحكومية بالتدريس بأي لغة تشاء.

(٢) فيضي، المصدر السابق، ص٦٧-٧٠.

(٣) الغلامي، المصدر السابق، ص٢٤. برو، المصدر السابق، ص٩٩.

وفي إطار رغبة الاتحاديين في أن يسير التعليم وفق أفكارهم وآرائهم السياسية قامت فروع جمعية الاتحاد والترقي بالإشراف على إدارة بعض المدارس الحكومية من خلال لجنة خاصة (قومسيون) يعين أعضاؤها، الاتحاديون، من قبل فرع الجمعية، وكان من مهام تلك اللجنة تعديل وتنظيم مناهج الدراسة بما يتوافق مع أفكار الاتحاديين وسياستهم، والعمل على تعميم تلك المناهج (المعدّلة) على بقية المدارس[1].

ثانياً: ردود الفعل إزاء سياسة التتريك وأثرها في التعليم والثقافة

اتخذت ردود الفعل في ولايات العراق إزاء سياسة الاتحاديين الرامية إلى تتريك العرب –وغيرهم من الأقوام غير التركية– أشكالاً وطرقاً متعددة بالرغم من أساليب القمع التي واجه بها الاتحاديون معارضة الشعب العراقي لهم. فمرة كانت ردود الفعل تلك تعبر عن نفسها عن طريق الجمعيات والأحزاب والنوادي العربية التي شارك في تأسيس بعضها العراقيون، وانتموا لبعضها الآخر، وأسسوا فروعاً لقسم منها في ولايات العراق، أو عن طريق الانتماء للأحزاب غير العربية المناوئة للاتحاديين. ومرة كانت عن طريق موقف العراقيين من الانتخابات النيابية ووقوف نوابهم بوجه سياسة الاتحاديين في المجلس النيابي. كذلك عبرت ردود فعل العراقيين عن نفسها بطرق أخرى كالصحافة والدعوة القومية والمعارضة الشعبية. وقد كان لتلك المواقف التي ووجهت بها سياسة التتريك أثر في التعليم تمثل في استجابة الاتحاديين لبعض المطاليب التي تخص التعليم،

---

(١) أنظر: جريدة الرقيب، العدد ٢٤، ٢ جمادى الآخرة ١٣٢٧هـ.
جريدة صدى بابل، العدد ٤٦، ٢٣ جمادى الآخرة ١٣٢٨هـ.

وتعمل على رفع مستواه. كما كان لتلك المواقف أيضاً أثر في إنعاش الحركة الثقافية، حيث كان بعض ردود الفعل ثقافياً بطبيعته ساهم في إحياء الثقافة والآداب العربية، وأنعش الحركة الفكرية.

وكانت الجمعيات والأحزاب السياسية العلنية والسرية(١) التي أسست في عاصمة الدولة(٢) من قبل السياسيين والضباط والطلاب العرب المقيمين في استانبول من أبرز المظاهر التي عبّر بها هؤلاء عن السخط الذي كان يخالج نفوسهم تجاه مواقف الاتحاديين وسياساتهم التي اتضحت أبعادها بعد نيسان ١٩٠٩. على أن إنشاء تلك الجمعيات لم يكن موقفاً آنياً، وأثراً خالصاً لسياسة الاتحاديين بل هو استمرار وتعبير عن تيقظ الشعور القومي عند العرب الذي تكاتفت في بذر بذوره منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر عوامل عديدة، وبلورته وأخرجته إلى الوجود نداءات التيار القومي التركي.

---

(١) أصدر الاتحاديون قراراً في ٧ تموز ١٩٠٩ بحظر تأسيس جمعيات أو أحزاب سياسية بتسميات قومية، وحلّ ما كان قائماً منها، فحلت نتيجة هذا القرار جمعية الإخاء العربي العثماني أول جمعية عربية أسست سنة ١٩٠٨ بعد إعلان الدستور. أما الجمعيات والأحزاب والنوادي العربية التي أسست بعد هذا القرار فما كان منها يحمل اسماً قومياً كان سرياً، وما كان لا يحمل اسماً قومياً فبعضه كان سرياً. والجمعيات السرية الشهيرة هي: الجمعية القحطانية، جمعية العلم الأخضر، جمعية اليد السوداء، جمعية العهد، جمعية العربية الفتاة. أما العلنية فأهمها: المنتدى الأدبي، حزب اللامركزية العثماني في القاهرة، الجمعية الإصلاحية في بيروت، جمعية البصرة الإصلاحية. أنظر: برو، المصدر السابق، ص٣٠٨.

(٢) باستثناء جمعية العربية الفتاة التي أسست في باريس وانتقلت إلى بيروت سنة ١٩١٣، وحزب اللامركزية العثماني الذي أسس في القاهرة من قبل الجالية السورية سنة ١٩١٢. أنظر: الحسني، عبد الرزاق، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ج١، (صيدا، ١٩٣٥)، ص٤٩-٥٠. برو، المصدر السابق، ص٣١٩.

وقد امتازت حركة الوعي العربي المتمثلة بتـــأليف الجمعيـــات والأحـــزاب السياسية، وغيرها من مظاهر نمو وتعاظم تلك الحركة بنهجها القومي الذي لـــم يفسح المجال للقضايا الإقليمية التي تخص قطراً عربياً معيناً دون آخر، إذ أن تلك الحركة كانت تعمل لغاية رئيسة واحدة تتعلق بكيـــان جميـــع الولايـــات العربيـــة ومستقبلها السياسي. وفي إطار تلك الحركة القومية شارك العراقيـــون إخوانـــهم العرب من بقية الولايات العربية الخاضعة للحكم العثماني فـــي تأسـيس بعـض الجمعيات والأحزاب السياسية، والانتماء إليها(١)، وقاموا لوحدهم بإنشاء بعضـــها الآخر كجمعية العلم الأخضر (٢)، وجمعية اليد السوداء(٣)، وافتتحوا لقســـم منـــها فروعاً في ولايات العراق كفروع جمعية العهد في مدن بغداد والموصل والبصـرة، وفرعي حزب اللامركزية العثماني في بغداد والبصرة، وهمـــا: النـــادي الوطنـــي العلمي ببغداد، وجمعية البصرة الإصلاحية(٤).

وتبنت الجمعيات والأحزاب العربية سياسة واحدة تقريباً، هدفها الأســـاس التصدي لسياسة المركزية الإدارية التي كـــانت تنتهجـــها الحكومـــة الاتحاديـــة، وتحقيق نوع من الاستقلال أو الحكم الذاتي للولايات العربية بما يكفل حفظ كيـــان العرب الفكري والحضاري، ويقيهم محاولات الاتحاديين الرامية إلى طمس تراثـــهم وصهرهم في بوتقة التتريك. فقد أكدت أهداف حزب اللامركزية العثمـــاني، علـــى سبيل المثال، التي أعلنت حين تشكيله في القاهرة ســـنة ١٩١٢ علـــى ضـــرورة

---

(١) البصير، محمد المهدي، تاريخ القضية العراقية، ج١-٢، (بغداد، ١٩٢٤)، ص٣٣.
إيرلاند، المصدر السابق، ص١٧٤.

(٢) الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ص٤٩.

(٣) برو، المصدر السابق، ص٣٠٨.

(٤) البصير، المصدر أعلاه، ص٣٧-٣٨.

العمل لتحقيق اللامركزية في إدارة الولايات العربية[١]، وتناولت مطالب الحزب المذكور التي قدمت إلى الحكومة العثمانية عام ١٩١٣ عدة أمور للوصول إلى أهداف الحركة العربية، كان في مقدمتها اعتبار اللغة العربية لغة رسمية في جميع الولايات العربية، وأن يكون موظفو الحكومة في تلك الولايات من أبنائها، وأن تمنح الحرية الكاملة في انتخاب أعضاء مجلس الولاية ومجلس النواب[٢]. كما أن تولي حزب الحرية والائتلاف الذي كان يؤمن بتطبيق اللامركزية في الإدارة شؤون الحكم لمدة قصيرة عام ١٩١٢ شجع الجمعية الإصلاحية في بيروت على وضع برنامج تنال به الولايات العربية الحكم الذاتي[٣]. وقد تضمن ذلك البرنامج من بين ما تضمنه من اقتراحات للوصول إلى ذلك الهدف أن تكون اللغة العربية لغة رسمية في الدوائر الحكومية للولايات العربية، وأن تعين العاصمة رؤساء عارفين باللغة العربية لتلك الدوائر، أما سائر موظفي الولاية فيجب أن يكونوا من أبنائها، وأن يؤلف مجلس تمثيلي للولاية تكون العربية لغته، وله سلطة محلية واسعة منها إقرار ميزانية الولاية التي تتألف مواردها من ضرائب حدد نوعها البرنامج وبهذه الميزانية تتولى الولاية الأعمال الحكومية التي لها صفة محلية مثل التعليم[٤].

على أن إحدى الجمعيات العربية، وهي الجمعية القحطانية التي أنشئت أواخر سنة ١٩٠٩ لم تقف طموحاتها عند حدود المطالبة بالحكم الذاتي للولايات

---

(١) البصير، المصدر أعلاه، ص١٨.

(٢) العسكري، تحسين، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى والثورة العراقية، ج١، (بغداد، ١٩٣٦)، ص٣٥.

(٣) أنطونيوس، المصدر السابق، ص١٨٩.

(٤) رامزور، المصدر السابق، ص٣٢.

العربية، إذ أعلنت أن هدفها الذي تسعى إلى تحقيقه هو تحويل الدولة العثمانية إلى مملكة ذات تاجين وذلك بأن تؤلف الولايات العربية مملكة واحدة لها مجلسها النيابي وحكومتها المحلية، وتكون اللغة العربية لغة معاهدها ومؤسساتها[1]. كما أن جمعية البصرة الإصلاحية انفردت دون غيرها من الجمعيات والأحزاب العربية بمطالبة الحكومة المركزية بأن يكون ولاة الولايات العربية من أبنائها، حيث نصت إحدى مواد[2] برنامج تلك الجمعية على أن للحكومة المركزية حق تعيين ولاة لولايات العراق بشرط أن يكونوا من العراقيين.

وقد توجت جهود الجمعيات والأحزاب السياسية العربية بانعقاد المؤتمر العربي الأول في باريس في ١٨ حزيران ١٩١٣ بحضور ممثلين لمعظم تلك الجمعيات والأحزاب[3]، وانفض المؤتمر بإصدار توصيات كانت في واقع الحال ترديدا للمبادئ التي أعلنتها الجمعيات والأحزاب العربية كحزب اللامركزية العثمانية، والجمعية الإصلاحية في بيروت[4].

وأولت الجمعيات العربية قضية التعليم في الولايات العربية اهتماما ملحوظا لما للتعليم من أثر كبير في مواجهة تيار التتريك، وما تعقد عليه من آمال في إنعاش الوعي القومي والفكري للعرب. وكانت مسألة تعريب التعليم في مدارس الولايات العربية في مقدمة المسائل التي خاضتها تلك الجمعيات كمسألة سياسية،

---

(١) أنطونيوس، المصدر السابق، ص١٨٦.
(٢) المادة (١٤). أنظر: التميمي، حميد أحمد حمدان، البصرة في ظل الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، نيسان ١٩٧٥، ص٧٠٧.
(٣) الموصلي، محمد طاهر العمري، تاريخ مقدرات العراق السياسية، ج١، (بغداد، ١٩٢٥)، ص١٧٢.
(٤) أنطونيوس، المصدر السابق، ص١٩٢.

وطالبت بتحقيقها بإصرار. وتناولتها توصيات مؤتمر باريس كإحدى المطالب الرئيسة للمؤتمرين. كما أن البرامج السياسية لبعض الجمعيات العربية تطرقت إلى تفاصيل أخرى تتعلق بتحسين مستوى الخدمات التعليمية في الولايات العربية وذلك، كما يرى برنامج الجمعية الإصلاحية في بيروت من خلال منح ميزانية معارف الولاية استقلالا عن ميزانية معارف الحكومة المركزية[1]، ومن خلال دعم الميزانية المحلية للمعارف بجزء من واردات الأوقاف التي ترى جمعية البصرة الإصلاحية عدم إرسالها للعاصمة، وتعيين مجلس ديني محلي يتولى إنفاقها على الأوقاف كالمساجد والجوامع والمدارس الدينية[2].

وأفصحت مشاركة العراقيين في تأسيس الحزب الحر المعتدل، وحزب الحرية والائتلاف، وانتمائهم إلى ذينك الحزبين عن معارضتهم لسياسة الاتحاديين خاصة فيما يتعلق منها بتتريك العرب وإخضاع ولاياتهم لقبضة الحكم المركزي. ويبدو أن من بين الأسباب التي أدت إلى اشتراك بعض العراقيين في تأسيس هذين الحزبين اللذين أسسا من قبل العناصر العثمانية المختلفة، وانتمائهم إليهما دون الجمعيات والأحزاب العربية هو أن أغلب الجمعيات والأحزاب العربية كان سريا لا يستطيع التعبير عن وجهة نظره بحرية كتلك الحرية التي أتيحت لحزبي الحر المعتدل والحرية والائتلاف للتعبير عن آرائهما من خلال جلسات المجلس النيابي، والصحافة الحزبية.

وقد اختمرت فكرة تأسيس حزب معارض للاتحاد والترقي في أذهان بعض أعضاء مجلس (المبعوثان) من الأتراك، وغيرهم من العناصر غير التركية كان

(١) رامزور، المصدر السابق، ص٣٢.
(٢) أنظر المادة (١٣) من برنامج جمعية البصرة الإصلاحية. التميمي، المصدر السابق، ص٧٠٧.

العرب في مقدمتهم وذلك للوقوف بوجه حزب الاتحاد والترقي الذي ظل حتى سنة ١٩١٠ الحزب الوحيد في المجلس النيابي العثماني. وهكذا أسس الحزب الحر المعتدل من قبل هؤلاء النواب الذين كان من أبرزهم أحد النواب العراقيين[١]. وقام العراقيون بتأسيس فرعين للحزب في البصرة وبغداد في شهري آب وأيلول من عام ١٩١١[٢]. أما برنامج الحزب الحر المعتدل الذي قدم إلى الحكومة بتوقيع مؤسسيه فقد نص على أن يبذل الحزب جهوده كي يؤمن لكل ولاية من الولايات قدراً من الاستقلال الإداري. وأن يعمل على نشر وتحسين الخدمات التعليمية بأن تصرف مخصصات المعارف التي تؤخذ من كل ولاية على أمور التعليم ومؤسساته في الولاية نفسها[٣].

أما حزب الحرية والائتلاف الذي أسس في ٢٨ تشرين الثاني ١٩١١، فقد اشترك في تأسيسه أيضاً بعض النواب العراقيين[٤]، وانضم إليه الحزب الحر المعتدل بجميع أعضائه، وفتحت له منذ أوائل سنة ١٩١٢[٥] فروع في مراكز الولايات العراقية الثلاث. انضم إليها جمع كبير من المنسحبين من فروع الاتحاد والترقي خاصة في البصرة، حتى اضطر نادي الاتحاد والترقي فيها لغلق أبوابه بعد انسحاب معظم أعضائه. وكان فرع حزب الحرية والائتلاف في الموصل يبث آراء الحزب ومبادئه عن طريق جريدة (النجاح) الموصلية التي كانت تعتبر لسان

---

(١) وهو نائب كربلاء مهدي بك الذي كان المدير المسؤول لجريدة (تأسيسات) إحدى الجرائد التي كان يصدرها الحزب. أنظر: برو، المصدر السابق، ص٢٦٠-٢٦٣.

(٢) إيرلاند. المصدر السابق، ص١٧٥.

(٣) برو، المصدر السابق، ص٢٦٣.

(٤) كنائب بغداد الحاج علي أفندي، ونائب الديوانية شوكت أفندي. المصدر نفسه، ص٣٠٢.

(٥) إيرلاند. المصدر السابق، ص١٧٥.

حاله[1]. أما مبادئ حزب الحرية والائتلاف فكانت مبنية على أساس اللامركزية في إدارة ولايات الدولة[2]، وما يتبع تلك اللامركزية، كما نصّ برنامج الحزب، من "توسيع المأذونية[3] وتفريق الوظائف وتسليم أعمال كافة الولايات المحلية كالتعليم... للإدارات المحلية وزيادة سلطة رؤساء الحكومات المحلية."[4] كما أكد البرنامج نفسه على أن يكون التعليم في المدارس الابتدائية بلغة أبناء الولاية.

وتزامنت ردود الفعل داخل ولايات العراق إزاء سياسة الاتحاديين مع ردود الفعل التي اتخذت طابعاً قومياً عربياً خارج تلك الولايات، وانتهجت سبيل الجمعيات والأحزاب والنوادي للإعراب عن نفسها وطرح أفكارها. ففي الوقت الذي كانت فيه الجمعيات العربية العلنية والسرية تؤسس في استانبول وباريس والقاهرة كان هناك العديد من المظاهر التي عبّر فيها العراقيون داخل ولاياتهم عن امتعاضهم من سياسة الاتحاديين، ومعارضتهم لها برغم التدابير الشديدة والقاسية التي كانت تتخذها لجان الاتحاد والترقي في الولايات العراقية ضد المناوئين لها.

وقد اتخذت معارضة العراقيين لسياسة الاتحاديين عدة أساليب كان منها أسلوب الاحتجاج الشعبي، ففي سنة ١٩٠٩ لم يتقدم لمدرسة الاتحاد والترقي في مدينة البصرة سوى عدد ضئيل جداً من الطلاب احتجاجاً على قيام فرع جمعية الاتحاد والترقي في البصرة بإجبار مؤسس هذه المدرسة التي كانت تسمى

---

(١) إبراهيم، المصدر السابق، ص١٦٩.

(٢) رامزور، المصدر السابق، ص٢٢.

(٣) أي توسيع الصلاحيات الإدارية المحلية للحدّ من المركزية.

(٤) برو، المصدر السابق، ص٣٠٤-٣٠٥.

بمدرسة (تذكار الحرية)، وهي مدرسة أهلية، على التخلي عن إدارتها للفرع الذي قام بفتحها في تلك السنة باسم مدرسة (الاتحاد والترقي)[١].

كما كانت الصحافة ميداناً آخر أعرب من خلاله العراقيون عن معارضتهم تلك، فقد بدأت الصحف العراقية منذ تلك السنة نفسها (١٩٠٩) بالتصدي لمحاولات التتريك، فطالبت جريدة الرقيب التي كانت أجرأ الجرائد آنذاك[٢] بأن يكون التعليم في مدارس ولاية بغداد باللغة العربية كما فعل مدحت باشا في سوريا، وأن تقوم الحكومة بتحسين مستوى التعليم بتعيينها لمعلمين كفوئين[٣]. كما طلبت الجريدة نفسها، في عدد آخر من أعدادها صدر سنة ١٩٠٩ أيضاً[٤]. من أعضاء مجلس ولاية بغداد "أن يبذلوا جهدهم ويحصروا فكرهم في السعي وراء تشييد دعائم لغتنا العربية وأن يجعلوا التعليم باللغة العربية محضاً في المكاتب الابتدائية"[٥].

على أن حركة إصدار الصحف والمجلات الأهلية ابتدأت في العراق أوائل سنة ١٩٠٩[٦]، فصدرت في ١٢ شباط من تلك السنة أول جريدة أهلية في ولاية

---

(١) فيضي، المصدر السابق، ص٦٧-٧٠. وراجع أيضاً ص٢٥٥.

(٢) إبراهيم، المصدر السابق، ص٨٣.

(٣) جريدة الرقيب، العدد٧، ١٨ صفر ١٣٢٧هـ.

(٤) العدد ١٢، ١٧ ربيع الأول ١٣٢٧هـ.

(٥) يقول إيرلاند: "برغم السخط الذي كان يخالج نفوس العراقيين وينتشر بين ظهرانيهم لم يظهر له أثر ما قبل ١٩١٠". أنظر: المصدر السابق، ص١٧٤. ولكنه اتضح لنا أن مظاهر ذلك السخط كانت عديدة ومتنوعة وسبقت ذلك التاريخ.

(٦) لم تصدر في العراق قبل سنة ١٩٠٨ سوى ثلاث جرائد رسمية هي: (الزوراء) و(الموصل) و(البصرة). وثلاث مجلات هي: (إكليل الورود) أصدرها الآباء الدومنيكان في الموصل سنة ١٩٠٢ و(زهيرة بغداد) و(الإيمان والعمل) باللغة الفرنسية أصدرهما الآباء الكرمليون في

بغداد، هي جريدة (الإرشاد). وكانت جريدة (الإيقاظ) التي صدر العدد الأول منها في ١٢ أيار من السنة نفسها أول جريدة أهلية تصدر في ولاية البصرة. وقد بلغ عدد الجرائد الصادرة سنة ١٩٠٩ ست عشرة جريدة، إضافة إلى مجلة واحدة هي مجلة (نينوى)، صدرت في الموصل في ١٥ تموز ١٩٠٩. وفي سنتي ١٩١٠ و١٩١١ صدرت في الولايات الثلاث تسع وثلاثون جريدة ومجلة[1]. وبذلك تكون السنوات الثلاث ١٩٠٩–١٩١١ قد شهدت صدور (٥٦) جريدة ومجلة تشكل حوالي ٦٦% من مجموع الجرائد والمجلات الرسمية وغير الرسمية الصادرة في الفترة الواقعة بين تاريخ صدور أول جريدة عراقية سنة ١٨٦٩، ونهاية الحكم العثماني.

وبالرغم من أن عددا من تلك الصحف قد احتجب بعد فترة قصيرة من صدوره[2]، فإن صدور هذا العدد الكبير من الصحف والمجلات خلال سنوات ثلاث فقط يعدّ دليلاً على أن هناك تقدماً ثقافياً وفكريا أخذت جذوره تنمو بين أوساط

بغداد سنة ١٩٠٥. أنظر: الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الصحافة العراقية، ج١، (النجف، ١٩٣٥)، ص٨، ١٧.

وفي سنة ١٩٠٨ صدرت عقب إعلان الدستور مجلة رسمية واحدة باللغة التركية في بغداد هي: (مجلة تدريسات ابتدائية مجموعه سي) أصدرتها هيئة التدريس في دار المعلمين ببغداد في آب ١٩٠٨، وجريدة واحدة هي جريدة (بغداد) صدرت أيضا في آب من تلك السنة، واعتبرت واسطة لنشر أفكار جمعية الاتحاد والترقي مما أضفى عليها صفة شبه رسمية. أنظر: إبراهيم، المصدر السابق، ص٤٠، ٢٢٤.

(١) إبراهيم، المصدر السابق، ص٢٠، ٣٤، ٣٥٤، ٤٥٢–٤٥٣، ٤٦٤.

(٢) أنظر: الحسني، تاريخ الصحافة العراقية، ص٤٦.

المجتمع العراقي[1]. وقد قامت الصحافة في تلك الفترة بدور كبير في إنعاش بوادر تلك الحركة الثقافية والفكرية من خلال تناولها لمواضيع مختلفة... علمية وأدبية وفنية وهزلية[2]، كان أثرها واضحا في نمو الوعي السياسي في البلاد بما كانت تتصدى له من مواضيع سياسية مهمة كان من أبرزها مناصرة القضية العربية، والوقوف بوجه سياسات الاتحاديين. فكانت جريدة (بين النهرين)[3] أول جريدة عراقية تناصر القضية العربية، تبعتها في نهجها جريدة (مصباح الشرق)[4]. وقد دأبت هاتان الجريدتان على مطالبة الحكومة العثمانية بين الفينة والأخرى بتحقيق الإصلاحات في ولايات العراق، ومنح هذه الولايات مقدارا أوسع من اللامركزية في إدارة شؤونها[5]. كما انبرت جريدة (النهضة)[6] للرد على الأتراك من دعاة الفكرة الطورانية، وحملاتهم المستمرة على العرب في صحف العاصمة[7].

---

(١) ومما يدل أيضا على نمو الوعي الفكري ما كان ينشر على صفحات الجرائد من شكاوى ومطالبات بفتح المدارس كشكوى أهالي الديوانية من عدم قيام الحكومة بفتح مدرسة ابتدائية في مدينتهم، ومطالبة أبناء مدينتي النجف والسماوة بفتح مدرسة رشدية في كل من مدينتيهم، أنظر: جريدة الرقيب، العدد ٤، ٢٧ محرم الحرام ١٣٢٧هـ ، العدد ٢٤، ٢ جمادى الآخرة ١٣٢٧هـ .

(٢) الحسني، تاريخ الصحافة العراقية، ص٤٦.

(٣) صدرت في بغداد بتاريخ ٦ كانون الأول ١٩٠٩. إبراهيم، المصدر السابق، ص٤٥.

(٤) صدرت في بغداد في آب ١٩١٠، المصدر نفسه، ص١٥٩.

(٥) إيرلاند، المصدر السابق، ص١٧٩.

(٦) صدرت في بغداد بتاريخ ٣٠ تشرين الأول ١٩١٣. ابراهيم، المصدر السابق، ص١٧٩.

(٧) بيهم، محمد جميل، العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب، (بيروت، ١٩٥٧)، ص١٥٣.

وقد ركزت أغلب الصحف والمجلات العراقية في وقوفها بوجه الاتحاديين على سياسة التتريك، فدعت إلى جعل اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية ومن بينها ولايات العراق، وإلى تعريب التعليم في تلك الولايات. وكانت جريدة الرقيب من أبرز الصحف العراقية التي خاضت هذا المجال، فعلاوة على دعواتها التي أشرنا إليها إلى تعريب التعليم أخذت هذه الجريدة على عاتقها انتقاد الوالي ناظم باشا (١٩١٠-١٩١١) لحظره تقديم العرائض من قبل الأهالي إلى المراجع الحكومية باللغة العربية[١]. وذهبت إحدى المجلات العراقية في معرض انتقادها لسياسة التتريك إلى أن الأتراك ليسوا أكثر تقدماً من العرب، ولا هم في مدنيتهم بمستوى الإنكليز والفرنسيين كي يفيضوا من علمهم، ويفرضوا ثقافتهم ولغتهم على العناصر الأخرى فضلاً عن العرب[٢].

من جانب آخر، كانت مواقف جمعية الاتحاد والترقي من انتخابات أعضاء مجلس المبعوثان في العراق تسفر بصورة واضحة عن نية الاتحاديين وإصرارهم على فرض أفكارهم وآرائهم السياسية وذلك بتدخلهم في شؤون تلك الانتخابات، والعمل بشتى الوسائل على إنجاح مرشحيهم مستغلين قانون الانتخابات الذي كان يسمح لأي شخص مستكمل للشروط أن يرشح نفسه لعضوية المجلس النيابي عن أي منطقة شاء دون التقيد بكونه من أبنائها[٣]. وقد قوبلت مواقف الاتحاديين تلك بمعارضة العراقيين معارضة عبّرت عن رفض قاطع لسياسات الاتحاد والترقي، وأفصحت عن نفسها بصورة جلية في الانتخابات التي جرت سنة ١٩١١،

---

(١) بطي، المصدر السابق، ص٢٦.

(٢) مجلة تنوير الأفكار، ع٧، م١، ربيع الأول ١٣٢٩هـ ، ص٢٨٠، نقلا عن: فياض، المصدر السابق، ص٧٧.

(٣) الأرحيم، المصدر السابق، ص٢١٠.

والانتخابات التي تلتها، ففي انتخابات تلك السنة حرص الاتحاديون حرصاً شديدا على عودة مرشحيهم إلى المجلس النيابي[1] ولكنهم لم ينجحوا في ذلك نجاحا تاما، إذ انتخب عن ولايتي بغداد والبصرة بعض المرشحين العراقيين المعروفين بمناهضتهم للاتحاديين[2]. وقد أعيد انتخاب هؤلاء في الانتخابات التالية[3] على الرغم من قيام الوالي جمال بك (١٩١١-١٩١٢)[4] المعروف بشدته وقسوته باتباع مختلف وسائل التهديد لإنجاح المرشحين الاتحاديين[5].

وكان التصدي لسياسة التتريك موقفا بارزا لعدد كبير من النواب العراقيين المعارضين للاتحاد والترقي في المجلس النيابي العثماني، حيث طالب هؤلاء النواب بجعل اللغة العربية لغة رسمية في ولايات العراق، واكتفى البعض الآخر بالمطالبة بجعلها لغة رسمية للمحاكم، وبتعيين موظفين يجيدون هذه اللغة للدوائر الحكومية في تلك الولايات. كما طالب آخرون بجعل اللغة العربية لغة للتدريس في مدارس العراق، وأكدوا على ضرورة التوسع في فتح المدارس، وتحسين مستوى التعليم بتحسين المناهج والكتب المدرسية، وتخصيص ميزانية لفتح المدارس الزراعية والصناعية، وتأسيس مدرسة للطب أسوة بدمشق[6].

على أن انتخابات مجلس الولاية (المجلس العمومي) كانت هي الأخرى

---

(١) كان هؤلاء المرشحون أعضاء في مجلس (المبعوثان) في دورته السابقة.

(٢) إيرلاند، المصدر السابق، ص١٧٦.

(٣) مجلة لغة العرب، ج١٢، أيار ١٩١٢، ص٤٩٠-٤٩١.

(٤) الذي عرف بجمال باشا (السفاح) فيما بعد.

(٥) أنظر: الواعظ، المصدر السابق، ص٢٦١.

(٦) استخلصت تلك المطالب من محاضر الجلسات الرسمية لمجلس (المبعوثان) أنظر: فيضي، المصدر السابق، ص١٥٦-١٦٢. الأرحيم، المصدر السابق، ص٢١٥-٢١٦.

عرضة لتدخل الاتحاديين في شؤونها أحياناً مما جرَ العراقيين للوقوف بوجههم، ففي الانتخابات التي جرت في ٨ أيلول ١٩١٣ فاز بعضوية مجلس ولاية بغداد أشخاص معروفون بمناوأتهم للاتحاديين "وقد جرى انتخابهم على عكس آمال جمعية الاتحاد والترقي التي حاولت انتخاب غيرهم وسعت السعي الحثيث لأن تجعل الموافقين لمشربها وآرائها أعضاء في المجلس العمومي دون غيرهم فلم تفلح"[١].

وكان نمو وانتشار روح القومية العربية بين بعض أوساط المجتمع العراقي مظهراً آخر من مظاهر التصدي لسياسة التتريك، ذلك أن فكرة القومية العربية كانت في العراق خاصة أثراً يكاد يكون خالصاً لتيار القومية التركية، ولتمسك الاتحاديين بسياسة تتريك العناصر غير التركية دون أن تؤثر في نشوئها -أي في فكرة القومية العربية في العراق- عوامل أخرى كانت سبباً في ظهور وتبلور تلك الفكرة في أقطار عربية أخرى. وقد تبنت فكرة القومية العربية في العراق تعبيراً عن رفض سياسة التتريك والوقوف بوجهها فئتان من فئات المجتمع العراقي، أولاهما: بعض المثقفين العراقيين من الذين أكملوا دراستهم الجامعية في استانبول واعتنقوا الفكرة العربية بعد أن شهدوا مظاهر الشعور القومي التركي في عاصمة الدولة، واحتكوا بحركة القومية العربية وبالقوميين العرب هناك، ثم حمل هؤلاء المثقفون الفكرة العربية إلى وطنهم القومي وبثوها بين ثلة من الشباب العراقي[٢]. أما الفئة الثانية التي تنبّه فيها شعور القومية العربية، فكانت طلاب العلوم الدينية في مدارس النجف الذين شعروا بما يكيده

---

(١) مجلة لغة العرب، ج٥، س٣، ذي الحجة ١٣٣١هـ ، تشرين الثاني ١٩١٣، ص٢٧٩.
(٢) البصير، تاريخ القضية العراقية، ص٣٧.

الاتحاديون للعرب وللغة القرآن، فناهضوا سياسة الاتحاديين بالعمل على إحياء الثقافة الإسلامية[1].

وقد حققت ردود الفعل إزاء سياسة التتريك بعض ما كان يتوخاه العراقيون من وقوفهم بوجه تلك السياسة، وهو إحباط مساعي الاتحاديين في فرض اللغة والثقافة التركية على حساب اللغة والثقافة العربية. فقد أدت معارضة العراقيين، والعرب بصورة عامة لسياسة التتريك إلى أن يظهر الاتحاديون تراجعا عن بعض مظاهر تلك السياسة فيما يخص لغة التعليم. فأصدرت وزارة المعارف قرارا أواخر سنة ١٩١١ بالسماح بأن تكون اللغة العربية لغة للتعليم في المدارس الابتدائية في الولايات العربية[2]. ولكن هذا القرار فيما يبدو لم يكن عمليا عند تطبيقه، إذ لم توفر الوزارة الكتب المدرسية للمرحلة الابتدائية باللغة العربية، وأنيطت هذه المهمة بالجهود الذاتية للإدارات المحلية للمعارف في الولايات العربية فشكلت كل ولاية من ولايات العراق أوائل عام ١٩١٢ لجنة خاصة لانتقاء الكتب العربية التي تناسب مرحلة الدراسة الابتدائية. وقبل أن تتم تلك اللجان أعمالها تراجعت وزارة المعارف عن قرارها فأبلغت مديريات معارف الولايات العربية بوجوب تدريس مادتي الجغرافية والتاريخ باللغة التركية[3].

ولكن الاتحاديين عادوا إلى سياسة ترضية العرب وإظهار حسن النية تجاههم بعد أن ووجهوا بقوة المعارضة العربية لسياستهم في مجلس (المبعوثان) فأصدروا قراراً أوائل سنة ١٩١٣ يتعلق بحقوق العرب في استعمال لغتهم في

---

(١) الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ص٥١-٥٢.

(٢) مجلة لغة العرب، ج٧، محرم ١٣٣٠هـ ، كانون الثاني ١٩١٢، ص٢٧٨.
برو، المصدر السابق، ص٢٩٥.

(٣) فيضي، المصدر السابق، ص١٠٢.

ولاياتهم، حيث أجاز هذا القرار تقديم العرائض إلى المراجع الحكومية باللغة العربية، واستعمال هذه اللغة في المحاكم، وفي البيانات الحكومية التي تصدر في تلك الولايات. أما فيما يخص لغة التعليم فقد نصّ القرار على أن تكون اللغة العربية لغة للتعليم في المدارس الابتدائية والرشدية في الولايات العربية، وفي المدارس الإعدادية التي تقع خارج مراكز تلك الولايات بشرط أن تقوم جميع هذه المدارس بتعليم اللغة التركية، وتدريس المواضيع اللازمة "لأجل تأمين المساعي مثل التاريخ والجغرافية"[1] باللغة التركية. أما المدارس الإعدادية في عواصم الولايات العربية، والمدارس الإعدادية الداخلية خارج وداخل تلك العواصم، والمدارس السلطانية فيجب أن تستمر بالتدريس باللغة التركية.

ولم يحقق هذا القرار آمال العرب في جعل العربية لغة للتعليم في جميع المدارس الحكومية في ولاياتهم، إذ أبقى القرار اللغة التركية لغة للتعليم في المدارس الإعدادية، والسلطانية، والمدارس الداخلية بمستوياتها كافة في عواصم الولايات التي كانت تضم نسبة كبيرة من المدارس الحكومية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن القرار أوجب تدريس مواضيع (تأمين المساعي) باللغة التركية، وهي مواضيع كثيرة لا تقتصر على موضوعي التاريخ والجغرافية اللذين مثّل بهما فحسب بل تشمل مواداً عديدة أخرى[2]. ومع ضآلة الحقوق التي منحت في هذا القرار إلا أن الحكومة لم تحقق شيئاً منها في ولايات العراق. وقد أشار حسين جلال بك (حزيران-كانون الأول ١٩١٣) في الخطاب الذي ألقاه أوائل تموز ١٩١٣ عقب وصوله بغداد والياً عليها بأن الحكومة تعتزم تعريب التعليم إلا

---

(١) برو، المصدر السابق، ص٤٨٧. ويقصد بالمواضيع اللازمة لأجل (تأمين المساعي) تلك المواضيع التي تنفع الطالب بعد اجتيازه للمرحلة الدراسية التي هو فيها.

(٢) برو، المصدر السابق، ص٤٨٦-٤٨٨.

أن ما يؤخرها عن تحقيق ذلك هو قلة المعلمين القادرين على التدريس باللغة العربية[1].

وقد حققت ردود الفعل إنجازات فعلية لصالح التعليم بعد أن تحولت قضية التعليم إلى قضية سياسية ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالقضية العربية التي ساعدت في تبلورها ردود الفعل تلك. وقد أشرنا إلى أن الجهود التي بذلتها الجمعيات والأحزاب العربية لخدمة قضية العرب توجت بانعقاد المؤتمر العربي الأول في باريس في ١٨ حزيران ١٩١٣ الذي انفضَ عن تريد مطالب تلك الجمعيات والأحزاب السياسية والتي كان من أبرزها تعريب التعليم وتحسين مستواه في الولايات العربية، وقد اضطر الاتحاديون لمفاوضة زعماء مؤتمر باريس بعد أن وجدوا أنه من الأصلح لهم ترضية العرب ومفاوضة زعمائهم خاصة وأن القضية العربية اتخذت بانعقاد المؤتمر أبعاداً جديدة، فأوفدوا إلى باريس لهذا الغرض مدحت شكري بك أحد أعضاء المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي للتفاوض مع المؤتمرين بشأن مطالبهم، وجرت بالفعل مفاوضات بين الجانبين أسفرت عن تقارب وجهات نظرهما بشأن الإصلاحات المطلوبة للولايات العربية، واتفاقهما على إيفاد عبد الكريم الخليل (رئيس المنتدى الأدبي ومعتمد الشبيبة العربية) إلى استانبول برفقة مبعوث جمعية الاتحاد والترقي لاستكمال تلك المفاوضات مع طلعت بك وزير الداخلية، وتم ذلك بتوقيع اتفاقية بين المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي يمثلها طلعت بك، وبين هيئة الشبيبة العربية يمثلها عبد الكريم الخليل، وكانت أولى مواد تلك الاتفاقية تنص على أن تكون اللغة العربية لغة للتعليم في مدارس الولايات العربية: الابتدائية والرشدية والإعدادية، وأن يكون التعليم العالي بلغة الأكثرية، بشرط أن تدرس اللغة التركية بصورة إجبارية في المدارس

(١) جريدة الزوراء، العدد ٢٤١٨، ٧ شعبان المعظم ١٣٣١هـ، (١٩١٣م).

الإعدادية. وتناولت المادة الحادية عشرة من اتفاقية طلعت – عبد الكريم مسألة التعليم أيضا، فاتفق الطرفان على تحسين مستوى التعليم في الولايات العربية بتخصيص ضريبة (المسقفات) للإدارات المحلية لصرفها على أمور (المعارف). كذلك نصت إحدى مواد الاتفاقية[1] على أن موظفي الدولة في الولايات العربية يجب أن يكونوا من الملمين باللغة العربية[2].

وأراد الاتحاديون أن تكون هذه الاتفاقية سرية وكانت حجتهم هي خوفهم من قيام العناصر الأخرى بالمطالبة بالامتيازات التي منحتها للعرب تلك الاتفاقية. ولكنه يبدو أن عدم جدية الاتحاديين، وعدم رغبتهم بتقييد أنفسهم باتفاقية معلنة يترتب على إعلانها مطالبتهم بتطبيق بنودها كان السبب الرئيس الذي دفعهم إلى مطالبة العرب بكتمان أمر الاتفاقية التي ظلت سرية فعلا لمدة من الزمن كما أراد الاتحاديون. إلا أن ظروفاً معينة[3] دعت رفيق العظم أحد قادة حركة القومية العربية إلى نشر بنود الاتفاقية، فكذّبت صحف العاصمة العثمانية ما نشره رفيق العظم، وزعمت بأن الحكومة ترغب في الإصلاح لا عملاً بالاتفاق المزعوم بل برغبة خالصة منها. ثم قدّم الاتحاديون دليلاً على ذلك، فأصدرت وزارة الداخلية بياناً بالمواد التي زعمت أنها قد قررتها لإجراء الإصلاحات في الولايات العربية، واستصدر مرسوم سلطاني في ١٨ آب ١٩١٣، بالمصادقة على مواد البيان[4]

---

(١) المادة (٢).

(٢) الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ص١٢٠-١٢١.
رامزور، المصدر السابق، ص٣٥.
أنطونيوس، المصدر السابق، ص١٩٣.

(٣) للتفاصيل أنظر: برو، المصدر السابق، ص٥٣٦.

(٤) برو، المصدر السابق، ص٥٣٦-٥٣٧. أنطونيوس، المصدر السابق، ص١٩٤.

التي كانت دون ما اتفق عليه، حيث اختزلت بعض مواد اتفاقية طلعت – عبد الكريم، وعدّل بعضها الآخر. فجاءت المادة الثالثة من المرسوم مخالفة للمادة الأولى من الاتفاقية فيما يخص لغة التعليم، فبينما جعلت الاتفاقية اللغة العربية لغة للتعليم في المدارس الابتدائية والرشدية والإعدادية في الولايات العربية، وأن يكون التعليم العالي بلغة الأكثرية، نصّت المادة الثالثة من المرسوم على أن تكون اللغة العربية لغة للتعليم في المدارس الابتدائية والرشدية في الولايات العربية. وفي المدارس الإعدادية الواقعة خارج مراكز تلك الولايات على أن تبقى اللغة التركية لغة للتدريس في المدارس الإعدادية الواقعة في مراكز الولايات العربية. وهذا ما لم يغير من واقع الحال شيئا بالنسبة للغة الدراسة في المدارس الإعدادية، إذ أن جميع تلك المدارس خاصة في ولايات العراق كانت قائمة في مراكز الولايات. كذلك فإن المادة الثانية من الاتفاقية التي نصت على ضرورة إلمام موظفي الدولة باللغة العربية قد عدلت، فجاء في المادة الرابعة من المرسوم أن هؤلاء الموظفين يجب أن يكونوا من الملمين باللغة العربية إضافة إلى اللغة الرسمية التركية[1]. ويعني هذا أنه لا مجال لتوظيف أبناء الولايات العربية في دوائر الدولة في ولاياتهم إلا إذا كانوا ملمين باللغة التركية.

ومع ذلك ماطل الاتحاديون في تنفيذ بنود مرسوم ١٨ آب التي جاءت حدا أدنى للمطالب العربية، ودون ما اتفق عليه العرب مع الاتحاديين في اتفاقية طلعت – عبد الكريم. ولم تكن بنود المرسوم، وحتى بنود الاتفاقية لترضي معظم زعماء الحركة العربية مما اضطرهم للدخول في مرحلة جديدة أخرى من العمل لحمل الاتحاديين على الاعتراف رسمياً باتفاقية طلعت – عبد الكريم السرية

---

(١) أنظر مواد مرسوم ١٨ آب في: الموصلي، المصدر السابق، ص١٧٢-١٧٤.
مجلة المعرض، ج٧، س١، بغداد مايس ١٩٢٦، ص٣٢٧-٣٢٩.

وتنفيذ بنودها، أو تنفيذ ما جاء بالمرسوم على أقل تقدير[١]. ويبدو أن عمل زعماء الحركة العربية الدؤوب لحمل الاتحاديين على الاعتراف بحقوق العرب، واحترام وعودهم أتى ثماره بعد فترة قصيرة، ففي ولايات العراق أصدر والي بغداد تعليماته أواخر تشرين الأول ١٩١٣ إلى رؤساء الدوائر الحكومية في الولاية بعدم تعيين أي موظف في دوائرهم إلا بعد أن يتحققوا من إجادته للغة العربية. كما أبلغ الوالي في التاريخ نفسه الإدارات المحلية في الألوية والأقضية التابعة للولاية بأن يكون التدريس في المدارس الحكومية بمستوياتها كافة باللغة العربية. كذلك أبلغت إدارات دار المعلمين ومدرسة الحقوق والمدرسة الإعدادية في بغداد بأن تكون اللغة العربية لغة التدريس فيها عدا بعض المواضيع التي تقرر أن يستمر في تدريسها باللغة التركية، وعلقت على ذلك مجلة لغة العرب التي أوردت هذا الخبر بقولها: "وعسى أن لا يكون هذا الأمر حبراً على ورق"[٢].

ويتضح مما تقدم أن التعليم في المدارس الحكومية في ولايات العراق بما فيها المدارس الابتدائية لم يعرّب إلا بعد البلاغ الذي أصدره والي بغداد أواخر شهر تشرين الأول ١٩١٣، ذلك أن قرار وزارة المعارف الذي صدر نهاية عام ١٩١١ القاضي بتعريب التعليم في المدارس الابتدائية في الولايات العربية لم يطبق على ما يبدو في ولايات العراق لانعدام وسائل تطبيقه[٣]. كذلك فإن القرار

(١) للتفاصيل أنظر: برو، المصدر السابق، ص٥٤٠-٥٤٨.

(٢) ج٥، ص٣، ذي الحجة ١٣٣١هـ، تشرين الثاني ١٩١٣، ص٢٧١-٢٧٦.

(٣) أشار (الغلامي) إشارة يستدل منها أن تعريب التعليم الابتدائي في ولايات العراق لم يتم إلا أواخر سنة ١٩١٣. أنظر: المصدر السابق، ص٣٠. ويعني هذا أن قرار عام ١٩١١ لم يطبق في العراق.

الذي أصدرته الحكومة أوائل عام ١٩١٣ لم يطبق هو أيضاً في تلك الولايات بحجة قلة المعلمين الذين يجيدون التدريس باللغة العربية. ولم تحقق قضية تعريب التعليم انتصاراً فعلياً إلا بعد اتفاقية طلعت – عبد الكريم، والمرسوم السلطاني الذي صدر في أعقاب التوقيع عليها. وما تبعتهما من مماطلات ومفاوضات ظهرت نتائجها في العراق أواخر شهر تشرين الأول ١٩١٣ متمثلة في بلاغ والي بغداد الذي أشرنا إليه.

وقد شرعت إدارة معارف ولاية بغداد بعد هذا البلاغ مباشرة بتأليف لجنة باسم (لجنة التأليف والتدقيق) عملها وضع الكتب المدرسية للمراحل الدراسية المختلفة، وقد أنجزت هذه اللجنة تأليف عدة كتب في مواضيع الهندسة والتاريخ وعلم الحال لمرحلتي الدراسة الابتدائية والرشدية[١]. كذلك اتخذت الإجراءات في ولاية الموصل لتوفير الكتب المدرسية باللغة العربية، ولكن هذه المهمة اضطلعت بها إدارات بعض المدارس فقامت عن طريق أحد التجار باستيراد الكتب المدرسية العربية من ولايات بلاد الشام لتوزيعها على مدارس الولاية[٢].

وأدت ردود الفعل إزاء سياسة التتريك إلى توسيع الخدمات التعليمية بعد أن استجابت الحكومة لمطالب بعض النواب العراقيين –في مجلس المبعوثان– بنشر التعليم وتحسين مستواه في ولايات العراق، فقامت بفتح عدد من المدارس كان من بينها مدرسة (إعدادية) فتحت في مدينة البصرة في أيلول ١٩١٤[٣]. كذلك استجابت الحكومة لمطالب أبناء بعض المدن العراقية بفتح المدارس في مدنهم، تلك المطالب التي كانت تنشر على صفحات الجرائد المحلية، فقد وجدت

---

(١) أنظر: مجلة لغة العرب، ج٦، س٣، محرم ١٣٣٢هـ ، تشرين الثاني ١٩١٣، ص٣٣٢.
(٢) الغلامي، المصدر السابق، ص٣٠.
(٣) فيضي، المصدر السابق، ص١٦٠.

عام ١٩١٣ مدرسة رشدية في مدينة النجف[١] يبدو أنها فتحت في أعقاب مطالبة أبناء تلك المدينة بتأسيس مدرسة رشدية في مدينتهم[٢].

كما أثرت ردود الفعل تلك في نمو وتقدم الحركة الثقافية في ولايات العراق، وقد اتضح أن تلك الوقفة التي وقفها العرب عامة والعراقيون خاصة بوجه سياسات الاتحاديين حملت هؤلاء على التراجع عن بعض سياساتهم، وكان من مظاهر هذا التراجع في العراق السماح لجريدة الزوراء جريدة ولاية بغداد الرسمية بالصدور باللغتين التركية والعربية كسابق عهدها قبل أن يلغي الاتحاديون في أوائل عهدهم قسمها العربي[٣].

وبقدر ما عبرت حركة إصدار الصحف الأهلية في ولايات العراق عن مناهضة العراقيين لسياسات الاتحاديين بما تعرضت له من انتقادات لتلك السياسة، ووقوف إلى جانب القضية العربية كانت الصحافة الأهلية تعبر عن بوادر حركة فكرية وثقافية أغنتها تلك الصحافة بما تناولته من مواضيع ثقافية مختلفة أدرك أهمية بثها بين أوساط المجتمع العراقي بعض أبنائه الذين قاموا بتأليف جمعية[٤] في إحدى مدن ولاية بغداد هدفها شراء الصحف المحلية من الأموال التي يتبرع بها الأعضاء وتوزيعها مجاناً على أهالي تلك المدينة.

---

(١) فياض، المصدر السابق، ص١٢٨.

(٢) وردت تلك المطالبة على صفحات جريدة الرقيب، العدد ٢٤، ٢ جمادى الآخرة ١٣٢٧هـ.

(٣) كان العدد ٢٤١٨ الصادر في ٧ شعبان ١٣٣١هـ ، ١٢ تموز ١٩١٣ أول عدد استأنفت به الجريدة إصدار قسمها العربي، وجاء في مطلع الصفحة الأولى منه ما يلي: "لقد اتسع حجم جريدة الولاية ومنذ اليوم صارت تبرز إلى ساحة العيان باللغتين التركية والعربية".

(٤) سميت بـ (جمعية إخوان الصفا في النجف). أنظر: مجلة لغة العرب، ج٥، س٢، تشرين الثاني ١٩١٢، ص٢١٢.

ففي ولاية بغداد فتحت (٣٩) مدرسة في تلك الفترة فأصبح مجموع عـــدد المدارس الابتدائية في الولاية (٧١) مدرسة[١]، إلا أن المصادر التي بين أيدينا لم تشر إلى المناطق التي فتحت فيها تلك المدارس باســتثناء (١٦) مدرســة منــها أشير إلى أماكن افتتاحها[٢]. كما أن تلك المصادر لم تحدد تواريخ إنشــاء جميــع المدارس الابتدائية التي أسست في ولاية بغداد في العهد الدستوري. ولم تكن مــن بين هذه المصادر (سالنامات) ولاية بغداد التي أفدنا منــها فــي تحديــد منــاطق وتواريخ افتتاح المدارس الابتدائية في هذه الولاية قبل سنة ١٩٠٨[٣].

وفي ولاية الموصل فتحت (٢٦) مدرسة ابتدائية خلال الســنوات العشــر الواقعة بين تاريخ إعلان الدستور وانسحاب آخر جندي عثماني من الولاية أوائــل شهر تشرين الثاني ١٩١٨، فأصبح بذلك مجموع المدارس الابتدائية فــي هــذه الولاية أواخر عهد العثمانيين فيها (٥٦) مدرسة. وقد وزعــت المــدارس التــي

(١) الحصري، مذكراتي في العراق، ص١١٦. المس بيل، المصدر السابق، ص٣٨. وكان عدد المدارس الابتدائية في ولاية بغداد (٣٢) مدرسة قبل إعلان الدستور.

(٢) وقد فتحت اثنتا عشرة مدرسة منها في عام ١٩١١ في: الكاظمية، تكريت، بعقوبة، شهربان (المقدادية)، الكوت، الشيخ سعد، الدليم، كبيسة، كربلاء، الكوفة، الشامية، الخضر. وثــلاث منها فتحت في عام ١٩١٢ في قريتي الهويدر وبهرز وناحية بلدروز. ومدرســة واحــدة فتحــت في سنة ١٩١٤، وهي مدرسة الاتحاد والترقي في مدينة بغداد بالقرب من جــامع الخاتون. أنظر: مجلة لغة العرب، ج٨، ص٣، شباط ١٩١٣، ص٣٥٩.

الهلالي، المصدر السابق، ص١٥٤-١٥٥.

العلاف، المصدر السابق، ص٢٦-٢٨.

(٣) ومما هو جدير بالذكر أن ولاية بغداد لم تصدر في العهد الدستوري سوى سالنامة واحــدة، وكان ذلك في سنة ١٣٢٩هـ، (١٩١١م) وكانت هذه آخر سالنامة للولاية، ولكننــا لــم نتمكن من العثور عليها حتى في مكتبات استانبول التي ضمت مجموعة كاملة للسالنامات.

أنشئت في العهد الدستوري على مناطق متفرقة من الولاية، كان نصيب مدينة الموصل منها ست مدارس، وما تبقى فتح في مدن وقرى الولاية(١).

أما ولاية البصرة. فقد ازداد عدد مدارسها الابتدائية في تلك الفترة ليصبح (٣٤) مدرسة أواخر سنة ١٩١٤ قبل احتلال مركز الولاية من قبل القوات البريطانية في ٢٢ تشرين الثاني من تلك السنة. ويعني هذا أن هناك خمس عشرة مدرسة ابتدائية أنشئت في الولاية في فترة العهد الدستوري. فتح ثلثاها في العام الدراسي ١٩١٣-١٩١٤(٢)، وفتح ثلثها الآخر أوائل العام الدراسي ١٩١٤-١٩١٥(٣)، ووزعت جميع تلك المدارس على مدينة البصرة وضواحيها. وعلى مناطق مختلفة ضمن الحدود الإدارية لناحيتي أبي الخصيب والفاو(٤).

---

(١) مدارس مدينة الموصل هي: الاتحاد والترقي، محلة كوره باش، محلة المياسة، محلة الشيخ محمد، تطبيقات دار المعلمين، دار العرفان، أما المدارس الأخرى فهي: مدارس قرى الرشيدية وحلبجة وستيك وجمجمال وآغجه كر، ومدرستان في مدينة كركوك، ومدرسة واحدة في كل مدينة من مدن: تلعفر، الصلاحية، السليمانية، سنجار، أربيل (محل القلعة)، راوندوز، طوزخورماتو، كوبري، قره تبه، بنجوين، بشدر، شهربازار، معمورة الحميد. انظر: س و م ١٣٣٠هـ، ص١١٩-١٢١، ٢٠٠، ٢٢١، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٦٩، ٢٧٦، ٢٩٤.

Colonial Office files No. 696/1. Kirkuk Division, Administration Report for the Qadha of Kifri since its occupation (may 1918 to December 31st 1918), p.427.

زكي، المصدر السابق، ص٢١٠.

الغلامي، المصدر السابق، ص٢٩، ٤٦.

(٢) الحصري، مذكراتي في العراق، ص١١٦.

(٣) Diskin, op. cit., footnote 1, p.197.

(٤) Ibid.

ويلاحظ من مقدار الزيادة في أعداد المدارس الابتدائية أن ولاية بغداد قد تمتعت بنصيب أكبر من المدارس الابتدائية التي فتحت فيها في العهد الدستوري قياساً على ما فتح من تلك المدارس في ولايتي الموصل والبصرة. إذ أن عدد المدارس الابتدائية في ولاية بغداد ازداد، تقريبا، في هذه الفترة بنسبة ١٢٢% عما كان عليه قبل إعلان الدستور في الوقت الذي كانت فيه نسبة تلك الزيادة ٨٧% في ولاية الموصل، و ٧٩% في ولاية البصرة.

وبلغ مجموع عدد طلاب المدارس الابتدائية في الولايات الثلاث (٥٨٩٩) طالبا في سنة ١٩١٣، وكان عدد المدارس الابتدائية في تلك السنة (١٤٧) مدرسة[١]، فيكون بذلك متوسط عدد طلاب المدرسة الواحدة حوالي (٤٠) طالباً. وقد اتضح لنا أن الدراسة في هذه المدارس كانت مجانية قبل سنة ١٩٠٨ لكن أحد المصادر أشار إلى أنه كانت تستوفى سنة ١٩١٢ أجور من طلاب المدارس الابتدائية الخاضعة لإشراف فروع جمعية الاتحاد والترقي في الولايات العراقية، وكانت تلك المدارس تقوم في الوقت نفسه بإعفاء الطلاب الفقراء والأيتام من هذه الأجور، وتزودهم بالملابس والتجهيزات المدرسية مجاناً[٢]. ويبدو أن استيفاء الأجور الدراسية من طلاب المدارس الابتدائية كان مقتصراً على مدارس الاتحاد والترقي[٣] لإجماع المصادر على أن الدراسة في المدارس الابتدائية الحكومية كانت مجانية طوال العهد العثماني، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن هناك ما يدعو تلك المدارس لاستيفاء أجور دراسية من طلابها دون غيرها

---

(١) الحصري، مذكراتي في العراق، ص١١٨.

(٢) س.و.م، ١٣٣٠هـ، ص١١٩.

(٣) كانت المدرسة التي تخضع لإشراف وإدارة جمعية الاتحاد والترقي تسمى بمدرسة الاتحاد والترقي.

من مدارس الحكومة لأنها كانت تعتبر مدارس (نموذجية) تقوم بتوفير خدمات لا تقوم بتوفيرها بقية مدارس الحكومة لطلابها كتدريس اللغة الفرنسية.

أما مواد الدراسة في المدارس الابتدائية في فترة العهد الدستوري، فكان منها: الدين، اللغة (الحروف الأبجدية)، النحو، الحساب، الجغرافيا[١]، مختصر تاريخ الإسلام[٢]، حسن الخط، اللغة الفرنسية[٣]. واقتصر تدريس هذه اللغة على المدارس التي كانت تشرف على إدارتها جمعية الاتحاد والترقي[٤]. وقد سبق القول أن الدراسة في جميع المدارس الحكومية في ولايات العراق ومن ضمنها المدارس الابتدائية كانت حتى أواخر عام ١٩١٣ تجرى باللغة التركية، ثم شرعت أجهزة التعليم بتعريب مناهج الدراسة الابتدائية بعد بلاغ والـي بغداد الصادر أواخر تشرين الأول ١٩١٣، فشكلت لجان مختصة بتأليف بعض الكتب المدرسية، وتم استيراد بعضها الآخر.

وكانت مدة الدراسة في المدارس الابتدائية في ولايات العراق حتى عام ١٩١٤ ثلاث سنوات[٥]، ولم تشر المصادر التي بين أيدينا إلى عدد سنوات الدراسة الابتدائية في مدارس العراق بعد تلك السنة. وكانت الدولة قد أجرت بعض التعديلات على هيكل المراحل التعليمية فأصدرت عام ١٩١٣

---

(١) جريدة الرقيب، العدد ١٢٦، ١١ جمادى الآخرة ١٣٢٨هـ.

(٢) وضع كتاب باللغة العربية لهذه المادة أواخر عام ١٩١٣.
أنظر: مجلة لغة العرب، ج٦، س٣، تشرين الثاني ١٩١٣، ص٣٢٢.

(٣) س و م، ١٣٣٠هـ، ص١١٩.

(٤) المصدر والصفحة أنفسهما.

(٥) جريدة الرقيب، العدد ١٢٦، ١١ جمادى الآخرة ١٣٢٨هـ، مشتاق، المصدر السابق، ص١٣.

Diskin, op. cit., p.175.

(قانون التدريسات الابتدائية) الذي تقرر فيه أن تضم مرحلة الدراسة الرشدية إلى مرحلة الدراسة الابتدائية لتكون مدة الدراسة في المدارس الابتدائية بست سنوات[1]. ومع بداية العام الدراسي ١٩١٤-١٩١٥ اتخذت الاستعدادات لتنفيذ هذا القانون[2]. ولكنه لا يعلم فيما إذا طبق هذا القانون في ولايات العراق أم أن ظروف الحرب أعاقت تطبيقه في هذه البلاد التي كانت أرضها جبهة من جبهاتها.

وقد شهدت المدارس الابتدائية في ولايات العراق تطورا ملموسا في العهد الدستوري نتيجة قيام الاتحاديين، ضمن الحدود التي تخدم سياستهم وتروج لها: بالعمل على تحسين مستوى التعليم الإبتدائي، ومحاولة نشره على أوسع نطاق ممكن. وكان الاتجاه إلى نشر التعليم الابتدائي قبل قيام الانقلاب المضاد اتجاها صادقا لا تشوبه شبهات وأغراض معينة، وقد عبر عن ذلك الاتجاه مشروع القانون الذي قدمته وزارة المعارف أوائل عام ١٩٠٩ إلى مجلس (المبعوثان) للتوسع في نشر المدارس الابتدائية في ولايات الدولة فنصت مسودة القانون على فتح مدرسة ابتدائية واحدة في كل قرية تحوي مائة بيت، ومدرستين ابتدائيتين في كل قريتين متجاورتين تحويان معا مائة بيت على أن يقوم بالتدريس فيهما معلم واحد يتردد بينهما. ونصت تلك المسودة أيضا على تعيين معلم (سيار) لكل قبيلة رحالة لتعليم أبنائها ومرافقتها في تنقلاتها. وقد أقر هذا القانون من قبل

---

(١) على أن تدرس خلالها كما نصت المادة (٢١٣) من هذا القانون المواد التالية: القرآن الكريم (للمسلمين فقط)، مبادئ الدين (تدرس لغير المسلمين مبادئ دياناتهم)، القراءة والكتابة، اللغة التركية، جغرافية البلاد العثمانية، الحساب والهندسة، التاريخ العثماني، التربية الوطنية، العلوم والصحة، الأعمال اليدوية والرسم، الشعر الوطني والديني، التربيةالبدنية، التدريب العسكري للبنين، التدبير المنزلي والخياطة للبنات. أنظر:
Diskin, op. cit., p.152.

(٢) Ibid., p.176.

مجلس (المبعوثان)، وأرسل للباب العالي للمصادقة عليه، وطلبت الوزارة من مديرية معارف ولاية بغداد موافاتها بعدد المدارس الابتدائية في قرى الولاية، وبيان ما يقتضي فتحه فيها من تلك المدارس في حدود ما ورد بهذا القانون.(١)

وكان اهتمام الاتحاديين برفع مستوى التعليم الابتدائي واضحا في عدة أمور منها قيام فروع جمعية الاتحاد والترقي في ولايات العراق بالإشراف على إدارة عدد من المدارس الابتدائية، وتنظيم شؤونها من خلال لجنة خاصة (قومسيون) شكلت في كل مدرسة من تلك المدارس لتقوم بتنفيذ هذه المهمة(٢). وكان من مظاهر الاهتمام برفع مستوى التعليم الابتدائي في تلك الفترة هو حث طلاب المدارس الابتدائية على الاجتهاد، وتشجيعهم على مواصل الدراسة بما كان يهدى للمتفوقين منهم من جوائز عينية ثمينة(٣) كان يشارك في تقديمها أحيانا بعض وجهاء المجتمع(٤).

كما أن صدور (قانون التدريسات الابتدائية) عام ١٩١٣ كان مظهراً آخر من مظاهر الاهتمام بالتعليم الابتدائي بالرغم من عدم معرفة مدى انعكاس هذا القانون على التعليم الابتدائي في ولايات العراق. وقد نظم هذا القانون جدول الدروس اليومية في المدارس الابتدائية فنصَّ على أن تدرس المواضيع المهمة في الفترة الصباحية، ومواضيع مثل الزراعة العملية والرسم والموسيقى والنشيد

---

(١) جريدة الرقيب، العدد ٢٤، ٢ جمادى الآخرة ١٣٢٧هـ، (١٩٠٩م).

(٢) الرقيب، العدد ٢٤، ٢ جمادى الآخرة ١٣٢٧هـ. العدد ٤٦، ٢٣ جمادى الآخرة ١٣٢٨هـ، (١٩١٠م).

(٣) الرقيب، العدد ٢٤، ٢ جمادى الآخرة ١٣٢٧هـ. على أن هذا التكريم للمتفوقين من طلاب المدارس الابتدائية لم يكن معمولا به قبل العهد الدستوري.

(٤) مجلة لغة العرب، العدد ٥، س٣، تشرين الثاني ١٩١٣، ص١٩٨.

والرياضة البدنية في الفترة المسانية، وتناول القانون توزيع ساعات اليوم المدرسي(١)، وتطرق إلى تنظيم عدة أمور كالامتحانات المدرسية، ودرجات النجاح، وغيرها من أمور تخص الطلاب والمعلمين والإجازات المدرسية(٢).

وعلى الرغم من هذا الاهتمام الذي كان له بالضرورة أثر في تطوير منهج الدراسة الابتدائية ورفع مستواها فإن عملية الإنفاق على إنشاء المدارس الابتدائية ظلت عقبة أمام توسع وانتشار هذه المدارس في ولايات العراق بما يجعل التعليم الابتدائي متاحا لجميع الأطفال الذين هم في سن دخول المدارس الابتدائية أو لمعظمهم. وقد ذكرنا أن قانون التعليم العام الصادر سنة ١٨٦٩ ألقى بمهمة تأسيس المدارس الابتدائية على عاتق السكان المحليين في ولايات الدولة. فكانت تلك المدارس تنشأ في ولايات العراق أول الأمر بما كانت تجبيه الإدارات المحلية من تبرعات مالية. وقد تخلت الحكومة بعد حين عن اتجاهها هذا وأصبحت تشارك الأهالي في مصاريف الإنشاء، أو في مصاريف استئجار بنايات للمدارس، أو بتقديم قطع الأراضي لبناء المدارس عليها، لكن الاتحاديين أعادوا بمجيئهم تطبيق ما ورد بقانون التعليم العام فنص البرنامج السياسي لجمعية الاتحاد والترقي على أن مصاريف تأسيس المدارس الابتدائية يجب أن تدفع من قبل سكان الولايات على أن تقوم الحكومة بتعيين المعلمين لتلك المدارس، ودفع

---

(١) واليوم المدرسي وفقا لهذا القانون كان يبدأ الساعة الثامنة صباحا وينتهي في الرابعة مساء، وتتخلله ستة دروس مدة الدرس منها (٤٠) دقيقة مع فرصة مدتها (١٥) دقيقة بين درس وآخر، وتفصل الفترة الصباحية عن المسائية فرصة للغداء تبدأ الساعة الحادية عشرة لمدة ساعتين، مع فترتي تفتيش صباحية مدتها نصف ساعة ومسائية لمدة عشرين دقيقة.

(٢) الهلالي، المصدر السابق، ص٢٣٧-٢٤٠.

رواتبهم[1]. وكانت حجة الاتحاديين في إبقاء عملية إنشاء المدارس الابتدائية مناطة بالأهالي هي أن الميزانية العامة للدولة لا تسمح بالصرف على عملية بناء المدارس[2].

كما كانت الحكومة في فترة العهد الدستوري تتخلى أحياناً عن مسؤوليتها -التي نصّ عليها البرنامج السياسي لجمعية الاتحاد والترقي- في دفع المصاريف السنوية للمدارس الابتدائية وهي رواتب معلمي ومستخدمي تلك المدارس التي كانت تقوم بدفعها قبل سنة ١٩٠٨ الإدارات المحلية للمعارف في ولايات العراق، فأبرقت وزارة المعارف أواسط عام ١٩١٠ إلى المجلس العمومي في ولاية بغداد لإيجاد موارد محلية لنفقات المدارس الابتدائية[3]، فقرر والي بغداد (إحياء ليلة في المسامرة)[4] يخصص ريعها للمدارس الابتدائية، وقد حثت جريدة الرقيب أهالي مدينة بغداد على تشجيع هذا العمل الوطني بشراء تذاكر الحفل الذي خصصت موارده "لإعلاء شأن المكاتب التي عليها مدار تعليم الصبيان على مختلف الأجناس"[5].

ويبدو أن الأزمات التي تعرضت لها الميزانية العامة نتيجة للحروب التي خاضتها الدولة في السنوات الثلاث التي سبقت نشوب الحرب العالمية الأولى

---

(١) برو، المصدر السابق، ص١٤٣.

(٢) أنظر ما ورد في "محاضرة مبعوث كربلاء الحاج عبد المهدي أفندي في نادي الاتحاد والترقي" ببغداد المنشورة في جريدة الرقيب، العدد ٥٥، ٢٥ رمضان ١٣٢٧هـ، (١٩٠٩م).

(٣) جريدة الرقيب، العدد ١٢٧، ١٣ جمادى الآخرة ١٣٢٨هـ، (١٩١٠م).

(٤) أي إقامة حفل غنائي ترفيهي.

العدد ١٣١، ٢٢ جمادى الآخرة ١٣٢٨هـ، (١٩١٠م).

كحرب البلقان والحرب الطرابلسية[1] كانت خير ذريعة لحمل الأهالي على إنشاء المدارس الابتدائية وتأثيثها، ففتحت عن طريق جمع التبرعات المالية عدة مدارس ابتدائية خلال الأعوام ١٩١١-١٩١٣ كمدرسة الـهويدر، وبلدروز، وبهرز في ولاية بغداد، ومدرسة الصلاحية في ولاية الموصل[2]. كما بنيت سنة ١٩١٤ مدرسة ابتدائية في مدينة بغداد بأموال التبرعات الأهلية[3].

٢- المدارس الرشدية والإعدادية والسلطانية

لم تحظ المدارس الرشدية وفي ولايات العراق بتلك العناية التي حظيت بها المدارس الابتدائية في العهد الدستوري، إذ لم تفتتح منذ بداية هذا العهد حتى العام الدراسي ١٩١٣-١٩١٤ سوى ست عشرة مدرسة رشدية فقط في تلك الولايات[4]. ليصبح مجموع عدد هذه المدارس في الولايات الثلاث في تلك السنة

---

(١) نظمت الدولة في تلك الفترة حملةً واسعة لجمع التبرعات (للإعانة الحربية) في معظم مدن ولايات العراق، وكانت المبالغ التي تجبى من المواطنين ترسل إلى جمعية الهلال الأحمر في استانبول بواسطة فروع المصرف العثماني في مراكز الولايات العراقية. وقد شملت حملة التبرعات تلك طلاب المدارس، فجمعت من طلاب مدارس ولاية بغداد أواخر سنة ١٩١٢ على سبيل المثال (١٠٧٠٩ قروش و١٥ بارة).
أنظر: مجلة لغة العرب، ج٥، س٢، تشرين الثاني ١٩١٢. ج٦، س٢، كانون الأول ١٩١٢، ص٢٦٣، ج٧، س٢، كانون الثاني ١٩١٣، ص٣١٨. ج٨، س٢، شباط ١٩١٣، ص٣٥٩. ج١٠، س٢، نيسان ١٩١٣، ص٤٧٤-٤٧٥.

(٢) أنظر: مجلة لغة العرب، ج٦، كانون الأول ١٩١١، ص٢٤٢. ج٥، س٢، تشرين الثاني ١٩١٢، ص٢١٢. ج٧، س٢، كانون الثاني ١٩١٣، ص٣١٨. ج٨، س٢، شباط ١٩١٣، ص٣٥٩. العدد٥، س٣، تشرين الثاني ١٩١٣، ص٢٧٦.

(٣) العلاف، المصدر السابق، ص٢٦-٢٧.

(٤) أحجمت المصادر التي بين أيدينا عن إعطاء أية تفصيلات عن حصة كل ولاية من الولايات

(٤٠) مدرسة[١]. ولم يرتفع هذا العدد على ما يبدو حتى نهاية الحكم العثماني.

أما المدارس الإعدادية فقد أصبح عددها في نهاية الحكم العثمـــاني ثــلاث مدارس[٢]، إضافة إلى مدرستين سلطانيتين[٣] في مدينتي بغداد وكركوك.

ففي ولاية بغداد حولت في شهر تشرين الثاني ١٩١٣ المدرسة الإعداديـــة في مدينة بغداد، وهي المدرسة الإعدادية الوحيـــدة فـــي الولايـــة إلـــى مدرســـة سلطانية[٤].

وبحلول عام ١٩١٢ كانت هناك ثلاث مدارس إعدادية في ولاية الموصـــل، واحدة في مركز الولاية وكانت قائمة قبل العهد الدستوري، ومدرستان إعداديتـــان في مدينتي كركوك والسليمانية وهما المدرستان الرشديتان في تلكما المدينتين حولتا بعد سنة ١٩٠٨ إلى مدرستين إعداديتين[٥]. إلا أن المدرسة الإعدادية في مدينـــة كركوك رفعت درجتها إلى مدرسة سلطانية في العام الدراســـي ١٩١٣-١٩١٤[٦].

الثلاث من مقدار هذه الزيادة في عدد المدارس الرشدية، وعن الأماكن التي فتحت فيها.

(١) Diskin, op. cit., p.175.

وكان عدد المدارس الرشدية في الولايات الثلاث سنة ١٩٠٨ (٢٤) مدرسة.

(٢) كان عدد هذه المدارس حتى سنة ١٩٠٨ مدرستين فقط، واحدة في كل من مركزي ولايتـــي بغداد والموصل.

(٣) لم تؤسس قبل العهد الدستوري مدارس سلطانية في ولايات العراق.

(٤) مجلة لغة العرب، ج٦، س٣، تشرين الثاني ١٩١٣، ص٣٣٢.

العزاوي، المصدر السابق، ج٨، ص٢٤٥.

(٥) س و م، ١٣٣٠هـ ، ص١١٦-١١٧، ٢٣٧، ٢٩٣-٢٩٤. وقد أبقيت صفـــوف مرحلـــة الدراسة الرشدية ملحقة بهاتين المدرستين.

(٦) أنظر: الحصري، مذكراتي في العراق، ص١١٦.

فأصبحت مدارس الولاية الأعلى مستوى من المدارس الرشدية في أواخر العهد العثماني ثلاث مدارس، مدرستان إعداديتان في مدينتي الموصل والسليمانية، ومدرسة سلطانية في مدينة كركوك.

وفي ولاية البصرة فتحت أول مدرسة إعدادية في هذه الولاية في مدينة البصرة في شهر أيلول ١٩١٤(١)، أي قبيل احتلالها من قبل الإنكليز. وكانت هذه المدرسة الإعدادية الوحيدة في ولاية البصرة حتى نهاية الحكم العثماني فيها.

ولم تشهد فترة العهد الدستوري أية تطورات مهمة تخص أوضاع معلمي المدارس الرشدية. أو طلاب هذه المدارس سوى ما يبدو من أثر نشوب الحرب العالمية الأولى في تقلص أعداد هؤلاء المعلمين في مدارس ولايات العراق، خاصة وأن أراضي هذه الولايات كانت مسرحا للمعارك بين الجيشين العثماني والبريطاني طوال سنوات الحرب. وكان نقص عدد المعلمين في مدارس الحكومة بصورة عامة في العراق ناتجا عن عملية التعبئة العامة التي شملت معلمي المدارس الحكومية. وفي الوقت الذي كانت فيه الحرب سببا في معاناة المدارس الرشدية من قلة أعداد معلميها كان هناك إقبال متزايد من قبل الطلاب على هذه المدارس، حيث بلغ مجموع عدد طلاب المدارس الرشدية في ولايات العراق (٤٠٠٠) طالب سنة ١٩١٤-١٩١٥ الدراسية(٢).

وسبق القول بأن إجراءات تعريب التعليم في المدارس الحكومية في ولايات العراق ومن بينها المدارس الرشدية لم تبدأ إلا في أواخر شهر تشرين الأول من عام ١٩١٣ في أعقاب البلاغ الذي أصدره والي بغداد آنذاك. فشرعت

---

(١) فيضي، المصدر السابق، ص١٦٠. المس بيل، المصدر السابق، ص٣٤.
Diskin, op. cit., footnote 1, p.197.
(٢) Diskin, op. cit., footnote 3, pp.175-176. footnote 2, p. 227.

إدارة معارف ولاية بغداد بعد صدور هذا البلاغ مباشرة بتشكيل لجنة لوضع كتب دراسية باللغة العربية، وقامت هذه اللجنة بتأليف عدد من الكتب للمرحلة الرشدية. وكانت التعليمات تقضي بالبحث في بيروت عن الكتب الدراسية التي لا تتوفر محليا[1].

وقد استمرت الدولة في فترة العهد الدستوري في اعتمادها على مساهمات الأهالي في توفير مصاريف إنشاء المدارس الرشدية، فأنشئت عن طريق المساعدات المالية الأهلية عدة مدارس رشدية في ولايتي بغداد والموصل[2] وذلك على الرغم من أن قانون التعليم العام والبرنامج السياسي لجمعية الاتحاد والترقي[3] قد نصا على أن نفقات إنشاء هذه المدارس، ومصاريفها السنوية تسوى من قبل ميزانية الدولة. ولعل اعتماد الدولة على المساعدات المالية المحلية في إنشاء المدارس الرشدية كان سبباً في قلة الأعداد التي فتحت من هذه المدارس آنذاك مما دعا سكان بعض المدن -التي لم تنشأ فيها مدارس رشدية- في ولاية بغداد كمدينتي النجف والسماوة إلى المطالبة بفتح المدارس الرشدية في مدنهم[4].

أما فيما يتعلق بالمدارس الإعدادية فقد أشرنا إلى أن مرحلة الدراسة الإعدادية كانت تحظى بنوع من الاهتمام من قبل سلطات التعليم في الدولة وذلك

---

(١) نوار، تاريخ العرب الحديث، ص٢٨٩.

(٢) في مدن بغداد والكاظمية في ولاية بغداد، والصلاحية في ولاية الموصل. أنظر: جريدة الرقيب، العدد ١٦٠، ١١ جمادى الآخرة ١٣٢٨هـ، (١٩١٠م).

مجلة لغة العرب، ج٧، س٢، كانون الثاني ١٩١٣، ص٣١٨.

العزاوي، المصدر السابق، ج٨، ص٤٧.

(٣) أنظر: برو، المصدر السابق، ص١٤٣ للإطلاع على ما ورد في هذا البرنامج.

(٤) جريدة الرقيب، العدد ٢٤، ٢ جمادى الآخر ١٣٢٧هـ، (١٩٠٩م).

بما كانت تزود به مدارس هذه المرحلة من عدد كاف من المدرسين المختصين في مواضيع الدراسة المختلفة، كان من بينهم بعض ضباط الجيش. وقد استمرت الدولة في رعايتها لهذه المدارس -متمثلة في توفير المدرسين لها- في فترة العهد الدستوري، حيث زودت المدرسة الإعدادية في كركوك سنة ١٩١٢ قبل أن تتحول إلى مدرسة سلطانية بعدد من المدرسين بلغ أحد عشر مدرساً كان منهم ثلاثة من الضباط[١]. كما أن عدد مدرسي المدرسة الإعدادية في مدينة السليمانية كان ثمانية مدرسين في تلك السنة، بينهم ثلاثة من الضباط أيضاً[٢].

وبلغ عدد طلاب المدارس الإعدادية الثلاث في ولاية الموصل سنة ١٩١٢ (٣٣٢) طالباً، (١٦٣) منهم في إعدادية الموصل، و(١٣٥) طالباً في إعدادية كركوك، و(٣٤) طالباً في إعدادية السليمانية[٣]. وفي أواخر العهد العثماني ارتفع عدد طلاب مدرسة السليمانية فبلغ (٧٠) طالباً[٤].

وقد عانى طلاب المدرسة الإعدادية في بغداد من تعسف بعض الاتحاديين من مدرسي المدرسة، حيث قام هؤلاء المدرسون بـ ''إحباط سعي مائة طالب عربي في الامتحان فأثار هذا التجني الحزازات في الصدور''، فدعت مجلة لغة العرب التي نقلت هذا الخبر والي الولاية إلى التدخل لإنصاف الطلاب، وإصلاح ''هذا الخلل قبل أن يتمكن في النفوس فيندفع المظلوم إلى عمل ما لا ندحة عنه إذا مسه الضير والحيف''[٥].

---

(١) س و م، ١٣٣٠هـ، ص٣٢٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٩٣-٢٩٤.

(٣) س و م، ١٣٣٠هـ، ص١١٦-١١٧، ٢٣٧، ٢٩٣-٢٩٤.

(٤) زكي، المصدر السابق، ص٢١٠.

(٥) مجلة لغة العرب، ج٥، س٣، تشرين الثاني ١٩١٣، ص٢٧٧.

وكانت تستوفى منذ العام الدراسي ١٩٠٩-١٩١٠ أجور دراسية من طلاب المدارس الإعدادية، حيث تلقت مديرية معارف ولاية بغداد في شهر آب ١٩٠٩ تعليمات من العاصمة استانبول تنص على استحصال أجور دراسية مقدارها (ليرتان) سنوياً من كل طالب من طلاب المدرسة الإعدادية وذلك اعتباراً من العلم الدراسي الجديد الذي يبدأ في شهر أيلول، فقامت المديرية بنشر ترجمة بنود تلك التعليمات في الصحف المحلية، وجاء في التعليمات أن الأجور الدراسية هذه يمكن أن تقسّط على ثلاثة أقساط بعد أخذ كفالة من الطالب، مع تخويل مديرية المعارف تحديد مواعيد استيفاء الأقساط ومقاديرها. كما أن تلك التعليمات سمحت لـ ٢٠% من الطلاب غير القادرين على دفع الأجور بالدراسة مجاناً بشرط أن يستمر هؤلاء الطلاب في دراستهم دون رسوب على أن تقوم نظارة المعارف بوضع تعليمات لاحقة تحدد فيها مواصفات الطلاب الذين يسمح لهم بالدراسة المجانية[1].

أما فيما يخص لغة التعليم في المدارس الإعدادية فقد شملت الخطوات الخاصة بتعريب التعليم التي اتخذت بعد صدور بلاغ والي بغداد الذي أشرنا إليه سابقاً، شملت تلك الخطوات المدارس الإعدادية أيضاً، ولكن هذا البلاغ قد استثنى بعض مواضيع الدراسة التي تقرر أن يستمر في تدريسها باللغة التركية في تلك المدارس، ولكن هذه المواضيع لم تحدد، ويبدو أنها كانت كثيرة شملت معظم الدروس العلمية إن لم تشملها كلها وذلك لصعوبة توفير كتب عربية أو معربة في المواد العلمية آنذاك. وقد وفرت الحكومة على نفسها جانباً من عناء توفير كتب

---

(١) أنظر المواد: ٤، ٥، ٨، ١٠، ١١ من التعليمات.
الرقيب، العدد ٤٨، ١ رمضان ١٣٢٧هـ ، (١٩٠٩م).

عربية للمدارس الإعدادية فقامت بتحويل إعداديتي بغداد وكركوك إلى مدرستين سلطانيتين لأن التعريب لا يشمل هذا النوع من المدارس.

أما فيما يتعلق بالمدارس السلطانية، فقد كانت هذه المدارس نوعاً آخر من المدارس الثانوية أرقى من المدارس الثانوية التي كانت تسمى بالمدارس الإعدادية. وقد عنيت الدولة بإنشاء هذا النوع من المدارس قبل أن تقدم على خطوتها الأولى في مجال وضع نظام كامل للتعليم المدني الرسمي، ألا وهي إصدار قانون التعليم العام سنة ١٨٦٩، فأنشأت في أيلول ١٨٦٨ بمساعدة الخبير الذي بعثت به وزارة التعليم الفرنسية مدرسة (غلطه سراي) السلطانية في العاصمة استانبول لتكون أول مدرسة من نوعها تنشأ في الدولة. وكانت لغة التدريس الرئيسة في هذه المدرسة هي اللغة الفرنسية، وشابهت مناهجها إلى حد بعيد مناهج المدارس الفرنسية، وكان معظم مدرسيها، ومديرها من الفرنسيين. وقد أبدت الدولة اهتماماً ملحوظاً بهذه المدرسة إذ نصّ المرسوم السلطاني القاضي بإنشائها على أن هذه المدرسة يجب أن تكون على شاكلة المدارس الأوربية(١).

وقد عالج قانون التعليم العام مختلف النواحي التي تخص المدارس السلطانية كمواد الدراسة، ومدتها، وأجور الدراسة، وما يتعلق بمدرسي هذه المدارس، والامتحانات، وغيرها من أمور(٢). ثم أصدرت الدولة في فترة لاحقة نظاماً خاصاً لهذه المدارس كان أهم ما فيه تعديل مدة الدراسة في المدارس

---

(١) Davison, op. cit., pp. 246-247.

(٢) أنظر المواد ٤٢-٥٠ من القانون والتي تخص المدارس السلطانية في: الدستور، م٢، ص١٦٣-١٦٤.

السلطانية وجعلها سبع سنوات[١] بدلاً من ست سنوات كما حددها قانون التعليم.

ولكن الدولة لم تتوسع في عملية فتح المدارس السلطانية حتى أوائل العهد الدستوري[٢]، ففي سنة ١٩١٠ فتحت عدة مدارس من هذا النوع في العاصمة استانبول، ثم في بعض ولايات الدولة. وفي أوائل عام ١٩١٤ بلغ عدد هذه المدارس ستاً وعشرين مدرسة كانت من بينها مدرستا بغداد وكركوك[٣].

وكانت مناهج الدراسة في المدرستين السلطانيتين في بغداد وكركوك مشابهة لمناهج بقية المدارس السلطانية المنتشرة في عاصمة الدولة وولاياتها[٤]. كما أن اللغة التركية كانت لغة الدراسة في تلك المدارس دون استثناء[٥]. وكانت مدة الدراسة في هاتين المدرستين، وفي بقية المدارس السلطانية سبع سنوات حسب نظام المدارس السلطانية الذي أشرنا إليه سابقاً.

ومما هو جدير بالذكر أن المدرسة السلطانية في بغداد قد تشكلت فيها سنة ١٩١٥ أول فرقة كشافة في مدارس العراق. وكان نظام الكشافة قد دخل الدولة العثمانية آنذاك لأغراض عسكرية قلدت به الدولة ما كان متبعاً في مدارس حليفتها ألمانيا[٦].

---

(١) أنظر: (بيان يحتوي نظامات المكتب السلطاني)، الدستور، م٢، ص٢١١-٢١٤.

(٢) في حين نص قانون التعليم على أن "يكون في أية مدينة أو قصبة تكون مركزا لولاية مكتب سلطاني..." أنظر المادة ٤٢.

(٣) Diskin, op. cit., footnote 1, p.175.

(٤) Diskin, op. cit., footnote 1, p.175.

(٥) العزاوي، المصدر السابق، ج٨، ص٢٤٥، ٢٥٠.

(٦) مجلة الكشاف العراقي، العدد٢، م١، بغداد، تموز ١٩٢٤، ص١٧.

٣- المدارس العسكرية

يبدو أن المدارس العسكرية في ولايات العراق لم تنل في فترة العهد الدستوري تلك العناية التي كانت توليها الدولة لهذه المدارس قبل تلك الفترة، ولعل سبب ذلك هو سياسة الانحياز للقومية التركية التي اتبعها الاتحاديون، والتي تسببت في تصدع الروابط بين العناصر المختلفة في الدولة. ولا يخفى أن تطوير وتوسيع المدارس العسكرية في العراق يعني تهيئة أعداد من الضباط العرب والأكراد مستقبلاً للجيش العثماني وبالتالي منح العناصر غير التركية فرصة الوصول إلى مراكز عسكرية قد تؤثر في دعم الحركات الإنفصالية، أو تجرّ الأتراك إلى متاعب يولدها الوعي القومي الذي وجد له بالفعل موئلاً بين صفوف الضباط العرب بعد أن أبان الاتحاديون عن سياستهم القومية.

ولكن نشوب الحرب العالمية الأولى اضطر الاتحاديين إلى أن يوجهوا نوعاً من العناية نحو التعليم العسكري في العراق لمواجهة متطلبات الحرب من العسكريين، فقاموا بإنشاء مدرسة لتخريج نواب للضباط سميت (كوجك ضابطان مكتبي)[١] يقبل فيها طلاب المدرسة الإعدادية العسكرية، أو الإعداديات المدنية الراغبون في دخولها، وكانت مناهجها الدراسية مقتصرة على العلوم العسكرية تدرّس خلال ستة أشهر فقط ويرسل الطالب بعد إكمالها إلى إحدى الوحدات العسكرية ليعين كآمر فصيل[٢]. كما عكست زيادة أعداد طلاب المدارس العسكرية آنذاك اهتمام الاتحاديين بتلك المدارس[٣].

---

(١) العلاف، المصدر السابق، ص٢٣.

(٢) الهلالي، المصدر السابق، ص١٦٣.

(٣) ذكر الهلالي أن عدد طلاب المدرسة الإعدادية العسكرية في بغداد بلغ سنة ١٩١٤ (٥٠٠) =

ويبدو أن الدولة قد اتخذت في العهد الدستوري قــراراً بإلغــاء المــدارس الرشدية العسكرية القائمة في ولاياتها كافة، حيث تركت المهمة التي كانت تقــوم بها هذه المدارس إلى المدارس المدنية[١]. ولكننا لا نعلم على وجه التحديد تـاريخ القرار الذي اتخذته الدولة بهذا الشأن. وفي ولايـــات العــراق ظلــت المدرســة الرشدية العسكرية في مدينة السليمانية قائمة على ما يبدو حتى فترة متأخرة مــن العهد العثماني، إذ أشارت (سالنامة) ولاية الموصل الصادرة ســنة ١٩١٢ إلــى استمرار هذه المدرسة في عملها في تلــك الســنة[٢]. أمــا المدرســة الرشــدية العسكرية في بغداد فهناك إشارة واحدة أفادت بوجودها سنة ١٩١٤[٣]، وهنــاك إشارة واحدة أخرى أفادت بأن خريجي المدارس الرشدية المدنية كانوا يتقدمــون سنة ١٩١٣ إلى المدرسة الإعدادية العسكرية في بغداد لإكمال دراستهم فيــها[٤]. ولعل التوفيق بين هاتين الإشارتين أمر ممكن، ويفضي هذا التوفيق إلــى القــول بأن إجراءات إلغاء المدرسة الرشدية العسكرية في بغداد لم تتم حتى قيام الحــرب

طالب، وكان عدد طلاب المدرستين الرشديتين العسكريتين في بغداد والسليمانية في الســنة نفسها (٧٠٠) طالب. المصدر السابق، ص٢٤٩.

(١) أنظر: الحصري، حولية الثقافة العربية، ص٧.

(٢) وكان عدد طلاب هذه المدرسة سنة ١٩١٢ (١٣٨) طالباً.
أنظر: س و م، ١٣٣٠هـ ، ص٢٩٤.

(٣) أنظر: الهلالي، المصدر السابق، ص٢٤٩.

(٤) يقول طالب مشتاق في مذكراته (أوراق أيامي): "التحقت بــالصف الأول مــن المدرســة الرشدية في بعقوبة [لم تكن في هذه المدينة سوى مدرسة رشدية مدنية] وأكملتها في سنة ١٩١٣، وبعد ذلك أرسلني والدي إلى بغداد وخيرني بين الدخول إلى الإعدادية العسكرية أو الإعدادية الملكية...". أنظر: ص١٣.

العالمية الأولى، وبقيام الحرب وجدت هناك حاجة لإبقاء هذه المدرسة، وكانت تلك الحاجة تتطلب قبول طلاب المدارس المدنية -التي قررت الدولة أن تحل محل المدارس الرشدية العسكرية في تزويد الإعداديات العسكرية بالطلاب- في المدرسة الإعدادية العسكرية.

٤- مدارس الصنائع

أشرنا إلى أن إنشاء مدارس الصنائع في ولايات العراق قد اقتصر قبل إعلان الدستور على مدرستين فقط هما: مدرسة الصنائع التي أنشئت في بغداد من قبل الوالي مدحت باشا، ومدرسة صنائع مدينة كركوك في ولاية الموصل التي أسست هي أيضاً خلال فترة حكم هذا الوالي.

وقد أشارت بعض المصادر إلى افتتاح مدرسة صنائع في مدينة الموصل خلال العهد العثماني لتكون بذلك المدرسة الثالثة من نوعها في ولايات العراق، لكن هذه المصادر لم تذكر تاريخ فتح هذه المدرسة أو أية معلومات عنها[١]. ويبدو أن هذه المدرسة قد فتحت خلال الفترة ١٩٠٨-١٩١٢، إذ أن (سالنامة) ولاية الموصل التي صدرت سنة ١٩٠٧ لم تذكر شيئاً عن وجود مثل هذه المدرسة في حين أن (سالنامة) هذه الولاية الصادرة سنة ١٩١٢ أشارت بصورة عابرة إلى وجود مدرسة صنائع في مدينة الموصل، إلا أنها لم تذكر أية تفاصيل عنها[٢]. ولم تفتتح مدرسة صنائع في ولاية البصرة طوال العهد العثماني.

---

(١) أنظر: صائغ، المصدر السابق، ص٣٢٣. مجلة المعلم الجديد، ج٣، س١٧، بغداد في كانون الأول ١٩٥٣، ص٢٣١-٢٣٢.

(٢) أنظر: س و م، ١٣٣٠هـ، ص١٣٩، ١٤٠.

وليس هنالك ما يدل على عناية الدولة بهذه المدارس في العهد الدستوري، بل على العكس فإن الإشارات القليلة الواردة في بعض المصادر، والتي تحدثت عن مدارس الصنائع في ولايات العراق في تلك الفترة أفادت بأن تلك المدارس كانت مهملة لا تلقى أية رعاية من الدولة خاصة في الفترة الواقعة بين تاريخ إعلان الحرب العالمية الأولى ونهاية الحكم العثماني، فقد كان عدد طلاب مدرسة الصنائع في بغداد سنة ١٩١٣ (٧٠) طالباً[١]، وهو عدد قليل إذا ما قورن بعدد طلاب المدرسة في السنوات الخمس الأولى من القرن العشرين. وقد توقفت الدراسة تقريباً في هذه المدرسة بإعلان الحرب العالمية الأولى، حيث استغلت المدرسة للأغراض العسكرية، فقام الخبراء الألمان بالإشراف على أقسامها وتحويل إنتاجها لخدمة متطلبات الجيش، ولم يعد طلابها آنذاك سوى عمال يؤدون ما يطلب منهم من أعمال[٢].

أما مدرسة صنائع كركوك فلم يتجاوز عدد طلابها (١٥) طالباً سنة ١٩١٤[٣]، وكانت هذه المدرسة سنة ١٩١٢ تضم كاتباً واحداً، وأميناً للصندوق، ومأموراً للمخزن، إضافة إلى المدير[٤].

٥- دور المعلمين

لقيت دور المعلمين نوعاً من الاهتمام والرعاية في العهد الدستوري نتيجة قيام الدولة بالتوسع في نشر المدارس الابتدائية في ولايات العراق آنذاك،

(١) الحصري، مذكراتي في العراق، ص١١٧.

(٢) سرية، المصدر السابق، ص٥٦.

(٣) الهلالي، المصدر السابق، ص٢٥١.

(٤) س و م، ١٣٣٠هـ ، ص٢٣٨.

واحتياجها إلى عدد كبير من المعلمين من خريجي تلك الدور للتدريس فيها. كما أن من بين الأسباب التي دعت إلى الاهتمام بدور المعلمين قلة أعداد المتقدمين لشغل وظائف التدريس في المدارس الابتدائية(١) من المثقفين ورجال الدين ومعلمي الكتاتيب الذين كانت تعتمد عليهم الدولة إلى حد بعيد في توفير احتياجات المدارس الابتدائية من المعلمين.

وقد دلت على تلك الرعاية واهتمام الدولة بدور المعلمين عدة مظاهر منها:

١- زيادة أعداد الطلاب، حيث بلغ عدد طلاب الدور الثلاث سنة ١٩١٣-١٩١٤ (٢٧٠) طالباً(٢).

٢- تشجيع الطلاب على الدخول في دور المعلمين وذلك بزيادة رواتب المعلمين(٣).

٣- تزويد دور المعلمين بعدد كبير من المدرسين -قياسا بعدد مدرسي هذه الدور قبل العهد الدستوري- المختصين في مواضيع الدراسة المختلفة، فقد ارتفع عدد مدرسي دار المعلمين في الموصل من مدرسين اثنين سنة ١٩٠٧(٤) إلى

---

(١) نشرت جريدة الرقيب في عددها المرقم ٩١ في١٠ صفر ١٣٢٨هـ ، (١٩١٠م) الإعلان التالي: "بالرغم من كثرة النداءات لا يوجد من يشغل الوظيفة [وظيفة التعليم] بعد أن صار راتبها ٨٠٠ قرشاً بدلاً من ٣٥٠ قرشاً في العهد السابق... والراتب سوف لا يتأخر ويدفع في أول كل شهر.. فمن أخذته الحمية الوطنية ورغب للدخول بهذا السلك فليراجع إدارة المعارف المفتوحة أبوابها لقبول الراغبين وإجراء امتحانهم كل يوم بلا استثناء ومن الله المعونة والتيسير". أنظر: الارحيم، المصدر السابق، ص١١٤.

(٢) الحصري، مذكراتي في العراق، ص١١٧.

(٣) أنظر: الارحيم، المصدر السابق، ص١١٤.

(٤) س و م، ١٣٢٥هـ ، ص١٥٨.

ثمانية مدرسين سنة ١٩١٢[1] وكان معظمهم مختص في تدريس مادة معينة كالطبيعيات، وأصول التربية، والرياضة البدنية، والموسيقى[2]. وقد بلغ عدد مدرسي دور المعلمين في الولايات الثلاث سنة ١٩١٣-١٩١٤ (٢٢) مدرساً[3].

٤- توسع مناهج الدراسة في دور المعلمين حيث أصبحت مواد الدراسة في تلك الفترة تشتمل على: الحساب، الهندسة، المعلومات المدنية، الأخلاق، حسن الخط، الموسيقى والأناشيد، الأعمال اليدوية[4]، الطبيعيات، الدين، أصول التدريس، الرياضة البدنية[5]، الجغرافيا، التاريخ الإسلامي، اللغة التركية، اللغة العربية، قواعد اللغة الفارسية، اللغة الفرنسية[6].

٥- الاهتمام بتحسين مستوى التدريس في هذه المدارس، فقد كانت دار المعلمين في الموصل تضم مختبراً علمياً ومتحفاً يحوي نماذج نباتية وحيوانية، وأخرى تتعلق بعلم الحشرات[7].

٦- الشروع في إنشاء بناية جديدة لدار المعلمين في بغداد لتستوعب العدد المتزايد من الطلاب، ففي ٨ كانون الأول ١٩١١ وضع والي بغداد جمال بك

---

(١) س و م، ١٣٣٠هـ، ص١١٧-١١٨.

(٢) الغلامي، المصدر السابق، ص٢٤.

(٣) مجلة التربية والتعليم، ج٦، س١، بغداد في ١ حزيران ١٩٢٨، ص٢٨٨.

(٤) س و م، ١٣٣٠هـ، ص١١٧-١١٨.

(٥) الغلامي، المصدر السابق، ص٢٤.

(٦) الهلالي، المصدر السابق، ص١٧٠.

(٧) Colonial Office files No. 696/2. Department of Education, Administrative Report 1919. by E.H. Base, Cap., Deputy Director of Education, p.1.

حجر الأساس لمشروع إنشاء بناية دار المعلمين في مدينة بغداد، وقد خصص لهذا المشروع مبلغ (١٠٦٠٠) ليرة أرسلت منه العاصمة استانبول مبلغ (١٠٠,٠٠٠) قرش[١]، أي ما يعادل (١٠٠٠) ليرة كدفعة أولى لبدء العمل، لكن هذه البناية لم تنجز حتى نهاية الحكم العثماني بسبب بعض الصعوبات التي اعترضت سبيل تنفيذها[٢].

وقد اقتضى تطوير وتوسيع مناهج الدراسة في دور المعلمين زيادة مدة الدراسة في هذه المدارس، فأصبحت مدة الدراسة في دار المعلمين في الموصل بعيد إعلان الدستور ثلاث سنوات[٣]، ثم ازدادت لتصبح أربع سنوات في دور المعلمين الثلاث في مراكز الولايات العراقية[٤].

أما لغة الدراسة فكانت اللغة التركية، وقد سبقت الإشارة إلى أن دار المعلمين في بغداد أبلغت أواخر شهر تشرين الأول ١٩١٣ بالموافقة على قيامها بالتدريس باللغة العربية، ولكن إجراءات تعريب التعليم في دور المعلمين لم تتم على ما يبدو بسبب ما تتطلبه هذه الإجراءات من وقت لتغيير كتب الدراسة إلى اللغة العربية، وهذا الوقت لم يتوفر نتيجة لقيام الحرب العالمية الأولى، حيث أن دار المعلمين في بغداد أغلقت عند إعلان قيام الحرب[٥] لسوق معظم طلابها ومدرسيها فيما يبدو لأداء الخدمة العسكرية. كما أن دار المعلمين في البصرة قد أغلقت بدخول جيش الاحتلال البريطاني مدينة البصرة في شهر تشرين الثاني

---

(١) مجلة لغة العرب، ج٦، كانون الأول ١٩١١، ص٢٤٣.

(٢) Colonial Office files No. 696/2. op. cit., p.1.

(٣) الغلامي، المصدر السابق، ص٢٤.

(٤) الهلالي، المصدر السابق، ص١٧٠، ١٨٢.

(٥) العلاف، المصدر السابق، ص٢٥.

١٩١٤. أما دار المعلمين في الموصل فقد بدأت الدراسة فيها بالتقهقر منذ إعلان قيام الحرب[١] نتيجة تضاؤل عدد طلابها سنة بعد أخرى خلال أعوام الحرب حتى كانت المدرسة شبه مغلقة حين احتل الجيش البريطاني مدينة الموصل سنة ١٩١٨.

٦- مدارس البنات

سارت عملية إنشاء مدارس البنات بصورة بطيئة خلال العهد الدستوري، حيث لم تفتتح في تلك الفترة سوى خمس مدارس كانت جميعها في ولايتي بغداد والموصل ليصبح عدد هذه المدارس في نهاية الحكم العثماني تسع مدارس فقط في الولايات الثلاث.

فقد فتحت في ولاية بغداد بعيد إعلان الدستور ثلاث مدارس ابتدائية للبنات وزعت على مناطق مختلفة من مدينة بغداد، ففتحت إحداها في (جانب الكرخ)، والثانية في محلة (البارودية)، والثالثة في محلة (باب الشيخ)[٢]. وفي ٢٥ كانون الثاني ١٩١٤ فتحت مدرسة بنات ابتدائية أخرى في مدينة بغداد باسم (مدرسة الاتحاد والترقي)[٣] فأصبح عدد مدارس البنات في الولاية بافتتاح هذه المدارس الابتدائية الأربع، خمس مدارس واحدة منها رشدية كانت قائمة قبل سنة ١٩٠٨، وجميعها في مدينة بغداد.

---

(١) الهلالي، المصدر السابق، ص١٨٢.

(٢) جواد وسوسة، المصدر السابق، ص٢٣٣. الهلالي، المصدر السابق، ص١٦٠.
Diskin, op. cit., p.134.

(٣) مجلة لغة العرب، ج٧، س٣، كانون الثاني ١٩١٤، ص٣٩٢. وقد تبرع لهذه المدرسة في الشهر الذي أعقب افتتاحها أحد وجهاء مدينة بغداد بمبلغ (١٠) ليرات. أنظر: مجلة المعلم الجديد، ج١، ج٢، السنة ١٧، بغداد، أيلول ١٩٥٣، ص٥.

وبلغ عدد طالبات مدارس البنات في بغداد سنة ١٩١٣ (٥٤٠) طالبة. أما عدد معلمات هذه المدارس فقد بلغ (٢٢) معلمة في السنة نفسها[1]. وقد استمرت هذه المدارس في عملها حتى احتلال بغداد من قبل الجيش البريطاني في آذار ١٩١٧.

وسبق القول أنه لم تفتتح في ولاية الموصل قبل إعلان الدستور سوى مدرسة بنات واحدة هي مدرسة محلة (جامع خزام) الرشدية في مدينة الموصل التي فتحت عام ١٨٩٦ وكانت أول مدرسة بنات حكومية تنشأ في ولايات العراق. وفي فترة العهد الدستوري أنشئت في هذه الولاية مدرسة بنات ابتدائية واحدة طوال تلك الفترة لتصبح هناك مدرستان للبنات في ولاية الموصل في نهاية فترة الحكم العثماني، واحدة رشدية والأخرى ابتدائية.

وقد فتحت المدرسة الابتدائية في محلة (السراجخانة) في مدينة الموصل خلال الفترة ١٩٠٨-١٩١٢ حيث لم تذكر (سالنامة) ولاية الموصل لسنة ١٩٠٧ وجود هذه المدرسة بينما أشارت إلى وجودها (سالنامة) هذه الولاية التي صدرت سنة ١٩١٢. وكان عدد طالبات المدرسة في تلك السنة (١٤٠) طالبة[2]، ولكن عدد طالبات المدرستين، الرشدية والابتدائية، لم يتجاوز (١٨٥) طالبة عام ١٩١٣، تقوم بتدريسهن ست معلمات[3]، أربع معلمات منهن للمدرسة الرشدية[4].

ولم تفتتح أية مدرسة للبنات في ولاية البصرة في فترة العهد الدستوري.

---

(١) الحصري، مذكراتي في العراق، ص١١٦.

(٢) س و م، ١٣٣٠هـ ، ص١٢٠.

(٣) الحصري، مذكراتي في العراق، ص١١٦.

(٤) س و م، ١٣٣٠هـ ، ص١٢٠.

وكان عدد طالبات المدرستين الابتدائيتين اللتين أنشئتا قبل فترة العهد الدستوري في مدينة البصرة لا يتجاوز (٣١) طالبة سنة ١٩١٣، تقوم بمهمة تدريسهن أربعة معلمات، معلمتان لكل مدرسة[١].

ثانياً: إدارات التعليم

استمرت إدارات ومجالس المعارف في مزاولة أعمالها خلال فترة العهد الدستوري دون تغيير يذكر في طبيعة تلك الأعمال. ففي ولاية بغداد استمر حسين رديف الذي عين قبيل إعلان الدستور في منصبه كمدير لمعارف ولاية بغداد حتى عزل خلال فترة حكم الوالي حسين ناظم باشا (١٩١٠-١٩١١)، وعين مكانه عبد الله فيضي بك الذي شهدت مديرية معارف ولاية بغداد خلال فترة إدارته لها توسعاً ملحوظاً في ملاك موظفيها حيث عين فيها موظفان لشؤون تفتيش المدارس كان أحدهما مفتش للمدارس الابتدائية[٢]. إلا أن إدارة عبد الله فيضي بك لم تستمر طويلاً حيث حلّ مكانه بعد بضعة أشهر من تعيينه رفعت بك[٣]. وفي عام ١٩١٤ عزل هذا من منصبه وعين حكمت سليمان بمنصب مدير معارف ولاية بغداد وكالة[٤]، ثم أصبح مديراً لهذه الدائرة في السنة التالية[٥] واستمر في عمله حتى السنة التي سبقت احتلال مدينة بغداد.

---

(١) الحصري، مذكراتي في العراق، ص١١٦.

(٢) الهلالي، المصدر السابق، ص٢٢٨.

(٣) Diskin, op. cit., footnote 1, p.176.

Diskin, op. cit., footnote 1, p.174.

(٤) كان مديراً لمدرسة الحقوق في الوقت نفسه.

(٥) كاشف الغطاء، شيخ العراقين، نظرات في معارف العراق، (النجف، ١٩٥١)، ص١٢١.

وفي ولاية الموصل كان هناك مدير متفرغ لإدارة مديرية معارف هذه الولاية سنة ١٩١٢ يدعى جليل بك، وضمت هذه الدائرة في تلك السنة أربعة موظفين بينهم مفتش لمدارس مركز الولاية. أما مجلس معارف الولاية فكان يرأسه في السنة نفسها مدير معارف الولاية، ويضم في عضويته مديري المدرسة الإعدادية، ودار المعلمين في مدينة الموصل، وثلاثة من وجهاء مدينة الموصل(١).

أما مجلسا المعارف في سنجقي كركوك والسليمانية التابعين لولاية الموصل، فرأس مجلس معارف السنجق الأول منهما سنة ١٩١٢ متصرف السنجق، وكان أعضاؤه: مفتش المعارف وهو موظف موفد من مديرية معارف الولاية، ومفتي السنجق، وثمانية من وجهاء الأهالي. ورأس مجلس معارف سنجق السليمانية في السنة نفسها متصرف هذا السنجق، وضم المجلس خمسة أعضاء كان أحدهم مفتش المعارف.

على أن تشكيل مجالس المعارف امتد إلى بعض أقضية ولاية الموصل، ففي سنة ١٩١٢ كان هناك مجلس للمعارف في قضاء العمادية التابع لسنجق الموصل، يرأسه (باشكاتب المحكمة الشرعية)، ويضم في عضويته اثنين من أبناء القضاء إضافة لمأمور الأوقاف ومعلم المدرسة الابتدائية. كما أن قضاء شهربازار التابع لسنجق السليمانية وجد فيه هو أيضاً مجلس للمعارف في تلك السنة برئاسة قائمقام القضاء وعضوية أحد موظفي المعارف، وأربعة أشخاص من أهالي تلك المدينة(٢). ويبدو أن تشكيل مجلس للمعارف في كل من هاتين

---

(١) س و م، ١٣٣٠هـ ، ص١١٦.

(٢) س و م، ١٣٣٠هـ ، ص٢٠٥، ٢٣٧، ٢٩٣، ٣١٣.

المدينتين الصغيرتين كان عملاً شكلياً عديم الفائدة خاصة إذا علمنا أن عدد المدارس الحكومية في كل مدينة منهما كان لا يزيد على مدرسة ابتدائية واحدة.

أما فيما يتعلق بواردات دوائر المعارف في ولايات العراق، فقد تعرضت هذه الواردات في العهد الدستوري إلى نقص كبير نتيجة قلة المخصصات الحكومية التي كانت تبعث بها العاصمة لتلك الدوائر، وتوقف هذه المخصصات في بعض الأحيان. فقد قام الاتحاديون منذ الأيام الأولى لإعلان الدستور بإعادة تنظيم الميزانية العامة والعمل على زيادة وارداتها في محاولة لسد العجز الكبير الذي كانت تعانيه ميزانية الدولة[1]. ويبدو أن ذلك التنظيم لمحاولة سد العجز قد اقتضى بالضرورة ضغط المصروفات العامة ومن ضمنها المخصصات المالية السنوية لدوائر المعارف في الولايات.

وقد انعكست سياسة ضغط المصروفات العامة على مخصصات دوائر معارف ولايات العراق الثلاث فتضاءلت واردات تلك الدوائر من المخصصات الحكومية، ووصلت حداً لم تتمكن معه مديرية معارف ولاية بغداد سنة ١٩٠٩ من دفع رواتب معلمي المدارس الحكومية في الولاية لمدة خمسة أشهر متصلة[2].

وقامت بعض الصحف المحلية في الولايات العراقية بمطالبة الحكومة بالكف عن اقتطاع أية مبالغ من مخصصات المعارف وإرسال تلك المبالغ كاملة[3]، إلا أن الحكومة لم تستجب لتلك المطالبات، وحاولت بقدر المستطاع أن تلقي بجزء كبير من نفقات التعليم وإنشاء المدارس على عاتق الأهالي، إذ صرح

---

(١) محمد فريد، المصدر السابق، ص٤١٥.

(٢) الهلالي، المصدر السابق، ص٢٣٠.

(٣) نوّار، تاريخ العرب الحديث، ص٢٨٧.

أحد أعضاء فرع بغداد لجمعية الاتحاد والترقي سنة ١٩٠٩ بأن ''لا تأمل الأهالي عموم الإصلاح من الحكومة بل يلزمهم السعي والجد والاجتهاد في تكثير المدارس الوطنية والسعي بكل اهتمام في تعليم الأهالي... وهذه موقوفة على تكثير المكاتب وبث العلوم بين الأفراد ولا يمكن انتظار ذلك كله من الحكومة لعدم مساعدة ميزانيتها العمومية (بودجه) على ذلك الآن''[(١)].

وفي منتصف عام ١٩١٠ طلبت وزارة المعارف من المجلس العمومي لولاية بغداد إيجاد موارد محلية لمصاريف المدارس الابتدائية في الولاية[(٢)]، وفي العام التالي كانت مخصصات المعارف تبعث على دفعات صغيرة لسد المتطلبات المالية لعدد قليل من المدارس كالمدرسة الإعدادية، ودار المعلمين[(٣)]. أما السنوات الثلاث التي سبقت نشوب الحرب العالمية الأولى فقد تضاءلت فيها بدرجة كبيرة تلك المخصصات[(٤)]، بحيث غطيت نفقات جميع المدارس الحكومية في ولاية بغداد، عدا مدرسة الحقوق والمدرسة الإعدادية، من الواردات المحلية سنة ١٩١٣[(٥)]. وفي السنة الدراسية ١٩١٤-١٩١٥ التي أعلنت في أوائلها الحرب العالمية الأولى لم تخصص أية مبالغ من قبل الحكومة المركزية لمعارف ولايات العراق[(٦)].

(١) جريدة الرقيب، العدد ٥٥، ٢٥ رمضان ١٣٢٧هـ ، (١٩٠٩م).

(٢) جريدة الرقيب، العدد ١٢٧، ١٣ جمادى الآخرة، ١٣٢٨هـ ، (١٩١٠م).

(٣) أنظر: مجلة لغة العرب، ج٦، كانون الأول ١٩١١، ص٢٤٣.

(٤) نتيجة للأزمات التي تعرضت لها الميزانية العامة للدولة آنذاك كما ذكرنا سابقاً.

(٥) بلغت تلك النفقات (٢٥,٠٠٠) ليرة.

أنظر: إيرلاند، المصدر السابق، ص٨٨.

(٦) عز الدين، يوسف (دكتور)، الشعر العراقي الحديث وأثر التيارات السياسية والاجتماعية فيه، (القاهرة، ١٩٦٥)، ص١٣.

وقد أدى نقص واردات المعارف نتيجة قلة المخصصات الحكومية أو انقطاعها إلى اعتماد تلك الدوائر إلى حد بعيد على الموارد المحلية، والتبرعات المالية الأهلية لسد ذلك النقص. وقد أشرنا إلى أن دوائر المعارف قد استعانت بالأموال التي كانت تجمع عن طريق التبرعات في بناء وتأثيث عدد كبير من المدارس الابتدائية والرشدية، كما أن الأجور الدراسية التي فرضت على طلاب المدارس الإعدادية منذ العام الدراسي ١٩٠٩-١٩١٠، والأجور التي كانت تستوفى من طلاب المدارس السلطانية شكّلت مورداً، وإن كان يسيراً، استعانت به دوائر التعليم في تنمية وارداتها.

ثالثاً: مدارس المسيحيين المحلية والأجنبية

لم تشهد مدارس الطوائف المسيحية في ولايات العراق خلال العهد الدستوري أية تطورات مهمة في نظام عملها ومناهجها، كما أن انتشار هذه المدارس وتوسعها كان محدوداً جداً واقتصر على ولاية البصرة. فقد قامت الطوائف المسيحية في مدينة البصرة بتأسيس مدرستين في تلك الفترة أنشئت إحداهما عام ١٩١١ من قبل طائفة الأرمن الأرثوذكس(١) أكبر الطوائف المسيحية في ولاية البصرة من ناحية العدد(٢)، ولكن هذه المدرسة لم تستمر في عملها طويلاً على ما يبدو إذ أنها لم تكن موجودة حين احتلال الجيش البريطاني مدينة البصرة أواخر عام ١٩١٤. أما المدرسة الثانية فأسست من قبل طائفة الكلدان الكاثوليك، وقد أغفلت المصادر ذكر تاريخ تأسيس هذه المدرسة التي استمرت في

---

(١) العبيدي، المصدر السابق، ص٤٥.

(٢) Cuinet, op. cit., tome3, p.220.

عملها حتى عهد الاحتلال البريطاني، وكانت حكومة الاحتلال تقدم لها المساعدات المالية سنة ١٩١٥[1].

أما فيما يخص مدارس الإرساليات التبشيرية في العهد الدستوري، فقد كان ذلك العهد يمثل في نظر المبشرين وخاصة البروتستانت منهم فرصة طيبة لدعم حركة التبشير، ونشر تعاليم الدين المسيحي في أرجاء الدولة العثمانية[2]، وكانت المدارس التبشيرية بطبيعة الحال مكاناً ملائماً، ووسيلة من وسائل بلوغ ذلك الغرض. ولعل تأسيس بعض المدارس التبشيرية في ولايات العراق في تلك الفترة كان أسلوباً من الأساليب التي اتبعت لتحقيق هدف نشر المبادئ المسيحية، وربما لتحقيق أهداف غيرها، إلا أن ما أنشأته الإرساليات التبشيرية من مدارس في ولايات العراق كان مقتصراً على ولاية البصرة وذلك فيما يبدو لوجود عدد غير قليل من تلك المدارس في ولايتي بغداد والموصل وافتقار ولاية البصرة لمثل هذه المدارس.

فقد فتحت ثلاث مدارس في مدينة البصرة خلال تلك الفترة كانت إحداها مدرسة الآباء الكرمليين للبنين. وقد استمرت هذه المدرسة، ومدرسة الراهبات للبنات المسيحيات[3] التي أسست قبل عام ١٩٠٨ في أعمالها حتى أيام الاحتلال البريطاني. وكانت سلطات الاحتلال تمنح هاتين المدرستين المساعدات المالية مقابل تغيير لغة التعليم فيهما وجعلها الإنكليزية بدلاً من الفرنسية[4].

---

(١) المس بيل، المصدر السابق، ص٣٦.
Diskin, op. cit., p.199.

(٢) خالدي وفروخ، المصدر السابق، ص٥٢-٥٣.

(٣) التي كانت تابعة للإرسالية الكرملية أيضاً.

(٤) Diskin, op. cit., p.199.

أما المدرستان الأخريان، فقد أنشئتا من قبل الإرسالية العربيـــة للكنـائس البروتســتانتية فـــي أمريكـا Arabian Mission of the Reformed Churches in America. ففي سنة ١٩٠٩ استطاع المبشر جون فان ايـــس (John Van Ess) أحد أتباع الإرسالية الأميركية المشار إليها مـــن الحصــول على إجازة من الدولة لتأسيس مدرسة للبنين في مدينة البصـــرة تكــون اللغـة العربية لغة التعليم فيها[1]. وقام في السنة التالية (١٩١٠) بفتح المدرسة[2].

ولم تمض سوى فترة قصيرة على افتتاح مدرســة الإرســالية التبشــيرية الأمريكية[3] في البصرة حتى التحق بها عدد كبير من الطلاب، كان بعضــهم مــن أبناء ولايتي بغداد والموصل[4]. وكان قســم كبــير مــن هــؤلاء الطــلاب مــن المسلمين[5]، أما الباقون فكانوا من المسيحيين واليهود والصابئة[6]. وقــد بلــغ عدد طلاب هذه المدرسة سنة ١٩١٤ (٢٠٠) طالب[7].

---

(١) السلمان، حسن أحمد، التعليم في دور الاحتلال والحكومة الوقتية من سنة ١٩١٥ حتى سنة ١٩٢١. مقال، مجلة المعلم الجديد، ج٢، س١٢، بغداد، تشرين الثاني ١٩٤٨، ص١٧.

(٢) جون فانيس، المصدر السابق، ص٣٤٤.

(٣) أصبحت هذه المدرسة سنة ١٩٢١ تعرف بـــ (مدرسة الرجاء العالي).

(٤) كما التحق بهذه المدرسة أبناء الشيخ خزعل أمير عربستان. أنظر: النجار، مصطفى عبــد القادر، التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربيـــة ١٨٩٧-١٩٢٥، (القــاهرة، ١٩٧١)، ص١٢٦.

(٥) حيث أن الدولة قد سمحت فيما يبدو للمسلمين في تلك الفترة بدخول مدارس الإرســاليات التبشيرية بعد أن منعتهم في الفترة السابقة من دخول هذه المدارس.

(٦) جون فانيس، المصدر السابق، ص٣٣٩-٣٤٠.

(٧) الهلالي، المصدر السابق، ص٢٥١.

وابتدأت المدرسة عملها كمدرسة ابتدائية[1]، وكانت اللغة الإنكليزية تؤلف عنصراً أساسياً في منهج الدراسة فيها، واشتمل هذا المنهج على مواضيع أخرى كان في مقدمتها اللغة التركية التي اشترطت السلطة العثمانية تدريسها قبل أن تمنح المستر فان ايس موافقتها على فتح المدرسة[2]. وقد استمرت هذه المدرسة في عملها حتى احتلال القوات البريطانية مدينة البصرة[3].

أما المدرسة الثانية التي قامت بفتحها الإرسالية الأمريكية في البصرة فكانت مدرسة ابتدائية للبنات[4] أسست سنة ١٩١٠ بجهود قرينة المستر فان ايس، واثنتين من المعلمات العربيات من ولاية البصرة[5]. وقد واجهت هذه المدرسة بعض الصعوبات في بداية افتتاحها إذ لم تلتحق بها سوى أربع طالبات ولكنها ظلت تواصل عملها ليزداد بعد حين عدد طالباتها. وقد ركزت المدرسة في منهجها على مواضيع الاقتصاد المنزلي، رعاية الطفل، الصحة العامة، الخياطة، وغيرها من مواضيع تخص تعليم البنات[6].

---

(١) توسعت هذه المدرسة بمرور الزمن، وكانت في عهد الاحتلال البريطاني تضم المرحلة الثانوية، والمرحلتين السابقتين لها.

Diskin, op. cit., footnote 1, p.198.

(٢) فانيس، المصدر السابق، ص٢٣٩.

(٣) أغلقت المدرسة بعد دخول جيش الاحتلال مدينة البصرة لمدة أسبوع، ثم فتحت ثانية لتستمر في العمل حتى أواسط القرن العشرين، وكانت تعد في مقدمة مدارس مدينة البصرة حتى إلى ما بعد عام ١٩٣٠. المس بيل، المصدر السابق، ص٣٧. السلمان، المصدر السابق، ص١٧.

(٤) سميت هذه المدرسة سنة ١٩٢١ (مدرسة الرجاء العالي للبنات).

Diskin, op. cit., footnote 1, p.198.

(٥)

(٦) فانيس، المصدر السابق، ص٣٤١-٣٤٢.

وقد أثر نشوب الحرب العالمية الأولى، وتحالف الدولة العثمانية مع ألمانيا ضد إنجلترا وحلفائها في استمرار المدارس التبشيرية البروتستانتية الإنكليزية في عملها، حيث أغلقت تلك المدارس في ولايتي بغداد والموصل بدخول القوات البريطانية مدينة البصرة، ووزعت أدواتها على المدارس الحكومية في تلكما الولايتين(١).

رابعاً: مدارس اليهود

سارت حركة نشر التعليم في أوساط يهود العراق في فترة العهد الدستوري بخطوات سريعة فاقت ما كانت تسير به قبل تلك الفترة، فقد نشط اليهود بعيد إعلان الدستور نشاطاً ملحوظاً في مجال إنشاء المدارس الخاصة بهم فقاموا بتأسيس عدد من هذه المدارس في ولايات العراق الثلاث. كما ازدادت زيادة كبيرة منذ عام ١٩١٠ أعداد طلاب المدارس التي أنشئت قبل إعلان الدستور(٢)، والمدارس التي أنشئت بعد إعلانه.

---

(١) مجلة الزنبقة، العدد ٥، س١، بغداد، كانون الأول ١٩٢٢، ص١٣٤.

(٢) فعلى سبيل المثال بلغ في عام ١٩١٠ عدد طلاب مدارس الأليانس (٩٤٥) طالباً في مدرسة بغداد للبنين و(٤٢٩) طالبة في مدرسة بغداد للبنات و(٢٠٤) طلاب في مدرسة الموصل و(١٧٥) طالباً في مدرسة الحلة. كما بلغ عدد الطلاب في تلك السنة (٢٤٨) طالباً في مدرسة الغان و(٢٥٥) طالباً في مدرسة رفقة نورئيل. وفي سنة ١٩١٣ ارتفع عدد طلاب مدارس المدراش إلى (٢٧٠٠) طالب وعدد طلاب مدرسة الأليانس للبنين في بغداد إلى (١٠٠٠) طالب وإلى (٦٠٠) طالبة في مدرسة الأليانس للبنات. أنظر: غنيمة، المصدر السابق، ص١٨٥.

الهلالي، المصدر السابق، ص٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩.

وقد استمرت مدارس اليهود القائمة قبل سنة ١٩٠٨ في أداء عملها بصورة طبيعية، ولم تطرأ عليها تغييرات تذكر عدا ما حظيت به مدرسة الأليانس للبنات في مدينة بغداد من اهتمام تمثل في قيام أحد أثرياء اليهود بإنشاء بناية جديدة لها افتتحت في ١٤ تشرين الثاني ١٩١١ من قبل والي بغداد جمال بك وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين في الولاية. وسميت هذه المدرسة بانتقالها إلى بنايتها الجديدة بمدرسة (لورا خضوري)، وهو اسم قرينة باني المدرسة العازار خضوري[١].

وفي فترة العهد الدستوري أنشأ اليهود عدة مدارس في مدينة بغداد، هي:

١- مدرسة التعاون. وهي مدارس ابتدائية أسستها (جمعية التعاون) سنة ١٩٠٩ لأبناء يهود مدينة بغداد الفقراء ومتوسطي الحال[٢]. وبلغ عدد طلاب المدرسة سنة ١٩١٣ (١٨٠) طالباً[٣].

٢- مدرسة الأطفال. أسسها مناحيم دانيال أحد وجهاء يهود بغداد سنة ١٩١٠، والتحق بها في عام افتتاحها (٢٤٨) طالباً وطالبة[٤]. ثم ارتفع العدد إلى (٣٠٠) طالب وطالبة في سنة ١٩١٣[٥].

٣- مدرسة الوطن. وهي مدرسة مسائية لتدريس العلوم واللغات فتحت في ٢١ آذار ١٩١٢، وحضر حفل افتتاحها والي بغداد جمال بك وقائد الفيلق السادس محمد علي رضا باشا الركابي[٦].

---

(١) لغة العرب، ج٦، كانون الأول ١٩١١، ص٢٤٧-٢٤٨.

(٢) معروف، الأقلية اليهودية...، ص١١٩، ١٢٢.

(٣) الهلالي، المصدر السابق، ص٢٠٨.

(٤) غنيمة، المصدر السابق، ص١٨٥.

(٥) الهلالي، المصدر السابق، ص٢٠٨.

(٦) لغة العرب، ج١٢، آيار ١٩١٢، ص٤٩١-٤٩٢.

٤- مدرسة هارون صالح. فتحت بعد عـــام ١٩١٢، وكـــانت مدرســـة ابتدائيـــة مختلطة، التحق بها عند افتتاحها (١١٦) طالباً و(١٢٠) طالبة[١].

أما المدارس التي فتحت خارج مدينة بغداد ضمن حـــدود الولايـــة فكـــانت مدرستان، هما:

١- مدرسة (الأليانس) للبنات في مدينة الحلة. أنشأتها جمعية الاتحاد الإســـرائيلي (الأليانس) سنة ١٩١١[٢].

٢- مدرسة (الأليانس) للبنين في مدينة خانقين. أنشئت أيضاً مـــن قبـــل جمعيـــة الاتحاد الإسرائيلي أواخر عام ١٩١١، وكان عدد طلابها فـــي عـــام ١٩١٣ (٧٠) طالباً[٣].

فأصبح بذلك مجموع مدارس اليهود في ولاية بغداد أواخر العهد العثمـــاني (٦٥) مدرسة، أكثر من خمسين منها مدارس أولية.

كما أنشأت جمعية الاتحاد الإسرائيلي عدة مدارس ابتدائية أخرى في تلـــك الفترة في ولايتي الموصل والبصرة هي:

١- مدرسة (الأليانس) للبنين في مدينة كركوك (ولاية الموصـــل). فتحـــت ســـنة ١٩١٣[٤]، وبافتتاحها بلغ مجموع مدارس اليهود في ولايـــة الموصـــل فـــي نهاية الحكم العثماني تسع مدارس.

---

(١) الهلالي، المصدر السابق، ص٢٠٨.

(٢) كوهين، المصدر السابق، ص٨.

(٣) مجلة لغة العرب، ج٧، كانون الثاني ١٩١٢، ص٢٧٠.

كوهين، المصدر السابق، ص٨.

الهلالي، المصدر السابق، ص٢٠٩.

(٤) كوهين، المصدر السابق، ص٨.

٢- مدرسة (الأليانس) للبنين في مدينة العمارة (ولاية البصرة). فتحت في عـــام ١٩١٠، وبلغ عدد طلابها في تلك السنة (١٧٨) طالباً[١].

٣- مدرسة (الأليانس) للبنات في مدينة البصرة. أنشئت عام ١٩١٢[٢]، وبإنشـــاء هاتين المدرستين بلغ مجموع مدارس اليهود في ولاية البصرة أواخر العـــهد العثماني عشر مدارس.

(١) غنيمة، المصدر السابق، ص١٧٧، ١٨٥.
(٢) كوهين، المصدر السابق، ص٨.

الفصل الثالث

المدارس التي أنشئت في العهد الدستوري

أولاً: مدرسة الحقوق

أولت الدولة العثمانية ولايات العراق بعض الاهتمام قبيل العهد الدستوري، فقامت في شهر تشرين الثاني ١٩٠٧ بإرسال لجنة برئاسة ناظم باشا[١] أحد رجال الدولة البارزين[٢]، أطلق عليها (الهيئة الإصلاحية للخطة العراقية). وكان برنامج عمل الهيئة الإصلاحية هذه يتضمن دراسة الأحوال الإدارية والاقتصادية والثقافية في ولايات العراق، ووضع الخطط اللازمة للنهوض بهذه الولايات إدارياً واقتصادياً وثقافياً. وقد أوصت الهيئة الإصلاحية من بين ما أوصت به في ختام جولتها في الولايات الثلاث بتأسيس مدرسة حقوق في مدينة بغداد لحاجات

---

(١) نشرت جريدة الزوراء في عددها المرقم ٢١٥٢ الصادر في ٢٦ رمضان ١٣٢٥هـ ، خبر وصول هذه اللجنة. أنظر: العزاوي، المصدر السابق، ج٨، ص١٥٦.

(٢) وعضوية الفريق توفيق باشا، وكمال بك (دفتردار سابق)، وعوني بك (قاضي شرع سابق) وكان سكرتير اللجنة يدعى ممدوح بك، وهو من خريجي الكلية الملكية في استانبول.

ولايات العراق فيما يبدو إلى موظفين إداريين ذوي خبرة بقوانين الدولة وتشريعاتها. وقد وافقت الحكومة المركزية على هذا الاقتراح، وصدر مرسوم سلطاني بتلك الموافقة إلا أن المدرسة لم تؤسس لعدم وجود بناية صالحة لها مما دعى بعض خريجي المدارس الإعدادية للتقدم إلى رئيس الهيئة الإصلاحية بطلب لفتح المدرسة في أسرع وقت. وقد تهيأت الظروف لناظم باشا رئيس الهيئة الإصلاحية بعد تعيينه بمنصب والي بغداد وكالة، وبعد إعلان الدستور[١] ليقوم بفتح هذه المدرسة، وقد فتحت المدرسة بالفعل في اليوم الأول من شهر أيلول ١٩٠٨[٢].

ولكن الدراسة لم تبدأ في مدرسة الحقوق إلا بعد فتح المدرسة بعدة أسابيع وذلك لإعداد أساتذة مختصين للتدريس فيها. وقد اختير هؤلاء الأساتذة من بين خريجي الكليات، ومن كبار موظفي الولاية الإداريين والحقوقيين[٣]، وكان أغلبهم من العراقيين[٤]، وبلغ عددهم سنة ١٩١٣ عشرة أساتذة[٥].

أما إدارة المدرسة فقد أسندت وكالة في بداية الأمر لمدير معارف ولاية بغداد[٦]، ثم عين أوائل عام ١٩١٠ موسى كاظم الباجچي، وهو بغدادي من

---

(١) إن ما أعاق فتح المدرسة قبل إعلان الدستور هو أن البناية التي اختيرت لتكون مدرسة للحقوق كانت مدرسة ابتدائية تحمل اسم السلطان عبد الحميد الثاني (المدرسة الحميدية).

(٢) الدجيلي، حسن، تقدم التعليم العالي في العراق، (بغداد، ١٩٦٣)، ص٢٢-٢٤.

(٣) الدجيلي، المصدر السابق، ص٢٧.

(٤) Diskin, op. cit., footnote 4, pp.134-135.

(٥) الحصري، مذكراتي في العراق، ص١١٦.

(٦) الهلالي، المصدر السابق، ص٢١٤.

خريجي مدرسة الحقوق في استانبول[1] مديراً للمدرسة[2]. وفي عام ١٩١٤ كان حكمت سليمان، وهو بغدادي أيضاً مديراً للمدرسة[3].

وقد فتحت مدرسة الحقوق أبوابها للمتقدمين من خريجي المدارس الإعدادية، وسمحت للطلاب غير الحاصلين على شهادة الدراسة الإعدادية بالالتحاق بها كطلاب (مستمعين) يحق لهم مواصلة الدراسة بعد اجتياز امتحان السنة الأولى، وفي حال إخفاقهم في هذا الامتحان يجب عليهم ترك المدرسة[4]. وفي العام الثاني من افتتاح المدرسة تغير نظام قبول الطلاب المستمعين، حيث أبلغت وزارة المعارف مديرية معارف ولاية بغداد أوائل العام الدراسي ١٩٠٩-١٩١٠ تعليماتها التي تقضي بإجراء امتحان للطلاب المستمعين للتأكد من مستوياتهم العلمية قبل قبولهم في المدرسة، والسماح لهؤلاء الطلاب بعد اجتيازهم الامتحان وقبولهم في المدرسة بمواصلة الدراسة حتى في حال رسوبهم في امتحان السنة الأولى، على أن لا يتمتع هؤلاء بحق التأجيل من الخدمة العسكرية كباقي الطلاب، ويلزمون بترك المدرسة عند طلبهم لأداء تلك الخدمة[5].

ولغرض منح أبناء المدن التي لا توجد فيها مدارس إعدادية فرصة دخول مدرسة الحقوق قامت المدرسة بإنشاء قسم خاص سمي بـ (شعبة الاحتياط) يقبل فيها الطلاب من حملة شهادة الدراسة الرشدية أو ما يعادلها بهدف إعدادهم للدراسة في المدرسة. وكانت مدة الدراسة في هذه الشعبة سنتين، تدرس خلالها

---

(١) Diskin, op. cit., footnote 4, pp.134-135.

(٢) جريدة الرقيب، العدد ٨٧، ٢٦ محرم الحرام ١٣٢٨هـ ، (١٩١٠م).

(٣) كاشف الغطاء، المصدر السابق، ص١٢١.

(٤) الدجيلي، المصدر السابق، ص٢٧-٢٨.

(٥) جريدة الرقيب، العدد ٤٨، ١ رمضان ١٣٢٧هـ ، (١٩٠٩م).

مواضيع تشبه إلى حد بعيد تلك التي كانت تدرّس في المدارس الإعدادية، ولكن هذه الشعبة لم تستمر في العمل طويلاً، فأغلقت بعد أن قامت بتخريج دورة واحدة من الطلاب(١). وقد بلغ عدد طلاب مدرسة الحقوق سنة ١٩١٣ (٢٤٤) طالباً(٢).

وكانت المواضيع التي تدرس خلال سنوات الدراسة الأربع في مدرسة الحقوق هي: المجلة(٣)، قانون العقوبات، حقوق الدول، حقوق الإدارة، أصول المرافعات الحقوقية، الاقتصاد، أصول المحاكمات الجزائية، قانون الإجراء، قانون التجارة البرية، قانون الأراضي، الصك الجزائي، الصك الحقوقي، أصول الفقه، النكاح والوصايا والفرائض، الديات، أحكام الأوقاف(٤).

وكانت الدراسة تجري باللغة التركية وفق مؤلفات لمفردات منهج الدراسة وضعت بتلك اللغة، وهي المؤلفات المقررة على طلاب مدرسة الحقوق في العاصمة استانبول(٥). وقد أشرنا إلى أن والي بغداد أبلغ إدارة هذه المدرسة أواخر سنة ١٩١٣ بالموافقة على قيامها بتدريس طلابها باللغة العربية، ولكنه يبدو أن المدرسة قد استمرت بالتدريس باللغة التركية حتى إغلاقها عند قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤(٦) وذلك بسبب ما تتطلبه عملية إبدال كتب

---

(١) الدجيلي المصدر السابق، ص٢٨.

(٢) الحصري، مذكراتي في العراق، ص١١٦

(٣) وهي القانون المدني العثماني المستمد من الفقه الإسلامي والقوانين المدنية الأوربية الحديثة معاً.

(٤) الهلالي، المصدر السابق، ص٢١٦.

Diskin, op. cit., footnote 4, pp. 134-135.

(٥) الدجيلي المصدر السابق، ص٢٧.

(٦) Colonial Office files No. 696/2. Department of Education, Administrative Report 1919. op. cit., p.6.

الدراسة بأخرى عربية، أو تعريب تلك الكتب من وقت.

أما الامتحانات فكانت تجري بصور شفوية لمعظم مواد الدراسة، وكانت تقوم بإجراء الامتحان لجنة خاصة تتألف من مدرس المادة المختص، وعضوين أو ثلاثة أعضاء تنتخبهم عادة إدارة المدرسة من ذوي الاختصاص من كبار الموظفين والقضاة[1].

وقد حاول والي بغداد جمال بك أوائل عام ١٩١٢ إغلاق مدرسة الحقوق بسبب النشاط السياسي الموالي لحزب الحرية والائتلاف لبعض طلاب المدرسة[2]، وقد تذرع جمال بك في محاولته تلك بحجة ضعف مستوى التدريس في المدرسة، إلا أن محاولة إغلاق المدرسة باءت بالفشل نتيجة تصدي بعض وجهاء مدينة بغداد لها[3].

وكانت مدرسة الحقوق أول مؤسسة للتعليم العالي تنشأ في ولايات العراق في العهد العثماني بعد ثلاثين عاماً من نشاط حركة إنشاء المدارس العالية الذي بدأ في عاصمة الدولة سنة ١٨٧٨، وتمخض عن تأسيس ثماني عشرة مدرسة في مختلف الاختصاصات فتحت في استانبول خلال أقل من عشرين عاماً[4]. وقد ظلت هذه المدرسة المدرسة العالية الوحيدة في العراق حتى زوال الحكم العثماني عنه سنة ١٩١٨. ولا ريب أن مدرسة الحقوق كان لها دور في إعداد مجموعة من العراقيين المتعلمين تعليماً مدنياً عالياً افتقر العراق إلى أمثالهم من أبنائه آنذاك.

---

(١) الدجيلي المصدر السابق، ص٢٨.

(٢) Diskin, op. cit., p.169.

(٣) مجلة لغة العرب، ج٧، كانون الثاني ١٩١٢، ص٢٧٠-٢٧١.

(٤) Lewis, op. cit., pp.181-182.

وعدا مدرسة الحقوق يبدو أن هناك مدرسة حكومية للإدارة فتحت في العهد الدستوري، فقد أشارت ثلاثة من بين المصادر والمراجع التي اطلعنا عليها إلى وجود مدرسة لتخريج الموظفين أسست في مدينة بغداد عام ١٩١١، أو عام ١٩١٢، وقد أحجمت هذه جميعها عن ذكر أية تفصيلات عن تلك المدرسة، حيث اقتصر أولها على القول بأن الوالي حسين ناظم باشا قام خلال فترة ولايته بفتح "مدرسة خاصة بالموظفين في الكرخ"[١]. أما الثاني فأشار إلى افتتاح مدرسة (للمأمورين) عام ١٩١١ "أيام الوالي جمال باشا... وقد أجريت مراسيم افتتاحها برعاية جمال باشا وحضر المراسيم القائد سليمان عسكري بك وتقع هذه المدرسة في محلة الميدان وعلق على بابها لوحة كتب عليها باللغة التركية (تحفة مأمورين مكتبي)."[٢]. واكتفى الثالث بالقول بأنه قد أسست في بغداد سنة ١٩١٢ مدرسة (للمديرين)[٣]. وعلى الرغم من تضارب هذه المعلومات الخاصة بتاريخ إنشاء المدرسة، وموقعها[٤] فإنه يستنتج من إجماعها على تحديد نوعية هذه المدرسة بأن هناك مدرسة قد أنشئت بالفعل في تلك الفترة لإعداد وتدريب الموظفين لدوائر الدولة.

---

(١) كوك، المصدر السابق، ص١٨٣.

(٢) العلاف، المصدر السابق، ص٢٦.

(٣) Diskin, op. cit., : انظر: ''... and a school for mudirs, founded in 1912" footnote 3, p.175.

(٤) أشار كوك (ص١٨٣) إلى أن المدرسة تقع في الجانب الغربي من مدينة بغداد (الكرخ) بينما أشار العلاف (ص٢٦) إلى وقوعها في محلة (الميدان)، أي في الجانب الشرقي من بغداد (الرصافة).

ثانياً: مدرسة الترقي الجعفري العثماني

اتبعت الدولة العثمانية سياسة التفرقة في معاملة السكان المسلمين في العراق، وتمثلت بعض مظاهر تلك السياسة، كما سبق القول[1]، في عدم تحبيذها لدخول الشيعة المدارس الحكومية خاصة تلك التي تفوق في مستواها مرحلة الدراسة الرشدية، ومنعهم من دخول المدارس العسكرية، وكانت لا تسمح لهم بتقلد الوظائف العامة إلا في حالات الضرورة القصوى. كما أن بعض علماء الدين الشيعة، وبعض الشخصيات الاجتماعية البارزة من أبناء الطائفة كانوا في الوقت نفسه يحرّمون على أبناء طائفتهم دخول المدارس الحديثة، ويعتبرون ذلك مفسدة للدين والأخلاق وقد أدى هذا الموقف وذاك إلى اعتماد الشيعة في مجال التعليم على الكتاتيب والمدارس الدينية الخاصة بهم، وانصرافهم إلى الأعمال الحرة كالتجارة والزراعة والصناعة وما إلى ذلك من أعمال لا علاقة للحكومة بها[2].

وقد شجعت شعارات الحرية والعدالة والمساواة التي نادى بها الاتحاديون في أوائل عهدهم، والتي حولت في بعض الأحيان إلى واقع ملموس، مجموعة من الشخصيات الشيعية البغدادية على القيام بإنشاء مدرسة حديثة في مدينة بغداد، خاصة وقد برزت في ذلك الوقت حاجة ملحة إلى وجود مدرسة حديثة تركّز في منهجها على إدارة الأعمال وتعليم اللغات الأجنبية لتناط بخريجيها مهمة إدارة أعمال التجار المسلمين الذين كانوا يعتمدون على اليهود[3]، بحكم معرفتهم

---

(١) تراجع ص٥١.

(٢) الدراجي، المصدر السابق، ص٣١-٣٢.

(٣) خاصة المتخرجين منهم في مدرسة الأليانس. وهنالك قصة يرويها علي البازركان عن خيانة أحد اليهود الذي كان يعمل كاتباً عند أحد التجار المسلمين (الحاج سلمان أبو التمن) =

باللغات الأجنبية، في تلك المهمة.

فقام الحاج سلمان أبو التمن أحد تجار بغداد وعلي البازركان وهما أول من فكّر بإنشاء المدرسة بطرح فكرتهما على السيد محمد سعيد الحبوبي أحد علماء الدين المصلحين[1] لكسب تأييد أوسع لها، وقد حظيت فكرة إنشاء المدرسة بترحيب وتأييد السيد الحبوبي الذي أخذ على عاتقه إقناع المعارضين لها. وبعد أن لاقى مشروع تأسيس المدرسة قبول مجموعة كبيرة من الشخصيات الاجتماعية في مقدمتهم التجار ورجال الدين ألفت (هيئة مؤسسة) قامت بجمع التبرعات لإنشاء المدرسة، وانتدبت جعفر أبا التمن وعلي البازركان لاستحصال إجازة من الوالي لفتح المدرسة[2].

وقد فتحت المدرسة في ١٧ ذي القعدة ١٣٢٦هـ ، ١٢ كانون الأول ١٩٠٨ بعد حصولها على الإجازة من والي الولاية[3] لتكون ثاني مدرسة أهلية حديثة تؤسس من قبل المسلمين في ولايات العراق في العهد العثماني بعد مدرسة تذكار الحرية، إلا أنها كانت المدرسة الوحيدة من نوعها التي استمرت في العمل

=

مما دعا البازركان الذي كان صديقاً لهذا التاجر أن يطرح عليه فكرة إنشاء مدرسة للمسلمين يحلّ خريجوها محل هؤلاء اليهود في إدارة أعمال المسلمين التجارية. أنظر: الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية، (بغداد، ١٩٥٤)، ص٤٣-٥٠.

(١) وهو من فحول شعراء القرن التاسع عشر في العراق، ومن كبار قادة المجاهدين الذين تصدوا لقوات الاحتلال البريطاني للعراق في الحرب العالمية الأولى. توفي في أثناء جهاده للإنكليز في مدينة الناصرية سنة ١٩١٥.

(٢) البازركان، المصدر السابق، ص٤٣-٥٠.

(٣) العلاف، المصدر السابق، ص٢٦.

حتى نهاية الحكم العثماني، حيث أن مدرسة تذكار الحرية التي أنشئت في مدينة البصرة في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٠٨ سيطرت عليها جمعية الاتحاد والترقي سنة ١٩٠٩ وحولتها إلى مدرسة حكومية باسم (مدرسة الاتحاد والترقي)[١].

وأشرفت الهيئة المؤسسة للمدرسة على إدارتها في بادئ الأمر، فقامت بتعيين الشيخ شكر الله مديرا للمدرسة، وعلي البازركان معاونا، ورؤوف القطان مفتشا[٢]. ثم انتخبت هيئة للاشراف على إدارة المدرسة أوائل عام ١٩٠٩ كانت تتألف من تسعة عشر عضوا، وقامت هذه الهيئة بعقد أول اجتماع لها في المدرسة بتاريخ ١ محرم ١٣٢٧هـ، ٢٥ كانون الثاني ١٩٠٩، وانتخب من بين أعضائها الشيخ شكر الله رئيسا لها ومديرا للمدرسة، والسيد علي مهدي البغدادي معاونا أولا للمدير، والحاج سلمان أبو التمن معاونا ثانيا، وجعفر الحاج جواد الملائكة مديرا للواردات، وجعفر الحاج محمد حسن أبو التمن أمينا للصندوق ومأمورا للصرف ومفوضا لإصلاح المدرسة، والحاج عبد الحسين الأزري كاتبا ومقررا للهيئة، ومحمد رؤوف القطان محاسبا[٣]. وقام أعضاء هيئة إدارة المدرسة في اجتماعهم هذا بجمع تبرعات بلغت قيمتها (٥٦٧) ليرة لإنشاء بناية جديدة للمدرسة بدلا من الدار المستأجرة التي كانت تشغلها منذ افتتاحها، والتي لم تسع العدد الكبير من الطلاب[٤].

والتحق بالمدرسة (٣٠٠) طالب عند افتتاحها[٥] توزعوا على الصفين

---

(١) راجع ص٣١٦.

(٢) الدراجي، المصدر السابق، ص٣٦.

(٣) جريدة الرقيب، العدد ٤، ٢٧ محرم الحرام ١٣٢٧هـ، (١٩٠٩م).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) فياض، المصدر السابق، ص١٢٥.

الأولين لمرحلتي الدراسة الابتدائية والرشدية التي كانت تضمهما معاً هذه المدرسة حين شروعها بالعمل، وقد توسعت المدرسة وأصبحت تحتوي بعد أربعة أعوام من افتتاحها على مرحلة الدراسة الإعدادية علاوة على المرحلتين السابقتين لها[1].

ونظمت مدرسة الترقي الجعفري العثماني بعد فترة قصيرة من افتتاحها دورات مسائية لتعلم القراءة والكتابة للأميين[2]، وبذلك خطت هذه المدرسة الخطوة الأولى في عملية محو الأمية في العراق[3]. كما نظمت المدرسة في الوقت نفسه دورات أخرى لتعليم المحاسبة ومسك الدفاتر واللغتين التركية والفرنسية. وقد التحق بهذه الدورات وتلك عدد كبير من أصحاب الحرف والباعة والتجار[4].

وقد أدى نشوب الحرب العالمية الأولى إلى ارتباك الدراسة في المدرسة، فأغلقت خلال سنوات الحرب صفوف المرحلتين الرشدية والإعدادية واقتصرت الدراسة على صفوف المرحلة الابتدائية[5].

---

(١) الهلالي، المصدر السابق، ص١٧٦.

(٢) البازركان، المصدر السابق، ص٥٠.

(٣) وجدير بالذكر أن العراق قد حقق في هذا المجال إنجازات كبيرة في عقد السبعينات من القرن العشرين من خلال الحملة القومية التي نظمها لمحو الأمية.

(٤) الدراجي، المصدر السابق، ص٣٥-٣٦.

(٥) الهلالي، المصدر السابق، ص١٧٦.

ثالثاً: مدارس الجاليات الأجنبية

قامت الجاليات الأجنبية بتأسيس عدد من المدارس في ولاية بغداد أوائل العهد الدستوري، ويبدو أن الدولة في تلك الفترة كانت تشجع وتدعم أية جهة تقوم بإنشاء المدارس، فقد أصدرت مديرية معارف ولاية بغداد بياناً سنة ١٩٠٩ اعترفت فيه بالشهادات التي تمنحها جميع المدارس الأهلية والأجنبية المرخص لها بالعمل وإن لم تكن امتحاناتها تجري تحت إشراف دوائر المعارف، واعتبرت الشهادات التي تمنح من قبل تلك المدارس معادلة للشهادات التي تمنحها المدارس الرسمية المناظرة لها في المستوى، في الوقت الذي كانت فيه التعليمات السابقة تقضي بعدم الاعتراف بشهادات المدارس الأهلية والأجنبية إلا بعد أن تخضع هذه المدارس امتحانات المرحلة النهائية فيها لإشراف دوائر المعارف. وطلبت مديرية معارف ولاية بغداد في البيان المشار إليه من المدارس الأهلية والأجنبية التي لم تحصل بعد على ترخيص رسمي بالعمل التقدم بطلباتها لمنحها هذا الترخيص بعد تقديمها ما يثبت معادلة مناهجها الدراسية لمناهج المدارس الحكومية المماثلة لها[١].

ومما يدل على تشجيع الدولة لإنشاء مثل هذه المدارس قيامها بمنح أحد الرعايا الأجانب وساماً (من الدرجة الثانية) مكافأة له على جهوده في إنشاء مدرستين "وحث الأهلين على تلقي العلوم والآداب"[٢]، كذلك كان بعض تلك

---

(١) جريدة الرقيب، العدد ٧٩، ٢٧ ذي الحجة ١٣٢٧هـ ، (١٩٠٩م).

(٢) مجلة لغة العرب، ج٣، س٣، أيلول ١٩١٣، ص١٥٧.

المدارس يتلقى معونات مالية من الحكومة أحيانا[١]. ولعل تشجيع الدولة على إنشاء مثل هذه المدارس التي كانت تضم بين جوانبها عدداً كبيراً من الطلاب العراقيين كان بهدف تخفيف النفقات المالية لعملية إنشاء المدارس الرسمية، وما تتطلبه هذه المدارس من مصاريف سنوية بعد إنشانها، تلك النفقات التي اتضح لنا أن الحكومة في فترة العهد الدستوري قد قلصتها بصورة كبيرة، واعتمدت على التبرعات المالية للأهالي في إنشاء عدد كبير من المدارس الرسمية، وضغطت في الوقت نفسه المصاريف السنوية للمدارس الرسمية القائمة فعلاً.

والمدارس التي أسستها الجاليات الأجنبية في ولاية بغداد في العهد الدستوري كانت ست مدارس، هي:

١- المدرسة العلوية في مدينة النجف

أسست هذه المدرسة من قبل الجالية الإيرانية في اليوم الأول من شهر ذي الحجة ١٣٢٦هـ[٢] ، كانون الأول ١٩٠٨، وكانت في أول الأمر مدرسة ابتدائية، ثم توسعت سنة ١٩١١ وأصبحت تضم صفوف المرحلة الرشدية. ولعل الغرض من تأسيس هذه المدرسة كان ثقافياً وسياسياً في آن واحد، حيث كان المشتغلون بالحركة الدستورية الإيرانية يتخذون من المدرسة مقراً لأعمالهم[٣].

والتحق بالمدرسة العلوية حين افتتاحها طلاب من مختلف العناصر كان

---

(١) فياض، المصدر السابق، ص١٢٨.

Diskin, op. cit., footnote 1, p.256.

(٢) آل محبوبة، المصدر السابق، ص١٤٦.

(٣) فياض، المصدر السابق، ص١٢٧.

بينهم العربي والإيراني والهندي والأفغاني[١]. أما معلمو هذه المدرسة فكانوا من طلاب العلوم الدينية الدارسين في النجف، كان بعضهم ممن أكمل دراسته الأكاديمية في السوربون والهند وإيران وجاء إلى النجف لدراسة علوم الشريعة الإسلامية[٢].

وكانت الدراسة في هذه المدرسة تشابه من حيث لغتها ومنهجها الدراسة في المدارس الحكومية[٣]، ومن بين المواضيع التي تدرس فيها في المرحلتين الابتدائية والرشدية: الرياضيات، الفيزياء، الكيمياء، الاجتماعيات، اللغة العربية، اللغة الفارسية، اللغة التركية، اللغة الفرنسية، اللغة الإنكليزية[٤]، الرياضة البدنية. وكان درس الرياضة البدنية أشبه ما يكون بالتدريب العسكري، وله لباس عسكري خاص[٥].

وحينما زار والي بغداد جاويد باشا (قدم بغداد والياً عليها في ١٩ كانون الثاني ١٩١٤) مدينة النجف كان من بين المستقبلين له طلاب المدرسة العلوية. وقد زار الوالي هذه المدرسة وأمر بتخصيص مساعدة مالية لها قدرها ستون ليرة عثمانية شهرياً، وأمر أيضاً بتقديم مساعدة مالية لطلاب المدرسة الفقراء. واقترح الوالي أن يرسل خريجو المدرسة إلى بغداد لإكمال دراستهم الإعدادية[٦].

وقد أغلقت معظم صفوف المدرسة عند نشوب الحرب العالمية الأولى وذلك

---

(١) فياض، المصدر السابق، ص١٢٧.

(٢) الخليلي، المصدر السابق، ص١٨٠.

(٣) الهلالي، المصدر السابق، ص٢١٢.

(٤) الخليلي، المصدر السابق، ص١٨٠.

(٥) فياض، المصدر السابق، ص١٢٧.

(٦) فياض، المصدر السابق، ص١٢٨.

لسفر أعضاء الهيئة المؤسسة للمدرسة، وعدد كبير من معلميها إلى بلدانهم، واقتصرت الدراسة في المدرسة خلال سنوات الحرب على صفين ابتدائيين يقوم بالتدريس فيهما عدد قليل من المعلمين يتقاضون رواتبهم من الأجور التي يدفعها الطلاب[1].

٢- المدرسة الحسينية في مدينة كربلاء

أنشئت هذه المدرسة عام ١٩٠٨ من قبل بعض المثقفين الإيرانيين المقيمين في مدينة كربلاء. وهي مدرسة ابتدائية كان عدد معلميها حوالي خمسة معلمين. وتدرس فيها باللغة الفارسية المواضيع التي تدرس عادة في مرحلة الدراسة الابتدائية كالحساب والتاريخ والجغرافية والدين إضافة إلى اللغتين: العربية والإنكليزية. وكانت الحكومة العثمانية تقوم بدعم هذه المدرسة من خلال تقديم المساعدات المالية لها[2].

٣- مدرسة الألمان في مدينة بغداد

فتحت في بداية العام الدراسي ١٩٠٩-١٩١٠، وانتقلت بعد سنتين إلى بناية أوسع من البناية التي كانت تشغلها عند افتتاحها تقع في محلة (رأس القرية). وكانت الدراسة فيها تجري باللغة الألمانية، واشتملت مواد الدراسة فيها على: اللغة العربية، اللغة التركية، اللغة الفرنسية. وقد وسعت المدرسة منهج الدراسة بانتقالها سنة ١٩١١ إلى بنايتها الجديدة، ونظمت دورات لتعليم اللغة

---

(١) الخليلي، المصدر السابق، ص١٨٠.

(٢) Colonial Office Files, No., 696/1, Administration Report, Karbala District, 1918, p.191.

الألمانية للراغبين في تعلمها، وقد أغلقت المدرسة أبوابها بنشوب الحرب العالمية الأولى[1].

٤- مدرسة الأخوة الإيرانية في الكاظمية

أنشئت من قبل أحد رجال الدين الإيرانيين بدعم عدد من تجار الكاظمية سنة ١٩٠٩. وكانت هذه المدرسة تتبع منهج الدراسة الابتدائية في المدارس الحكومية[2]، ولكنه يبدو أن المدرسة قد توسعت لتشمل الدراسة فيها المرحلة الرشدية إضافة لمرحلة الدراسة الابتدائية، حيث كانت مواد الدراسة فيها تتكون من: اللغة العربية وعلومها، علم الكلام، نهج البلاغة، الهندسة، الجبر، الحساب، الكيمياء، الفيزياء، التاريخ، الجغرافية، اللغة الفرنسية، اللغة التركية، اللغة الفارسية، الأعمال اليدوية، يقوم بتدريسها عدد من المعلمين الأكفاء. وقد التحق بالمدرسة للدراسة فيها عدد كبير من الطلاب العراقيين والإيرانيين بلغ عددهم سنة ١٩١٤ (٢٠٠) طالب[3].

٥- المدرسة المرتضوية في مدينة النجف

أسس هذه المدرسة سنة ١٩٠٩ الميرزا عبد الرحيم البادكوبي أحد الرعايا الروس القاطنين في مدينة النجف. وقد حظي مؤسس المدرسة بتشجيع الحكومة العثمانية التي قامت بمنحه وساماً تقديراً لجهوده في إنشاء هذه المدرسة[4]. كما

---

(١) مجلة لغة العرب، ج٦، كانون الأول ١٩١١، ص٢٤٢.

(٢) العبيدي، المصدر السابق، ص٥٥.

(٣) الهلالي، المصدر السابق، ص٢١١-٢١٢، ٢٤٩.

(٤) مجلة لغة العرب، ج٣، س٣، أيلول ١٩١٣، ص١٥٧.

حظيت المدرسة في الوقت نفسه برعاية القنصل الروسي في النجف أبو القاسم الشيرواني الذي كان يتفقدها من حين لآخر، ويطلب لها من الحكومة العثمانية امتيازات خاصة[١].

وكانت المدرسة المرتضوية بمستوى المدارس الابتدائية[٢]، تعتمد في منهج الدراسة ولغتها على ما كان متبعاً في المدارس الحكومية[٣]، وقد زودت المدرسة بقاعة للمطالعة احتوت عدداً كبيراً من الجرائد والمجلات[٤].

وأغلقت المدرسة عند وقوع الحرب العالمية الأولى وغياب مؤسسها الذي كان يجوب الهند آنذاك للحصول على مساعدات لها، وللمكتبة العامة التي أقامها بجوارها حيث حجز هناك باعتباره قفقاسياً من رعايا روسيا[٥].

٦- مدرسة الهنود في مدينة كربلاء

أنشأ الهنود أوائل العام الدراسي ١٩١٢-١٩١٣ مدرسة في مدينة كربلاء بلغ عدد طلابها في تلك السنة (١٣٠) طالباً من مختلف العناصر كان معظمهم، وأغلب معلمي المدرسة من الهنود من رعايا بريطانيا[٦]. وكانت الدراسة في هذه المدرسة مجانية، واحتوى منهج الدراسة فيها على تعليم اللغة الإنكليزية[٧]. ولم

---

(١) الخليلي، المصدر السابق، ص١٨١.

(٢) آل محبوبة، المصدر السابق، ص١٤٦.

(٣) الهلالي، المصدر السابق، ص٢١٢

(٤) فياض، المصدر السابق، ص١٢٧.

(٥) الخليلي، المصدر السابق، ص١٨١.

(٥) باعتبار أن الهند كانت خاضعة آنذاك للحكم البريطاني.

(٧) مجلة لغة العرب، ج٣، أيلول ١٩١٢، ص١١٨.

تستمر هذه المدرسة في عملها سوى سنتين تقريباً حيث قامت السلطات العثمانيــة بإغلاقها حين قيام الحرب وانضمام الدولة العثمانية للمعسكر المعادي لبريطانيـــا وحلفائها.

تقويم ونتائج

أولاً: السياسة التعليمية العثمانية والمجتمع العراقي

أ- سياسة إنشاء المدارس

شرعت الدولة العثمانية بإنشاء المدارس الحديثة في ولايات العراق منذ سنة ١٨٦٩ بعد فترة طويلة من قيامها بتأسيس مثل هذه المدارس في عاصمتها[١]. وقد سارت حركة إنشاء المدارس الحديثة في ولايات العراق بخطى بطيئة عبرت عن إهمال الدولة لهذه البلاد وعدم اهتمامها بأمر التعليم فيها إلا في نطاق ضيق لم يتعد حدود تحقيق أهداف عاجلة تخدم كيان الدولة ووجودها.

وقد اتضحت من خلال استعراض حركة إنشاء المدارس الحديثة في ولايات العراق ملامح السياسة التعليمية للدولة العثمانية في هذه الولايات، فكان من أبرز جوانب تلك السياسة قيام الدولة، في أول عمل لها في مجال إنشاء المدارس

---

(١) أنشئت في استانبول سنة ١٧٧٣ أول مدرسة عسكرية حديثة هي مدرسة (البحرية). أنظر: Lewis, op. cit., p.83.

وقد أشرنا سابقاً إلى أن الدولة بدأت بإنشاء المدارس المدنية في عاصمتها منذ منتصف القرن التاسع عشر، فأسست منذ سنة ١٨٤٧ المدارس الرشدية، وفي السنة التالية (١٨٤٨) فتحت مدرسة للمعلمين (دار المعلمين). ولكن الحكومة العثمانية لم تقم بإنشاء المدارس الحديثة في العراق إلا في سنة ١٨٦٩، ففتحت في تلك السنة مدرسة رشدية مدنية في مدينة بغداد، ثم مدرسة رشدية عسكرية في المدينة نفسها في السنة التالية. وفي عام ١٩٠٠ فتحت دارين للمعلمين في مركزي ولايتي بغداد والموصل، أي بعد أكثر من نصف قرن على افتتاح مثل هذه المدارس في العاصمة.

الحديثة، بافتتاح مدارس مدنية أعلى مستوى من المدارس الابتدائية لحاجتها العاجلة إلى إعداد موظفين مدنيين من أبناء الولايات العراقية للاستعانة بهم في المؤسسات الإدارية الحكومية في هذه الولايات، واعتمدت في تزويد الطلاب بمعلومات المرحلة الأولية على الكتاتيب التي لم تحظ، على الرغم من اعتماد الدولة عليها، بأية عناية أو اهتمام من قبل الإدارة العثمانية إلا في وقت متأخر من عهدها في العراق. وقد تسنى للدولة تحقيق الهدف الذي وضعته لإنشاء المدارس الحديثة -ألا وهو إعداد موظفين مدنيين عراقيين- إلى حد بعيد في مطلع القرن العشرين، فكان أغلب موظفي الحكومة في العراق آنذاك من العراقيين[١].

كما أن إنشاء المدارس المهنية كان مرتبطاً بالحاجة إلى خريجي هذه المدارس، فقد قام مدحت باشا بإنشاء مدرسة صنائع في بغداد لتوفير الأيدي العاملة الفنية للمشاريع الصناعية التي كان يزمع إنشاءها في العراق. ولكن هذه المدرسة أهملت بعد رحيل مدحت باشا عن بغداد، وانقطعت عنها المخصصات المالية التي كانت تردها من العاصمة، وانخفض عدد طلابها، وذلك نتيجة صرف النظر عن تنفيذ تلك المشاريع.

كذلك فإن الدولة لم تؤسس معظم المدارس الأعلى مستوى من المدارس الرشدية كدور المعلمين، ومدرستي الحقوق والموظفين إلا بعد ظهور حاجة ملحة لخريجيها. ومن ثم فإن عملية إنشاء المدارس قامت على أسس غير سليمة لا يمكن معها تشييد صرح نظام تعليمي قويم الأركان، وذلك نتيجة لارتباطها بأهداف ضيقة، إذ لم تقم الدولة بفتح معظم المدارس الحديثة إلا بعد أن تظهر حاجة

---

(١) Diskin, op. cit., p.127.

لخريجيها، وتتوقف عن فتح المزيد من المدارس. وتحدّ من عملية قبول الطلاب فيها حينما تنتفي تلك الحاجة، أو يوفى قسط منها.

وألقت الدولة بمسؤولية إنشاء المدارس الابتدائية، ودفع النفقات المالية لإنشائها، وتأثيثها، ومصاريفها السنوية على عاتق السكان في العراق. ولم يحرز اتجاه الدولة هذا سوى نجاح ضئيل مما اضطرها إلى تغييره بعض الشيء دون العدول عنه كلية. كما أن الدولة قد اعتمدت اعتماداً كبيرا على المساعدات المالية الأهلية في إنشاء عدد من المدارس الرشدية، ومدارس الصنائع. وكانت إدارة (الأملاك السنية) تقوم بتقديم المساعدات المالية لبعض المدارس، وتتولى الإشراف على بعضها الآخر ودفع المصاريف السنوية لها خاصة تلك التي تقع منها في ولاية البصرة. وكانت المخصصات المالية السنوية التي تبعث بها الحكومة المركزية لدوائر التعليم في الولايات الثلاث قليلة، فاعتمدت هذه الدوائر على الموارد المحلية التي كان بعضها غير ثابت. وقد انخفضت تلك المخصصات الحكومية انخفاضاً حاداً في فترة العهد الدستوري، وانقطعت كلية في بعض أعوام تلك الفترة. وكانت الحكومة المركزية دائماً ما تطلب آنذاك من السلطات المحلية إيجاد موارد للتعليم بطريقة أو بأخرى. وقد أدى ذلك كله إلى تأخر تأسيس المدارس الابتدائية في العراق إلى ما بعد منتصف ثمانينات القرن التاسع عشر، وإلى بطء عملية انتشار المدارس الحديثة بصورة عامة، وقلة أعدادها بالنسبة لعدد سكان ولايات العراق بعدما يقرب من نصف قرن على شروع الدولة بتأسيسها في تلك الولايات، فقد بلغ عدد المدارس الحكومية بمختلف مستوياتها وأنواعها في نهاية الحكم العثماني (٢٢٨) مدرسة في الولايات الثلاث، بمعدل مدرسة واحدة لكل (١٢,٤٩٧) نسمة تقريباً من سكان هذه الولايات[1]. على أن

---

(١) بلغ عدد سكان العراق سنة ١٩١٩ (٢,٨٤٩,٢٨٢) نسمة.

عدد المدارس الابتدائية من مجموع عدد المدارس هذا كان (١٦١) مدرسة، أي أن حوالي ٧١% من المدارس التي أنشئت في العهد العثماني كانت مدارس ابتدائية.

وكان إنشاء المدارس العسكرية خطوة ثانية للدولة في مجال تأسيس المدارس الحديثة في العراق، حيث قامت في سنة ١٨٧٠ بفتح مدرسة رشدية عسكرية في مدينة بغداد، ثم مدرسة إعدادية في سنة ١٨٧٩، ومدرسة رشدية عسكرية أخرى فتحت بعد هذه المدرسة بثلاثة أعوام تقريبا. وقد تم إنشاء هذه المدارس الثلاث قبل أن تقوم الدولة بفتح مدارس ابتدائية في مدينة بغداد[١] تزود تلك المدارس العسكرية بالطلاب. كما فتحت في مدينة السليمانية التابعة لولاية الموصل مدرسة رشدية عسكرية سنة ١٨٩٢، وذلك قبل أن تفتتح مدرسة ابتدائية في هذه المدينة بست سنوات. ويبدو أن الدولة كانت تهدف من إنشاء المدارس العسكرية إلى إعادة تنظيم جيشها في أسرع وقت ودعمه بعسكريين وضباط من عناصر مختلفة متعلمين في المدارس العسكرية الحديثة، وعدم الاعتماد في إعداد مثل هؤلاء على الأتراك فقط، وهذا ما دعاها إلى فتح المدارس العسكرية في ولايات العراق قبل فترة طويلة من قيامها بفتح المدارس الابتدائية. كما كان هناك هدف آخر من إنشاء المدارس العسكرية في ولايات العراق بصورة خاصة تمثل في كون ولاية بغداد مقراً دائماً لوحدات الجيش العثماني السادس مما يتطلب معه دعم هذه الوحدات بضباط وعسكريين من أبناء المنطقة التي تضم تلك الوحدات.

وقد اهتمت الدولة بالمدارس العسكرية فكانت تولي طلاب هذه المدارس عناية ورعاية لم يحظ بمثلها طلاب المدارس المدنية، إذ كانت الدراسة في

---

(١) فتحت أول مدرسة ابتدائية في مدينة بغداد سنة ١٨٨٩.

المدارس العسكرية مجانية وداخلية لا يتكلف الطالب خلالها أية أعباء مالية حيث كانت تلك المدارس تدفع للطالب راتباً شهرياً لسد مصاريفه المختلفة، وتقوم بتسفيره إلى العاصمة على نفقة الحكومة بعد تخرجه من المدرسة الإعدادية لإكمال دراسته هناك. وقد أدت رعاية الدولة لطلاب المدارس العسكرية إلى زيادة أعداد هؤلاء الطلاب الذين تمكّن معظمهم من مواصلة الدراسة في المدارس العسكرية العالية في استانبول. وفي مطلع القرن العشرين كان عدد الضباط العراقيين المتخرجين في المدارس العسكرية العالية تلك كبيراً في الوقت الذي كان فيه عدد الطلاب العراقيين الذين تمكنوا من إكمال دراستهم في المدارس المدنية العالية في عاصمة الدولة قليلاً جداً.

وقد أهملت الحكومة تنظيم إدارات التعليم في ولايات العراق حتى ثمانينات القرن التاسع عشر، أي بعد إنشاء المدارس الحكومية الحديثة بما يقرب من عشرين عاماً. ولم تلق إدارات التعليم ومجالسه بعد إنشائها عناية كافية، إذ كانت تلك الإدارات تخلو لمدة طويلة من مدير متفرغ لإدارة أعمالها. كما أن مجالس المعارف كانت تضم في عضويتها أناساً لا علاقة لهم بأمور التعليم كبعض الشخصيات الاجتماعية، ورجال الدين، وموظفي الحكومة. وكانت أعمال دوائر التعليم تتسم بخضوعها لتوجيهات وتعليمات سلطات التعليم في الحكومة المركزية. ولا شك أن إهمال تنظيم إدارات التعليم لفترة طويلة، وسياسة المركزية في إدارة شؤون التعليم كانت من أسباب عدم تقدم العملية التعليمية وساهمت في الحدّ من زيادة أعداد المدارس الحكومية.

كما أهملت ولاية البصرة إهمالاً ملحوظاً في مجال تقديم الخدمات التعليمية، حيث خلت هذه الولاية من المدارس المهنية والعسكرية، ولم تفتتح فيها مدرسة إعدادية إلا قبل احتلالها من قبل القوات البريطانية بأقل من ثلاثة أشهر. وقد أثرت سياسة إهمال ولاية البصرة في عدد المدارس الحكومية التي فتحت فيها،

وفي المستوى التعليمي لسكانها. فكان مجموع عدد المدارس التي قامت بفتحها الحكومة العثمانية في نهاية عهدها في ولاية البصرة (٥٠) مدرسة تقريباً، بمعدل مدرسة واحدة لكل حوالي (١٧,٨٧٢) نسمة من سكان هذه الولاية[1].

ومن ثم فإن التأثير الثقافي للمدارس الحكومية الحديثة في العراق كان ضئيلاً نتيجة لعدة أسباب:

أولها: ارتباط إنشاء هذه المدارس بأهداف محددة، ولم يكن رفع المستوى الثقافي لسكان ولايات العراق، ونشر التعليم في أوساطهم من بين أغراض إنشائها فيما يبدو.

وثانيها: فتح معظم تلك المدارس في المدن الكبيرة. وإذا ما علمنا أن نسبة سكان المدن العراقية إلى مجموع سكان العراق كانت ٢٠% تقريباً في نهاية السنوات الخمس الأولى من القرن العشرين، تتضح لنا أكثر حقيقة ضآلة ذلك التأثير الثقافي للمدارس الحكومية وانحساره في حدود ضيقة. وعلى الرغم من تركز تلك المدارس في المدن فإن تقديرات نسبة المتعلمين من سكان هذه المدن كانت لا تتجاوز ٥-١٠% في مطلع القرن العشرين.

وثالثها: ابتعاد نسبة كبيرة من سكان العراق عن تلك المدارس، ذلك أن سياسة الدولة كانت تقضي بمنع قبول الطلاب الشيعة في المدارس العسكرية، وتحبذ عدم دخولهم في المدارس المدنية.

أما موقف الدولة من عملية إنشاء المدارس الحديثة من قبل الأقليات

(١) بلغ عدد سكان المناطق التي كانت تضمها ولاية البصرة (٨٩٣,٥٩٨) نسمة سنة ١٩١٩. أنظر: عقراوي، المصدر السابق، ص١٠-١١.

الدينية في العراق فكان يتسم بالتسامح في معظم الأحيان، حيث منحت الدولة الرؤساء الروحيين لتلك الأقليات حرية إنشاء المدارس الخاصة بطوائفهم فتسنى بذلك لمسيحيي ويهود العراق فتح المدارس لأبنائهم منذ أوائل القرن التاسع عشر. ولم تعترض عملية إنشاء المدارس من قبل هؤلاء أية عقبات حتى بعد قيام الدولة بتنظيم تلك العملية من خلال قانون التعليم العام. وما تضمنه هذا التنظيم من ضرورة الحصول على موافقة والي الولاية وإدارة المعارف المحلية لفتح هذه المدارس. وقد ساهمت مدارس الطوائف المسيحية ومدارس اليهود في رفع المستوى الثقافي في العراق خاصة بين أوساط المسيحيين واليهود برغم تلك الإجراءات التي يبدو أن الدولة قد وضعتها للحد من انتشار هذه المدارس والتي كان منها وجوب أخذ موافقة الباب العالي لتأسيسها، وإلزام المدارس الموسسة منها بالسعي للحصول على هذه الموافقة. ومنع جمع التبرعات لإنشائها قبل أخذ إجازة تحريرية بذلك من السلطة المحلية. ولكن الدولة كانت في الوقت نفسه تدعم عملية التدريس في تلك المدارس بتزويدها بمعلمين من موظفيها المدنيين، أو من ضباط الجيش للقيام بتدريس اللغة التركية.

كما أن إنشاء المدارس من قبل الإرساليات التبشيرية في ولايات العراق كان لا يلاقي أية صعوبات نتيجة للتسهيلات والامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأوربية خلال القرن التاسع عشر، فتمكنت تلك المدارس من الانتشار في أرجاء الولايات الثلاث، وازداد عددها وتأثيرها في نشر الوعي الثقافي ورفع نسبة المتعلمين بين المسيحيين بصورة خاصة. ولكن الدولة قد وقفت بوجه الأغراض الخفية وغير الثقافية لتلك المدارس وقفة تعدَ من محاسن أعمالها فأصدرت سنة ١٨٨٦ قراراً بمنع التحاق الطلاب المسلمين بالمدارس الأجنبية.

أما فيما يتعلق بالمدارس الإسلامية فقد كان تأثير السياسة التعليمية للدولة ضئيلا في عملية تأسيسها حيث أن معظم مدارس بغداد والموصل الدينية كانت تنشأ من قبل المحسنين وأصحاب الخيرات من الناس، وانعدم هذا التأثير كلية بالنسبة لمدارس النجف الدينية التي لم تكن للدولة علاقة بإنشائها على الإطلاق. ولكن الاتجاه الإسلامي للدولة الذي اتخذ شكلا متميزا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني كان له بعض التأثير في مدارس بغداد والموصل بصورة خاصة. فنشطت هذه المدارس في عملها، وفتح عدد منها في بعض مدن العراق، وأصدرت الدولة قانوناً بإعفاء طلبة المدارس الدينية من أداء الخدمة العسكرية بعد التأكد من جديتهم في الدراسة. ولعل رعاية الدولة للمدارس الدينية قد أدت إلى زيادة أعداد طلاب تلك المدارس، إلا أنها لم تؤد بصورة ملموسة إلى تطور المدارس الدينية، وتقدم الدراسة فيها بسبب أن تلك الرعاية لم تكن مبدأ ثابتا للسلطان عبد الحميد الثاني فيما يبدو بقدر ما كانت ورقة سياسية تحاول أن تخلق من نداءات الجامعة الإسلامية سدًا في وجه المطامع الاستعمارية للدول الأوربية.

ب- العملية التعليمية

أثرت الأهداف التي كانت تبتغي الدولة تحقيقها بصورة عاجلة من التعليم وإنشاء المدارس الحديثة في العراق في مهمة هذه المدارس التي تتمثل في تخريج جيل متعلم تعليماً عصرياً يتمكن من الاستفادة من هذا التعليم اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وغيرها من أوجه الفائدة التي يراد عادة تحقيقها من التعليم خدمة للمجتمع ورقيه، وللدولة وقوتها وتقدمها.

وكانت هذه الأهداف بلا ريب سبباً في ارتباك سير العملية التعليمية وبالتالي إخفاق المدارس في تحقيق مهمتها الحقيقية تلك. فلو نظرنا إلى معلمي المدارس الحكومية باعتبارهم ركناً هاماً من أركان هذه العملية، وعاملاً أساسياً

في نجاحها نجد أن الدولة قد استخدمت في مدارسها ثلة من هؤلاء اتصف معظمها بقلة الكفاءة. فقد اعتمدت الدولة لفترة طويلة على عدد من العراقيين من طلاب المدارس الدينية، ومعلمي الكتاتيب للتدريس في المدارس الابتدائية والرشدية أحياناً، واستعانت بعناصر غير مؤهلة للتدريس كالضباط للقيام بهذه المهمة في المدارس الرشدية والإعدادية المدنية، وقام هؤلاء بتدريس المواضيع التي لا تمت بصلة للعلوم العسكرية في المدارس العسكرية. وقد استقدمت الدولة عدداً من المعلمين الأتراك المتخرجين في مدارس إعداد المعلمين للتدريس في المدارس الحكومية في ولايات العراق، إلا أن عدد هؤلاء كان قليلاً لا يكفي حاجة تلك المدارس من المعلمين علاوة على عدم كفاءة معظمهم. كما أن إعلان الحرب العالمية الأولى تسبب في نقص حاد في عدد معلمي المدارس الحكومية نتيجة تجنيدهم مما هدد بعض تلك المدارس بالتوقف عن العمل، واضطر قسماً منها إلى التوقف فعلاً[١] وبديهي أن قيام هؤلاء المعلمين قليلي الكفاءة. وغير المؤهلين بالتدريس في المدارس الرسمية قد أدى إلى ضعف المستوى العلمي لطلاب هذه المدارس.

ومما أدى إلى ذلك الضعف إهمال القائمين على شؤون التعليم لمسألة انتظام طلاب المدارس الحكومية في دراستهم خاصة في المدارس الواقعة خارج مراكز الولايات[٢] مما شجع كثيراً منهم على التغيب لفترات طويلة عن

---

(١) Colonial Office Files, No., 696/1. Administration Report for the Year 1918 of Certain Departments of the Civil Administration of the Occupied Territories of Iraq. 1-Department of Education, Annual Report, 1918, by H.E. Bowman, Captain, Director of Education, Baghdad, 20th January 1919, p.3.

(٢) أنظر: جريدة الزوراء، العدد ٤٦٦، ١٧ جمادى الثاني ١٢٩١هـ.

مدارسهم[1]. كما أن إدارات التعليم كانت لا تهتم بانتظام الدراسة في المـــدارس، وحسن سير أعمالها حتى وقت متأخر من العهد العثماني حينما عينـــت مديريـــة معارف ولاية بغداد سنة ١٩١٠ مفتشين للمدارس، أحدهمـــا مفتـــش للمـــدارس الابتدائية.

وكان التدريس في جميع المدارس الحكومية يجري باللغة التركيـــة حتـــى قبيل نهاية الحكم العثماني، حيث تقرر في أواخر شـــهر تشـــرين الثـــاني ١٩١٣ تغيير لغة الدراسة كلية في معظم المدارس الحكومية وجعلها العربية بـــدلاً مـــن التركية، ولكن قرار التدريس باللغة العربية لم يطبق كما ســـبق القـــول إلا فـــي المدارس الابتدائية والرشدية لتعذر تعريب مناهج وكتب المدارس الأخرى في الفترة القصيرة التي تبقت من الحكم العثماني، خاصة وأن إعلان الحرب العالمية الأولى، واحتلال الجيش البريطاني لمركز ولاية البصرة جاء بعد ذلك القرار بسنة واحدة.

ومن ناحية أخرى فإن اللغة العربية لغة الغالبية العظمى من سكان ولايـــات العراق قد أهملت طوال فترة الحكم العثماني، فكان تدريس هـــذه اللغـــة -كلغـــة أجنبية- دائماً ما يوضع في مناهج معظم المدارس في المرتبة الثالثة بعد التركيـــة كلغة للتدريس، والفرنسية كلغة أجنبية أولى. وقد ساوت تلك المناهج بين اللغـــة العربية واللغة الفارسية الأجنبية.

ولعل الدولة كانت تبتغي من ذلك كله الحفاظ على وحدتها بمحاولة توحيـــد ثقافة وفكر الرعايا العثمانيين على مختلف عناصرهم توحيداً يصهر معـــه تـــراث وفكر تلك العناصر في بوتقة الثقافة التركية. فقد كانت السياسة التعليمية للدولـــة

---

(١) المس بيل، المصدر السابق، ص٣٤.
إيرلاند، المصدر السابق، ص٨٨.

العثمانية في العراق تستبعد كل ما يمت إلى الثقافة العربية بصلة، فالتدريس يجري باللغة التركية، واللغة العربية مهملة حتى مع اعتبارها لغة أجنبية، ويقوم بتدريسها معلمون أتراك في بلاد عربية عجت فيها المدارس الدينية بالمتضلعين في هذه اللغة من أبنائها طلاباً وعلماء. وقد اشتطت الدولة في تحقيق هدف الحفاظ على وحدتها بمحاولة توحيد ثقافة وفكر رعاياها حينما ألزمت طلاب المدارس الحكومية في العراق بارتداء الزي التركي[١] لإضفاء الصبغة التركية عليهم حتى في مظهرهم.

وقد أدت عملية التدريس باللغة التركية إلى تدهور المستوى العلمي لطلاب المدارس لعدم قابلية معظم الطلاب على استيعاب دروسهم بتلك اللغة. كما أثّر التدريس بهذه اللغة في مجمل التكوين الثقافي للطلاب بما تسبب فيه من نشوئهم وهم غير متمكنين من لغتهم القومية مما يحول بين كثير منهم وبين الإطلاع على تراث أمتهم الفكري والحضاري.

كذلك فإن التدريس باللغة التركية، وضآلة مقدار التعليم الديني، وتحديده بمذهب الدولة أدت مجتمعة إلى انخفاض أعداد طلاب المدارس الحكومية، فقد بلغ مجموع عدد طلاب تلك المدارس في الولايات الثلاث في مطلع القرن العشرين (٤٤٠٥) طلاب تقريباً[٢]. وقد ارتفع عدد طلاب المدارس الحكومية في تلك الولايات ليصل إلى (٦٦٥٧) طالباً في المدارس الابتدائية فقط سنة ١٩١٣، موزعين كالآتي:

---

(١) المتكون من رداء أوربي وطربوش.

Diskin, op. cit., p.499.

(٢) وقد ذكر سليمان فيضي أن هذا العدد كان سنة ١٩٠٥، (٤٢١٠) وفقا لإحصاء رسمي تمكن فيما يقول من الحصول عليه. أنظر: المصدر السابق، ص٥٩.

ولاية بغداد (٣٥٧٣) طالباً.

ولاية الموصل (٢١٣٤) طالباً.

ولاية البصرة (٩٥٠) طالباً.

إلا أن عدد طلاب المدارس الابتدائية هذا في كل ولاية من ولايات العراق كان قليلاً بالقياس إلى ما كان عليه هذا العدد في بقية ولايات الدولة، حيث أظهرت الإحصائيات التي نشرتها (وزارة المعارف العمومية) آنذاك أن ولاية بغداد تأتي في المرتبة السادسة عشرة، وولاية الموصل في المرتبة العشرين، وولاية البصرة في المرتبة الثالثة والعشرين –الأخيرة– من ناحية عدد طلاب المدارس الابتدائية في ولايات الدولة البالغ عددها (٢٣) ولاية[١].

كما أن كتب الدراسة التي كانت توضع لجميع المراحل الدراسية من قبل المؤلفين الأتراك، ويترجم بعضها الآخر من اللغة الفرنسية أدت بطبيعة الحال إلى امتزاج الثقافة العامة لطلاب المدارس بثقافات أخرى لا تمت بصلة إلى بيئتهم وعادات مجتمعهم. فقد كانت تلك الكتب، خاصة المترجم منها من الفرنسية، موضوعة لطلاب تختلف بيئتهم وعاداتهم الاجتماعية وتطلعاتهم عن طلاب العراق. وكان بإمكان الدولة، فيما إذا كان هدفها من نشر المدارس هدفاً ثقافياً وعلمياً بحتاً أن تستعين، مثلاً، بالكتب الدراسية التي تستخدمها المدارس المصرية آنذاك لتماثل وتقارب عادات المجتمع وثقافته في مصر والعراق.

---

(١) الحصري، مذكراتي في العراق، ص١١٩.

ج- دور المجتمع العراقي

لم تكن سياسة الدولة العثمانية في مجال التعليم في ولايات العراق السبب الوحيد في عدم انتشار المدارس الحديثة في البلاد وتردي المستوى التعليمي فيها، فقد كان موقف المجتمع العراقي من التعليم الحديث ومدارسه عاملا آخر ساعد على تقهقر التعليم، وحدّ من انتشار المدارس الحكومية الحديثة في هذه البلاد، إذ لم يكن افتتاح هذه المدارس يلقى ترحيبا من الناس حتى أواخر القرن التاسع عشر[1] لأسباب متعددة منها اعتقادهم في بعض الأحيان بأن الحكومة تهدف من تأسيس المدارس إلى تجنيد طلابها واستخدامهم كضباط في الجيش[2]. كما أن عدداً كبيراً من الناس أحجموا عن إرسال أبنائهم إلى المدارس الحكومية لعدم تركيز مناهج هذه المدارس على تدريس أركان العقيدة الإسلامية، واكتفائها بتدريس مقدار ضئيل من مبادئ الدين في الوقت الذي كان فيه هذا النوع من الناس يعتبر إتقان تعاليم الدين والإحاطة بأركان العقيدة وحفظ القرآن الكريم غاية وحيدة للتعليم[3]. وكان هدف البعض الآخر من إرسال أبنائه للمدارس لا يتعدى التخلص منهم لبعض الوقت، ثم سحبهم من المدارس عند الحاجة إليهم، وإخراجهم نهائياً من المدارس في سن مبكرة بعد تعلمهم القراءة والكتابة لعدم وجود أي هدف من وراء استمرارهم بالدراسة[4].

وقد أشرنا إلى أن أبناء الأقلية اليزيدية يحرمون التعليم بجميع أشكاله على

---

(١) أنظر: جريدة الزوراء، العدد ١٧٣، ١٠ جمادى الآخر ١٢٨٨هـ، (١٨٧١م).

(٢) الخليلي، المصدر السابق، ص١٧٨.

(٣) Colonial Office files No. 696/2. Department of Education, Administration Report 1919. op. cit., p.2.

(٤) Cuinet, op. cit., tome 2, pp. 784-785.

أنفسهم، وأن قسماً كبيراً من الشيعة لا يدخلون أولادهم المدارس الحكومية ويعتبر بعضهم هذا العمل مفسدة للدين والأخلاق. وكانت أعراف المجتمع العراقي آنذاك لا تحبذ تعليم البنات خاصة في المدارس الحكومية، ربما بسبب ما كان شائعاً عن تردي أخلاقيات معلمات تلك المدارس(١).

ويبدو أن الأوضاع الاقتصادية السيئة، واضطراب الأمن، والتكتلات العشائرية كانت سبباً من أسباب إعراض الناس آنذاك عن التعليم بمختلف أشكاله.

وقد تبدلت نظرة المجتمع العراقي نحو المدارس الحكومية الحديثة بعض الشيء في مطلع القرن العشرين، فازدادت مشاركة الناس في دفع المساعدات المالية لإنشاء المدارس(٢)، وظهرت في الصحف الأهلية المحلية دعوات لنشر التعليم الحديث، فقد عبرت جريدة الرقيب عن خيبة الأمل إزاء انتشار النوادي الليلية آنذاك بدلاً من فتح المدارس ونشر التعليم، وذهبت إلى أن هذا الأمر يؤدي إلى فساد المجتمع وانحلاله، وقد أدى إلى زيادة ملحوظة في عدد الجرائم. ودعت الجريدة الناس إلى تمييز النافع من الضار في حياتهم وسلوكهم، فقالت: "ومن الأسف أنا بينما كنا نأمل تكاثر أعداد المكاتب الابتدائية لتحسين الناشئة الجديدة وردت لولايتنا هذه المراسح [المسارح] ولا يحق لنا أن نسميها مراسح بل مراقص..."(٣). وتعددت شكاوى ومطالب أبناء بعض المدن العراقية على صفحات تلك الجرائد بفتح مدارس في مدنهم(٤).

---

(١) Colonial Office files No. 696/1. Department of Education, Annual Report 1918. op. cit., p.8.

(٢) جريدة الرقيب، العدد ١٢٦، ١١ جمادى الآخرة ١٣٢٨هـ، (١٩١٠م).

(٣) جريدة الرقيب، العدد ١٠، ١٠ ربيع الأول ١٣٢٧هـ، (١٩٠٩م).

(٤) جريدة الرقيب، العدد ٤، ٢٧ محرم الحرام ١٣٢٧هـ، العدد ٢،٢٤ جمادى الآخرة ١٣٢٧هـ.

كذلك ركزت مطالب (المجلس العمومي) لولاية بغداد المرفوعة بتاريخ ١١، ١٢ آذار ١٩٠٩ إلى الوالي على نشر التعليم، وفتح المدارس خاصة تلك المدارس التي لم تقم الحكومة بفتح مثيل لها. فقد طالب المجلس بـ :

١- زيادة أعداد المدارس الرشدية والإعدادية.

٢- فتح مدرسة أخرى للمعلمين، ومدرسة لإعداد المعلمات.

٣- فتح مدرستين إعداديتين في مدينتي كربلاء والحلة.

٤- ترجيح المعلمين الذين يحسنون اللغة العربية على غيرهم في التعيين.

٥- إلزام إدارة معارف الولاية بالإشراف على إدارة، وتسيير أعمال المدارس التي كانت تحت إدارة دائرة (الأملاك السنية) المنحلة، وكان عدد هذه المدارس أربع عشرة مدرسة تقع في أنحاء مختلفة من الولاية.

٦- زيادة رواتب معلمي المدارس الحكومية.

٧- فتح مدرسة زراعة[١].

---

(١) جريدة الرقيب، العدد ١٠، ١٠ ربيع الأول ١٣٢٧هـ .

ثانياً: خاتمة البحث ونتائجه

تناول هذا الكتاب دراسة التعليم الحديث في العراق من حيث نشأته وتطوره والظروف التي أحاطت به وذلك خلال المدة التي ناهزت نصف القرن من العهد العثماني الأخير، وكان العراق في معظمها ينقسم إلى ولايات ثلاث: بغداد والموصل والبصرة، تابعة للدولة العثمانية. وقد بدأت الدراسة بسنة ١٨٦٩، السنة التي شهدت بداية نشاط الدولة في إنشاء المدارس الحديثة في هذه الولايات، وانتهت بسنة ١٩١٨ بانسحاب العثمانيين الكامل من العراق.

وقد تناولنا في هذه الدراسة أنواع التعليم المختلفة في تلك الفترة، وهي: التعليم الإسلامي، الحكومي الحديث، المحلي والأجنبي للطوائف المسيحية، التعليم عند الأقلية اليهودية، الأهلي الحديث الخاص بالمسلمين، التعليم الخاص بالجاليات الأجنبية. وحاولنا دراسة كل نوع من أنواع التعليم من خلال ارتباطه بمختلف الظروف والعوامل التي ساعدت في نشأته، وأثرت في مسيرته. وقد توصلنا من تلك الدراسة كلها إلى النتائج الآتية:

١ - أهملت الدولة العثمانية ولايات العراق في عملية إنشاء المدارس الحديثة ونشر التعليم الحكومي الحديث فيها لفترة طويلة، فقد بدأت الدولة منذ سنة ١٧٧٣ بإنشاء المدارس الحديثة في عاصمتها، في حين لم تشرع بتأسيس مثل هذه المدارس في ولايات العراق إلا في سنة ١٨٦٩، أي بعد ما يقرب من قرن على تأسيسها لأول مدرسة حديثة في عاصمتها.

٢- وفي الوقت الذي أهملت الدولة فيه ولايات العراق في مجال إنشاء المدارس الحديثة، لم يكن لها سوى دور ضئيل في رعاية التعليم الإسلامي الذي كان قائماً في هذه البلاد منذ دخول الإسلام وانتشاره فيها، فقد اقتصرت رعاية الدولة للتعليم الإسلامي على قيام بعض ولاتها بإنشاء عدد قليل من المدارس الدينية. إلا أن المدارس الدينية في العراق لم تتأثر كثيراً بابتعاد الدولة عن رعاية شؤونها. إذ استمر المحسنون، وأصحاب الخيرات من الناس، وعلماء الدين في إنشاء هذه المدارس، وتخصيص الأوقاف لها. وقد بلغ عدد المدارس الدينية في مطلع القرن العشرين (١١٣) مدرسة موزعة على مدن: بغداد، الموصل، النجف، كربلاء، الكاظمية، سامراء، البصرة. فضلاً عن عدد كبير آخر من هذه المدارس انتشر في مدن العراق الأخرى. على أن معظم تلك المدارس كان ملحقاً بالمساجد أو الجوامع باستثناء مدارس النجف التي كانت لها بنايات خاصة، وبلغ عددها تسع عشرة مدرسة أوائل القرن العشرين.

كما كانت الكتاتيب آنذاك تقوم بأعمالها بعيداً عن إشراف الدولة حتى بعد اعتماد الدولة على هذه الكتاتيب عقب إنشائها للمدارس الحديثة في ولايات العراق، حيث كانت الدولة تعتبر الكتاتيب مدارس أولية تزود مدارسها الرشدية المدنية والعسكرية بالطلاب، واستمرت بالاعتماد عليها حتى بعد قيامها منذ سنة ١٨٨٦ بفتح المدارس الابتدائية الحديثة في العراق، وهذا ما كان سبباً من جملة أسباب أدت إلى تزايد أعداد الكتاتيب طوال فترة الحكم العثماني. وقد بلغ عدد كتاتيب ولايات العراق الثلاث أواخر القرن التاسع عشر (٢٨٧) كتّاباً.

٣- لم يعبّر قيام الدولة منذ سنة ١٨٦٩ بإنشاء المدارس الحديثة في ولايات العراق عن رغبة في رفع مستوى سكان هذه الولايات علمياً وثقافياً، وإدراك

لضرورة توفير الخدمات التعليمية لهؤلاء السكان، تلك الخدمات التي أضحت آنذاك حاجة ملحة لتقدم المجتمعات، وكانت الحكومات الأوربية معنية بتقديمها لمجتمعاتها منذ أوائل القرن السابع عشر. فقد ارتبط نشر التعليم الحديث ومدارسه في ولايات العراق بأهداف ضيقة لا تتعدى غالبا الرغبة في دعم المؤسسات الإدارية المدنية والعسكرية بعناصر متعلمة تعليماً حديثاً، لذلك قامت الدولة في أول خطوة لها في مجال إنشاء المدارس الحديثة بفتح مدارس مدنية وعسكرية أعلى مستوى من المدارس الابتدائية. وألقت لفترة طويلة بمسؤولية إنشاء المدارس الابتدائية على عاتق الأهالي.

٤- كانت المدرسة الرشدية المدنية التي قام بفتحها مدحت باشا في مدينة بغداد أوائل شهر تشرين الثاني من سنة ١٨٦٩، أول مدرسة حكومية تمثل بداية نشاط الدولة في فتح المدارس الحديثة في العراق. وقد ركزت الدولة على إنشاء المدارس الرشدية لما كانت تزود به هذه المدارس خريجيها من تعليم متوسط يؤهلهم لشغل الوظائف الحكومية، فشرعت منذ سنة ١٨٧٥ بإنشاء المدارس الرشدية في ولايتي الموصل والبصرة، واعتمدت على الكتاتيب في تزويد هذه المدارس بالطلاب قبل البدء بإنشاء المدارس الابتدائية الحديثة سنة ١٨٨٦، وبعد إنشاء هذه المدارس. وقد بلغ عدد المدارس الرشدية سنة ١٩٠٨ إحدى عشرة مدرسة في ولاية بغداد، وخمس مدارس في ولاية الموصل، وست مدارس في ولاية البصرة، ارتفع ليصبح (٤٠) مدرسة في الولايات الثلاث في نهاية الحكم العثماني.

٥- أما المدرسة الحكومية الثانية التي فتحتها الدولة في العراق، فكانت المدرسة الرشدية العسكرية التي فتحت في مدينة بغداد أوائل عام ١٨٧٠. وقد حظيت المدارس العسكرية في العراق على الرغم من قلة عددها -الذي لم يتجاوز أربع مدارس في نهاية الحكم العثماني، اثنتان منها رشديتان، وواحدة

إعدادية، والرابعة لتخريج نواب للضباط – باهتمام ملحوظ من قبل الدولة لم تنل مثله المدارس المدنية. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أعداد طلاب هذه المدارس، الذين تمكن معظمهم من مواصلة الدراسة العسكرية العالية في عاصمة الدولة، وهذا ما يفسر ظهور العدد الكبير من الضباط العراقيين في نهاية الحكم العثماني، ويتوافق مع الأهداف التي وضعتها الدولة للمدارس العسكرية التي أنشأتها في العراق.

٦- كانت مدرسة الصنائع التي أنشئت في مدينة بغداد في شهر نيسان ١٨٧٠ من قبل مدحت باشا ثالث مدرسة حكومية تفتتح في العراق. وكان مدحت باشا يهدف من إنشاء هذه المدرسة إلى إعداد الأيدي الماهرة للمطبعة التي أسسها في بغداد، ولبعض المشاريع الصناعية التي كان يزمع إنشاءها في العراق. وقد بذل مدحت باشا جهودا كبيرة في سبيل فتح المدرسة، يتضح منها أن الدولة لم تكن مهتمة بتأسيس مثل هذه المدارس، لذلك فإن مدرسة الصنائع قد أهملت من الناحية المالية والإدارية، وانخفض عدد طلابها بعد رحيل هذا الوالي عن بغداد، إلا أنها استطاعت أن تستمر في عملها بفضل الموارد المالية التي كانت تحصل عليها من بيع معمولاتها.

ومما يدل على أن الدولة كانت غير مهتمة بإنشاء المدارس المهنية والفنية، هو قلة أعداد هذه المدارس التي لم يزد عددها في نهاية الحكم العثماني على ثلاث مدارس: المدرسة التي أنشأها مدحت باشا، ومدرسة أخرى في مدينة كركوك –ولاية الموصل– فتحت بالمساعدات المالية لأهالي هذه المدينة خلال فترة ولاية مدحت باشا وكانت طوال فترة الحكم العثماني تتعثر في عملها لقلة مواردها المالية، ومدرسة ثالثة أنشئت في مدينة الموصل بين عامي ١٩٠٨ و١٩١٢.

٧- أسست في مدينة بغداد سنة ١٨٧٣ أول مدرسة إعدادية مدنية في العراق لتكون بذلك نواة للمدارس الثانوية المدنية الرسمية، ولكن هذه المدرسة لم تنتظم في عملها إلا في عام ١٨٩٠، ربما بسبب عدم وجود مدرسين لها. وقد تأخر إنشاء أول مدرسة إعدادية في ولاية الموصل إلى سنة ١٨٩٥، وفي ولاية البصرة إلى أواخر عام ١٩١٤، أي قبل احتلالها من قبل الجيش البريطاني بفترة قصيرة جدا. وكانت هذه المدارس تلقى بعض العناية فيما يخص مناهجها الدراسية ومدرسيها، إلا أن ما فتح منها في ولايات العراق حتى نهاية الحكم العثماني كان قليلا جدا لم يتجاوز ثلاث مدارس. إضافة إلى مدرستين سلطانيتين، وهما مدرستان ثانويتان أيضا ولكنهما أرقى من حيث التنظيم والعمل من المدارس الإعدادية.

٨- قامت الدولة سنة ١٨٨٦ بافتتاح أول مدرسة ابتدائية في ولاية بغداد، بعد سبعة عشر عاماً من شروعها بإنشاء المدارس الرشدية والإعدادية المدنية والعسكرية في العراق. وكان سبب تأخر إنشاء المدارس الابتدائية هو إلقاء الدولة بمهمة تأسيس هذه المدارس ودفع نفقات تأثيثها ومصاريفها السنوية على عاتق الأهالي. ولم تثمر هذه السياسة شيئاً إلا بعد أن تخلت الدولة عنها جزئياً وبدأت بتحمل جانب من نفقات تأسيس المدارس الابتدائية، وجمع بقية نفقات إنشائها من الأهالي. على أن نشاط عملية فتح المدارس الابتدائية جاء متقاربا زمنيا في الولايات الثلاث، فقد بدأ هذا النشاط سنة ١٨٨٧ في ولاية البصرة، وسنة ١٨٩٠ في ولاية الموصل. وقد بلغ عدد المدارس الابتدائية في الولايات الثلاث سنة ١٩٠٨ (٨١) مدرسة، تضاعف عند انتهاء الحكم العثماني لها.

٩- اقتضت عملية نشر المدارس الابتدائية في ولايات العراق منذ سنة ١٨٨٦ فتح مدارس لتدريب وإعداد المعلمين لها، فتم في أوائل تسعينات القرن

التاسع عشر إنشاء (دار للمعلمين) في مدينة الموصل، ولكن هذه المدرسة أغلقت لأسباب غير واضحة بعد مدة قصيرة من افتتاحها. وفي العام الأول من القرن العشرين فتحت داران للمعلمين، واحدة في مدينة بغداد، والأخرى في مدينة الموصل، وبعد بضعة أعوام من إنشائهما فتحت دار للمعلمين في مدينة البصرة. ولم تنشأ حتى نهاية الحكم العثماني في ولايات العراق أية مدرسة أخرى من هذا النوع.

١٠- أهملت الحكومة العثمانية إنشاء مدارس للبنات في ولايات العراق حتى قبيل حلول القرن العشرين، إذ لم تقم بإنشاء مثل هذه المدارس إلا في سنة ١٨٩٦، بعد سبعة وعشرين عاماً من شروعها بتأسيس مدارس للبنين في هذه الولايات، ففي تلك السنة فتحت مدرسة رشدية للبنات في مدينة الموصل، كانت أول مدرسة حكومية من نوعها تفتتح في ولايات العراق. ويبدو أن طبيعة المحافظة الشديدة التي كان يتسم بها المجتمع العراقي آنذاك، وخلو العراق ممن يمكن أن تناط بهن مهمة التدريس في مدارس البنات، وصعوبة استقدام معلمات تركيات كانت من أسباب إهمال الدولة لإنشاء مدارس البنات في العراق.

على أن حركة فتح هذه المدارس، التي بدأت سنة ١٨٩٦ سارت بخطوات بطيئة، حيث لم يتجاوز عدد مدارس البنات في العراق في نهاية الحكم العثماني تسع مدارس، اثنتان منها رشديتان، والأخريات مدارس ابتدائية.

١١- اقتصر إنشاء المدارس الحكومية في ولايات العراق حتى سنة ١٩٠٨ على المدارس المدنية بمراحلها الثلاث الابتدائية والرشدية والإعدادية والمدارس العسكرية ومدارس الصنائع ودور المعلمين ومدارس البنات. وكانت المدارس

الإعدادية المدنية والعسكرية تمثل أعلى مرحلة دراسية من مراحل الدراسة في هذه المدارس. وهي مرحلة تسبق الدراسة في المدارس العالية (الكليات). وقد تمكن خريجو الدراسة الإعدادية العسكرية من مواصلة دراستهم في المدارس العسكرية العالية في عاصمة الدولة. ولكن خريجي المدارس الإعدادية المدنية لم تتح لهم فرصة إكمال دراستهم في المدارس العالية إلا بعد قيام الدولة بفتح (مدرسة الحقوق) في بغداد أواخر ١٩٠٨. وقد ظلت هذه المدرسة المدرسة العالية الوحيدة في ولايات العراق حتى نهاية الحكم العثماني، واضطلعت بمهمة إعداد مجموعة من العراقيين المتعلمين تعليماً مدنياً عالياً افتقر العراق إلى أمثالهم من أبنائه آنذاك.

١٢- أهملت الدولة تنظيم إدارات التعليم في ولايات العراق حتى ثمانينات القرن التاسع عشر، أي بعد البدء بإنشاء المدارس الحكومية الحديثة بما يقرب من عشرين عاماً. ولم تلق إدارات التعليم ومجالسه بعد إنشائها عناية كافية، حيث كانت هذه الإدارات تخلو لمدة طويلة من مدير متفرغ لإدارة أعمالها. كما أن مجالس المعارف كانت تضم في عضويتها أناساً لا علاقة لهم بأمور التعليم كبعض الشخصيات الاجتماعية، ورجال الدين، وموظفي الحكومة. وكانت أعمال دوائر التعليم تتسم بخضوعها لتوجيهات وتعليمات سلطات التعليم في الحكومة المركزية. وهذا ما أعاق تقدم التعليم، وحدَ من التوسع في فتح المدارس.

١٣- كانت عملية تمويل المشاريع التعليمية تشكل عقبة كأداء أمام فتح المزيد من المدارس الحكومية، فقد كانت المخصصات المالية التي تبعث بها الحكومة المركزية لدوائر التعليم في ولايات العراق الثلاث قليلة، فاعتمدت هذه الدوائر على التبرعات المالية الأهلية في إنشاء عدد كبير من المدارس، وعلى الموارد المحلية الأخرى -التي كان بعضها غير ثابت- المخصصة

(للمعارف). وقد انخفضت تلك المخصصات الحكومية انخفاضا حادا في فترة العهد الدستوري، وانقطعت كلية في بعض أعوام تلك الفترة، حيث كانت الحكومة المركزية دائما ما تطلب آنذاك من السلطات المحلية إيجاد موارد للتعليم بطريقة أو بأخرى.

١٤-إن إهمال ولاية البصرة في مجال الخدمات التعليمية كان سمة بارزة من سمات الحكم العثماني فيها. حيث خلت هذه الولاية من المدارس المهنية والعسكرية، ولم تفتتح فيها مدرسة إعدادية مدنية إلا قبل احتلالها من قبل الإنكليز بأقل من ثلاثة أشهر. وقد أثر هذا الإهمال في انتشار التعليم بين سكان هذه الولاية نتيجة قلة المدارس الحكومية المفتوحة فيها، وتدني مستوى هذه المدارس، حيث لم يزد مجموع هذه المدارس عن (٥٠) مدرسة في نهاية الحكم العثماني، بمعدل مدرسة واحدة لكل (١٧,٨٧٢) نسمة تقريبا من سكانها.

١٥-لم يحقق نشر التعليم الحكومي الحديث في العراق في العهد العثماني سوى أثر ضئيل في رفع المستوى الثقافي والتعليمي لسكان هذه البلاد، وذلك لأسباب عديدة، منها:

<u>أولاً</u>: تركز المدارس الحكومية في المدن. وكانت نسبة سكان مدن العراق كافة إلى مجموع عدد سكان البلاد ضئيلة، قدرت بـ ٢٠% في مطلع القرن العشرين، مما يدل على ضآلة دور المدارس الحكومية في نشر التعليم والثقافة، وانحساره في حدود ضيقة.

<u>ثانياً</u>: نقص أعداد معلمي المدارس الحكومية، وقلة كفاءة غالبيتهم العظمى، فقد اعتمدت الدولة لفترة طويلة على عدد من العراقيين من طلاب المدارس الدينية، ومعلمي الكتاتيب للتدريس في المدارس الابتدائية،

والرشدية أحياناً، واستعانت بعناصر غير مؤهلة للتدريس، كالضباط، للقيام بهذه المهمة في المدارس الرشدية والإعدادية المدنية، وكان هؤلاء يقومون بتدريس المواضيع التي لا تمت بصلة للعلوم العسكرية في المدارس العسكرية.

ثالثاً: عدم اهتمام إدارات التعليم بانتظام سير الدراسة في المدارس الحكومية، وذلك بإهمالها لمدة طويلة تعيين مفتشين لهذه المدارس، وعدم متابعة دوام الطلاب فيها.

رابعاً: عدم قابلية معظم طلاب المدارس على استيعاب دروسهم التي كانوا يتلقونها باللغة التركية الغريبة عليهم.

خامساً: نقص مناهج التعليم الديني الذي كان يزود به طلاب المدارس خاصة الابتدائية منها.

سادساً: ابتعاد نسبة كبيرة من سكان العراق عن المدارس الحكومية، لأن الدولة منعت الشيعة من دخول المدارس العسكرية ولم ترحب بالتحاقهم بالمدارس المدنية الإعدادية والعالية.

١٦-أدت كتب الدراسة التي كانت توضع لجميع المراحل الدراسية من قبل المؤلفين الأتراك، ويترجم بعضها الآخر من اللغة الفرنسية إلى امتزاج الثقافة العامة لطلاب المدارس الحكومية بثقافات أخرى لا تمت بصلة إلى بيئة الطلاب وعادات مجتمعهم. فقد كانت تلك الكتب، خاصة المترجم منها من اللغة الفرنسية، موضوعة لطلاب تختلف بيئتهم، وعاداتهم الاجتماعية، وتطلعاتهم عن الطلاب العراقيين.

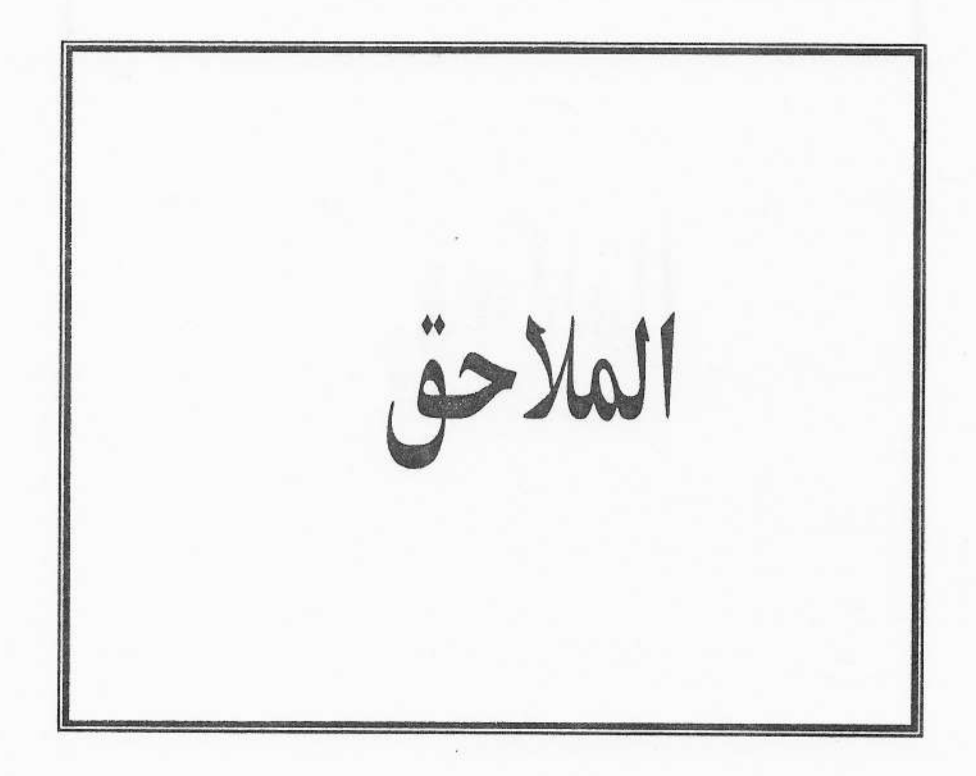
١٧-اتسم موقف الدولة من عملية إنشاء المدارس من قبل الأقليات الدينية العراقية بالتسامح في معظم الأحيان، حيث منحت الدولة الرؤساء الروحيين لتلك الأقليات حرية إنشاء المدارس الخاصة بطوائفهم، فتسنى بذلك لمسيحيي ويهود العراق فتح المدارس لأبنائهم منذ أوائل القرن التاسع عشر. ولم تعترض عملية إنشاء المدارس من قبل هؤلاء أية عقبات حتى بعد قيام الدولة بتنظيم هذه العملية من خلال بنود قانون التعليم العام، وما تضمنه هذا التنظيم من تأكيد على ضرورة الحصول على موافقة والي الولاية، وإدارة المعارف المحلية لفتح مثل هذه المدارس. وقد ساهمت مدارس الطوائف المسيحية، ومدارس اليهود في رفع المستوى الثقافي في العراق، خاصة بين أوساط المسيحيين واليهود برغم تلك الإجراءات التي يبدو أن الدولة قد وضعتها للحد من انتشارها، والتي كان منها وجوب أخذ موافقة الباب العالي لتأسيسها، وإلزام المدارس المؤسسة منها بالسعي للحصول على هذه الموافقة، ومنع جمع التبرعات لإنشائها قبل أخذ إجازة تحريرية بذلك من السلطة المحلية. ولكن الدولة كانت في الوقت نفسه تدعم عملية التدريس في تلك المدارس بتزويدها بمعلمين من موظفيها المدنيين، أو من ضباط الجيش للقيام بتدريس اللغة التركية.

وقد بلغ عدد مدارس الطوائف المسيحية في ولايات العراق الثلاث في نهاية الحكم العثماني (٣٩) مدرسة.

أما مدارس اليهود، فبلغ عددها في هذه الولايات آنذاك (٨٤) مدرسة، أكثر من ثلثيها مدارس أولية.

١٨-كما أن إنشاء المدارس من قبل الإرساليات التبشيرية في ولايات العراق كان لا يلاقي أية صعوبات نتيجة للتسهيلات والامتيازات التي منحتها الدولة

العثمانية للدول الأوربية خلال القرن التاسع عشر، ممـــا مكـــن الإرســـاليات التبشيرية من نشر مدارسها في أرجاء الولايات الثـــلاث. وقـــد أثـــرت هـــذه المدارس في نشر الوعي الثقافي، ورفع نسبة المتعلميـــن بيـــن المســـيحيين بصورة خاصة، ذلك أن الدولة قد منعت في عـــام ١٨٨٦ التحـــاق الطـــلاب المسلمين بها. وقد بلغ عدد مدارس الإرساليات التبشيرية في ولايات العـــراق الثلاث أواخر القرن التاسع عشر (٢٥) مدرسة.



الملاحق

الملحق (١)

سلاطين الدولة العثمانية منذ عهد السلطان مصطفى الثالث

اسم السلطان	مدة حكمه
مصطفى الثالث	١٧٥٧-١٧٧٤
عبد الحميد الأول	١٧٧٤-١٧٨٩
سليم الثالث	١٧٨٩-١٨٠٧
مصطفى الرابع	١٨٠٧-١٨٠٨
محمود الثاني	١٨٠٨-١٨٣٩
عبد المجيد	١٨٣٩-١٨٦١
عبد العزيز	١٨٦١-١٨٧٦
مراد الخامس	٣٠ مايس ١٨٧٦-٣١ آب ١٨٧٦
عبد الحميد الثاني	١٨٧٦-١٩٠٩
محمد رشاد الخامس	١٩٠٩-١٩١٨

الملحق (٢)

ولاة بغداد ١٨٦٩-١٩١٧

ت	اسم الوالي		تاريخ التعيين أو وصول بغداد	تاريخ العزل أو مغادرة بغداد
١	مدحت باشا	هـ م	١٢٨٦/١/١٨ ١٨٦٩/٤/٣٠	١٢٨٩/٣/٥ ١٨٧٢/٥/١٣
٢	محمد رؤوف باشا	هـ م	١٢٨٩ ١٨٧٢	١٢٩٠/٣/٢٣ ١٨٧٣/٥/٢١
٣	رديف باشا	هـ م	١٢٩٠/٥/٢٢ ١٨٧٣/٧/١٨	١٢٩٢ ١٨٧٥
٤	عبد الرحمن باشا	هـ م	١٢٩٢/٩/١٦ ١٨٧٥/١٠/١٦	١٢٩٤/٣/٢٣ ١٨٧٧/٤/٧
٥	عاكف باشا	هـ م	١٢٩٤/٤/٢٩ ١٨٧٧/٥/١٣	١٢٩٥/٣/١٤ ١٨٧٨/٣/١٨
٦	قدري باشا	هـ م	١٢٩٥/٤/١ ١٨٧٨/٤/٤	١٢٩٥/١٢/١٧ ١٨٧٨/١٢/١٢
٧	عبد الرحمن باشا (ثانية)	هـ م	١٢٩٦/٣/١٢ ١٨٧٩/٣/٦	١٢٩٨/٢/١ ١٨٨١/١/٣
٨	تقي الدين باشا	هـ م	١٢٩٨/١/٢٨ ١٨٨١/١/١	١٣٠٤/٧/٤ ١٨٨٧/٣/٢٩
٩	مصطفى عاصم باشا	هـ م	١٣٠٤/٦/٣٠ ١٨٨٧/٣/٢٥	١٣٠٧/٤/١٨ ١٨٨٩/١٢/١٢
١٠	سري باشا	هـ م	١٣٠٧/٥/٢٠ ١٨٩٠/١/١٢	١٣٠٨/١٢/٣٠ ١٨٩١/٨/٥
١١	حاجي حسن رفيق باشا	هـ م	١٣٠٩/١/١٩ ١٨٩١/٨/٢٥	١٣١٤/١/١٥ ١٨٩٦/٦/٢٦

١٢	عطاء الله باشا الكواكبي	هـ م	١٣١٤/٢/١٥ ١٨٩٦/٧/٢٦	١٣١٧/١/١٠ ١٨٩٩/٥/٢١
١٣	نامق باشا الصغير	هـ م	١٣١٧/١/٨ ١٨٩٩/٥/١٩	١٣٢٠/٥/٢٦ ١٩٠٢/٨/٣١
١٤	المشير أحمد فيضي باشا(وكالة)	هـ م	١٣٢٠ ١٩٠٢	١٣٢٢/٨/١١ ١٩٠٤/١٠/٢١
١٥	عبد الوهاب باشا	هـ م	١٣٢٢/١٠/٨ ١٩٠٤/١٢/١٦	١٣٢٣/١٠/١٠ ١٩٠٥/١٢/٨
١٦	عبد المجيد بك	هـ م	١٣٢٣/١٠/٢٨ ١٩٠٥/١٢/٢٦	١٣٢٤/١٢/٢٦ ١٩٠٧/٢/١٠
١٧	أبو بكر حازم بك	هـ م	١٣٢٥/١/٣ ١٩٠٧/٢/١٦	١٣٢٥ ١٩٠٧
١٨	ناظم باشا الأول	هـ م	١٣٢٥/١٢/٢٣ ١٩٠٨/١/٢٧	— —
١٩	نجم الدين منلا	هـ م	— —	١٣٢٧/٤/٣٠ ١٩٠٩/٥/٢٠
٢٠	محمد فاضل باشا الداغستاني (وكالة)	هـ م	١٣٢٧/٤/٢٣ ١٩٠٩/٥/١٤	١٣٢٧/٧/٢٧ ١٩٠٩/٨/١٤
٢١	محمد شوكت باشا	هـ م	١٣٢٧/٧/٢٢ ١٩٠٩/٨/٩	١٣٢٨/٤/٢٦ ١٩١٠/٥/٧
٢٢	حسين ناظم باشا الثاني	هـ م	١٣٢٨/٤/٢٥ ١٩١٠/٥/٦	١٣٢٩/٣/١٦ ١٩١١/٣/١٧
٢٣	يوسف آكاه باشا (وكالة)	هـ م	١٣٢٩/٣/١٦ ١٩١١/٣/١٧	— —

٢٤	جمال بك	هـ م	١٣٢٩/٩/١ ١٩١١/٨/٢٦	١٣٣٠/٩/٤ ١٩١٢/٨/١٧
٢٥	محمد زكي باشا	هـ م	١٣٣٠/١٢/٣ ١٩١٢/١١/١٣	١٣٣١/٦/١٥ ١٩١٣/٥/٢٢
٢٦	حسين جلال بك	هـ م	١٣٣١/٧/١٧ ١٩١٣/٦/٢٢	١٣٣١/١٢/٢٦ ١٩١٣/١١/٢٦
٢٧	جاويد باشا	هـ م	١٣٣٢/٢/٢١ ١٩١٤/١/١٩	– أواخر ١٩١٤
٢٨	الدكتور رشيد بك (وكالة)	هـ م	– –	– –
٢٩	سليمان نظيف بك	هـ م	١٣٣٣/٢/١٨ ١٩١٥/١/٥	١٣٣٣/٨/٢٤ ١٩١٥/٧/٦
٣٠	نور الدين بك	هـ م	١٣٣٣/٧/٥ ١٩١٥/٥/١٩	– –
٣١	خليل باشا	هـ م	١٣٣٤/٣/٦ ١٩١٦/١/١٢	١٣٣٥/٥/١٧ ١٩١٧/٣/١١

الملحق (٣)

ولاة ومتصرفو الموصل في الفترة ١٨٦٩-١٩١٨

ت	الاســــم	تاريخ التعييـن	ت	الاســــم	تاريـخ التعييـن
١	المتصرف آصف أفندي	١٨٦٩م	١٧	الوالي عبد القادر كمالي	
٢	المتصرف شبلي باشا	١٨٧١		باشا	١٨٨٩
٣	المتصرف حاجي علي باشا	١٨٧٢	١٨	الوالي عثمان باشا	١٨٩٠
٤	المتصرف شبلي باشا (للمرة الثانية)	١٨٧٢	١٩	الوالي عزيز باشا	١٨٩١
٥	المتصرف عبدي أفندي	١٨٧٢	٢٠	الوالي صالح باشا	١٨٩٣
٦	المتصرف أويس باشا حلبلي	١٨٧٤	٢١	الوالي الفريق عبداه باشا	١٨٩٤
٧	المتصرف الفريق نافذ باشا (وكالة)	١٨٧٥	٢٢	الوالي ميرلوا رفيق باشا	
٨	المتصرف مصطفى نجيب باشا	١٨٧٥		(وكالة)	١٨٩٤
٩	المتصرف أحمد ناظم بك	١٨٧٧	٢٣	الوالي زهدي بك	١٨٩٤
١٠	الوالي فيضي باشا	١٨٧٨	٢٤	الوالي عبد الوهاب باشا	١٨٩٥
١١	الوالي عبد النافع أفندي	١٨٧٨	٢٥	الوالي المشير عارف باشا	١٨٩٦
١٢	الوالي الفريق محمد منير باشا		٢٦	الوالي حمدي بك (وكالة)	١٨٩٦
	(وكالة)	١٨٧٩	٢٧	الوالي حازم بك	١٨٩٧
١٣	الوالي تحسين باشا	١٨٨١	٢٨	الوالي ناظم بك	١٨٩٩
١٤	الوالي فائق باشا	١٨٨٦	٢٩	الوالي ميرلوا فائق باشا	
١٥	الوالي رشيد باشا	١٨٨٦		(وكالة)	١٨٩٩
١٦	الوالي طاهر باشا	١٨٨٧	٣٠	الوالي حاجي رشيد باشا	١٨٩٩

٣١	الوالي نوري باشا	١٩٠٠	٣٧	الوالي حسن محرم بك	
٣٢	الوالي مصطفى يمني بك	١٩٠٣	٣٨	الوالي الدكتور رشيد بك	
٣٣	الوالي الفريق زكي باشا	١٩٠٦	٣٩	الوالي سليمان نظيف بك	
٣٤	الوالي رشيد بك	١٩٠٦	٤٠	الوالي حيدر بك	حتى الاحتلال البريطاني للموصل في ١٩١٨/١١/٣
٣٥	الوالي فاضل باشا الداغستاني	١٩٠٧	٤١	الوالي ممدوح بك	
٣٦	الوالي طاهر باشا	١٩٠٨	٤٢	الوالي نوري بك	

الملحق (٤)

ولاة ومتصرفو البصرة منذ سنة ١٨٦٩

ت	الاســـــم	تاريـــخ التعييـــن	
		هـ	م
١	المتصرف غالب أفندي	١٢٨٦	١٨٦٩
٢	المتصرف حافظ باشا	١٢٨٧	١٨٧٠
٣	المتصرف خليل بك	١٢٨٧	١٨٧٠
٤	المتصرف سعيد أفندي	١٢٨٨	١٨٧١
٥	المتصرف آصف أفندي	١٢٨٩	١٨٧٢
٦	المتصرف أحمد باشا	١٢٩٠	١٨٧٣
٧	المتصرف ميرألآي خالد بك	١٢٩٠	١٨٧٣
٨	المتصرف أشرف باشا	١٢٩١	١٨٧٤
٩	الوالي ناصر باشا	١٢٩٢	١٨٧٥
١٠	الوالي الفريق محمد منير باشا (وكالة)	١٢٩٤	١٨٧٧
١١	الوالي عبد الله باشا	١٢٩٥	١٨٧٨
١٢	الوالي الفريق ثابت باشا	١٢٩٦	١٨٧٩
١٣	المتصرف مظهر باشا	١٢٩٧	١٨٨٠
١٤	المتصرف يحيى أفندي	١٢٩٩	١٨٨٢
١٥	المتصرف مير لواء علي رضا باشا	١٣٠١	١٨٨٤
١٦	الوالي الحاج عزت أفندي بالا	١٣٠٤	١٨٨٦
١٧	الوالي المشير نافذ باشا	١٣٠٥	١٨٨٧

١٨	الوالي الفريق شعبان باشا		١٣٠٦	١٨٨٨
١٩	الوالي المشير هدايت باشا		١٣٠٦	١٨٨٨
٢٠	الوالي محمد حافظ باشا		١٣٠٩	١٨٩١
٢١	الوالي أمين بك		١٣١٠	١٨٩٢
٢٢	الوالي الفريق حمدي باشا		١٣١٠	١٨٩٢
٢٣	الوالي عارف باشا		١٣١٤	١٨٩٦
٢٤	الوالي الفريق محسن باشا		١٣١٥	١٨٩٧
٢٥	الوالي محمد أنيس باشا		١٣١٥	١٨٩٧
٢٦	الوالي الفريق حمدي باشا (ثانية)		١٣١٦	١٨٩٨

الملحق (٥)

التقسيمات الإدارية لولاية بغداد أوائل القرن العشرين

سناجق الولاية	الأقضية التابعة لها	النواحي التابعة للأقضية	القرى
بغداد	مركز السنجق	الأعظمية	—
	الكاظمية	—	أبو غريب، المحمودية
	سامراء	تكريت	بلد، سميكة (الدجيل)، الدور
	مندلي	—	—
	خانقين	بنكدرة	—
	خراسان (بعقوبة)	قزلرباط (السعدية)	علياوة
		شهربان (المقدادية)	—
		الخالص	—
		دلي عباس	—
		بلدروز	بهرز، الهويدر
	العزيزية	سلمان باك	—
	الجزيرة	الاعيوج	الحميدية، البغيلة (النعمانية)
	كوت الإمارة	—	شيخ سعد
	بدرة	غريبة، جصان، زرباطية	—
	الدليم (الرمادي)	الفلوجة، هيت كبيسة، الرخالية	—
	عنه	القائم، حديثة، جبة آلوس	—

كربلاء	مركز السنجق	المسيّب	الإسكندرية
		الشفاتية	—
	الهندية	الكفل	—
	النجف	الكوفة، الرحبة، هور الدخن	—
	الرزازة	—	—
الديوانية	مركز السنجق	الفوّار،الدغارة، آل بدير، عفك	—
	الحلة	الممدوحية، بارمانة، المحاويل	—
		نهرشاه (دبله)، الخواص (عنانة)	—
	الشامية	غماس، الشنافية، الصلاحية، هور الله.	—
	السماوة	أبو جوارير (الرميثة)، خضر الدراجي.	—

الملحق (٦)

التقسيمات الإدارية لولاية الموصل أوائل القرن العشرين

سناجق الولاية	الأقضية التابعة لها	النواحي التابعة للأقضية	القرى
الموصل	مركز السنجق	—	الدراويش، أورطه، يارمجة، قره قوينلي، كوكجلي، طوبزاده، عمر قبوجي، شريخان، أبو جربوعية، منارة الشبك، نينوى.
	دهوك	مزوري	اتروش
		الشيخان	—
	العمادية	الداودية، برواري، نبروه، ريكان	—
	زاخو	سندي كلي	—
	سنجار	تلعفر	—
	عقره	الزيبار، سورجي	—
كركوك	مركز السنجق	التون كوبري، ملحة، شوان، داقوق، كيل	—
	راوندوز	حرير، بالك، برداوست، شيروان	—
	رانية	—	—
	الصلاحية (كفري)	طوزخورماتو، قره تبه	—
	أربيل	القوش، ديزه، السلطانية	—
	كويسنجق	شقلاوة، باليسان	—

السليمانية	مركز السنجق	قره طاغ، سورطاش، سرجنار، شرق، سرجنار غرب	—
	كلعنبر	قزلجة (بنجوين)، سروجك	—
	بازيان	قلعة سيوكه	جمجمال
		سنكاو	—
	معمورة الحميد	مركة، بشدر	—
	(قلعة) ديزه		
	شهر بازار	ماوت	ستيك

الملحق (٧)

التقسيمات الإدارية لولاية البصرة أوائل القرن العشرين

سناجق الولاية	الأقضية التابعة لها	النواحي التابعة للأقضية	القرى
البصرة	مركز السنجق	أبو الخصيب، شط العرب، الفاو، الزبير، الهارثة	—
	القرنة	بني منصور، المدينة، الدير، النشوة	—
المنتفك	مركز السنجق	البطحة، الأزيرج	—
	سوق الشيوخ	الحمَّار	—
	الحي	—	—
	الشطرة	—	—
العمارة	مركز السنجق	علي الشرقي، علي الغربي	—
	الزبير	—	—
	الشطرة	—	—
	دويريج	—	—

المصادر والمراجع

- سالنامهٔ ولايت بصره، دفعه ٤، ١٣١٨ سنهٔ هجريه سنه مخصوص.
- سالنامهٔ ولايت بصره، دفعه ٥، ١٣٢٠ سنهٔ هجريه سنه مخصوصدر.
- سالنامهٔ نظارت معارف عموميه، ١٣١٦ سنهٔ هجريـــه ســـنه مخصوصـــدر، برنجي سنه.
- سالنامهٔ نظارت معارف عموميه، ١٣١٧ سنهٔ هجريـــه ســـنه مخصوصـــدر، ايكنجي سنه.
- سالنامهٔ نظارت معارف عموميه، دردنجي سنه، ١٣١٩ سنهٔ هجريـــه ســـنه مخصوصدر.
- سالنامهٔ نظارت معارف عموميه، آلتنجي سنه، ١٣٢١ ســـنهٔ هجريـــه ســـنه مخصوصدر.

ب- العثمانية المنشورة المعربة

- كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، سليم فارس. الجزء الخامس، ط١، مطبعـة الجوائب، الاستانه ١٢٩٤هـــ . الجـــزء الســـادس، ط١، مطبعـة الجوائـب، الاستانه، ١٢٩٥هـ . الجـــزء الســـابع، ط١، مطبعـــة الجوائـــب، الاســـتانه، ١٢٩٨هـ . (ضمت هذه الأجزاء الثلاثة ترجمة لنصوص المعاهدات الدوليـــة، والمراسيم السلطانية، والقوانين الرسمية منذ سنة ١٨٥٦ حتى سنة ١٨٨١).
- الدستور، ترجمه من اللغة التركية إلى العربية نوفل أفنـــدي نعمـــة الله نوفـــل باشكاتب كمارك عربستان سابقاً بمراجعة وتدقيق خليل أفندي الخـــوري مديـــر مطبوعات ولاية سورية، المجلد الأول والثـــاني، المطبعـــة الأدبيـــة، بـــيروت ١٣١٠. (ضم المجلدان ترجمة لنصوص المراسيم والقوانين والبيانات الرسمية الصادرة حتى تاريخ طبعهما).

ج- البريطانية غير المنشورة

وثائق وزارة المستعمرات (Colonial Office) المحفوظـــة بدائـــرة الســـجلات العامة في لندن (Public Records Office):

- Department of Education, Administration Report 1919, by E.H. Base, Capt., Deputy Director of Education.
- Colonial Office Files, No., 696/2.
- Administration Report, Karbala District, 1918.
- Colonial Office Files, No., 696/1.
- Administration Report for the year 1918 of Certain Departments of the Civil Administration of the Occupied Territories of Iraq. 1-Department of Education, Annual Report, 1918, by H.E. Bowman, Catian Director of Education, Baghdad, 20th January 1919.
- Colonial Office Files, No., 696/1.

ثانياً: الصحف والمجلات

أ- الصحف

- الزوراء. أصدرها الوالي مدحت باشا في بغداد بتاريخ ١٥ حزيران ١٨٦٩.
- الرقيب. صدرت في بغداد في ٢٨ كانون الثاني ١٩٠٩.
- صدى بابل. صدرت في بغداد في شهر آب ١٩٠٩.
- الحرية. صدرت في بغداد سنة ١٩٥١.
- الثورة. صدرت في بغداد سنة ١٩٥٨.

أولاً : الوثائق

أ- العثمانية المنشورة باللغة التركية

- سالنامهٔ ولايت بغداد، ١٢٩٢هـ ، دفعه ١.
- سالنامهٔ ولايت بغداد، ١٢٩٩هـ ، دفعه ٣.
- سالنامهٔ ١٣٠٠هـ مرتبي بغداد مكتوبجيسي مصطفى ذهني بكدر، دفعة ٤.
- بغداد ولايتي سالنامه سيدر، ١٣٠١ سنهٔ هجريه سنه مخصوص، دفعه ٥.
- بغداد ولايتي سالنامه سي، ١٣٠٢ هـ ، دفعه ٦.
- سالنامهٔ ولايت بغداد، سنهٔ ١٣٠٣ هـ ، دفعه ٧.
- بغداد ولايتنه مخصوص سالنامهٔ ١٣٠٩ هـ ، سالنامهٔ ولايت بغداد، سنهٔ هجريه، سنه مخصوصدر، دفعه ٨.
- بغداد سالنامه سي، سنهٔ هجريه ١٣١٠.
- بغداد ولايتنه مخصوص سالنامه، بغداد سالنامه سي، سنهٔ هجرية ١٣١١، مكتوبئ ولايت سعادتلو شاكر أفندي معرفتيله ترتيب وطبع أولنمشدر.
- بغداد ولايتنه مخصوص سالنامه، بغداد سالنامه سي، سنهٔ هجريه ١٣١٢.
- بغداد ولايت جليله سنه مخصوص سالنامه در، دفعه ١٢، سنهٔ شمسيه ١٣١٢، قمريه ١٣١٣ و١٣١٤.
- بغداد ولايت جليله سنه مخصوص سالنامه در، دفعه ١٤، سنهٔ قمرية ١٣١٦، وشمسيه ١٣١٤-١٣١٥.
- بغداد ولايت جليله سنه مخصوص سالنامه در، دفعه ١٥، سنهٔ قمرية ١٣١٧، وشمسيه ١٣١٥-١٣١٦.

- بغداد ولايت جليله سنه مخصوص سالنامه در، آون آلتنجي دفعـــه در، ســنهٔ قمريه ١٣١٨ وشمسيه ١٣١٦-١٣١٧.
- بغداد ولايت جليله سنه مخصوص سالنامه در، آون يدنجي دفعـــه در، ســـنهٔ قمريه ١٣١٩ وشمسيه ١٣١٧-١٣١٨.
- بغداد ولايت جليله سنه مخصوص سالنامه در، آون سكزنجي دفعه در، ســنهٔ قمريه ٣٢١ وماليه ٣١٩.
- بغداد ولايت جليله سنه مخصوص سالنامه در، دفعه ١٩، سنهٔ هجريه ١٣٢٣ وسنهٔ ماليه ١٣٢١.
- بغداد ولايت جليله سنه مخصوص سالنامه در، ١٣٢٤ سنهٔ هجريه، دفعه ٢٠.
- بغداد ولايتنه مخصوص سالنامه در، سنهٔ قمريه ١٣٢٥، دفعه (٢١).
- سالنامهٔ ولايت موصل، موصل ولايتي ايجون برنجي دفعه أولـــه رق، عربـــي ١٣٠٨، رومي ١٣٠٦.
- موصل ولايتي ايجون ايكنجي دفعه أوله رق، عربي ١٣١٠، رومي ١٣٠٨.
- موصل ولايتنه مخصوص سالنامه، عربي ١٣١٢، رومـــي ١٣١٠، أوجنجـــي دفعه أوله رق ولايتك ترتيب أولنان سالنامه سيدر.
- موصل ولايتي سالنامهٔ رسميسدر، ١٣٢٥ سنهٔ هجريه سنه مخصوص أولمق أوزره.
- موصل ولايتي سالنامهٔ رسميسدر، ١٣٣٠ سنهٔ هجريـــه ســـنه مخصـــوص أولمق أوزره، بشجي دفعه أوله رق.
- بصره ولايتي سالنامه سي، سنه ١٣٠٨، دفعه ١.
- بصره ولايتي سالنامه سي، سنه ١٣٠٩، دفعه ٢.
- بصره ولايتي سالنامه سي، سنه ١٣١١، دفعه ٣.
- بصره نك ولايت سالنامه سي، ١٣١٤.

ب- المجلات

- لغة العرب. صدرت في بغداد بتاريخ ١ تموز ١٩١١.
- الزنبقة. صدرت في بغداد في ١ تشرين الأول ١٩٢٢.
- الكشاف العراقي. صدرت في بغداد في ١٥ حزيران ١٩٢٤.
- الحرية. صدرت في بغداد في ١٥ تموز ١٩٢٤.
- المعرض. صدرت في بغداد في ١ تشرين الثاني ١٩٢٥.
- التربية والتعليم. صدرت في بغداد في ١ كانون الثاني ١٩٢٨.
- المعلم الجديد. صدرت في بغداد في شهر شباط ١٩٣٥.
- سومر. أصدرتها مديرية الآثار القديمة العامة في بغداد بتاريخ ١٥ مايس ١٩٤٥.
- المجمع العلمي العراقي. صدرت في بغداد في شهر أيلول ١٩٥٠.
- مركز الدراسات الفلسطينية بجامعة بغداد. صدرت في ١٩٧١.

ثالثاً: الكتب المخطوطة

- أصفر، جبرائيل حنوش، مختصر المستفاد في تاريخ بغداد أو منتجع المرتاد في تاريخ بغداد، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، رقم ١٩٨٤.
- الآلوسي، محمود شكري، أخبار بغداد وما جاورها من البلاد، معهد المخطوطات العربية، رقم ١٣٤٢.
- الآلوسي، نعمان، الإصابة في منع النساء من الكتابة، مكتبة الأوقاف في بغداد، رقم ٢٤٢٨٥.

رابعاً: الرسائل الجامعية غير المنشورة

- الأرحيم، فيصل محمد، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين ١٩٠٨-١٩١٤، رسالة ماجستير، كلية الآداب-جامعة عين شمس، ١٩٦٩.
- التميمي، حميد أحمد حمدان، البصرة في ظل الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١، رسالة ماجستير، كلية الآداب-جامعة بغداد، نيسان ١٩٧٥.
- معروف، خلدون ناجي، الأقلية اليهودية في العراق ١٩٢١-١٩٥٢، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٢.
- **Diskin, John J, The Genesis of the Government Educational system in Iraq, A doctoral dissertation submitted to the Graduate Faculty in the School of Education, University of Pittsburgh, 1971.**

خامساً: الكتب المطبوعة

أ- العربية والمعربة

- إبراهيم، زاهدة، كشاف الجرائد والمجلات العراقية، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٦.
- الأثري، محمد بهجت، أعلام العراق، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٤٥هـ.
- ــــــــــ ، محمود شكري الآلوسي وآراؤه اللغوية، المطبعة الكمالية، القاهرة ١٩٥٨.
- أحمد، سعد مرسي (دكتور) وعلي، سعيد إسماعيل (دكتور)، تاريخ التربية والتعليم، مكتبة عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٨.

- الأعظمي، علي ظريف، مختصر تاريخ بغداد، مطبعة الفرات، بغداد ١٩٢٦.
- الآلوسي، محمود شكري، تاريخ مساجد بغداد وآثارها، مطبعة دار السلام، بغداد ١٣٤٦هـ.
- أنيس، محمد (دكتور)، الدولة العثمانية والشرق العربي ١٥١٤-١٩١٤، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٨١.
- أنطونيوس، جورج، يقظة العرب، ترجمة الدكتور ناصر الدين الأسد والدكتور إحسان عباس، ط٧، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٢.
- الأهواني، أحمد فؤاد (دكتور)، التربية في الإسلام أو التعليم في رأي القابسي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٥٥.
- إيرلاند، فيليب ويلارد، العراق...دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر خياط، دار الكشاف، بيروت ١٩٦٩.
- بابو اسحق، روفائيل، تاريخ نصارى العراق، مطبعة المنصور، بغداد ١٩٤٨.
- باتريك، ماري ملز، سلاطين بني عثمان الخمسة، تعريب حنا غصن، كامل مروة، كامل صموئيل مسيحة، مطبعة صادر، بيروت ١٩٣٣.
- البازركان، علي، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية، مطبعة أسعد، بغداد ١٩٥٤.
- بدج، سروليس، رحلات إلى العراق، نقله إلى العربية فؤاد جميل، ط١، الجزء الأول، مطابع دار الزمان، بغداد ١٩٦٦.
- برو، توفيق علي، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤، دار الهنا للطباعة، القاهرة ١٩٦٠.
- البصير، محمد مهدي، نهضة العراق الأدبية في القرن التاسع عشر، ط١، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٤٦.

- البصير، محمد مهدي، تاريخ القضية العراقية، جزءان، مطبعة الفلاح، بغـــداد ١٩٢٤.
- بطي، روفائيل الصحافة في العراق، معهد الدراسات العربية العاليـــة، القــاهرة ١٩٥٥.
- البغدادي، جلال الحنفي، معجم اللغة العامية البغداديـــــة، الجـزء الثـــاني، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٨٢.
- بيهم، محمد جميل، العرب والترك في الصراع بين الشرق والغـرب، المطبعـة الوطنية، بيروت ١٩٥٧.
- جواد، مصطفى (دكتور) وسوسة، أحمد (دكتور)، دليل خارطة بغداد المفصـــل في خطط بغداد قديماً وحديثاً، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٥٨.
- حافظ، محمد علي، التخطيط للتربية والتعليم، الدار القومية، القاهرة ١٩٦٥.
- ـــــــــــ ، تطوير السياسة التعليمية فـــي المجتمـــع العربـــي. ط١، دار الكشاف، بيروت ١٩٦٧.
- حسن، محمد سلمان (دكتور)، التطور الاقتصادي في العــراق ١٨٦٤-١٩٥٨، الجزء الأول، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٦٥.
- الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الصحافة العراقية، ج١، مطبعة الغـــري، النجـــف ١٩٣٥.
- ـــــــــــ ، الصابئة قديماً وحديثاً، ط١، المطبعة الرحمانيـــة، مصـــر ١٩٣١.
- ـــــــــــ ، اليزيديون في حاضرهم وماضيهم، الطبعة السادســة، دار الكتاب الجديد، بغداد ١٩٧٤.
- حسين، عبد الرزاق عباس (دكتور)، نشأة مدن العــراق وتطورهــا، المطبعـــة الفنية الحديثة، القاهرة ١٩٧٣.

- الحصري، ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، مطبعة الرسالة، القاهرة ١٩٥٧.
- ـــــــــ، حولية الثقافة العربية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٤٩.
- ـــــــــ، مذكراتي في العراق ١٩٢١-١٩٤١، ط١، الجزء الأول، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٧.
- الحكومة العراقية، تقرير لجنة الكشف التهذيبي، مطبعة الحكومة، بغداد ١٩٣٢.
- الحكيم، حسن عيسى، الشيخ الطوسي... أبو جعفر محمد بن الحسن ٣٨٥-٤٦٠، مطبعة الآداب، النجف ١٩٧٥.
- الحلي، الشيخ يوسف كركوش، مختصر تاريخ الحلة، مطبعة العرفان، صيدا ١٩٣٤.
- الخالد، خليل إبراهيم والأزري، مهدي محمد، تاريخ أحكام الأراضي في العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٨٠.
- خالدي، مصطفى (دكتور) وفروخ، عمر (دكتور)، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، ط٤، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٧٠.
- الخليلي، جعفر، موسوعة العتبات المقدسة، قسم النجف، ط١، الجزء الأول، دار التعارف-بغداد، بيروت ١٩٦٥. الجزء الثاني، مطابع دار الكتاب، لبنان ١٩٦٦. قسم كربلاء، ط١، الجزء الأول، مطابع دار الكتاب، بيروت ١٩٦٦.
- الدجيلي، حسن، تقدم التعليم العالي في العراق، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٦٣.
- الدراجي، عبد الرزاق عبد، جعفر أبو التمّن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨-١٩٤٥، الطبعة الثانية، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٨٠.

- الدروبي، إبراهيم، البغداديون... أخبارهم ومجالسهم، مطبعة الرابطة، بغداد ١٩٥٨.
- الدملوجي، صدّيق، مدحت باشا، مطبعة الزمان، بغداد ١٩٥٢-١٩٥٣.
- دي فوصيل، بيير، الحياة في العراق منذ قرن ١٨١٤-١٩١٤، ترجمة الدكتور أكرم فاضل، دار الجمهورية، بغداد ١٩٦٨.
- رامزور، أرنست أ. ، تركية الفتاة وثورة ١٩٠٨، ترجمة د. صالح أحمد العلي، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٦٠.
- زكي، محمد أمين، تاريخ السليمانية وأنحائها، نقله إلى العربية محمد جميل بندي الروژبياني، شركة النشر والطباعة العراقية، بغداد ١٩٥١.
- زيدان، جرجي، تاريخ التمدن الإسلامي، الجزء الثالث، مطبعة الهلال، مصر ١٩٢٠.
- سركيس، يعقوب، مباحث عراقية، القسم الثاني، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد ١٩٥٥.
- سرية، صالح عبد الله، تطوير التعليم الصناعي في العراق، مطبعة دار الجاحظ، بغداد ١٩٦٩.
- السهرودي، محمد صالح، لب الألباب، جزءان، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٣٣.
- شلبي، أحمد (دكتور)، تاريخ التربية الإسلامية، بيروت ١٩٥٤.
- صائغ، القس سليمان، تاريخ الموصل، الجزء الأول، المطبعة السلفية، مصر١٩٢٣.
- صابات، خليل (دكتور)، تاريخ الطباعة في الشرق العربي، ط٢، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٦.
- صالح، زكي (دكتور) مجمل تاريخ العراق الدولي في العهد العثماني، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة ١٩٦٦.

- الصراف، أحمد حامد، الشبك من فرق الغلاة في العراق، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٥٤.
- الصوفي، أحمد علي، خطط الموصل، جزءان، الموصل ١٩٥٣.
- عبده، علي إبراهيم (دكتور) وقاسمية، خيرية، يهود البلاد العربية، منظمة التحرير الفلسطينية-مركز الأبحاث، بيروت ١٩٧١.
- العبيدي، غانم سعيد، التعليم الأهلي في العراق بمرحلتيه الابتدائية والثانوية... تطوره ومشكلاته، مطبعة الإدارة المحلية، بغداد ١٩٧٠.
- العزاوي، عباس، تاريخ العراق بين احتلالين، الجزء السابع، العهد العثماني الثالث، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد ١٩٥٥. الجزء الثامن، العهد العثماني الأخير، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد ١٩٥٦.
- عزّ الدين، يوسف (دكتور)، الشعر العراقي... أهدافه وخصائصه في القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧.
- ـــــــــــــــ ، الشعر العراقي الحديث وأثر التيارات السياسية والاجتماعية فيه، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٥٦.
- العسكري، تحسين، مذكراتي عن الثورة العربية والثورة العراقية، الجزء الأول، مطبعة العهد، بغداد ١٩٣٦. الجزء الثاني، مطبعة الغري، النجف ١٩٣٨.
- العطية، ودّاي، تاريخ الديوانية قديماً وحديثاً، المطبعة الحيدرية، النجف ١٩٥٤.
- عقراوي، متى، العراق الحديث، الجزء الأول... تحليل الأحوال العامة، تعريب المؤلف ومجيد خدوري، مطبعة العهد، بغداد ١٩٣٦.
- العلاّف، عبد الكريم، بغداد القديمة، ط١، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٠.
- العمر، محمد أحمد، الدليل لإصلاح الأوقاف، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٤٨.

- العمري، سعاد هادي، بغداد كما وصفها السواح الأجانب في القرون الخمسة الأخيرة، ترجمه وجمعه عن الألمانية سعاد هادي العمري، مطبعة دار المعرفة، بغداد ١٩٥٤.
- عوض، عبد العزيز محمد، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٩.
- الغلامي، عبد المنعم، أسرار الكفاح الوطني في الموصل ١٩٠٨-١٩٢٥، ج١، بغداد ١٩٥٨.
- الغنام، محمد أحمد (دكتور)، مقالات في تاريخ التربية، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، (بدون تاريخ).
- غنيمة، يوسف رزق الله، نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق، مطبعة الفرات، بغداد ١٩٢٤.
- فانيس، جون، أقدم أصدقائي العرب، نقله إلى العربية جليل عمسو، مطبعة بغداد، بغداد ١٩٤٩.
- فرح، نعيم (الدكتور)، التاريخ القديم وما قبله، دمشق ١٩٨٨.
- آل فرعون، فريق المزهر، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ونتائجها، ط١، مطبعة النجاح، بغداد ١٩٥٢.
- ـــــــــــــ، القضاء العشائري، مطبعة النجاح، بغداد ١٩٤١.
- فريد، محمد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، بيروت ١٩٧٧.
- فياض، عبد الله (دكتور)، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، ط٢، مطبعة دار السلام، بغداد ١٩٧٥.
- فيضي، سليمان، في غمرة النضال، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد ١٩٥٢.

- كاشف الغطاء، شيخ العراقين، نظرات في معارف العراق، مطبعة دار النشر والتأليف، النجف ١٩٥١.
- كوك، ريجارد، بغداد مدينة السلام، نقله إلى العربية الدكتور مصطفى جواد وفؤاد جميل، ج٢، ط١، مطبعة شفيق. بغداد ١٩٦٧.
- لوريمر، ج.ج، دليل الخليج-القسم الجغرافي، ج٣،٤ ، ترجمة قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، مطابع علي بن علي، الدوحة د.ت.
- لونكريك، ستيفن هيمسلي، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، نقله إلى العربية جعفر خياط، ط٢، دار الكشاف، بيروت ١٩٤٩.
- ماثيوز، رودرك، (دكتور) وعقراوي، متى (دكتور)، التربية في الشرق الأوسط العربي، ترجمة الدكتور أمين بقطر، المطبعة العصرية، بيروت دون ذكر تاريخ الطبع.
- المارني، نابليون، تنزه العباد في مدينة بغداد، المطبعة اللبنانية، بيروت ١٨٨٧.
- متز، آدم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، المجلد الأول، الطبعة الرابعة، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٦٧.
- آل محبوبة، الشيخ جعفر الشيخ باقر، ماضي النجف وحاضرها، ط٢، مطبعة الآداب، النجف ١٩٥٨.
- مدحت باشا، مذكرات مدحت باشا، تعريب يوسف كمال حتاته، ط١، مطبعة هندية، مصر دون ذكر تاريخ الطبع.
- المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، نقله إلى العربية جعفر خياط، بيروت ١٩٧١.

- مشتاق، طالب، أوراق أيـــامي ١٩٠٠-١٩٥٨، ج١، دار الطليعـة، بـيروت ١٩٦٨.
- مكاريوس، شاهين بك، تاريخ الإسرائيليين، مطبعة المقتطف، مصر ١٩٠٤.
- الموصلي، محمد طاهر العمري، تاريخ مقدرات العـــراق السياسـية، المجلـد الأول، المطبعة العصرية، بغداد ١٩٢٥.
- ميجرسون، "ميرزا غلام حسين شيرازي"، رحلة متنكر إلــى بـلاد مـا بيـن النهرين وكردستان، الجزء الأول من (اصطنبول) إلى (السليمانية)، نقله إلـــى العربية فؤاد جميل، ط١، مطابع الجمهورية، بغداد ١٩٧٠.
- النجار، مصطفى عبد القادر، التاريخ السياســي لإمـارة عربسـتان العربيـة ١٨٩٧-١٩٢٥، دار المعارف، القاهرة ١٩٧١.
- نوّار، عبد العزيز سليمان (الدكتور)، تاريخ العراق الحديـــث ١٨٤٠-١٨٧٢، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٨.
- ــــــــــــــــــ، تــاريخ العـرب الحديـث، الجـزء الأول العراق، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة ١٩٨٣.
- ــــــــــــــــــ، داود باشا والي بغداد، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٨.
- الهلالي، عبد الرزاق، تاريخ التعليم في العراق في العـــهد العثمـــاني ١٦٣٨-١٩١٧، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد ١٩٥٩.
- الوائلي، إبراهيم، الشعر السياسي العراقي في القرن التاســع عشـر، مطبعـة المعارف، ط٢، بغداد ١٩٧٨.
- الواعظ، مصطفى نور الدين، الروض الأزهر في تراجم آل السيد جعفر، مطبعة الاتحاد، الموصل ١٩٤٨.

- وتلــن، ألما (دكتور)، عبد الحميـد ظــل الله علــى الأرض، ترجمــة راســم رشدي، القاهرة ١٩٥٠.
- الوردي، علي (دكتور)، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديـــث، الجــزء الرابع من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩١٨، مطبعة الشعب، بغداد ١٩٥٤.

ب- الأجنبية

- Bell, Gertrude Lowthian, Asiatic Turkey, Bombay 1917.
- Chiha, Habib K., La Province de Baghdad, Imp. El-Maaref, Le Caire 1908.
- Cuinet, Vital, La Turquie d'Asia, Tome Deuxieme, Ernest Leroux Editeur, Paris 1892. Tome troisieme, Ernest Leroux Editeur, Paris 1894.
- Davison, Roderic H., Reform in the Ottoman Empire 1856-1876, Princeton University Press, New Jersey 1963.
- Duman, Hasan, Osmanli Yilliklari (Salnmeler ve Nevsaller), Islam Tarih, Sanat ve Kulturu Arastirma Merkezi, Istanbul 1982.
- Eversely, Lord, The Turkish Empire... Its Growth and Decay, T. Fisher Unwin Ltd., London 1917.
- Jamali, Mohammed Fadhel, The New Iraq: Its Problem of Bedouin Education, Columbia University Press, New York 1934.
- Johnson, Francis, Dictionary, Persian, Arabic and English, London 1852.
- Lewis, Bernard, The Emergence of Modern Turkey, second edition, Oxford University press, London 1968.
- Longrigg, Stephen Hemsley, Iraq 1900-1950, Oxford University press 1956.
- Shaw, Stanford J., Between Old and New, The Ottoman Empire under Sultan Selim III, 1789-1807, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts 1971.

- Shaw, Stanford J., and Shaw, Ezel Kural, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Volume 2, Reform, Revolution, and Republic: The Rise of Modern Turkey, 1808-1975, Cambridge University press, New York 1977.
- Sluglett, Peter, Britain in Iraq 1914-1932, Ithaca Press, London 1976.
- Stevens, E.S., By Tigris and Euphrates, Hurst and Blackett, Ltd., London 1923.
- الشيخ نافع، محمود جواد، معارف عمومية نظارتي.. تاريخــــجهٔ تشـكيلات وإجراآتي، مطبعهٔ عامره. استانبول ١٣٣٨هـ .

سادساً: المقالات

- جحا، شفيق، التنظيمات أو حركة الإصلاح في الإمبراطورية العثمانية ١٨٥٦-١٨٧٦، مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية في بيروت، السنة ١٨، الجزء الثـاني، حزيران ١٩٦٥.
- حسن، عبد المجيد، دور إعداد المعلمين في العراق، مجلـة المعلـم الجديـد، الجزء الثاني، المجلد ٢٠، بغداد آذار ١٩٥٧.
- ـــــــــــ، دور إعداد المعلمات في العراق، مجلـة المعلـم الجديـد، الجزء الثالث،، المجلد ٢٠، بغداد حزيران ١٩٥٧.
- الديوه جي، سعيد، مدارس الموصل في العهد العثماني، مجلة سومر، مديريـة الآثار القديمة العامة في العراق، المجلد ١٨، ١٩، بغداد ١٩٦٢، ١٩٦٣.
- زيدان، عبد المجيد، معارفنا في عهد الاحتلال، جريدة الثورة، بغداد ٨ شـباط ١٩٦٠.

- السلمان، حسن أحمد، التعليم في دور الاحتلال والحكومة الوقتية من سنة ١٩١٥ حتى سنة ١٩٢١، مجلة المعلم الجديد، الجزء الثاني، السنة ١٢، بغداد تشرين الثاني ١٩٤٨.
- الشرقي، علي، الحالة العلمية والحركة الفكرية في النجف، مجلة لغة العرب، الجزء السادس، السنة الرابعة، بغداد كانون الأول ١٩٢٦.
- عبيد، شفيق، مدرستي الأولى، مجلة المعلم الجديد، ج١-٢، بغداد كانون الثاني-شباط ١٩٦٠.
- المظفر، الشيخ محمد رضا، جامعة النجف الأشرف وجامعة القرويين، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ١١، بغداد ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.
- معروف، خلدون ناجي، لمحات عن يهود العراق في العهد العثماني، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية بجامعة بغداد، م٢، العدد ٤، أيلول ١٩٧٣.
- ________، جوانب من التعليم اليهودي ببغداد، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية بجامعة بغداد، العدد ١٨، تشرين الأول-تشرين الثاني ١٩٧٦.

المحتويات

(الباب الثاني)

التعليم الإسلامي التقليدي ونشأة التعليم الرسمي الحديث

(الباب الثالث)

التعليم الحكومي الحديث ومؤسساته ١٨٧٢-١٩٠٨

(الباب الرابع)

التعليم الطائفي والأجنبي ١٨٦٩-١٩٠٨

(الباب الخامس)

تطور التعليم في العهد الدستوري حتى نهاية الحكم العثماني ١٩٠٨-١٩١٨

(تقويم ونتائج)

طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامة - شركة عامة

٣٧٩,٥٦٧

ن النجار، جميل موسى

التعليم الحديث في العراق ١٨٦٩ - ١٩١٨ :

دراسة في احوال النشأة وأبعاد الانتشار / جميل موسى

النجار.. بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠١

٤٦٢ ص؛ ٢٣ سم - (سلسلة رسائل جامعية)

١ - التعليم - العراق أ. العنوان ب. السلسلة

م.و

٢٠٠١/٦١٥

المكتبة الوطنية (الفهرسة اثناء النشر)

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٦١٥) لسنة ٢٠٠١